الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي

الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

اعداد الطالب

عبد الله بوصنوبرة

اشراف الاستاذة

ا د نصيب نعيمة

السنة الجامعية 2010.2011

الفهرس:

المقدمة

الباب الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للبحث

الفصل الأول: موضوع البحث و اشكاليته

أولا: تحديد الإشكالية
ثانيا: أهمية الدراسة
ثالثا: أهداف الدراسة
رابعا: الفرضيات
خامسا: المفاهيم الرئيسية
سادسا: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: التراث النظري السوسيولوجي حول المجتمع المـــدني والحركـــة الجمعوية

تمهيد
أولا: نظريات العقد الاجتماعي
ثانيا: المجتمع المدني عند هيجل
ثالثا: المجتمع المدني في الفكر الماركسي
رابعا: غرامشي وتجديد الرؤية الماركسية
خامسا: الجمعيات و التطور الاجتماعي عند توكفيل
سادسا: وظائف و أهداف الحركة الجمعوية
سابعا: النظريات المفسرة لظاهرة الحركة الجمعوية
خلاصة

الفصل الثالث: المجتمع المدني والحركة الجمعوية في الدول العربية

تمهيد

أولا: مقومات المجتمع المدني و العمل الجمعوي

ثانيا: الجذور التاريخية للعمل الجمعوي العربي

ثالثا: المجتمع المدني وعلاقته بالدولة

رابعا: معوقات أداء العمل الجمعوي العربي

خامسا: سبل ترقية و تفعيل الحركة الجمعوية

خلاصة

الفصل الرابع: الحركة الجمعوية في الجزائر: تاريخها الاجتماعي والسياسي ووظائفها بعد الاستقلال

تمهيد

أولا: تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر

ثانيا: تطور الإطار التشريعي المنظم للجمعيات

ثالثا: واقع العمل الجمعوي و مكانته الاجتماعية

رابعا: علاقة الحركة الجمعوية بالشباب و رعايته

خلاصة

الفصل الخامس : طرق الخدمة الاجتماعية و العمل الجمعوي الموجه للشباب

تمهيد

أولا: مفهوم و مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية

ثانيا: طرق ممارسة الخدمة الاجتماعية

ثالثا: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب

رابعا: دور الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية الشباب ومقومات نجاحه

خلاصة

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولا: نوع الدراسة و طبيعتها

ثانيا: منهج الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

رابعا: مجالات الدراسة

خلاصة

الفصل السابع: واقع الأنشطة الجمعوية المقدمة للشباب ومدى تلاؤمها مع حاجاتهم

تمهيد

أولا: نوعية الأنشطة الأكثر تقديما

ثانيا: استمرارية النشاطات وكيفية اختيارها

ثالثا: مكانة برامج التنمية والتدريب والاهتمام بالمناطق الريفية

رابعا: إقبال و تفاعل الشباب مع الأنشطة الجمعوية

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثامن: الأخصائيون الاجتماعيون و تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية في الجمعيات

تمهيد.

أولا: تاطير الجمعيات بالتخصصات الاجتماعية

ثانيا: الجمعيات و طريقة خدمة الفرد

ثالثا: الجمعيات و طريقة خدمة الجماعة

رابعا: الجمعيات و طريقة تنظيم المجتمع

خلاصة و استنتاجات

الفصل التاسع: العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة وفيما بين الجمعيات

تمهيد

أولا: تصور قادة الجمعيات للعمل الجمعوي و دوافعه

ثانيا: موقف السلطات من مبادرات و نشاطات الحركة الجمعوية

ثالثا: طرق التمويل وأثرها على استقلالية الجمعيات

رابعا: العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق و التشبيك

خلاصة و استنتاجات

الفصل الأول : موضوع البحث و اشكاليته

أولا: تحديد الإشكالية.

ثانيا: أهمية الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة.

رابعا: الفرضيات.

خامسا: المفاهيم الرئيسية.

سادسا: الدراسات السابقة.

أولا: تحديد الإشكالية:

يعيش المجتمع الجزائري منذ عدة سنوات تحولات عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، من أهم تجلياتها الانتقال التدريجي من النهج الاشتراكي وما يتضمنه من آليات ونسق مغلق في العمل الحكومي، إلى النهج الرأسمالي القائم على مبادئ اقتصاد السوق والانفتاح على القطاع الخاص وتقليص دور الدولة.

وقد كان لانتفاضة أكتوبر 1988 الدور البارز في إحداث هذه الديناميكية من التغييرات، وعززتها الضغوط الخارجية السياسية و الاقتصادية، لتدخل الجزائر بذلك في الحركية العالمية، وتواكب تيار العولمة الجارف. وبدأ التغيير بتطبيق إصلاحات واسعة وسريعة خاصة في السنوات الأولى، فتحت آمالا كبيرة للمجتمع بعد عقود من سيطرة الدولة واحتكارها لكل جهود التنمية وذلك من خلال إعادة النظر في دورها المركزي الذي يتحكم في كل العمليات من تخطيط ودراسة وتنظيم وتمويل وإدارة وتنفيذ كل المشاريع، دون ترك الفرصة للمبادرات الفردية والتطوعية المستقلة للمشاركة في عملية التنمية. ونتيجة لهذه الإصلاحات تغيرت إستراتيجية الدولة من الاستثمار المباشر والشامل وضمان الخدمات الاجتماعية للمواطنين إلى الانسحاب والتقليص من وظائفها المعتادة إلى أدنى الحدود والتخفيض من مستوى الإنفاق العام على قطاعات عديدة كالصحة والرعاية الاجتماعية والثقافة والرياضة... مع تحرير الأسعار ورفع الدعم بحجة حرية السوق.

وقد تركت هذه الإصلاحات آثارا سلبية عديدة على كثير من الشرائح الاجتماعية كالعمال والموظفين والطفولة والشباب...الخ بسبب تدني القدرة الشرائية والبطالة، كما ظهرت أمراض وأوبئة سبق وان انقرضت، وتفشت مظاهر الجريمة والعنف والتسرب المدرسي وتدهور البيئة وأصبح الشباب بصفة خاصة يعاني من ظواهر اجتماعية مرضية لم تكن موجودة من قبل بنفس الحدة كالانتحار وإدمان المخدرات والمؤثرات العقلية والكحول للهروب من واقعه، كما أصبح لا يرى أي مستقبل له سوى في ركوب البحر والهجرة إلى أوروبا بالطرق غير القانونية عبر قوارب الموت (*) وبهذه الآثار أصبح النسيج الاجتماعي الجزائري مهددا

بالانهيار والتفكك، مما جعل الجزائر حسب تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعدة سنوات تصنف في مراتب غير مناسبة لإمكانياتها الحقيقية، وتوضع مع البلدان ذات الأولوية في مجال الفقر(**).

لكن إلى جانب هذه الآثار السلبية، تدعمت حظيرة المفردات المتداولة في المجتمع الجزائري بمصطلحات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل حرية التعبير والصحافة، التعددية الحزبية، الديمقراطية، المجتمع المدني والحركة الجمعوية...الخ، فأصبح الخطاب الرسمي والإعلامي كثير الاستخدام لهذه المفاهيم في مختلف المناسبات مع الدعوة لتثمينها وترقيتها في سلوكات وممارسات الأفراد والمؤسسات، وقد حضي مفهوم المجتمع المدني ومكوناته خاصة الجمعيات بأهمية قصوى، لكونه القاعدة الأساسية لمشاركة المجتمع في الشؤون العامة والتكفل بالانشغالات والقضايا الملحة.

إن الجمعيات عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطنون بشكل تعاقدي مؤقت أو دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون انتظار تدخل الدولة، تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في الإسهام في تنمية المجتمع وتطوره، خصوصا في ظل الفراغ الذي أحدثه انسحاب الدولة من القيام بأدوارها الاجتماعية؛ حيث يتجند المواطنون بطريقة رسمية ولأغراض لا تهدف للربح، ولكنها تسعى لسد ذلك الفراغ، ولتكون القناة التي تربط بينهم وبين الدولة بصورة حضارية تكرس قيم التسامح والتكامل والتعايش السلمي التي تميز المجتمع المدني، وبهذا تلعب الحركة الجمعوية دور التأطير والتنظيم لمبادرات المواطنين ومطالبهم، وتقوم بالتفاوض العقلاني بينهم وبين مؤسسات الدولة، وصد ومواجهة أي تعسف يصدر عن هذه الأخيرة أو عن قوى السوق.

لقد أصبح المجتمع المدني أو القطاع الثالث من أبرز الظواهر المجتمعية على المستوى العالمي مجسدا الانتقال من الاهتمام النضالي والعلمي بالحركات الاجتماعية إلى الحركات الجمعوية، كسمة لهذا العصر الجديد **(1)** أي التحول من المطالب المهنية والمادية إلى المطالبة بالمشاركة في الحكم و اتخاذ القرارات والدفاع عن الحقوق والحريات والبيئة...الخ.

وللنشاط الجمعوي في البلدان الغربية تـــاريخ عريـــق وحاســـم فـــي تطورهـــا واستقرارها، أما في البلدان الاشتراكية فيتميز بانحصار شديد نظرا لطبيعة نظامها الاجتماعي و الاقتصادي المتمثل في حضورها الدائم وتكفلها بالفئات المحرومـــة، أما في البلدان النامية فأهمية العمل الجمعوي في الوقت الراهن يأتي من أن تنميتها الشاملة تحتاج لمشاركة وإسهام كل أفراد المجتمع وقواه المختلفة في إطار مـــنظم ومنسق مع جهود الدولة، فالمهمة الأولى للجمعيات هي خدمة العنصر البشـــري باعتباره غاية التنمية وأداتها في الوقت نفسه، فهي الأقدر على فهمه ورعايته عند حاجته للمساعدة سويا كان أو مريضا، طفلا أو شابا أو شيخا، ذكرا أو أنثى.

لقد كان العمل الجمعوي والنشاط التطوعي في السابق ينطلق من مفهوم عفوي وتقليدي وهو عمل الخير والبر والإحسان والرعايـــة الاجتماعيـــة بـــدافع دينـــي وإنساني، أي المسارعة في تقديم الإغاثة لمن هم في حاجة إليها، أما اليوم و فـــي ظل تعقد الحياة أصبح يتضمن أبعادا أخرى أكثر علمية ومهنية وأحسن تنظيمـــا، وهي أبعاد الوقاية والتنمية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والضـــغط علـــى أصحابها...الخ حتى أصبحت الجمعيات شريكا في الحكم وفي التنمية في البلـــدان المتقدمة، وأصبحت المنظمات الدولية تفضل التعامل مع ممثلي المجتمع المدني في البلدان النامية أثناء تقديم المساعدات لها.

وبعد الانفتاح السياسي في الجزائر ظهرت موجة كبيرة من الجمعيات في شتى الميادين الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والبيئية...وغيرهـــا، اســـتحقت عليها وصف الحركة الجمعوية نظرا للديناميكية التي خلقتها في المجتمع، فعرفت انطلاقة هائلة باعتبارها أهم مكونات المجتمع المدني وأقربها إلى قضايا المجتمـــع وشرائحه المختلفة ومنها الشباب، وبذلك أصبحت الحركـــة الجمعويـــة مصـــدرا للحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي على المستويين السياسي والمجتمعي، في الحي وفي المدينة والوطن ككل. ومن بين الميادين مجال رعاية الشـــباب. وقـــد وصل العدد الإجمالي للجمعيات سنة 2001 إلى حوالي 75 ألف جمعية وطنيـــة ومحلية (2)، و في سنة 2005 بلغ عددها أكثر من 80 ألف جمعية مما يدل على زيادة الرغبة في الاعتماد على الذات بدل الاتكال على الدولة، فـــي عصـــر بـــدأ

يسيطر فيه شعار جديد وهو "دولة أقل ومجتمع مدني أكثر". و بما أن الشباب هو القاعدة العريضة في البناء الديمغرافي للمجتمع الجزائري فان الأمر يفرض على المجتمع المدني التكفل به ورعايته باستمرار، مع التركيز على آليات الوقاية من أخطار الآفات الاجتماعية والعنف والانحراف والتطرف وكذلك تنمية وتحسين قدراته و ظروف حياته الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية، لأن هذه الشريحة تمر بفترة عمرية صعبة وحاسمة لمستقبلها ولمستقبل المجتمع ككل، وأي تفريط في رعايتها والتكفل بإشباع حاجياتها تنقلب من قوة بناء وتغيير إيجابي مرغوب إلى أداة تزيد في التخلف وتعيق التنمية، فالشباب له خصائصه البيولوجية والنفسية والاجتماعية المتميزة، تجعل منه سلاحا ذو حدين، فإذا عرف المجتمع رعايته وتوجيهه واستثمار طاقاته وتحقيق مطالبه كان القوة المحركة الأساسية للإنتاج وإدارة عجلة التنمية، وطليعة التطور والابتكار والتجديد في زمن التغير السريع(3)، ومن بين الآليات المتاحة لرعاية الشباب هي مهنة الخدمة الاجتماعية، وهي تلك الجهود المنظمة لتقديم المساعدة للأفراد والجماعات بهدف علاج آلامهم أو المنع والوقاية من حدوث كوارث وأزمات أو تحسين ورفع مستوى معيشتهم وتنمية قدراتهم الإنتاجية، ويتم ذلك في كل المؤسسات حيث يتواجد الشباب كالمدارس والجامعات ومراكز الشباب وفي أماكن العمل والأحياء وفي مقرات الجمعيات الشبانية... ولهذا تسعى هذه الجمعيات لتفعيل وترقية أسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية، من خلال تطبيق طرقها الثلاثة الرئيسية: طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع.

وتعتبر الجمعيات أهم أدوات الخدمة الاجتماعية التي أدخلتها مرحلة العلمية والمهنية، كما شكلت المنطلق التاريخي لتنظيم جهوده و جعلها ذات موضوع ومنهج وأهداف محددة حيث تعتمد على المتطوعين خاصة لحث المواطنين على أخذ زمام المبادرة لتحسين أوضاعهم. والشباب بحكم تركيبتهم النفسية ووضعهم الاجتماعي المميز يعتبرون أكثر الفئات تأثرا بالأزمات؛ حيث يلجأ إزاءها إلى السلوكات المنحرفة للتعبير عن رفض التهميش والفشل في التكيف مع الأوضاع، لذلك تعد الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ذات أهمية كبرى و

إستراتيجية، لأن الشباب هو مستقبل المجتمع، وعلى هذا الأساس فان هذه الدراسة تأتي لفهم أعمق لدور الحركة الجمعوية التي تستهدف الشباب في الجزائر في ظل تزايد الحديث عن انحرافات الشباب وتعاظم الأخطار المحدقة به نتيجة البطالة والتهميش، لهذا تتضمن التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟. ويمكن تحليله إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما طبيعة البرامج و الأنشطة و الخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية لمقابلة احتياجات الشباب؟.

2- ماهي نسبة و مكانة الأخصائيين الاجتماعيين في الخدمة الاجتماعية ضمن هياكل الجمعيات الشبانية؟.

3- هل تطبق الحركة الجمعوية مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب؟.

4- هل يمتد نشاط الجمعيات التي تقدم خدماتها لفائدة الشباب إلى البلديات المعزولة والأرياف؟.

5- ما طبيعة العلاقة بين الجمعيات الشبانية و السلطات العمومية ؟.

6- إلى أي حد يوجد تنسيق و تعاون بين الجمعيات الشبانية في إطار شبكات واتحادات مدنية مشتركة؟.

7-ما مدى مشاركة الشباب المستهدف في عملية اتخاذ القرارات في الحركة الجمعوية الشبانية؟.

8- ما هي أهم المعوقات التي تحول دون فعالية أداء الجمعيات لدورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب؟.

ثانيا: أهمية موضوع الدراسة:

بالنظر إلى مشكلة الدراسة وما جاء في عرضها من تحليل للوضع الراهن للمجتمع الجزائري في ظل ما يطرأ عليه من تغييرات جذرية في سياق العولمة تبرز أهمية موضوع الدراسة التي تتناول بالوصف والتشخيص المعمق ظاهرة

حديثة النشأة في الجزائر ألا وهي ظاهرة المجتمع المدني متمثلة في أحدى أكبر مكوناته وهي الحركة الجمعوية كتجسيد تطبيقي لفكرة المجتمع المدني.فهذه الظاهرة ونظرا لحداثتها لم تدرس بشكل كاف من طرف الباحثين الجزائريين رغم حيويتها وضرورتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... في هذه المرحلة بالذات. وعليه فإن هذه الدراسة هي محاولة لتسليط الضوء عليها باعتبارها أداة هامة من أدوات التكيف مع المستجدات، لمعرفتها معرفة علمية، من حيث ظروف نشأتها وتطورها وطبيعة علاقاتها مع مختلف العوامل المؤثرة فيها.

كما تنبع أهمية الدراسة للحركة الجمعوية من المكانة الكبيرة التي أصبحت تحتلها الجمعيات والرابطات والاتحادات والنوادي...الخ ومختلف التنظيمات المنضوية تحت إطار المجتمع المدني في العالم بأسره في سعي المجتمعات والدول نحو التقدم والازدهار وتحقيق الديمقراطية ونشر الوعي والحس المدني والسلوك الحضاري في الدفاع على المصالح المشروعة بعيدا عن أساليب العنف والتخريب ونفي الآخر. وقد أصبحت قيمة الأمم في هذا العصر تقاس وترتبط إلى حد كبير بالدور الذي يقوم به المجتمع المدني كمكمل ومساعد بل وكشريك للدولة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التكفل بمختلف الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة التي تعجز الدولة عن توفيرها لوحدها رغم جهودها الموجهة للنشاط الاجتماعي. ولهذا تؤكد معظم الإستراتيجيات التنموية على ضرورة إعطاء الدولة الفرصة لمواطنيها للمشاركة الطوعية والمساهمة في تنمية مجتمعهم، من خلال انخراطهم في تنظيمات وجمعيات تعمل للصالح العام في مختلف الميادين، لتعميق الممارسة الديمقراطية وتكريس روح الانتماء والولاء للوطن وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، ويبقى للدولة دور التنظيم والمراقبة وفرض تطبيق القوانين، ومن هنا تأتي أهمية المعرفة العلمية لواقع الحركة الجمعوية وما يمكن أن تقدمه لصالح المجتمع.

ونظرا لخطورة دور الشباب في النهوض بمجهودات التنمية وإنجاحها أو تعطيلها لأنه يشكل أكثر من 70% من تركيبة سكان الجزائر، ولأنه كما يقال هو نصف الحاضر وكل المستقبل فإن القيام برعايته بالطرق والمناهج العلمية أمر في

غاية الأهمية، وللجمعيات في جميع النواحي: الصحة، التدريب، التوعية، الإدماج الاجتماعي، الترفيه...الخ إضافة إلى تنظيم قدراتهم ومواهبهم وتأطيرهم في حالات الاعتراض والاحتجاج على القرارات التي تمسهم. وبذلك تكون الجمعيات هي قنوات الاتصال الآمنة لتبليغ المطالب الشرعية للشباب.

كذلك تبرز أهمية الدراسة من كونها تتعرض لمسألة تطبيق الرعاية الاجتماعية للشباب بفضل الجمعيات، من خلال مبادئ وأسس الخدمة الاجتماعية بمفهومها العلمي، كمهنة ضرورية لمواكبة آثار الإصلاحات التي تعرفها الجزائر على مختلف شرائح المجتمع ومنها فئة الشباب، ويعد مفهوم الخدمة الاجتماعية وطرقها التطبيقية، من المفاهيم التي لا تزال تلقى إهمالا من طرف الهيآت الجزائرية ومنها الجامعة، حيث يبقى الأخصائي الاجتماعي عنصرا مجهولا وفي أحسن وفي أحسن الأحوال مهمشا إلى حد كبير.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الحركة الجمعوية في الجزائر والدور الذي تقوم به حاليا والذي يمكنها أن تقوم به بتقديم مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية لفئة الشباب، وذلك من خلال ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية، ومدى التزامها بالمعايير العلمية لذلك، خاصة في ظل الآثار السلبية التي يعرفها المجتمع الجزائري عامة والشباب على وجه الخصوص نتيجة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفهم وتفسير جوانب هامة من النشاط الجمعوي تتمثل في العناصر التالية:

1- معرفة الظروف التاريخية لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها قبل وبعد الاستقلال، و علاقتها بكل من الدولة والمجتمع.

2- تقدير العدد الحقيقي للجمعيات الوطنية والمحلية الناشطة فعليا في مختلف المجالات على مستوى ولاية قالمة كنموذج للدراسة، خاصة مع اختلاف الأرقام حول عددها وطنيا ومحليا.

3- تحديد مصادر التمويل الرئيسية للجمعيات وطرق ضبطها وتسييرها، ومدى كفايتها وكفاية الإمكانيات المادية المتوفرة.

4- معرفة النشاطات والبرامج المسطرة والمطبقة وطبيعة أهدافها وأغراضها: وقائية أم علاجية أم تنموية أم أنها نشاطات مناسباتية ؟.

5- معرفة خريطة توزيع النشاط الجمعوي عبر المناطق الحضرية والريفية لإقليم ولاية قالمة، وكيفية اختيار وبرمجة المشاريع، والفئات المستفيدة منها.

6- الكشف عن الجانب التنظيمي الداخلي للجمعيات، وطرق إدارتها ومستوى كفاءة القائمين على تأطيرها.

7- الكشف عن مدى استقلالية قرارات الجمعيات عن الدولة وعن الممولين، و تعرضها لضغوط ذات طابع حزبي أو سياسي أو تجاري...

8- التعرف على مستوى التنسيق والتعاون بين الجمعيات في المجالات المتشابهة أو المختلفة للخدمة الاجتماعية خاصة في مجال رعاية الشباب.

9- تقييم نجاعة الإطار القانوني الحالي الذي يحكم الحركة الجمعوية في الجزائر في ضوء النتائج المحققة.

10- رصد الصعوبات والعراقيل التي تعترض نشاط الجمعيات

11- محاولة وضع وصياغة مؤشرات علمية واقعية لأداء وفعالية الجمعيات لاستخدامها من طرف المسئولين والممولين اتجاه الحركة الجمعوية.

12- محاولة اقتراح توصيات وحلول عملية لمشاكل الحركة الجمعوية في الجزائر.

رابعا: فرضيات الدراسة:

تعمل الفرضيات في أي دراسة اجتماعية على تحديد المسلك المنهجي وتوضيح المعالم الواجب إتباعها من طرف الباحث مع ضرورة ربطها بالإشكالية وأهدافها حتى لا يكون أي تعارض علمي أو فكري أو منهجي بينهما، ويتدعم الانسجام المرغوب لعناصر البحث بالاقتراب من الواقع الاجتماعي المدروس.و إخضاع

الفرضيات ومؤشراتها للاختبار الأمر بقى يتيح للباحث كشف حقيقة وأبعاد الظاهرة موضوع البحث بكل موضوعية ودقة بعيدا عن الأحكام المسبقة والذاتية، ذلك أن الفروض تعتبر تفسيرات أولية مقترحة للعلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل **(4)**.

وفي بحثنا هذا فإن الحركة الجمعوية الشبانية وأعضاءها والعوامل البيئية المحيطة بها، من طبيعة العلاقة مع المجتمع والحكومة والإطار القانوني المنظم لها والتمويل وتنظيمها الداخلي هي مجتمعه المتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع وهو مختلف الأنشطة والخدمات المقدمة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية لفائدة رعاية الشباب، وعليه فإن دراستنا تهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

1- إن دور الحركة الجمعوية في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب يرتبط ارتباطا طرديا بما يلي:

- طبيعة البرامج و الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لمقابلة الاحتياجات الحقيقية للشباب.
- نسبة و مكانة الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الشبانية.
- تطبيق الجمعيات لمبادئ طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.
- امتداد نشاط الجمعيات الشبانية إلى البلديات المعزولة و القرى و الأرياف.

2 – يرتبط دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ارتباطا طرديا بما يلي:

- شكل العلاقة بين الحركة الجمعوية الشبانية و السلطات العمومية.
- التنسيق و التكامل بين الجمعيات الشبانية.
- مشاركة الشباب في تحديد الاحتياجات و اتخاذ القرارات في إطار العمل الجمعوي

خامسا: المفاهيم الرئيسية للدراسة:

1- مفهوم المجتمع المدني:

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بصيغته العصرية المعروفة حاليا بنشوء البورجوازية في اروبا في القرن الـ17 عندما بدأت تكتسب الثروة والاستقلالية،

فراحت تطالب بالمزيد من الحرية والحقوق ولكن ذلك كان يتم ببطء شديد ومن هنا بدأ تلازم هذا المفهوم الجديد بالحرية وخاصة حرية التجارة وتقسيم العمل ومعارضة الحكم المطلق للدولة (5). أما اليوم فقد أعادت العولمة إفراز وإحياء المجتمع المدني كمفهوم وممارسة وفرضته على آليات التعامل اليومي للدول والمجتمعات والمؤسسات 0والأفراد، وهو مرادف للتحول الليبرالي السياسي والاقتصادي والاجتماعي...الذي يميز العالم حاليا.

تناول مفهوم المجتمع المدني فلاسفة ومفكرون منذ **أفلاطون** و**أرسطو والقديس أوغستين** وصولا إلى **هيجل** و**ماركس** و**توكفيل** و**جرامشي** مرورا بفلاسفة عصر النهضة الأوربية: **هوبز** و**لوك** و **مونتيسكيو** و**روسو** و**سبينوزا** وغيرهم.

يأخذ تعبير "مدني" في اللاتينية كلمة "CIVIS" ويعني مدلولات كثيرة لها علاقة بالمواطن أو المواطنين أو الأهالي، وهو يتناقض مع التعبيرات التالية: أجنبي، رسمي، عسكري، ديني (6) إضافة إلى تعبير متوحش أو همجي. ولمفهوم المجتمع المدني في الواقع تعريفات وتصورات قديمة ومتنوعة حسب المدارس الفكرية والإيديولوجية التي تعرضت له، فقد ظهرت مؤشراته مع **أفلاطون** و**أرسطو** و**أوغسطين** في بحثهم عن الفضيلة والعدالة والحرية لمجتمعاتهم.

ساهم رواد نظرية العقد الاجتماعي(*) في إعطاء ملامح جديدة لتنظيم المجتمع من خلال القطيعة مع النظام القائم على أساس الاستبداد الإقطاعي والكنسي والربط بين السلطة والقدسية واعتبار الحاكم له السلطة المطلقة ولا يسأل لأنه يمثل القوة الإلهية (7) وكانت هذه المحاولات نقطة الانطلاق الحقيقية لبلورة المفهوم السياسي للمجتمع المدني الذي أصبح المقابل للمجتمع الطبيعي.

ومن جهة اخرى أكدت المدرسة الليبرالية الاقتصادية (في اسكتلندا خاصة) على حرية التجارة وتقسيم العمل والملكية الخاصة كعناصر أساسية لقيام المجتمع المدني، بينما ركزت المدرسة الليبرالية السياسية على المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية التي تخص بالشرعية في مواجهة مواطنيها(8).

وحسب **هيجل** فإن المجتمع المدني هو ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة (المجتمع المدني لديه يتكون من الأسرة والمجتمع المدني

والدولة) ويشمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، ولهذا فهو بحاجة مستمر إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة(**9**)، والدولة حسبه لها دور إيجابي للغاية فهي الضامنة للنظام والقانون والتوازن بين المتنافسين بواسطة أجهزتها كالقضاء والشرطة.

ولتحقيق تلك الأهداف فإن الأفراد يتكتلون في المجتمع كما يرى **هيجل** في شكل مؤسسات حرة وجماعات مصلحية مستقلة، يقوم بينهم اعتماد متبادل، وتتشكل لديهم نظرة خاصة اتجاه الأشياء، ويعملون من أجل تحقيق غاياتهم، ولكن في إطار القوانين التي تضعها الدولة (**10**).

أما الفكر الماركسي وخاصة عند مؤسسه **كارل ماركس** فقد انتقد أفكار **هيجل** حول المجتمع المدني، فأعتبر هذا الأخير بأنه الأساس الواقعي والمادي للدولة، وحدده في مجموع العلاقات المادية للأفراد، وأنه ميدان للصراع الطبقي في مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة، وهو يشمل مجمل الحياة التجارية والصناعية لتلك المرحلة التاريخية.و على هذا الأساس فإن ماركس يعتبر المجتمع المدني من مكونات البنية التحتية للمجتمع، وأنه تطور مع البورجوازية التي أمسكت زمام السلطة والدولة بعد نهاية الإقطاعية، وهنا يتفق **ماركس** مع **هيجل** في ظروف نشأة وتطور المجتمع المدني ومكوناته الأساسية، ولكن يظهر الخلاف بينهما في علاقة المجتمع المدني بالدولة ودورهما في المجتمع، فهو يعتقد أن الدولة تمثل مصالح الشعب ولهذا يجب الحفاظ عليها، بينما يرى ماركس أنها تمثل مصالح البورجوازية الرأسمالية التي أنشأت بظلمها الصراع الطبقي (**11**).

وبعد الحرب العالمية الأولى جدد المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي**(*) مفهوم المجتمع المدني معتبرا إياه:" مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة" (**12**) وخالف رؤية ماركس في اعتبار الهيمنة مصدرها البنية الفوقية وليس البناء التحتي للمجتمع، أي أنه ليس فضاء للمنافسة الاقتصادية بل مجال للتنافس الإيديولوجي والثقافي وهو أساس التطور التاريخي(**13**)، وعلى هذا الأساس اعتبر **غرامشي** المجتمع المدني مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية والمؤسسات

التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية وعلمائها، فهي صاحبة الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي ما، وبداخل هذه المؤسسات يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول عن هذا النمط وانتقال المجتمع إلى المرحلة تاريخية أخرى(**14**).

ومن جهته كان للفكر السياسي والتراث السوسيولوجي العربي إسهامات محدودة وحديثة في معظمها لمفهوم المجتمع المدني، ولكن خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين زاد اهتمام المفكرين العرب بهذا المفهوم وترسخ إعلاميا وأكاديميا وسياسيا وتنوعت تعاريفه ومحدداته.

يعرف **سعد الدين إبراهيم** المجتمع المدني بأنه:"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير عائلي أو إرثي" (**15**).

ويعتبر **محمد عابد الجابري** المجتمع المدني بأنه:"المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات" (**16**).

أما **المنصف وناس** فيعرف المجتمع المدني بأنه:"مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى الرسمي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا"(**17**).

أما في هذه الدراسة يعتبر الباحث المجتمع المدني مجمل التنظيمات والمؤسسات والجماعات المستقلة عن الحكومة وعن الأسس الإرثية أو العرقية، تعمل على تحقيق مصالح أعضائها وضمان حقوقهم المادية والمعنوية ضد تعسف أو تقصير أو عجز الدولة، كما تعمل على توفير والحفاظ على مناخ الحرية والتعايش السلمي وقيم المواطنة والتوازن الاجتماعي في المجتمع.

2- الحركة الجمعوية:

الحركة الجمعوية شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت ميزة للعمل الاجتماعي والثقافي...في المجتمعات الحديثة تستهدف إحداث التغيير المرغوب لصالح فئاتها الاجتماعية أو حقوق الإنسان.

إن الحركات الاجتماعية الجديدة هي نمط من الفعاليات الاجتماعية مختلفة عن الأحزاب السياسية و النقابات، وتعبر عن مجموعات وفئات اجتماعية تجاهلتها في السابق الحركات ذات الطبيعة السياسية والطبقية، ولا تهدف هذه الحركات إلى الاستيلاء على السلطة وإنما إحداث تغييرات على مستوى القواعد الشعبية وفق تكتيكات قصيرة المدى **(18)**.

بينما يعتبر العالم الاجتماعي المعاصر الفرنسي **رونيه غاليسو** أن الانتقال من دراسة الحركات الاجتماعية إلى البحث في الحركات الجمعوية أصبح سمة العصر، وذلك نظرا لأزمة الحركات الاجتماعية (الكلاسيكية) التي كانت تركز على المطالب الاقتصادية والمهنية والمادية فحسب بواسطة النقابات، أما اليوم فقد ظهرت تنظيمات اجتماعية مستقلة جديدة تتميز بالأفعال الاجتماعية خارج الفضاء الاقتصادي والإنتاجي**(19)**.

ويرى الكثير من الباحثين أن هناك أوجه اختلاف عديدة بين الحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية أو المنظمات غير الحكومية، على اعتبار أن المفهوم الأول يشير إلى تلك القوى الاجتماعية التي تدفعها أزماتها لبلورة وعيها بالتعبير عنه في شكل انتفاضات احتجاجية أو حركات مطلبية منظمة كالنقابات أو الاتحادات المهنية..أما المنظمات والجمعيات فهي تلك الجماعات الطوعية التي

تعمل على تعبئة أوسع عضوية ممكنة حول هدف يتطلب التمكين لتحقيقه وتتخذ شكل جمعيات أو روابط **(20)** ومن أمثلة ذلك حركة أنصار البيئة وحركة الدفاع عن حقوق المرأة وحركة المناهضين للعولمة...الخ.

إن مصطلح الحركة الجمعوية الذي عادة ما يستخدم بكثرة في بلدان المغرب العربي مستمد من مفهوم الجمعية نفسه، وتدل لفظة الحركة على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية، بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والاختيارية في برامجها وأنشطتها دون انتظار تدخل الدولة، مع ممارسة أشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لحماية مصالحها ومصالح المجتمع ككل، وينبغي للحكم على حيوية وقوة الحركة الجمعوية تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقها في إطار حيز من التنافس والحرية لتحقيق أهدافها المشتركة، فالحكم على الحركة الجمعوية لا يكون بناء على عدد الجمعيات وإنما على نوعيتها واستجابتها لمطالب المجتمع.

والحركة الجمعوية في منظور دراستنا هذه تتمثل في أنها شكل جديد من أشكال الحركات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها بواسطة الجهود السلمية المنظمة والدائمة للجمعيات المحلية أو الوطنية التي تستهدف حث المواطنين على المشاركة في تحقيق التنمية، فتحدث ديناميكية في المجتمع كمؤشر لوعيه وحيويته.

3-مفهوم الجمعية:

إن مفهوم الجمعية لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية مستقلة ونشطة، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي.

وللجمعية تعاريف متنوعة ومحددات معيارية مختلفة من بلد لآخر حسب نظامه السياسي، وسياقه الثقافي والاجتماعي والأهداف المطلوبة منها؛ حيث توجد تسميات كثيرة فهناك تسمية القطاع الأهلي أو الجمعيات الأهلية في بلدان المشرق

العربي، وتشير إلى الارتباط بالأهالي أو السكان في علاقتهم بالتفاعل المتبادل بين منظمات القطاع الأهلي من جهة والمبادرات التطوعية من جهة أخرى، كما يطلق على الجمعيات كذلك اسم القطاع غير الهادف للربح والقطاع المستقل والقطاع الثالث (الواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص)، والقطاع الخيري والقطاع المعفى من الضرائب أو المنظمات غير الحكومية التي تعد كثيرة الاستخدام **(21)**.

ومن التعاريف السائدة حول مفهوم الجمعية هو تعريف **المنصف وناس** الذي يرى فيه أن "الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام" **(22)** ويتحقق ذلك بواسطة الرغبة في الفعل التعاوني وتبنى القضايا المشتركة والتنظيم الجماعي وكذلك العمل التطوعي الذي يعتبر شكل من أشكال المواطنة والعمل الاجتماعي في غاية الأهمية لأنه يتيح للأفراد المتقاعدين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهمشين فرصة الاندماج والتفاعل مع المجتمع والابتعاد عن العزلة والانفرادية **(23)**.

وتعرف **أماني قنديل** الجمعيات بأنها: "مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة تتبنى أهدافا متنوعة، وقد تنشط في مجال واحد (رعاية المعوقين مثلا) أو عدة مجالات (الطفولة، المساعدات الخيرية والمعاقين) "**(24)**.

ويذهب **ماهر أبو المعاطي** في تعريفه للجمعية إلى القول:"إنها تنظيم اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع"**(25)**.

وهناك تعريفات تركز على الطابع الخدمي للجمعيات شبيهة إلى حد ما بالتعريف السابق، منها تعريف قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية:"الجمعية هي منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة ولا تهدف إلى الحصول على الربح، لها وظائف متنوعة وقد تكون قومية أو محلية وتساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية "**(26)**.

أما تعريف **هيئة الأمم المتحدة** فجاء تحت تسمية المنظمة غير الحكومية واعتبرها:"مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي بحيث لا تكون جزءا من حكومة ما، ولا تعمل من أجل الربح، وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص الأسرة أو المجتمع"(**27**).

وقد جاء القانون الجزائري مستلهما بعض العناصر الهيكلية والوظيفية من بعض التعاريف السابقة إلى جانب تعريف الجمعيات الشهير الذي جاء في القانون الفرنسي لسنة 1901 الذي اعتبر الجمعية اتفاقية أو تعاقد، وينص القانون الجزائري **90-31** الخاص بالجمعيات على أن "الجمعية عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي...".

يتضح من خلال استعراضنا للتعاريف المذكورة سابقا، أنها تشترك في جملة من السمات والملامح الأساسية رغم اختلاف التسميات، وتتمثل أهم تلك السمات كما وضعها باحثون من 12 دولة في مشروع بحث دولي لجامعة **جونز هوبكينز** الأمريكية فيما يلي:

- الجمعيات منظمات تطوعية إلى حد ما، أي أنها إرادية واختيارية.
- لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو على أعضائها.
- لا تسعى إلى الربح المادي، فهدفها اجتماعي و إنساني وليس تجاري.
- لها استقلاليتها وإدارتها الذاتية.
- لها هيكل رسمي معترف به قانونا ومنظم تنظيما إداريا محكما.
- غير سياسية؛ حيث لا يتحكم في برامجها أحزاب أو مرشحين لمناصب سياسية (**28**).

أما تعريفنا الإجرائي للجمعية فهو أن " الجمعية هي تنظيم يشمل عددا من المواطنين يجتمعون بشكل طوعي في إطار القانون بهدف تقديم الخدمة

الاجتماعية وتفعيلها بشكل علمي لفائدة الشباب لتحسين ظـــروف حيـــاتهم ذهنيـــا وجسميا واجتماعيا دون انتظار مقابل لذلك".

4- مفهوم الخدمة الاجتماعية:

يعد العمل الخيري ومساعدة الآخرين والإحسان إليهم من الأعمال التي ظهـــرت مع الإنسان وتجمعاته المختلفة، ولكن تنظيم النشاط الخيري أو الاجتماعي في شكل مهنة وتخصص يسمى الخدمة الاجتماعية هو الشيء الجديد.

بدأت بوادر الخدمة الاجتماعية الحديثة مع تشريعات محاربة الفقر والتسول في انجلترا وأمريكا في القرنين الـــ16 والـــ17م، ثم بعدها نشأت جمعيـــات تنظـــيم وتنسيق عمليات الإحسان (**29**) والمحلات الاجتماعية وغيرها التي أعطت لمفهوم الخدمة الاجتماعية بعدا احترافيا (مهنيا) وعلميا.

تعرف **مادلين غرافيتز** الخدمة الاجتماعية بقولها:" هي كل عمل يقوم به الفـــرد لإفادة الآخر"(**30**) هذا التعريف مختصر ولكنه ذو دلالة عميقة إذا اعتبرنـــا أنـــه (العمل) يتم بدون مقابل.

ويعرفها المؤتمر الدولي للخدمة الاجتماعية من جهته بأنها: "مجمـــوع الجهـــود لتقديم المساعدة في النواحي التالية:

- تخفيف الآلام الناشئة عن البؤس والفقر والتخلف وتسمى الخدمـــة الاجتماعيـــة الملطفة.
- وضع الأفراد والأسر والجماعات في ظروف ملائمة، وهي الخدمة الاجتماعية الشفائية (العلاجية).
- منع وقوع الكوارث الاجتماعية، وهي الخدمة الاجتماعية الوقائية.
- تحسين حال المجتمع ورفع مستوى معيشته،وهي الخدمة الاجتماعية الإنشـــائية (التنموية) (**31**).

إن هذه الجهود مهما كان مصدرها، سواء كانت من أفراد مستقلين أو من هيئات رسمية أو جمعيات بمختلف نشاطاتها هي أعمال استثمارية تستهدف الأفراد والجماعات وبالتالي تنمية المجتمع، وذلك من خلال محاربة كل أنواع المشاكل الاجتماعية كالفقر والأمية والإعاقة والإدمان...الخ، وهذه الجهود هي بمثابة الخدمة الاجتماعية المطلوبة في كل مجتمع يهدف إلى ترقية أفراده.

5- مفهوم الدور:

هو من المفاهيم السوسيولوجية الجوهرية في تحليل البناء والأداء الوظيفي للنظم الاجتماعية، بما فيها من مركبات فردية وجماعية وتنظيمية، ويعد كذلك على وجه الخصوص في دراسة التنظيمات والمؤسسات وعلاقتهما ببقية الأنساق التي تتفاعل معها، في إطار مهامها وتخصصاتها الملزمة. فعلم الاجتماع ينظر إلى أن لكل فرد أو جماعة أو تنظيم مجموعة من الأدوار المتباينة نسبيا، والتي يمكن تحديدها على أنها منظومات إكراه معياري أو عرفي، بحيث يفترض بالفاعلين أو أصحاب هذه الأدوار أن يتقيدوا بها، إلى جانب منظومة حقوق متلازمة مع هذه الإكراهات والواجبات. وعليه فإن الدور يحدد منطقة من الواجبات والإكراهات متلازمة مع منطقة استقلالية شرطية، ويتولد عن هذا ارتقابات وتوقعات للأدوار الأخرى(**32**)، يمكنها أن تجلب نوعا من الراحة الذاتية المبنية على الوضوح وإزالة الشك واللبس بمعرفة تصرفات الفاعلين الآخرين.

ويعتبر عالم الاجتماع **رالف لينتون** أبرز من تناولوا مفهوم الدور في بعده العلمي؛ حيث فصله عن مفهومه التقليدي المرتبط بالفن المسرحي(دور بطولة، دور ثانوي)، فقد ربط في كتابه "الأساس الثقافي للشخصية" سنة 1959 مفهوم الدور الاجتماعي بمفهوم المنصب (المركز، الموقع، المقام، الوضع)، واعتبره جملة المهام والواجبات والحقوق وكذا السلوك المرتقب من الفرد أو المنظمة في موقع اجتماعي معين(**33**)، وبهذا المعنى فالدور شيء خارج عن الفرد وناتج عن ضغوط النظام الاجتماعي السائد والذي يرسم لكل واحد أدواره ووظائفه كما يساهم

من جهة أخرى في تسهيل أو إعاقة أداء هذه الأدوار، وفي توجيهها وتعديلها،وعليه فهي غير ثابتة تماما، بل قابلة للتعبير وفق ما تتطلبه مصلحة المجتمع.

إن الدور الاجتماعي من هذا المنظور أداة لتقسيم العمل الاجتماعي من اجل تحقيق التكامل وإنجاز الأهداف المجتمعية، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها، في إطار هامش من حرية التفاعل الإرادي للإنسان وذاتيته، وفقا للنمط الاجتماعي السائد ونوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات.

والدور الاجتماعي للجمعيات ولمختلف مؤسسات المجتمع المدني، حديث نسبيا خاصة بشكلها الحديث في علاقتها بالمجتمع السياسي وانعكاساته الثقافية على فئات المجتمع، فالحركة الجمعوية تختلف من حيث تصوراتها وأهدافها ووسائلها عن الحركات الاجتماعية القديمة كالنقابات مثلا، فقد أصبحت الحركة الجمعوية أداة لمراقبة المجتمع الحديث في عصر ما بعد الصناعة، عصر مجتمع المعلومات، وعلى هذا الأساس أصبح دورها وميدانها يتمركز في أعلى سلم اتخاذ القرارات في المجتمعات الحديثة، في الجوانب الحياتية المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وبيئيا...الخ.

ويخلص الباحث إلى تحديد التعريف الإجرائي التالي لمفهوم الدور الاجتماعي: هو الموقع الاجتماعي الذي تحتله المنظمة أو الجمعية الشبانية في المجتمع الذي تتفاعل في إطاره، ضمن ما يتاح لها من فرص لامتلاك الوسائل والموارد والاستقلالية للقيام بأداء أنشطة وتقديم خدمات لصالح فئة الشباب، مع ضمان مساحة واسعة لحرية العمل الطوعي، دون إكراه أو مضايقات من طرف الدولة أو المحيط العام.

6 - مفهوم الأخصائي الاجتماعي:

لكل مهنة شيخها وصاحبها الذي يستطيع التحكم في منعرجاتها وتفاصيلها بكفاءة واقتدار أفضل من أي شخص آخر، ومهنة الخدمة الاجتماعية يجب أن يمارسها من هو أهل لها ويسمى الأخصائي الاجتماعي الذي يقود برامجها ويطبق مبادئها.

وتتضمن مهنة الخدمة الاجتماعية التي تبدأ من نهاية علم الاجتماع باعتبارها الممارسة التطبيقية للنظريات السوسيولوجية أربعة مقومات رئيسية هي:

أ- العميل أو الشخص الذي يطلب الخدمة.

ب- الأخصائي الاجتماعي: وهو الذي يقوم بالإشراف على تقديم الخدمة.

ت- المؤسسة الاجتماعية: أي الهيكل التنظيمي الذي ينتمي إليه الأخصائي الاجتماعي، والذي يعمل في إطاره.

ث- البرنامج أو الخدمة: أي النشاط الذي يمارسه الأخصائي الاجتماعي لفائدة عميله أو عملائه، سواء بهدف العلاج أو الوقاية أو التنمية؛ بحيث يكون ذلك النشاط مخطط له مسبقا إلى حد كبير وفقا للحالة التي يتعامل معها.

إن الأخصائي الاجتماعي إذا من أهم أركان عمل مهنة الخدمة الاجتماعية التي كانت تمارس في السابق من طرف أي شخص يريد تقديم العون للآخرين، أما اليوم فإن الأخصائي الاجتماعي هو من يقوم بهذا الدور بشكل أساسي. وعليه فإنه ذلك الشخص الذي تم إعداده وتكوينه وتدريبه بشكل نظري وتطبيقي ملائم لنوعية مهامه المنتظرة في مقابلة احتياجات الناس، لهذا يتوجب عليه استيعاب مبادئ مجموعة من العلوم الاجتماعية والطبية وغيرها لنجاحه في أداء أدواره الإنسانية النبيلة، إلى جانب عنصر الرغبة والاستعداد والحب لهذه المهنة وعنصر الموهبة والمهارة في استخدام وتطبيق المعارف النظرية و الاكادمية التي أكتسبها.

يعرف **محمد كامل البطريق** الأخصائي الاجتماعي بأنه "الشخص المعد إعدادا علميا متخصصا لاحتراف العمل في حقل الخدمات الاجتماعية"**(34)**، يظهر من هذا التعريف البسيط أن من يمارس تقديم الخدمة الاجتماعية يسمى أخصائي اجتماعي يتم إعداده عن قصد لهذه المهام، وأنه تخصص قائم بذاته يقوم على الاحترافية والتفرغ له.

كما يعرفه **السيد عبد الحميد عطية** و **هناء حافظ بدوي** بأنه الشخص المهني الذي تكامل إعداده علميا ونظريا ليعمل في ميدان الخدمة الاجتماعية، ليكون مؤثرا بمهارته تأثيرا ايجابيا في تغير الناس أفرادا وجماعات ومجتمعات**(35)**، يضيف هذا التعريف مسألة أهداف الأخصائي الاجتماعي وهي التأثير في الناس أو

العملاء الذين يطلبون خدماته تأثيرا مرغوبا ونحو الأفضل في الحالات الثلاث: العميل كفرد أو كجماعة أو كمجتمع، لأنه هو الجسر الذي يربط بين العملاء والمؤسسة الاجتماعية التي تقوم بتقديم الخدمات، سواء كانت علاجية أم إنمائية أم وقائية، بهدف تحقيق مستوى من النمو والتطور لديهم يسمح لهم بالاندماج والتكيف مع المجتمع.

وعليه فإن الأخصائي الاجتماعي يقوم بتخطيط وتنفيذ برامج وأنشطة متنوعة ومتماشية مع طبيعة وأهداف العميل أو الزبون، حسب مرحلة نموه وظروفه النفسية والاجتماعية وغيرها، ومن بين هذه الأنشطة برامج شغل وقت الفراغ، والتحسيس بالأمراض والآفات الاجتماعية.

سادسا: الدراسات السابقة:

نهدف من خلال عرض بعض ما تم من دراسات سابقة حول المجتمع المدني عامة والحركة الجمعوية أو الجمعيات الأهلية خاصة إلي الإحاطة بالجهود التي بذلت من طرف الباحثين في ميدان النشاط الجمعوي والتطوعي من اجل تحديد الجوانب التي تم التركيز عليها ونالت اهتمامهم والجوانب التي لازالت تعرف نقصا في الاهتمام ويتضح لنا أن الدراسات والبحوث حول المجتمع المدني، والحركة الجمعوية في الجزائر لم تحضى بالعناية اللازمة، خاصة في هذه المرحلة من تاريخ المجتمع الجزائري على عكس بعض الدول العربية والأجنبية؛ حيث نال موضوع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية قسطا كبيرا من الاهتمام والأولية من طرف الباحثين منذ أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي. إن الإحاطة بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع بحثنا لها فائدة كبيرة في تحديد إستراتجية البحث ومجال اهتمامه والانطلاق من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات.

تدور معظم الدراسات السابقة التي سنتناول ملخصات عنها حول الدور الذي تقوم به وكذا الدور المطلوب القيام به من طرف الجمعيات الأهلية، ومختلف تنظيمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية،

والوصول إلى تحقيق التنمية والتطور للمجتمعات المستهدفة، التي تمر في غالبيتها بمرحلة من التحول مثل المجتمع الجزائري، وما يتخلل ذلك من انسحاب للدولة من أداء وظائفها، خاصة اتجاه الفئات الاجتماعية الأقل حظا كالمرأة والأطفال والشباب والعجزة والفقراء والمعوقين...الخ.

وقد كانت معظم الدراسات السابقة من الجمهورية المصرية بسبب الاهتمام الكبير الذي حضي به الموضوع من طرف باحثيها، وكذلك نظرا لتوفر المادة العلمية.

1- دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع على المستوى المحلي (36):

تناولت الباحثة في هذه الدراسة دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية في التنمية للمجتمع المحلي، مع اخذ جمعية الهلال الحمر بالفيوم نموذجا، وكانت صياغة الإشكالية تتمحور حول اختبار وقياس اثر التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع للخدمة الاجتماعية الممارسة من طرف جمعية الهلال الأحمر بالفيوم على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا، واستنهاض السكان من اجل ذلك.

استخدمت الباحثة المنهج شبه التجريبي اعتمادا علي التصميم التجريبي، فشكلت مجموعتين: الأولى تجريبية والثانية ضابطة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة والفروع المتخصصة وبعض المستفيدين من نشاطات الجمعية، وبفضل تصميم مقاييس محددة لمعرفة مدى رضا وتأثير عينة المستفيدين ايجابيا بالتدخل المهني، وكذلك بفضل تصميم الاستمارة المقابلة الموجهة لأعضاء مجلس الإدارة و أعضاء اللجان، وبفضل تحليل السجلات المتعلقة بأنشطة الجمعية توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- إن للتدخل المهني أهمية كبيرة في رفع مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة وإنجاح اجتماعاتهم و إتباع الأسلوب العلمي في إدارتها و الاستفادة منها.

- أدى التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع إلى دخول عناصر شـــابة جديـــدة و حصولها على عضوية اللجان بالجمعية، واســـتحداث لجـــان جديـــدة لمواكبـــة التطورات، مع إتباع الأسلوب العلمي في عملها.

- اثر التدخل المهني ايجابيا في قدرة الهلال الأحمر على التعامل مع احتياجات المجتمع المحلي تمثل ذلك في تحسين برامج النادي الاجتماعي وتنشـــيط بـــرامج الإعلام الآلي، وتفعيل خدمات تنظيم الأسرة.

- ساهم التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع للخدمة الاجتماعية فـــي تحقيـــق التعاون والتشاور والتنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى، وكذلك مع المدارس و الثانويات والمستشفى والمسجد.

وقد استفاد الباحث من نتائج هذه الدراسة بالربط الضـــروري بـــين نشـــاطات الجمعيات والقواعد العلمية لطرق الخدمة الاجتماعية، وأهمية ذلك حتـــى تتحقـــق أهدافها وفعالية نشاطاتها، إضافة إلى القيمة الكبيرة التي يمتلكها الجانب التنظيمي والإداري للعمل الجمعوي من محاسبة وديمقراطية في اتخاذ القـــرارات ورســـم الأهداف.

2- دور النشاط الأهلي في تنمية القرية المصرية (37):

حاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على دور النشاط الأهلي في تنمية القرية المصرية من خلال منظمات ومؤسسات هذا النشاط مع التعـــرض بشـــيء مـــن التفصيل لتاريخ هذه المؤسسات وتطورها بالقرية.

وقد أرجع أهمية الدراسة إلى أهمية مساهمة الأهالي بنشـــاطهم الطـــوعي فـــي التنمية، ولذلك فقد وضع الباحث أهدافا لبحثه منها:

- التعرف على اتجاهات أفراد المجتمع نحو البرامج الهادفة إلى تحقيـــق التنميـــة الشاملة المتوازنة.
- مناقشة الأسباب الداعية إلى الاهتمام بتنمية القرية وأهمية ذلك قوميا.

كما صاغ الباحث عدة فروض كما يلي:

- إن هناك ارتباطا إيجابيا بين فعالية النشاط الأهلي وبين التنمية.

- إن هناك ارتباطا إيجابيا بين وعي المواطنين لمشروعات التنمية وبين ازديـــاد فرص المشاركة الشعبية في التنمية.

- إن هناك ارتباطا إيجابيا بين نمو العلاقات الطيبة بين مسئولي الحكومة وقـــادة النشاط الأهلي وبين عائدات التنمية.

و لاختبار صدق هذه الفرضيات استخدم الباحث ثلاث مناهج هي: منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة والمنهج الإحصائي، بمساعدة أدوات الملاحظة والمقابلة واستمارة المقابلة لجمع البيانات من المصادر التالية: التـــراث المكتوب والسجلات والإحصاءات وعينة من أفراد مجتمعي البحث.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن قيام الدولة بنشاطات الخدمة الاجتماعية لا يدعو إلى تراجع الهيئات الأهلية أو الجمعيات، لأنه مهما توافرت موارد الدولة فإنها لا تستطيع لوحدها أن تحقـــق مصالح ومطالب الأهالي جميعا.

- إن ارتفاع نسبة وعي السكان بظروف المجتمع وبأهمية النشاط الأهلي يســـاعد على فرص المشاركة الشعبية في عملية التنمية ويخلق الشعور بالمسؤولية لـــدى الأهالي.

- إن التنسيق والتكامل بين كل من الأجهزة بين كل مـــن الأجهـــزة الحكوميـــة ومؤسسات النشاط الأهلي لا يتم إلا إذا كانت العلاقة بينهما حسنة.

وقد كانت استفادتنا من هذه الدراسة في إدراك آليات العلاقـــة المركبـــة بـــين الجمعيات والدولة والمجتمع المستهدف من نشاطاتها، وأنه كلمـــا كـــان انخـــراط المواطنين أو الأهالي في جهود التنمية من خلال الجمعيات كبيرا، وكان وعـــيهم بأهميتها ودورها متزايدا كلما ارتفعت فعاليتها ونجاعتها إلى جانب أهمية التكامل والتنسيق بين الحركة الجمعوية والجهود الحكومية في إقناع السكان بالمساهمة في التنمية.

3- نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية (38):

تتعرض هذه الدراسة بالوصف والتحليل والمقارنة إلى موضوع مهنة المنظم الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية والمواقف التي يمر بها أثناء عمله مع المجتمع، وقد حددت الباحثة عدة أهداف تتمثل في:

- التعرف على أكثر نماذج ممارسة تنظيم المجتمع استخداما في جمعيات التنمية المحلية.
- التعرف على الصعوبات أو المشكلات التي تواجه تطبيق نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية.
- التعرف على المحاولات المبذولة لمواجهة هذه الصعوبات أو المشكلات التي تواجه تطبيق نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية
- التعرف على المحاولات المحلية المرتبطة بموضوع تأصيل نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في مصر.

وقد استخدمت الباحثة من اجل تحقيق هذه الأهداف منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث أجرت دراستها الميدانية على عينة من جمعيات التنمية المحلية في ثلاث مجتمعات محلية مصرية هي المجتمع الحضري والمجتمع الريفي ومجتمع المدن الجديدة، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية، وكان من شروط اختيار عينة البحث هو وجود أخصائي اجتماعي يعمل بتلك الجمعيات.

أما الأدوات التي استخدمتها الباحثة في جمع البيانات فتمثلت في:

دليل الجمعية واستمارة الاستبيان لمدراء الجمعيات (50 مديرا) واستمارة الاستبيان للمنظمين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات (61 منظما اجتماعيا إضافة إلى المقابلة).

وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- إن المجتمع الحضري يحضى بأغلب نشاطات وبرامج الرعاية الاجتماعية نظرا لكثافة سكان المدن وزيادة احتياجاتهم وجاذبية المدن.

- إن غالبية مدراء الجمعيات هم من الذكور، وجميعهم حاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية أو ليسانس علم الاجتماع باستثناء عدد منهم حاصل على الماجستير.

- غالبية الجمعيات موضوع الدراسة تعاني من نقص في الأخصائيين الاجتماعيين رغم كثرة من يتخرجون منهم من الجامعات سنويا، و السبب راجع لعدم وجود حوافز سواء مادية أو معنوية لجذبهم للعمل التطوعي أو العمل في الجمعيات، إضافة إلى ضعف الإيمان بمهنة الخدمة الاجتماعية.

- إن مجال التنمية المحلية هو من أهم مجالات عمل الأخصائي الاجتماعي، ولا يستطيع أي فرد آخر أن يعوضه، نظرا لما يتطلبه من مهارات ومعرفة علمية لتطبيق نماذج تنظيم المجتمع في مجال التنمية.

- إن أنماط الأنشطة التي تمارسها جمعيات التنمية المحلية في معظمها تقليدية وتتمثل في: دور الحضانة، أندية الأطفال، مراكز تدريب الفتيان والفتيات، فصول محو الأمية، الأندية النسائية، مكاتب تحفيظ القرآن الكريم، مراكز تنظيم الأسرة، عيادات خارجية، فصول تقوية المتمدرسين، مشروعات اقتصادية، أندية ترفيهية...الخ.

- إن مشكلات جمعيات التنمية تتمثل في المشكلات المالية ونقص المقار وسوء التنظيم الإداري، ونقص الوعي الشعبي بالمشاركة في التنمية، ومشكلات التنسيق الخارجي بين الجمعيات.

- إن نماذج الممارسة المهنية للمنظم الاجتماعي لها مقومات وشروط أهمها ضرورة أن تتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإدارية السائدة في المجتمع، وأن تتماشى الأنشطة الموجهة لتنمية المجتمع المحلي مع احتياجاته الأساسية وأن تحدد وتنفذ بأسلوب علمي.

- تعتمد التنمية المحلية على المشاركة الشعبية أو الأهلية أولا وأخيرا.

استفدنا من نتائج هذه الدراسة في مجال معرفة الدور الهام لإحدى طرق الخدمة الاجتماعية وهي طريقة تنظيم المجتمع في نشاطات الجمعيات الأهلية الهادفة للتنمية المحلية، وذلك نظرا لقربها من احتياجات أعضاء المجتمع المحلي.

4- الخصائص النفسية والاجتماعية للمشاركين في المجال التطوعي (39):

تضمنت هذه الدراسة البحث في صفات شريحة من الأفراد الذين يمضون كثيرا من أوقاتهم في المجال التطوعي خدمة للمجتمع الذي يعيشون فيه، دون توقع إشباعات مادية من وراء تطوعهم، لأن التطوع سواء بالمال أو بالجهد أو بالوقت من أهم مبادئ التنمية الاجتماعية، ويعد مطلبا حيويا لبقاء كل من الفرد والجماعة والمجتمع.

إذا يتلخص هدف هذه الدراسة في التعرف على السمات الشخصية المميزة للأفراد المشاركين في مجال التطوع، ومدى اختلاف تلك السمات بين الريف والحضر باختلاف مجموعة من المتغيرات متمثلة في: الموطن، النوع، التعليم، الحالة الاجتماعية، السن، المهنة، الدخل.

- كما تحاول التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية المميزة للأفراد المتطوعين حسب تغير العوامل السابقة.

- التعرف على التباينات المختلفة في رؤى المشاركين عن أسباب ودوافع السلوك التطوعي في كل من الريف والحضر.

ولتحقيق تلك الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج المقارن، وتكونت العينة من 200 فرد من المشاركين في المجال التطوعي بمحافظة القليوبية المصرية وفقا للمتغير الرئيسي وهو الموطن (ريف، حضر)، أما الأدوات المستخدمة فتمثلت في الاستبيان واستخبار إيزنك للشخصية، ومقياس الخصائص الاجتماعية والأسلوب الإحصائي مثل الانحراف المعياري.

وتوصل الباحث في الأخير إلى النتائج التالية:

- إن سمات الشخصية التي تميز الفرد المشارك في التطوع لها أثر فعال في تحديد اتجاهاته السلوكية.

- توجد تباينات وفروق بين الأفراد المشاركين في المجال التطوعي فيما يتصل باختلافهم سلوكيا ونفسيا واجتماعيا.

- إن الخبرات الأسرية والجسمية والمدرسية والاتصال بالمجتمع تنمي شخصية الفرد المشارك ومفهومه لذاته وإدراكه للآخرين.

- للخصائص الاجتماعية المحيطة بالفرد في الحياة أثر كبير في صقل خصائصه النفسية ومفهومه لذاته بما يؤثر على المشاركة.

- إن تحقيق الترابط الإنساني من خلال العادات والتقاليد والقيم والأعراف الاجتماعية والأديان لها دور كبير في تشكيل السلوك المتوافق للفرد المشارك.

- هناك تأثير قوي للتغيرات البنائية والوظيفية للمجتمع على المشاركة في المجال التطوعي.

- إن للتنشئة الاجتماعية أهمية كبيرة في دعم القيم لدى الأفراد المشاركين.

- إن أهم دوافع المشاركة في التطوع هو الإحساس بالمسؤولية اتجاه المجتمع، وغرس روح الجماعة وقيم التعاون.

- إن التطوع ليس هدفا أو غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق تنمية الموارد البشرية.

- إن الجمعيات الأهلية والمنظمات التطوعية هي الإطار الذي يشارك من خلاله الفرد في برامج وأنشطة الرعاية والخدمة الاجتماعية.

- هناك علاقة بين المناخ الديمقراطي السائد وبين مدى فعالية المشاركة في المجال التطوعي.

- هناك إحجام واضح للإناث في المشاركة في المجال التطوعي.

- توجد أهمية لدور القيادات الشعبية في دفع عجلة المجال التطوعي.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في التحديد الدقيق للعلاقة بين شخصيات وقيم ودوافع مؤطري الجمعيات من منظور طرق الخدمة الاجتماعية التي تتطلب مواصفات خاصة مثل التوازن النفسي والخلقي والاجتماعي وحسن النظر والتدبر، واحترام المستفيدين من الخدمات ومراعاة قيمهم، إضافة إلى أهمية عنصر تأثير المحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي..على فعالية النشاط الجمعوي.

5- دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري (40):

سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه وتقوم به تنظيمات المجتمع المدني المختلفة والمتكونة من الأحزاب السياسية والنقابات

المهنية والجمعيات الأهلية وجماعات المصالح مع التركيز على الجمعيات الأهلية التي تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني، من خلال تقديمها للخدمات الاجتماعية المتنوعة التي تحتاجها مختلف فئات المجتمع لسد الفجوة التي تركها انسحاب الدولة من القيام بوظائفها السابقة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

والهدف من هذه الأعمال والأنشطة هو تكامل وتماسك وحدات المجتمع، ومن هنا تنبع أهمية الموضوع الذي تناولته الباحثة، فالجمعيات الأهلية هي من يتولى قيادة تفاعلات المجتمع المدني نحو الارتقاء بالحياة الاجتماعية للمواطنين نحو الأفضل، والقيام ببعض الوظائف التي تخلت عنها الدولة مما عرض المجتمع للانهيار والاختراق.

جاءت تساؤلات الدراسة كما يلي: ما هو دور الجمعيات الأهلية كبديل للدولة في دعم تماسك المجتمع؟. ما هي أنماط الجمعيات القائمة حاليا في المجتمع المصري ومكانتها النسبية ؟

ما اتجاهات الأفراد نحو الجمعيات الأهلية؟ ما هو مستوى كفاءة الجمعيات الأهلية؟

ماهي السياسات الاجتماعية التي يمكن أن تساعد على رفع كفاءة الجمعيات الأهلية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تبنت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية، حيث استخدمت المنهج التاريخي لدراسة المراحل التاريخية لتطور الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري، كما استعانت بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، بالتطبيق على عينة مختارة بالطريقة العمدية عددها 400 مفردة تمثل ثلاث فئات هي:

أ- أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية، و العاملين فيها.

ب- المستفيدون من خدمات تلك الجمعيات.

ج- أصحاب المراكز المرموقة في المجتمع المصري.

وقد تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات، وجاءت النتائج كما يلي:

- إن غالبية أفراد عينة البحث تدرك أهمية الجمعيات الأهلية.

- إن أسباب زيادة الجمعيات الأهلية هو تغير الأوضاع الاجتماعية وما نتج عنه من تزايد عدد الفقراء والمحتاجين، إلى جانب السياق العالمي الداعي لدور أكبر لإسهام المجتمع المدني.

- لا توجد أي علاقة بين فاعلية الجمعيات الأهلية وبين تأثير وضع المبحوث وديانته، على عكس متغير السن، حيث أن الفئة العمرية من 40 إلى 60 سنة هي أكثر الفئات إدراكا لفاعلية الجمعيات الأهلية، والفئة العمرية أكثر من 60 سنة هي أقل الفئات إدراكا لفاعلية الجمعيات الأهلية.

- إن حجم الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات من أهم العوامل في تحديد فاعليتها، وليس عدد أعضائها هو المؤثر في فاعليتها.

- العوامل التي تحد من فاعلية الجمعيات هو عدم كفاية التمويل وضعف المستوى الثقافي للمؤطرين.

- إن الأطفال هم أكبر الفئات الاجتماعية استفادة من خدمات الجمعيات الأهلية، والنساء أقل استفادة منها.

- إن للجمعيات الأهلية أهمية كبيرة في المحافظة على استقرار المجتمع وتماسكه من خلال حل مشاكل الناس وأداء بعض الخدمات التي تعجز الدولة عن أدائها، وفتح قنوات الاتصال والمشاركة بين المواطنين والحكومة.

تمثلت استفادتنا من هذه الدراسة ونتائجها في معرفة الأهلية البالغة للجمعيات خلال مرحلة التحول والانتقال من نظام اقتصادي وسياسي إلى آخر، واثر ذلك على المجتمع وتماسكه بسبب الآثار السلبية التي يتركها، ويكون لتدخل الجمعيات بفضل سرعتها ومعرفتها الأفضل بالواقع المحلي نتائج جد حسنة في التقليل من تلك الآثار.

6- دور المرأة في الجمعيات الأهلية (41):

اهتمت هذه الدراسة بمتابعة وتحليل مشكلة المرأة في مصر، من خلال دورها في تفاعلات المجتمع المدني والدولة بالتركيز على الجمعيات الأهلية والنسائية، وقد تمحورت إشكالية الدراسة في محاولة التعرف على حجم الدور الذي تقوم به

المرأة من خلال نشاطها في الجمعيات وعلى مدى فاعلية هذا الدور عمليا في الجمعيات النسائية.

وتبرز أهمية موضوع الدراسة في تزايد الاهتمام بدور المرأة وكذلك دور الجمعيات غير الربحية في العالم، من أجل معرفة مجالات نشاطها ومصادر تمويلها ودورها السياسي والاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به، ومختلف المشاكل التي تعيق عمل المرأة من أجل تحقيق أهداف الجمعيات.

وتهدف الباحثة في هذه الدراسة إلى اختيار فرضية أن عمل المرأة في الجمعيات هو بداعي خلق خطوط قوة متوازية والتأثير في السياسات العامة، في مقابل المؤسسات السياسية والأحزاب التي تعتبر مشاركتها فيها محدودة وهامشية.

وقد استخدمت منهجين هما منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة على 07 جمعيات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- تتعلق درجة مشاركة وعضوية المرأة في الجمعيات الأهلية بنمط نشاط الجمعية، فهي مرتفعة في الأنماط التقليدية (الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة)، كما تتحدد العضوية أيضا بالتوزيع الجغرافي للعمل الجمعوي، فهي عالية في المدن الكبرى، ومنخفضة في الضواحي وفي القرى.

- يوجد نشاط محدود في الدور الدفاعي للجمعيات النسائية، كالدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والمعاقين والبيئة.

- إن الجمعيات النسائية كان لها عبر التاريخ دور هام في مجال الطفولة والأمومة والعمل الخيري والخدمات بعيدا عن اقتراب واضح يربط بين قضايا المرأة والتنمية.

- توجد علاقة تفاعل قوية بين الجمعيات النسائية وبين الدولة، فمرة كانت تدافع عن حقوق وقضايا المرأة، ومرات أخرى تقف إلى صف الدولة، وأخرى تكون في صراع معها وتسعى لتغيير سياستها. أما حاليا فإنها تفتقد للفاعلية وتبحث عن دور.

- إن فاعلية تأثير منظمات المرأة يختلف باختلاف النظم السياسية وأن المرأة قد تستخدم مشاركتها في منظمات تطوعية كأداة للتعيين أو الانتخاب في المؤسسات السياسية.

- إن مشاركة المرأة في الجمعيات التطوعية وحتى الدينية يمكنها من بناء "هياكل قوة موازية"

- تكسب المرأة وخاصة في الطبقات العليا والمتوسطة سلطة اجتماعية واقتصادية وسياسية موازية للرجال وللأحزاب والمؤسسات السياسية، وفي الوقت نفسه تعتبر مدخلا للعمل السياسي.

- إن نقص التمويل لجمعيات المرأة يعد عائقا واضحا، وأن التمويل العام من طرف الدولة يؤثر على حريتها في ممارسة نشاطها الدفاعي، ويجعلها تركز على الخدمات وتكمل نشاطات الدولة، ويلحقها وظيفيا بها، ولهذا فإن التنويع في مصادر الدخل هو الضامن لاستقلاليتها.

وفي الأخير تستنتج الباحثة صعوبة القول بأن هناك حركة جمعوية نسائية في مصر، نظرا لسيطرة الزعامات والنخب الفوقية، وغياب الديمقراطية الداخلية والتضامن والاتصال بين الجمعيات، وسوء توزيعها في المناطق.

وقد استفاد بحثنا من هذه الدراسة في بلورة وصياغة أفكار الفرضيات حول أهمية استقلالية الجمعيات في وضع وتنفيذ برامجها ونشاطاتها، وطرق تسييرها واتخاذ القرارات التي تخدم المجتمع الذي تستهدفه.

هــوامش الفصــل الأول:

(*) أصبحت هذه الظاهرة أكثر استفحالا بداية هذا القرن، رغم احتياطات الصرف الهائلة التي امتلأت بها خزينة الدولة. فأصبح الشباب الجزائــري و نتيجــة للحقــرة (التهمــيش والإقصاء والاحتقار) يمارس ظاهرة الحرقة (الهجرة غير الشرعية).

(**) تقرير التنمية البشرية لعام 2003.

1- رونيه غاليسو، "الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية، علاقة الدولة بالمجتمع في تاريخ المغرب العربي "، مجلة إنسانيات وهران ، ماي/ أوت 1999، العدد 08 ، ص 07.

2- جريدة الخبر الأسبوعي، 27 أوت/02 سبتمبر 2001، العدد 130.

3- مجموعة من الباحثين، الشباب العربي ورؤى المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، رقم 48، ط1، 2006. ص 21.

4- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1995. ص 37.

5- روبرت مابرو "المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي " نــدوة عمــان حول دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، ديسمبر 1997. منتدى الفكــر العربي .عمان. ط1، العدد 3، 2000. ص 50.

6- ستيفن ديلو. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيــع وهبــة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2001، ص19.

(*) فلاسفة العقد الاجتماعي هم: توماس هوبز (1588-1679) وجون لوك (1632-1704) وجون جاك روسو (1712-1788) ومونتسكيو (-)

وتتلخص نظرية العقد الاجتماعي في تنازل جميع أفراد المجتمع عن حريتهم الطبيعية لصــالح قوة جديدة وسلطة منظمة تحولهم من مجتمع الطبيعة والغريزة إلى مجتمــع المدنيــة والعدالــة والمساواة.

7- أحمد شكر الصبيحي. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحــدة العربية. بيروت، ط1، 2000، ص18.

8- ستيفن ديلو. مرجع سابق، ص 20.

9- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 22.

10- كريم أبو حلاوة، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياتــه فــي الفكــر العربــي المعاصر. رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق دون سنة، ص .61

11- المرجع السابق، ص ص 72-73.

(*) أنطونيو غرامشي (1891-1937) مفكر ماركسي، مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي.

12- فؤاد عبد الجليل محمد عبد الله، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب. قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، ص .17

13- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص22-.23

14- عبد السلام محمد شعبان، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي للدراسات والبحوث. القاهرة، 2000. ص.33

15- سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر. درا قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة،2000، ص .13

16- محمد عابد الجابري " إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي"المستقبل العربي،السنة15،العدد167،ديسمبر/جانفي1993، نقلاعن أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق.ص.30

17- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص.31

18- يسري مصطفى "الحركات الاجتماعية. المفهوم والواقع" في تأليف جماعي تحرير يسري مصطفى، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي. مركز البحوث العربية وميربيت. القاهرة ، ط1، 2002. ص

19- رونيه غاليسو، مرجع سابق، ص 07.

20- يسري مصطفى، مرجع سابق.ص 115.

21- أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994. ص 15.

22- المنصف وناس "الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، التاريخ والأفاق" المجلة العربية لحقوق الإنسان – تونس- العدد 04، 1997. ص 137.

23-Dan ferrand-bechmann " solidarité et bénévolat, y’a pas que l’argent dans la vie panoraniques ,editions corlet et arléa, condé sur-noireau France. N°09.1993.p93.

24-أماني قنديل. المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية، دار المستقبل العربي، القاهرة،1994 .ص.25

25- ماهر أبو المعاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكنوماشين للطباعة، القاهرة، 1988، ص.17

26- سهام أحمد القندري"دور الجمعيات الأهلية في مواجهة الآثار السلبية المترتبة على الأزمات" مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية.

27- رأفت علي يوسف الطويل، مرجع سابق، ص.21
28- أماني قنديل وآخرون،الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية.الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بدون مكان نشر، 1999، ص ص17 - 18.
29- عبد المحي محمود حسن، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص 19.
30- رشيد زرواطي، مدخل للخدمة الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 11
31- المرجع السابق، ص14.
32- خليل أحمد خليل، المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1984، ص.64
33- خليل أحمد خليل، مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطليعة، بيروت، 1989، ص 195.
34- محمد كامل البطريق، مرجع سابق، ص
35- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي،الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص
36- قوت القلوب أبو النجا: دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع على المستوى المحلي. رسالة مطبقة على جمعية الهلال الأحمر المصري بالفيوم. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة- فرع الفيوم، 1996
37- حامد السيد عبد الرحمان، دور النشاط الأهلي في تنمية القرية المصرية، دراسة ميدانية بقريتي شيبة النكارية وبني عامر بمحافظة الشرقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- قسم الاجتماع. جامعة المنوفية. 1995.
38- مها محمد مرسي عبد الرزاق، نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – معهد العلوم الاجتماعية، شعبة الخدمة الاجتماعية "تنظيم المجتمع" ، جامعة الإسكندرية. 1997.
39- رأفت علي يوسف الطويل، الخصائص النفسية والاجتماعية للمشاركين في المجال التطوعي دراسة سيكولوجية بيئية مقارنة بين الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات والبحوث البيئية- قسم الإنسانيات –جامع عين شمس. 1998.
40- نهاد محمد كمال يحي حامد. دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة تحليلية ميدانية للفترة من 1970 –1995، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع. جامعة عين شمس..2000

41- منال عبد السلام بدوي، دور المرأة في الجمعيات الأهلية، دراسة ميدانيـــة لعينـــة مـــن عضوات الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعـــة عين شمس. 2001.

الفصل الثاني:

الموقف النظري السوسيولوجي حول المجتمع المدني والحركة الجمعوية.

تمهيد:

أولا: نظريات العقد الاجتماعي والطلاق مع الكنيسة.
ثانيا: المجتمع المدني عند هيجل و أولوية الدولة.
ثالثا: المجتمع المدني عند ماركس: قاعدة الصراع والاغتراب.
رابعا: غرامشي واستثمار الجمعيات في التحويل الديمقراطي.
خامسا: الجمعيات والتطور الاجتماعي عند توكفيل.
سادسا: وظائف وأهداف الحركة الجمعوية.
سابعا: نظريات تفسير ظاهرة الحركة الجمعوية.

خلاصة.

تمهيد:

المجتمع المدني مفهوم حديث نسبيا على الأقل من حيث التسمية والدلالة التوظيفية، ولكنه قديم من حيث المعنى الفكري والفلسفي الذي تناول علاقة الناس بالدولة وكيفية إدارة شؤونهم العامة فقد عرفته الحضارات القديمة بصيغ وتسميات مختلفة، أما الحركة الجمعوية فهي آلية عملية لا تنفصل عن مفهوم المجتمع المدني، حيث تعتبر أداة لتطبيق ذلك التصور الفكري والمذهبي الذي يهدف إلى تحسين تدبير وتسيير المجتمع البشري، بمعنى وضع الفكرة موضع التنفيذ وإفساح المجال تجريبها وتفعيلها ميدانيا بأساليب ومناهج متنوعة تختلف من بيئة اجتماعية لأخرى. كما تعد الحركة الجمعوية بمكوناتها الرئيسية من جمعيات وروابط واتحادات ونوادي ولجان العنصر المهم في كل مجتمع مدني فعال إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان،ومن هذا المنطق فآن تناولنا لوقف النظريات السوسيولوجية التي لامست بالدراسة والتحليل موضوع المجتمع المدني ومكوناته يضفي المزيد من الفهم لسياقه التاريخي والاجتماعي، مع اعتبار الاختلاف في خصوصيات المجتمع الجزائري والمجتمعات الأخرى السباقة في ترسيخ أسس المجتمع المدني، ولهذا فهي كما قال المفكر **محمد عابد الجابري** "مرجعيات استشارية"**(1)** لا غير وليست نموذجا بعينه».

وعلى الرغم من تركيز جل الإسهامات الغربية في البحث في مجال المجتمع المدني على الجانب السياسي وعلاقة المجتمعات بالدولة، إلا أنها كانت إسهامات فريدة وهامة، ومن أبرزها مساهمات رواد العقد الاجتماعي (هوبز ولوك وروسو) وكذلك إسهام كل هيجل وماركس وغرامشي وبارسونز وغيرهم.

أولا: نظريات العقد الاجتماعي:

تناولنا سابقا بأن مفهوم المجتمع المدني هو وليد الفكر البرجوازي الغربي، نشأ في أعقاب أو مع نهاية العقد الإقطاعي في أوروبا وبداية بروز التحولات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، من عصر القرون الوسطى المظلمة إلى عصر الحرية والحداثة.

ولقد تدعم ظهور مفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر في أحضان مفكري العقد الاجتماعي، وتقوم فكرة العقد الاجتماعي لديهم على أساس نفي مبدأ الحق الطبيعي والإلهي للملوك، الذي تأسس على مبدأ أنه على الشعب أو الرعيةا الخضوع والاستسلام المطلقين للحاكم باعتباره ممثلا للقوة الإلهية، فلا يجوز مساءلته أو محاسبته أو التمرد على أحكامه وقوانينه، لأن ذلك تمردا على الله، وقد استغل هذا المبدأ الجهل والفقر السائدين في أوربا في ذلك العصر، وعليه جاءت نظريات العقد الاجتماعي لهدم قدسية الحاكم وسلطته المطلقة التي قهرت وهمشت الشعوب، ولتحاول إعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية والأساسية كحق الحرية والمساواة والعدالة والتعبير...وبالتالي قيام نظام اجتماعي لا يستمد شرعيته من المقدس الديني أو الملكية المطلقة، وإنما من تعاقد المواطنين مع الحاكم واحترام ذلك العقد الذي بموجبه تقع على كل طرف واجبات وتكفل له حقوق.

أ- **توماس هوبز (1588-1679):**

حاول **هوبز** إيجاد مفهوم جديد للنظام الاجتماعي القديم السائد في أوربا في ذلك العصر والمبني على قدسية الملك وكل ما يصدر منه من سلوكات، إضافة إلى سيطرة الكنيسة على كل دواليب المجتمع، فأعتبر أن مصلحة الملك في حقيقة الأمر لا تتعارض مع مصلحة شعبه، ولهذا فمن واجبه أن يوفر الأمن والسلم والحرية والمساواة مقابل تنازل الشعب عن السلطة والخضوع له، في إطار عقد طوعي يربط بين الطرفين، وإذا عجز الملك عن تأمين تلك العناصر يسقط التزام الشعب بالعقد الاجتماعي، وإذا أخل الشعب من جهته بواجباته استحق عقاب الدولة

وردعها وعليه فإن **هوبز** يعتبر منظرا للسلطة المطلقة للملك ومنظرا لتنازل الشعب ولكن دون أن يربط تلك السلطة بمبدأ الحق الإلهي المقدس (2)، ويرجع هذا المفهوم الهوبزي للعقد الاجتماعي (قوة الدولة أو السلطة وتعاقدها واحترامها لآراء الناس في نفس الوقت) إلى نظرته للكائن البشري في حالته الطبيعية أي قبل الحالة الاجتماعية، فقد اعتبر الإنسان ذو طبيعة شريرة وعدوانية و ميول مدمرة وأنانية، كما أكد أن الحرية في المجتمع الطبيعي عبارة عن "حق الجميع في كل شيء، أي حرية بلا قيود، مما يعني صراعات وحروب متواصلة، بينما الحرية في إطار المجتمع المدني ومصالحة، مع مراعاة حدود وقيود معينة في السلوك أساسها احترام حقوق الآخرين(3)، والدولة هي الهيئة المكلفة بالعمل على تطبيق هذه المبادئ وتوفير الانسجام والعدالة والسلم وضبط المصالح المتصارعة ومعاقبة المخالفين لمبادئ العقد الاجتماعي، فيتحول المجتمع الطبيعي العفوي إلى مجتمع مدني تسوده الفضيلة المدنية".

وبهذا فأن **هوبز** حسب منتقديه قد برر سلطة الحكومة المطلقة وتحكمها في الشعب، إلا أنه نزع الحق الطبيعي منها، فهوجم من جهة أخرى من طرف فقهاء الحق الطبيعي الذي يعتبرون الحاكم قائم بالطبيعة (مقدس)(4)، وتكمن شرعية السلطة الحاكمة حسب **هوبز** في حرية إرادة أفراد الشعب في اختيار قواعد وشروط العقد الاجتماعي الذي يتنازلون بموجبه عن جزء من حريتهم مقابل السلام والأمن والاستقرار، رغم عدم إعطاءه للمجتمع المدني ومؤسساته دورا كبيرا في تقييد عمل الدولة، إلا أنه حدد ميدانا خاصا يمارس فيه المواطنون أنشطتهم المختلفة بواسطة تشكيلهم لجمعيات تقوم بتلبية حاجياتهم الأساسية(5).

وعليه فقد ساهم **هوبز** في إقامة وتأسيس أولى اللبنات للمجتمع المدني من الزاوية الليبرالية، ولم يقلل من أهمية الحرية الفردية رغم إعطاء القوة والسلطة المطلقة للدولة، فقد دعا إلى حماية وتدعيم الحرية الفردية من طرف أجهزة الدولة القائمة على أساس الدستور أوالعقد الذي يؤسسه الناس بآرائهم وفتح المجال لمفكرين آخرين لإثراء مفهوم المجتمع المدني ومنهم **جون لوك**.

ب- جون لوك (1632-1704):

جاء مفكر بريطاني آخر بعد **هوبز** وهو **جون لوك** لتدعيم فلسفة العقد الاجتماعي وإن كان ذلك من وجهة نظر مخالفة للأولى؛ حيث نظر **لوك** إلى حالة الطبيعة لدى الإنسان ومنه المجتمع على أنها حالة سليمة وليست حالة شريرة أو عنيفة يسودها الصراع والحروب، ورأى بأنه في مرحلة الطبيعة يعم السلام والأمن والحرية والمساواة رغم وجود الملكية الفردية أو الخاصة للأشياء، والشيء الذي يضمن هذه الفضائل هو" العقل الطبيعي" الذي يعلم الناس عدم الاعتداء على الغير لأنهم متساوون(**6**)، ويقصد **لوك** بالعقل الطبيعي الفطرة السليمة للإنسان، ولكنه بعد ذلك غير رؤيته لحالة الطبيعة؛ حيث اعتبر أن الإنسان وبسبب غياب قوانين وتشريعات وسلطة تعمل على تطبيقها، يبدأ في إقامة علاقات تنافس وصراع واعتداءات من أجل المصلحة الخاصة بفعل الأنانية وحب الذات، وهنا يجد الناس أنفسهم في حاجة إلى سلطة أو قوة عمومية تفصل بين المصالح المتضاربة بالعدل والإنصاف وتطبيق القوانين لتحقيق الأمن والسلام، وتعتبر هذه القوانين من وضع مشترك بين الناس والحاكم، أي تتم بالتراضي ودون أي إكراه؛ حيث يتفق الناس ويتعاقدون مع الحاكم على التخلي عن جزء من حرياتهم وحرية إدارة شؤونهم الخاصة للسلطة الجديدة وعند هذا يتحقق المجتمع المدني حسب **لوك**، حيث يقول: " وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للجميع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني"(**7**)، وهنا فإن **لوك** يوحد بين الدولة والمجتمع المدني، ويختلف عن **هوبز** في ضرورة أن يتقيد الحكام وأن يخضعوا للقوانين والمساءلة، ويسمي هذا النظام بحكم الأغلبية المقيدة(**8**)، باعتبار أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتأسس على مبدأ الخضوع والعبودية الذي أيده **هوبز**.

وعليه فان **جون لوك** قد أعطى للمجتمع المدني قوة واستقلالية أكبر ودورا أوسع في مواجهة استبداد الدولة، باعتبارها مؤسسة أنشأها الشعب لخدمته، ولكي تكون الحكومة (السلطة التنفيذية) أمينة على السلطة وليست مالكا مطلقا لها، فإذ خرجت الحكومة عن العقد الاجتماعي يحق للشعب أن يطيح بها بالطرق السليمة المشروعة فقط، ويشترط **لوك** أن تكون القوانين منشورة على الناس ولا تخدم

جماعة اجتماعية على حساب أخرى، وعلى المواطنين من جهتهم احترام وتطبيق تلك القوانين حتى يتحقق المجتمع المدني القائم على فضيلة التسامح التي سماها بعبارة: " عش ودع غيرك يعيش "(**9**).

والمجتمع المدني عند **لوك** كما عند **هوبز** يرتبط بالدولة أو المجتمع السياسي ولكنه أكتسب مع **لوك** حيزا أوسع من الاستقلالية، حيث يتمتع فيه الأفراد بقوة ضغط ورفض لأي خرق أو تجاوز من طرف الحكومة لمصالحهم أو حقوقهم، ويعتبر مفهوم المواطن هو أساس المجتمع المدني عنده ثم يأتي مفهوم التعاقد الاجتماعي ثم سيادة القانون ثم مبدأ الفصل بين السلطات، وهذه هي الأركان الأربعة التي تشكل أعمدة المجتمع المدني التي تؤدي إلى الحكم المدني الصحيح(**10**).

جـ - جون جاك روسو (1712-1788):

يعتبر المفكر الفرنسي **روسو** فيلسوف الطبيعة الطيبة، حيث يرى أنها صالحة ونقية ما لم تعبث بها يد الإنسان فتفسدها وتدنسها ومثال ذلك فساد المجتمع، فالناس قبل المجتمع أي في حالة الطبيعة كانوا أحرارا تحكمهم مبادئ العدل والمساواة الطبيعية والأخوة، وكلما تملكته رغبات المجتمع أصبح أقرب إلى الشر(**11**).

لقد كان **روسو** رافضا لمفاهيم سابقيه حول الإنسان في حالة الطبيعة ومصيره أثناء انتقاله لحالة المجتمع المدني، فإذا كان هدف كل من **هوبز** و**لوك** من المجتمع المدني هو توفير الحماية لحقوق ومصالح الجميع كأفراد وجماعات والوصول إلى الأمن والسلام الاجتماعيين فإن **روسو** اعتبر هذه الرؤية خاطئة، لأنها تسعى وراء السعادة الذاتية والشخصية على حساب الفضيلة المدنية المرتبطة بالصالح العام(**12**)، ويقصد بالسعادة الذاتية تحقيق المصالح المادية للأفراد دون اعتبار للمعايير الأخلاقية والمعنوية كالشجاعة والحب والمواطنة، ولتحقيق المبادئ الأخلاقية المذكورة في المجتمع المدني المنشود لدى **روسو** يجب أن يشعر الناس أنهم أصبحوا جزءا من مجتمع يقوم على أهداف وقيم عامة ومشتركة، وأنه بناء على ذلك لن يعودوا معنيين في المقام الأول بمصالحهم الخاصة، بل يهتمون أكثر

بالسعي وراء المصلحة العامة، وذلك ما لديه من حقوق مادية ومعنوية لصالح المجموع، والضامن لاستمرار هذه العلاقة حسبه هو تساوي الجميع أمام قواعد هذا التنظيم الاجتماعي الجديد، فلا وجود لشخص خاضع لآخر بل الجميع محكومين بواسطة الإدارة العامة(**13**).

إن إعطاء **روسو** الأولوية في عقده الاجتماعي للمصلحة العامة أو العقلية الاجتماعية على حساب المصلحة الفردية، جاء لأن مصالح الأفراد تنبع من المجتمع الذي يحميها من الاعتداءات، بواسطة نسق من الحقوق والواجبات المتبادلة والمتشابكة، ولكن يبقى كل فرد رغم انطوائه في إطار المجتمع حرا كما كان في حالة الطبيعة لا يطيع إلا نفسه، ذلك لأن الصالح العام في حد ذاته تحدده مشاورات المواطنين في إطار نظام تشريعي لا يسمح بتفويض السلطة أو الإدارة، بل يشترك الجميع في سن القوانين التي تهمهم. وبفضل هذه المشاركة السياسية يشعر الأفراد أنهم جزء من الإتحاد أو المجتمع ويساهمون في المصلحة العامة مهما كانت خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية، مع ضرورة وجود نخبة اجتماعية تساعد على الفهم الصحيح لمشاكل المجتمع دون وصاية أو إكراه للآخرين. وبهذا وضع **روسو** نموذجا سياسيا واجتماعيا للمجتمع المدني يربط بين الدولة والمجتمع في إطار عقد اجتماعي يختلف عن سابقيه من حيث المنطق التصوري لطبيعة الإنسان، ولهذا جاء نموذجه بتلك الصورة.

لقد أبعدت نظريات العقد الاجتماعي عموما الشحنات الدينية والقداسة من السلطة ومن المجتمع، فحاولت تجاوز أطروحات الطبيعة المقدسة والمطلقة للحكم والحاكم، وجاءت بمعايير دنيوية نفت الحق الإلهي للملك، وبذلك وضعت أولى لبنات النظام السياسي والاجتماعي الوضعي الحديث، حيث أتم تفسيره **هيجل** من بعد فلاسفة العقد الاجتماعي بمنظور مغاير.

ثانيا: المجتمع المدني عند هيجل وأولوية الدولة (1770-1831):

جاءت نظرية **هيجل** حول المجتمع المدني مختلفة إلى حد كبير عن نظريات سابقيه من أعلام العقد الاجتماعي، فقد كان معاديا نسبيا لأهداف المجتمع المدني

لأنه أعطى الأولوية في إصلاح المجتمع وبلوغ الفضيلة والحرية وتحقيق التنظيم إلى الدولة التي تتمثل وظيفتها في المصلحة العامة بدل المصالح الشخصية التي يسعى لتحقيقها أعضاء المجتمع المدني وجمعياته وروابطه دون اعتبار كبير لمصالح الآخرين في كثير من الأحيان.

كما أن شكوك **هيجل** في المجتمع المدني باعتباره فضاء للتنافس المصلحي من أجل الربح، ذهبت إلى الاعتقاد بأنه ليس شرطا وإطارا طبيعيا للحرية، لأنه يتكون من أفراد لا تجمعهم مصالحهم الخاصة وحاجاتهم الذاتية، بمراقبة المجتمع المدني باستمرار من طرف الدولة(**14**)، وهنا فإن **هيجل** يفصل بين المجتمع المدني والدولة، لأن مصالح الطرفين متناقضة ومتباعدة، على العكس من الفكرة الكلاسيكية التي تعتبرهما شيئا واحدا (فكرة هوبز ولوك وروسو)

لكن المجتمع المدني لدى **هيجل** رغم أنانيته وانحصاره على ذاته ومصالحه، يضم ما هو عمومي وجماعي في الوقت نفسه، أي أن **هيجل** قد تبنى فكرة **آدم سميت** وزملاؤه من مفكري التنوير الاسكتلنديين التي ترى أن السعي نحو تحقيق المصالح المادية والاقتصادية الشخصية يؤدي إلى المصلحة العمومية، فالفرد لدى **هيجل** مكون من الخاص والعام كذلك، وما يجسد هذا الأمر واقعيا هو القوانين والنظم التي ترسمها الدولة، حيث تنسق بين مبادئ الفردية ومبادئ الجماعية، وعليه فجوهر المجتمع المدني الهيجلي يرتكز على الاعتماد المتبادل بين الأفراد المنضوين تحت إطار المصلحة الجماعية المشتركة والمرتبطين ارتباطا خارجيا، حيث يعامل كل واحد منهم الآخرين على أنهم شركاء لتحقيق الأهداف.

فالمجتمع المدني إذا يشكل فضاء واسعا يتعدى فضاء التنافس المادي فقط، فيحاول فيه كل فرد أخذ مكانه في المجتمع الذي يرتكز على المبادئ الفضيلة المدنية رغم الاختلاف في وجهات النظر وفي المصالح؛ حيث يتم تدارك الاختلاف من خلال تفهم الأفراد وتركهم مساحة للآخرين وقبولهم بالتنوع (**15**)، وتلعب الدولة من جهة ومكونات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات من جهة أخرى حسب **هيجل** دورا بارزا في تقييد وضبط النزعة الفردية خاصة في ظل اقتصاد السوق الحرة، فالمجتمع المدني على هذا الأساس هو جملة المؤسسات التي

تستجيب لحاجيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و التي تلعب دور الحكم بين المصالح الشخصية، كما أن الدولة هي تلك الروح العارفة التي تقع فوق مادية المجتمع المدني(**16**).

ثالثا: المجتمع المدني في الفكر الماركسي: قاعدة الصراع والاغتراب:

نشأت رؤية **ماركس** لمفهوم المجتمع المدني من خلال نقده لأعمال **هيجل** السياسية، وما يتعلق بكل من الدولة والمجتمع، رغم أنهما انطلقا من أرضية واحدة تقريبا، حيث اعتبرا أن المجتمع المدني هو فضاء للتنافس والصراع المادي الطبقي في الدول الرأسمالية، لأنه يشمل العلاقات المادية الصناعية والتجارية بين الأفراد في مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج، ولهذا فهو لا يتطور إلا مع البرجوازية(**17**).

و من هذا المنطلق، أي ترابط المجتمع المدني والدولة البرجوازية، رفض **ماركس** المجتمع المدني لكونه مجتمعا متنافر الأجزاء ووسطا من شأنه أن ينزع الصفات الإنسانية من المجتمع(**18**) فيصبح الفرد منفصلا عن مجتمعه ويعيش حالة اغتراب وانقسام بين جانبه الإنساني والشخصي وجانبه الاجتماعي وعلاقته بالآخرين.

لقد تصور **ماركس** المجتمع المدني مثل **هيجل** من قبله، بأنه كيان منفصل عن الدولة ويتوسطها والفرد(**19**) إلا أنه زاد عن مفهومه عن الانفصال بكون المجتمع المدني يقف مجابها ونقيضا للدولة ولهذا قدم قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، اعتبره نقيضا لها(**20**)، وبناء على هذا فقد استهدف **ماركس** من تحليله السابق للمجتمع هدم النظام الاجتماعي القائم على الاستغلال واستلاب الإنسان، وتأسيس نظام جديد يلغي المجتمع المدني تماما؛ حيث يزول الاستغلال بزوال الطبقات الاجتماعية التي تذوب في الطبقة البروليتارية، وبالتالي تزول الحاجة إلى الدولة والمجتمع المدني معا. إن رفض **ماركس** للمجتمع المدني نابع من اعتبارين:

<u>الأول:</u> المجتمع المدني مكون من أفراد يعيشون في ظل النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، حيث يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق مصلحته الذاتية و جني

أكبر قدر من الرفاهية الشخصية بكل أنانية وباستخدام أساليب الصراع والعداوة، وبالتالي يشعر كل فرد بأنه منفصل ومغترب عن الآخرين، فلا يتحقق مفهوم الصالح العام والفضائل الأخلاقية في المجتمع المدني حتى في حالة خضوعه للدولة، فيتغلب البعد الذاتي للفرد على البعد الجماعي.

الثاني: المجتمع المدني في الدولة الرأسمالية يمثل مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة اقتصاديا وثقافيا، وبالتالي فهو يسعى لتدعيم سيطرتها على بقية الطبقات بواسطة التنظيمات والجمعيات المرتبطة بالدولة.

وزادت الشروح حول النظرية الماركسية بعد **ماركس** من طرف أتباع فكرة ومنهم المفكر الشيوعي الإيطالي **غرامشي** الذي ترك بصمة واضحة في مجال المجتمع المدني.

رابعا: غرامشي واستثمار الجمعيات في التحول الديمقراطي:

بعد فترة زمنية امتدت من أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اختفى فيها تناول مفهوم المجتمع المدني من طرف العلماء والمفكرين، أعاد المفكر الإيطالي **أنطونيو غرا مشي** المفهوم إلى صلب الاهتمام العلمي والفكري لدوافع نضالية سياسية خاصة، ورغم خلفته الماركسية إلا أنه قلب مفهوم المجتمع المدني فأعتبره جزءا من البنية الفوقية وفضاء للتنافس الإيديولوجي والثقافي وليس جزءا من البنية التحتية وحقلا للتنافس الاقتصادي والمادي وبالتالي مصدرا للصراع الطبقي كما جاء في الفكر الماركسي الكلاسيكي.

على هذا الأساس وظف **غرامشي** مفهوم المجتمع المدني بطريقة مختلفة ومغايرة لكل من **هيجل** و**ماركس**؛ حيث طرح إشكالية سياسية جديدة تتمثل في البحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية وحكم الطبقة العمالية في دولة مثل إيطاليا دون وسائل العنف والانقلابات (**21**)، وتوصل إلى أن بلوغ الطبقة العمالية إلى السلطة في الدول الرأسمالية لا يمكن أن يتحقق بواسطة قيام الثورات المسلحة كما حدث في روسيا، لأن المجتمعات الرأسمالية على العكس من المجتمع الروسي توجد فيها حركة مجتمع مدني قوية وحيوية، وعليه فإن ممارسة الهيمنة (*) الإيديولوجية

والثقافية بواسطة المثقفين والنقابات والجمعيات والأحزاب وكل مكونات المجتمع المدني هي السبيل إلى تحقيق أهداف الطبقة العاملة، ومن هنا فإن **غرامشي** يعتبر المجتمع المدني الفضاء الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية(**22**)، إن تفعيل وتنشيط الهيمنة الإيديولوجية يتم بواسطة ما أسماه **غرامشي** المثقف العضوي أو المثقف الجمعي (الحزبي) الذي يختلف عن المثقف التقليدي من حيث أن الأول مستقل في تصوره للعالم ويعمل على نقل ذلك التصور إلى الحياة اليومية للناس(**23**) بفضل احتكاكه بهم ومعايشتهم.

ويعتبر مفهوم المثقف العضوي من أهم المفاهيم التي توصل إليها **غرامشي** باعتباره الوسيلة السلمية والأداة المثلى للوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع الرأسمالي.

خامسا: الجمعيات والتطور الاجتماعي عند توكفيل (1805- 1859):

ألكسي دي توكفيل رجل فكر وعالم اجتماعي وسياسي فرنسي، اشتهر بمؤلفيه " النظام القديم والثورة الفرنسية" و"حول الديمقراطية في أمريكا " ويكمن اعتباره من أكبر مفكري الفلسفة السياسية الحديثة ومن أهم منظري مبادئ الديمقراطية الغربية بفضل طرحه المترابط والعميق في معالجة هذا المفهوم، فقد اعتبر أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي فحسب، بل " واقع اجتماعي " يتجسد في المساواة بين المواطنين في مجالي الاحترام والفرص المتاحة لجميع الناس، بما يقود إلى إحداث حركية اجتماعية قوية ومفتوحة تحول دون قيام صراع بين أفراد المجتمع.

زار **توكفيل** أمريكا في بداية نهضتها(*) وكتب كتابه الثاني يصف فيه بشكل دقيق حالة المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي والاجتماعي، وقام بتحليل آفاق تطوه المستقبلي معتبرا أن أمريكا ستكون في مقدمة أمم العالم، وقد أعجب كثيرا بالقيم السياسية والمساواة والديمقراطية والتسامح والتعايش الديني والروح التطوعية والتنظيم المجتمعي عبر الجمعيات والاتحادات والنوادي...الخ، هذه القيم ميزت تشكل هذه الأمة الناشئة دون عنف ولا ثورات دموية كما حدث ويحدث في

أوربا حينها، واستنتج أن الانتقال إلى الممارسة الديمقراطية في أي مجتمع لا يمر بالضرورة عن طريق الثورات والصراع الدموي، بل هناك إمكانية لتحقيق ذلك بواسطة أسلوب تنمية المعارف والثقافة والوعي الاجتماعي المدني.

وبالإضافة إلى إسهام **توكفيل** في مجال الديمقراطية، فقد كان له دورا كبيرا في طبع مفهوم المجتمع المدني بتحول عميق في دلالاته السابقة التي تناولنا بعضها، فقد أخرج هذا المفهوم من دائرة الصراع مع الدولة إلى دائرة التكامل والتعاون معها واعتباره القاطرة الأساسية التي تقود المجتمع نحو التحديث، وفي الوقت نفسه صمام الأمان ضد تطرف واستبداد الدولة وأداة الرقابة المستقلة والذاتية التنظيم في وجه أي انحراف يضر بالمصلحة العامة خاصة من طرف ما سماه بدكتاتورية الأكثرية التي يمكن أن تكون أكبر تهديد للديمقراطية فتدوس حقوق الأقليات بواسطة سيطرتها على الدولة، وعليه فإن **توكفيل** يقترح بهذا التحليل تفسيرا متماسكا ومبتكرا لعملية العبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث المتسم بالتنافس بين الإفراد المتحركين نسبيا والمتساوين في أوضاعهم القانونية **(24)**.

لقد فهم **توكفيل** المجتمع المدني على أساس استقلاليته عن الدولة وأجهزتها وسلطتها، أي انفصال المؤسسات الحكومية الرسمية عن تنظيمات المجتمع المدني هيكليا وإداريا في مختلف الميادين دون إهمال أهمية التكامل بينهما وتدعيم كل منهما لوجود الآخر وقوته وفعاليته،لأن هدفهما في النهاية مشترك، وهو تحقيق مجتمع ديمقراطي متضامن، فلا مجال للتعارض بين الطرفين، فالدولة تتيح إمكانيات نمو المجتمع المدني ورقيه واستقلاليته، كما أن المجتمع المدني هو مصدر شرعية الدولة وقبولها من طرف المواطنين والضامن لإستمراريتها كدولة ديمقراطية نابعة من الشعب، والجمعيات والتنظيمات المدنية والأهلية هي الأداة الأساسية لمشاركة المواطنين في التنمية وإدارة الشؤون العامة بأكثر الطرق تحضرا وتنظيما وحداثة، وهذا ما يعطي الديمقراطية وجهها الاجتماعي إلى جانب وجهها السياسي، فقد أشار **توكفيل** إلى أن الجمعيات والمنظمات في أمريكا هي من يتكفل ويرعى الكثير من القضايا الاجتماعية والتنموية، وقال إن فن إنشاء

الجمعيات في البلدان الديمقراطية هو أبو التقدم (25)، كما اعتبر أن هذه الجمعيات تمثل ميزتين جديدتين في المجتمع الأمريكي تعملان على تقدمه وتفوقه على أوربا؛ وهما فن التنظيم الاجتماعي والعمل الجماعي التطوعي، ففي المجتمعات البشرية هناك قانون يبدو أكثر دقة وأكثر وضوحا من القوانين الأخرى حتى يحافظ البشر على تمدنهم ويزدادوا مدنية، لا بد لهم من فن إنشاء الجمعيات، ولا بد أن ينمو هذا الفن بالموازاة مع فرص المساواة بينهم(26)، فالجمعيات كفضاء وسيط بين السلطة والشعب تعمل على كبح تطرف الجانبين، وتغطية مختلف الميادين التي تعاني من نقائص وثغرات بهدف إشباع الحاجات وحل المشكلات، وقد سمي **توكفيل** الظاهرة الجمعوية وحركتها بالعلم الجديد وهو " علم الجمعيات "، واعتبر أن محافظة الناس على فكرة الاعتماد على أنفسهم وألا يعتمدوا على حكومة قومية لرعايتهم إنما هو اتجاه يحمون بفضله حريتهم، كما أن تجربة انخراط المواطن في حكومة محلية يساعد في استمرار احترامه للأمة ككل(27).

سادسا: وظائف وأهداف الحركة الجمعوية:

أصبح مفهوم المجتمع المدني وما يتضمنه من منظمات ومؤسسات وجمعيات في العقود الأخيرة من القرن العشرين موضوعا مركزيا يحضى بمزيد من الاهتمام والتناول السياسي والإعلامي والاجتماعي، وهو لدى الباحثين والمفكرين العرب يعتبر في الوقت الحالي " المكان الهندسي" المفضل الذي تلتقي فيه الأفكار النقدية للواقع والمعادية لشمولية الدولة(28)، فهو الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث والأداة الأنسب لمشاركة المواطنين في صنع القرارات الهامة واقتراح الحلول لمشاكلهم وإيصال مطالبهم للسلطات الحاكمة بالطرق السلمية، خاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول التي تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية ونظامها السياسي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، أين تظهر فجوات كبيرة نتيجة الفراغ التنظيمي والوظيفي الذي يتركه انسحاب مؤسسات الدولة من تقديم كثير من الخدمات، فينعكس ذلك سلبيا على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وهنا تبرز

أهمية وضرورة أن تشغل تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات على وجه الخصوص ذلك الفراغ وتعوض النقائص بمبادرات ذاتية وتطوعية في المجالات المختلفة(**29**) باعتبار أن العمل الجماعي هو الأقدر على تحقيق الأهداف، ولكنهم ينجذبون إليها كأعضاء في دوائر اجتماعية (**30**) لأن الفرد مهما أوتي من قوة ومواهب لا يستطيع تحقيق طموحاته و طموحات مجتمعه لوحده، لهذا فالجمعيات تعتبر أقوى صوت معبر عن الإدارة الجماعية.

ونظرا لتحديات العولمة من جهة، وحتى تستطيع المجتمعات الانتقال والتحول إلى الحياة الديمقراطية بكل أمان من جهة أخرى بعد فشل السياسات التنموية السابقة التي تميزت بالهيمنة المطلقة والشاملة للدولة في معظم البلدان النامية التي تبحث الآن عن تطبيق نموذج تنموي وسياسي بديل هو نظام اقتصاد السوق والتعددية الحزبية والنقابية والتفتح على القطاع الخاص وحرية المبادرة والتنظيم(**31**) فان الجمعيات هي الجديرة بالقيام بوظيفة التجنيد الشعبي، ومن زاوية نفسية فإن العمل الجمعوي والتطوعي يتميز بالإدارة الحرة و المرنة للأعضاء و العمل دون أجر وبالتالي دون أعباء وتكاليف تذكر؛ حيث يسخر العضو جهده الفكري والعضلي ووقته وإمكانياته المادية للصالح العام دون انتظار أي مقابل لذلك، ولهذا فالعمل الجمعوي يمثل حالة سمو نفسي للإنسان المتطوع(**32**) ودليلا على الاستعداد والإخلاص في العمل والرغبة في الإصلاح والتطور، وهنا تبرز قيمته الاجتماعية و الاقتصادية العظيمة، أي توطيد العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، وتحسين الأداء التنموي، لأن التنمية ليست مسؤولية الدولة وحدها، و إنما ترتكز على دعائم ثلاثة هي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا الأخير له جذور عميقة في أوساط الفئات الاجتماعية العريضة التي تعاني من الإهمال والنقص في الخدمات الحكومية بسبب الإجراءات البيروقراطية للدولة أو عزوف القطاع الخاص الذي يستهدف الربح أولا وأخيرا، لهذا فالحركة الجمعوية أكثر دراية بمعاناة الجماهير وأسرع في التدخل وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية لفائدتها.

وقد تعدى دور المجتمع المدني حدود الأوطان ليصبح ظـــاهرة دوليـــة فظهـــر المجتمع المدني العالمي، حيث احتلت المنظمات غير الحكومية مكانة بارزة فـــي مختلف أنشطة وبرامج وقمم هيئة الأمم المتحدة سواء في قمة السكان أو المرأة أو الطفولة أو الأرض والبيئة الاجتماعية...الخ، ولم تعد هذه المنظمات طرفا مراقبا وملاحظا، بل تساهم في التحضير لهذه التظاهرات واقتـــراح الحلـــول والخطـــط ورفض الأفكار السلبية من بعض القوى غير المكترثة بتحديات الفقر والأمـــراض والتلوث البيئي وغيرها التي تهدد عالم اليوم.

وحول وظائف وأدوار الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل فإنها قد عرفـــت اختلافا بين الباحثين مثلما اختلفوا حول مفهومه وبنيته وحدوده، فبعضهم أعطى له وظيفة سياسية تهدف إلى ترقية وتفعيل المشاركة الشعبية فـــي رســـم السياســـات واتخاذ القرارات، والبعض الآخر حصر تلك الوظيفة في الجوانـــب الاجتماعيـــة والتنموية كتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية و الإسهام فـــي القضاء على البطالة...الخ، وقد أجمل **سعد الدين إبراهيم** بعض الخطوط العريضة لوظائف المجتمع المدني كما يلي:

1- إن تنظيمات المجتمع المدني تتميز بقدر كبير من المرونة وبهامش أكبر مـــن حرية دخول أو خروج الأفراد منها، وهذه الميزة التي تعتمـــد أســـلوب الإقنـــاع والترغيب تشكل قوتها في التأثير على سلوك أعضائها وبالتالي قدرتها على غرس قيم وسلوكات متوائمة مع متطلبات التنمية الشاملة، ومن هنا فإن لهذه التنظيمـــات المدنية دورا كبيرا في رفع مستوى المشاركة الشعبية في الشؤون العامة للمجتمع، وفي زيادة فرص الحراك الاجتماعي وإحساس الأعضاء بمدى أهميتهم وتـــأثيرهم في بيئتهم الاجتماعية، وقدرتهم على مواجهة وصد التجاوزات بفضل الالتحام فيما بينهم و ما أنتجته في نفوسهم من أمان جماعي.

2- تؤدي تنظيمات المجتمع المدني وجمعياته إلى تزويد الأعضـــاء بالمهـــارات التنظيمية والسياسية نتيجة للاجتماعات والنقاشات والتنافس لبلوغ مراكز القيـــادة بالطرق الديمقراطية وفي ظل الشفافية والمراقبة والمحاسبة والتداول السلمي على المسؤولية.

3- إن تنظيمات المجتمع المدني هي الحصن الذي يحمي الفرد والجماعات من تعسف الدولة وتجاوزات أعوانها من جهة، وتحمي الدولة والنظام العام من ردود الأفعال السلبية للمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي تساهم في حفظ الاستقرار الاجتماعي من خلال تنظيم وتأطير الأعمال الاحتجاجية المطالبة بالحقوق بالطرق السليمة وليس بأساليب العنف والتخريب(**33**).

ومن جهة أخرى حدد بعض الباحثين وظائف للجمعيات تتمثل في تلك الإجراءات التي تستهدف مايلي:

1- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الاجتماعي في الميادين المختلفة.

2- الإحساس بالمشاكل الجماهيرية والعمل على حلها.

3- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية، والوصول بها إلى المناطق المحرومة منها وفقا لمبدأ العدل والمساواة.

4- تحقيق التربية الاجتماعية للمواطنين ذاتيا، وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة.

5- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة اختياريا أو اضطراريا إلى طاقات قادرة ومنتجة(**34**).

ويضيف لها البعض الآخر الأهداف المكملة التالية:

1- رفع مستوى معيشة المواطنين.

2- إقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العاملة بالمجتمع المحلي.

3- تشجيع المشاركة لدى أفراد المجتمع لخدمة مجتمعه(**35**).

وتلعب جمعيات المجتمع المدني من ناحية أخرى وظائف عديدة فيما يخص التحديث وتنمية الديمقراطية والحكم الراشد، حيث تذهب **أماني قنديل** إلى أن وظائف وأهداف المجتمع المدني تتمثل في:

1- ممارسة الديمقراطية وتجسيدها واقعا ملموسا سواء في نطاق الأعضاء أو المواطنين يتشربون مبادئها.

2- توسيع المشاركة المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجات المواطنين ومشاكلهم المختلفة وتمكينهم من الإطلاع على كل المعلومات.

3- مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والآفاق الاجتماعية الخطيرة.

4- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع .

5- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة**(36)**، ومن خلال هذه الوظائف التي تقع على عاتق تنظيمات المجتمع المدني، تظهر مكانته الإستراتيجية والتداخل بين المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، فلا جدال حول العلاقة الطردية بين المجتمع المدني والديمقراطية، حيث أن لكل منهما معايير وقيم واحدة ويشكل القاعدة الشعبية والمصدر الرئيسي لشرعية الدولة.

سابعا: نظريات تفسير ظاهرة الحركة الجمعوية(37):

يعود تاريخ الحركة الجمعوية في مختلف الدول إلى وقت حديث نسبيا، حيث أرتبط في بداية الظهور بالبرجوازية الأوربية والتحول إلى المجتمع الصناعي وما خلفه من آثار سلبية على الصعيد الاجتماعي من فقر وأمراض وتهميش...الخ، أما في بلدان العالم الثالث والوطن العربي خاصة فإن ظاهرة الحركة الجمعوية انطلقت فعليا، رغم بداياتها المحتشمة السابقة بالتزامن مع تبني النظام الليبرالي وتغير أدوار الدولة من الرعاية الكاملة والوجود الدائم في كل الميادين إلى التخلي عن جوانب هامة من تلك الأدوار، ولهذا فقد ارتبطت ظاهرة الحركة الجمعوية بسيادة آليات اقتصاد السوق والديمقراطية، وعليه نستعرض بعض النظريات المفسرة لدور الجمعيات فيما يلي:

1- **نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق**: تعد هذه النظرية الأهم في فهم نمو الظاهرة الجمعوية في عالم اليوم، وملخصها هو أن عجز السوق والحركة الاقتصادية التي دعاها **آدم سميت** و**ريكاردو** وغيرهما عن إشباع حاجات السكان وعجز التدخل الحكومي من ناحية أخرى، هو الدافع الأساسي لظهور الجمعيات

والمنظمات أو بصفة عامة المجتمع المدني من أجل تعويض إخفاق الدولة والسوق.

2- **نظرية جانب التوفير أو الإمداد**: تعتمد هذه النظرية على فكرة إخفاق الدولة والسوق معا في تحقيق المطالب الأساسية للمواطنين ولكن ليس كشرط ودافع كاف لظهور الحركة الجمعوية، ولهذا فهي تضيف شرطا ثانيا وهو توفير بيئة مشجعة وملائمة لظهور تلك الديناميكية الجمعوية، متمثلة في وجود رواد مبدعين لديهم حافز لتأسيس جمعيات مختلفة لتقديم الخدمات وإشباع الحاجات، لكن ظهور هؤلاء الرواد بهذه النظرية مرتبط بعوامل مثل المنافسة الدينية والإيديولوجية والثقافية وغيرها، خاصة في ميادين الصحة والتعليم التي تستقطب أغلب الجمعيات.

3- **نظرية الثقة**: تستند هذه النظرية على تلاشي الثقة بين القطاع الخاص والمتعاملين معه حول نوعية السلع والخدمات التي يقدمها لهم (مثل الخدمات الصحية أو التعليمية...)، وبالتالي يلجأ هؤلاء العملاء إلى قطاع آخر وهو القطاع الثالث أي الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح لتأمين مثل تلك السلع والخدمات وهكذا فكلما انخفضت الثقة بين المتعاملين والقطاع الخاص يزداد ميلهم للاعتماد على الحركة الجمعوية مما يفسر زيادة حجمها وأنشطتها.

4- **نظرية الاعتماد المتبادل**: إذا كانت النظريات السابقة قد رسمت صورة متوترة للعلاقة بين جمعيات المجتمع المدني والدولة، وبالتالي اعتبار أن قوة طرف تخرج من ضعف الآخر، فإن هذه النظرية تعطى تفسيرا مغايرا لتلك العلاقة، حيث لا وجود للصراع أو المنافسة بينهما، بل هناك تعاون وشراكة واعتماد متبادل بين الدولة والمجتمع المدني، فآفاق الدولة والسوق من جهة وحاجة المجتمع المدني للدعم الحكومي المادي والقانوني من جهة أخرى يقود إلى إقامة علاقات تعاون وتكامل من أجل إشباع الحاجيات ومواجهة المشكلات، ومن هنا تفترض هذه النظرية أن تزيد الدولة في إنفاقها على سياساتها الاجتماعية، وتقيم عقود شراكة مع الجمعيات في ميادين الصحة والخدمات الاجتماعية.

خلاصة

إن الهدف من استعراض المقاربات النظرية في أي مجال من المجالات العلمية هو فهم وتفسير الواقع الذي تتم دراسته، من خلال مدخل نظري يتواءم وخصائص ذلك الواقع. وعدم اتساق النظريات الموجودة مع طبيعة مجتمع الدراسة يعيق الفهم، ويعد المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة من المفاهيم الوافدة من البيئة الغربية المختلفة جذريا عن بيئتنا، لذا فالمحددات أو المعوقات المميزة لمثل هذا المفهوم نظريا لا تجدها في واقع الأمر في البيئة العربية التي تتناولها الدراسة، مما يصعب مسألة تطبيق هذه النظريات الغربية، لهذا فإن تناول هذه المفاهيم التي فرضت نفسها علينا يجب أن يتم من منطق مناقشتها ونقدها واستخدامها بكثير من التحفظ قصد توطين ما يمكن أن يتطابق مع الخصوصيات المحلية.

إن الباحث أو الدارس للمواضيع الاجتماعية في العالم العربي، سيجد لا محالة التباين الواضح في خصائص كل طرف والقيم والأسس التي بني عليها، فالمجتمعات الغربية قائمة على الروح الفردية والعلمانية، بينما مجتمعاتنا العربية لا تزال تعيش في خضم القيم التقليدية والتخلف الاقتصادي، وكذلك اختلاف ظروف المواضيع أو المشكلات المدروسة وسياقاتها التاريخية والراهنة، مما يجعل ذلك الباحث أول المطالبين بالتخلص من التبعية لنظرية واعتماد المداخل التصورية للواقع الاجتماعي المحلي، فلا يمكن للباحثين الاجتماعيين أن يكرسوا بشكل دائم الأدوات والمناهج الغربية والتتلمذ الدائم على يد الآخرين بل يجب البحث عن التأصيل أو التوطين للمعارف والعلوم الإنسانية التي تختلف بطبيعتها من بيئة لأخرى.

ومن منطلق عجز النظريات الغربية بما فيها من عناصر إيديولوجية مختلفة عن فهم وتفسير الكثير من ظواهر واقعنا الاجتماعي العربي تظهر الحاجة إلى قيام مدخل نظري سوسيولوجي أو علم اجتماع يستمد أصوله النظرية والمنهجية من التراث العربي وعمقه الاجتماعي المحلي، للخروج من دائرة التبعية والتخلف، مع عدم إهمال النظريات والتجارب الغربية بل التعامل معها بروح نقدية بناءة.

هوامش الفصل الثاني:

1- عبد الله حمودي، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العرب، دار برتقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998، ص .40

2- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص .19

3- ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص .250

4- أحمد شكر الصبيحي، مرجع صابق، ص .19

5- منتدى الفكر العربي ومنتدى برونو كارايسكي، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، ندوة عقدت في عمان (الأردن) في 6-7 ديسمبر 1997، مطابع الدستور التجارية، عمان، ط1، 2000، ص .39

6- كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص .33

7- نهاد محمد حامد، مرجع سابق، ص .83

8- ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص .284

9- المرجع السابق، ص .297

10- كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص .35

11- المرجع السابق، ص .29

12- ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص .309

13- المرجع السابق، ص .324

14- أحمد شكر الصبيحي، ص.22

15- ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص ص .402،401

16- فؤاد عبد الحليل الصلاحي، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 15.

17- كريم أبوحلاوة، مرجع سابق، ص .71

18- منتدى الفكرة العربي ومنتدى برونو كرايكسي، مرجع سابق، ص .45

19- نهاد محمد حامد، مرجع سابق، ص .95

20- المرجع السابق، ص.92

21- فؤاد عبد الجليل الصلاحي، مرجع سابق، ص17.

(*)- اشتهر مفهوم الهيمنة عند غرامشي ويقصد به الوظيفة التوجيهية والتأثيرية التي تمارسها تنظيمات المجتمع المدني والمثقفين العضويين من خلال السيطرة غير المباشرة

والقيادة للمجتمع والدولة، بحيث تفرض عليهما رؤيتها للعالم وتحاول إحداث التغيير في المجتمع بما يخدم مصالح الطبقة العاملة بواسطة الإقناع وليس عن طريق العنف والثورة.

22- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص .125

23- نهاد محمد حامد، مرجع سابق، ص 78.

(*)- قام توكفيل بزيارة لأمريكا بين أفريل 1831 ومارس 1832 للإطلاع على أوضاع السجون الأمريكية والاستفادة من نظم تسييرها، لكنه أضاف لذلك دراسة وتحليلا متميزا للمجتمع الأمريكي والديناميكية التي تسوده، وقد إ'تبر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون أن كتاب توكفيل « حول الديمقراطية في أمريكا » أفضل ما كتب عن الأمريكيين.

24- ر-بودون، ف- بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص .286

25- ثريا البرزنجي، المجتمع المدني والمفاهيم المعاصرة، جريدة المدى العراقية.www.almad poper.com 16 ماي 2006.

26- أحمد بو عجيلة، المجتمع المدني في المشروع المجتمعي للتغيير، مجلة أفكار الإلكترونية، تونس. www.aFKA@ AFKARonLine.org

27- تسيفن ديلو، مرجع سابق، ص .509

28- فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 278، أفريل 2002، ص.39

29- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2000، ص .79

30- بيريت م ليكي وآخرون، إدارة الجمعيات الخيرية غير الهادفة للربح، ترجمة: علا عبد المنعم عبد القوي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،2000،ص .83

31- نصر عارف، التنمية من منظور متجدد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص .25

32- على مجيد الحمادي: فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية، مجلة شؤون عربية الشارقةــ الإمارات العدد 117، ربيع 2004، ص .113

33- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 77، .78

34- فريد حسانين بخيث، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مناهضة سوء استغلال الأطفال العاملين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص .142

35- المرجع السابق، ص .142

36- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفيـــة الجديـــدة، مركـــز الدراســـات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 108.
37 أماني قنديل، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دون مكان نشر، 1999، ص ص 24 إلى 26.

الفصل الثالث:

المجتمع المدني و الحركة الجمعوية في الدول العربية.

تمهيد

أولا: مقومات المجتمع المدني و العمل الجمعوي.
ثانيا: الجذور التاريخية للعمل الجمعوي العربي.
ثالثا: العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة.
رابعا: معوقات العمل الجمعوي العربي.
خامسا: سبل ترقية و تفعيل الحركة الجمعوية.

خلاصة

تمهيـــــــــد:

تشترك المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الجزائري في كثير من المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، نتيجة تشابه الظروف التاريخية في الأزمنة القديمة حيث كانت تغلب ثقافة الريف والبداوة في مراحل تشكلها الأولى، أو في العصر الحديث الذي طبعه الاستعمار الأوروبي وأعاد تشكيل المجتمعات العربية أو بالأحرى تشويه بنياتها.

ومن بين عناصر التشابه كذلك هو الظهور التدريجي لمفهوم المجتمع المدني بدءا بالمغرب العربي ومصر ثم الدول الأخرى، وهذا امتدادا لتجربة التاريخية في العمل الجمعوي بأسلوب أهلي وتقليدي لا يتضمن بالضرورة المقومات النظرية التي عرف من خلالها الغرب مفهوم المجتمع المدني الحديث.

أولا: مقومات المجتمع المدني والعمل الجمعوي:

يتميز المجتمع المدني كما نشأ في بيئته البورجوازية بعدة قيم ومقومات بنيوية مستمدة من فلسفة ومبادئ نظر لها العديد من المفكرين، وتبلورت مع الصراعات والتحولات التي عرفتها أوروبا منذ بداية عصر النهضة، فمتى يكون المجتمع المدني مجتمعا مدنيا فعلا ؟ و ماهى معايير تحديده ومعالمه وخصائصه وحدوده النظرية ؟.

من السمات الأساسية التي اصطبغت بها تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة هي كونها ذلك المجال المنفصل عن الدولة وعن الأسرة أو الأفراد، والذي رسخه **هيجل** لأول مرة عندما فصل بين المجتمع والدولة وأجهزتها وهذا البعد مستمد من فلسفة جوهرية هي الطوعية والإرادة الذاتية الحرة، كما أن منبعها هو ضمير الفرد وحبه لمساعدة الغير من جهة والتضامن وروح الجماعة والانتماء إليها والدفاع عنها من جهة أخرى ، دون تدخل أو وصاية من طرف الدولة؛ حيث أصبح الفرد مواطنا وليس رعية، كما أن فكرة الحق الإلهي للحاكم وقدسيته أصبحت فكرة تقليدية.

ومسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة معقدة حيث يصعب التمييز بين حدود كل منهما بدقة كبيرة، وقد أثارت هذه المسألة عدة نقاشات فكرية، ذلك أن النظم السياسية تختلف وبالتالي تختلف نظرتها وطريقة إدارتها للمجتمع المدني، فالدولة والمجتمع المدني رغم استقلاليتها عن بعضهما البعض إلا أنهما غير متناقضين، بل كل منهما ضروري لوجود الآخر في ظل مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة والحرية. ورغم أن مفهوم المجتمع المدني قد تمت معالجته في التفكير السياسي القديم بداية من الفلاسفة الإغريق إلى فلاسفة الأنوار والعقد الاجتماعي وصولا إلى العصر الحديث، إلا أنه لا يزال يثير الجدل الواسع حول تحديد مفهومه ومكوناته وشروط قيامه ونشأته ومقوماته المعيارية، أي المحددات التي ينبغي وجودها حتى يمكن اعتبار وجوده أمرا مثبتا.

فقد ظهر من الباحثين والمفكرين من ينفي وجودا أو دورا للمجتمع المدني في المنطقة العربية خاصة، لأنه مفهوم غربي المنشأ والمنطلق،حيث صاحب ظهوره سقوط النظام الإقطاعي والتحول إلى الليبرالية والعلمانية والحداثة وعقلانية التفكير وقدسية الفرد المواطن، فتميزت المجتمعات الأوروبية حينها بالنظام الرأسمالي اقتصاديا والديمقراطية سياسيا والمواطنة قانونيا(**1**). وهذه الأبعاد لم تتوفر في المجتمعات العربية، بحكم رسوخ البعد الديني فيها، وكذلك هيمنة الثقافة الاجتماعية التقليدية والأنظمة الاستبدادية.

لكن في الحقيقة وبعيدا عن التعصب والانغلاق فآن لمصطلح المجتمع المدني ملامح جوهرية عامة ومشتركة بين جميع الثقافات الإنسانية، مهما اختلفت المواقع والأزمنة، إلا في البناء الشكلي، لأن الفضائل الأخلاقية والقيم النبيلة والشريفة لا تحتمل التناقص والتجزيء، لهذا ومهما قلنا بأن

مفهوم المجتمع المدني نشأ في الغرب وفي البيئة البورجوازية لكنه يدعو في عمقه لقيم إنسانية مشتركة تهم مصير الإنسان وعلاقته بالمجتمع والدولة، وترتكز على تقدمه وتحسين ظروف حياته من الأمن والغذاء والصحة والمساواة والحرية والتعليم والتسامح....الخ ، وانطلاقا من هذه الروح فإن للمجتمع المدني مقومات وشروط عديدة تدور حول إيلائه الأهمية والريادة في قيادة المجتمع ومن أبرزها ما يلي:

1- الاستقلالية: من أكثر المسائل إثارة للنقاش في مفهوم المجتمع المدني هي إشكالية علاقته بالدولة من حيث مدى الارتباط أو الانفصال بينهما، فهناك الكثير من الباحثين الذين يعتبرون استقلالية تنظيمات المجتمع المدني أول وأهم مقومات وجوده ومصداقية أدواره، وهذا الشرط من الأهمية بمكان، لأن المجتمع المدني يظهر عند لحظة التمايز و الانفصال عن الدولة أو السلطة الرسمية الحاكمة واستقلاله عنها في الإنشاء وإصدار القرارات والنشاطات التي يقوم بها، رغم أن الدولة هي إطاره السياسي والقانوني(2)، فالاستقلالية هي التحرر من كل الضغوط الخارجية عن الجمعيات والمؤسسات المدنية، سواء من طرف الدولة أو الأحزاب أو أصحاب المال أو الشخصيات النافذة في المجتمع، لان مفهوم المجتمع المدني هو تلك التنظيمات التي تنشأ للدفاع عن مصالح وحقوق المواطنين بأخذها وضعية المواجهة - ليس بمفهومها الحربي - ولكن بمفهوم الندية والاعتراض على مختلف أشكال التعدي والتعسف من المجتمع السياسي أو من قوى السوق الحرة الأنانية والمتوحشة، فهو إذا يعبر عن وعي وحيوية المجتمع وإرادته في السعي لتحقيق مصالحه العامة.

لكن الاستقلالية لا تعني الحياد التام للمجتمع المدني من الناحية الإيديولوجية، لأنه قد يناضل من أجل قضايا معينة ذات بعد إيديولوجي كالملكية العامة، كما لا تعني الطلاق التام مع الدولة أو المؤسسات الرسمية، فلا بد من وجود تنسيق وتكامل بينهما ورغم دعوة عدة باحثين لضرورة وجود دولة أقل لتحقيق مجتمع مدني أكبر وأكثر فعالية، إلا أن الأكثر واقعية هو قوتهما معا لتحقيق التوازن في المجتمع ، فضعف الدولة لا يفيد المجتمع المدني لأنه سيؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى والصراعات الأهلية أو الطائفية، والعكس فضعف المجتمع المدني مع قوة الدولة يؤدي إلى الاستبداد والفساد والتبعية... وهذا لا يفيد الدولة نفسها لأنه في حالة أي خطر عليها لن تجد من يدافع عنها ويحميها(3)، فالمجتمع المدني هو من يبقى عندما يتهدد الضعف والتآكل الدولة، وهو البديل للدولة في القيام بمختلف الوظائف إذا عجزت أو فشلت(4)، لهذا فهناك من لا يعتبر أن المجتمع المدني نقيضا للدولة، بل يعتبره الرديف الطبيعي لها، والنقيض للدولة الاستبدادية فقط، وأن تمايزه عن الدولة لا يعني أنه مجتمع اللادولة أو هدمها، فالمجتمع المدني على رأي **مونتسكيو** وليد قوة الدولة التي توازن به قوتها وسلطتها وتحدد صلاحيتها(5).

2- الطوعيـــــة: هناك مقوم ثاني يرسم ا لحدود النظرية للمجتمع المدني ، وهو مبدأ الطوعية والحرية في الانضمام والانتماء إليها أو الانسحاب منه، ذلك أن هناك مجتمعات يسودها

نسق ثقافي تقليدي يرتكز على العلاقات الأولية الطبيعية بين أعضائه أفرادا وجماعات، وهي العلاقات الإرثية وصلات القرابة الدموية والعرقية كالأسرة والقبيلة مثلا، حيث في هذه البنى الاجتماعية التقليدية يجد الفرد نفسه محتوى داخل الجماعة ورقما معزولا لا أهمية له، ولكنه منتميا إليها قهرا ولا خيار له في الانضمام أو الانسحاب منها، فلا يستطيع رد إرادتها ووصايتها عليه، مما يفقده ويسلبه حريته وإرادته الذاتية في التصرف، وهذا مما يتناقض مع مبادئ المجتمع المدني وهي الحرية و الطوعية.

إن هذه الخاصية هي بؤرة اهتمام وتركيز المفكرين في محاولاتهم تحديد مفهوم المجتمع المدني خلال عملية الانتقال من المجتمع الطبيعي، فخلصوا إلى أنه ثمرة من ثمار القدسية التي أكتسبها الفرد في هذه المرحلة من حيث التمتع بحرية التصرف والانفصال عن سلطة الكنيسة. والطوعية هي مسألة محورية في فهم العلاقة بين الفرد والجماعة أو بين الخاص والعام وحدود الروابط بين المجتمع المدني وأشكال التضامن التقليدية؛ فقد أعطى المجتمع المدني أهمية كبيرة للفرد، ولكن مع هذا فإنه لا يدعو إلى مجتمع الفردية والأنانية، بل يدعو لمجتمع التضامن والمآزرة بين الناس عبر شبكة واسعة من المؤسسات(**6**)، على خلاف النظرة الإيديولوجية للفردية التي تضع الفرد فوق جميع الاعتبارات الأخرى كالمصلحة العامة والتضامن الاجتماعي، فالطوعية إذا هي حرية المساهمة في العمل الجمعوي والانخراط الإرادي في مؤسسات المجتمع المدني العصرية كالنقابات والجمعيات الخيرية والنوادي... دون إلزام من أي جهة، وإنما بدافع الرغبة في تحقيق المنفعة العامة ، فمؤسسات المجتمع المدني تتشكل انطلاقا من الرغبة المشتركة لأصحابها والمهتمين بالقضايا العادلة، فدوافعهم الحقيقية هي الشعور بالمسؤولية عن أوضاعهم، ولهذا ينخرطون في الأنشطة التي تغطي النقائص وتلبي الحاجيات سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك الهدف يتطلب التطوع والعمل الجماعي المنظم.

يرى **محمد عابد الجابري** أن مسالة الطوعية من أهم سمات المجتمع المدني حيث ينضم المواطنون إلى مؤسساته وينسحبون منها بصفة إرادية أو شبه إرادية عكس المجتمع البدوي الذي تعتبر مؤسساته طبيعية ،حيث يولد الفرد منتميا إليها ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة(**7**).

وعليه فإنه لا يمكن أن نتصور أن المجتمع المدني يقوم بإجبار المواطنين على القيام بالأنشطة وتقديم الخدمات العامة أو أن يمنعهم عنها، لأنها أنشطة وخدمات تخضع للاختيار الحر، فالطوعية من التطوع الذي يعني حرية القيام لعمل ما.

والطوعية تعني كذلك في جوهرها التطوع وهو عمل المتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني بدون مقابل مادي أو من أجل تحقيق أهداف شخصية ضيقة رغم إمكانية وجود بعض العاملين في المنظمات الطوعية مقابل راتب شهري أو مكافئات معينة نظير أعمالهم، وذلك لضمان فعالية أكبر في النشاط الجمعوي.

3- المدينة أو الاجتماع العمراني: ويرجع دور هذا الشرط كمقوم ارتبط بالمدينة واجتماع الناس في فضائها وحيزها العمراني، نظرا لما تحمله المدينة من تناقضات داخلية تلازمها وتميزها عن العالم الريفي أو البدوي مثل التنوع والاختلاف والتنافس وصراع المصالح المادية والمعنوية ووجود السوق والشوارع والحارات...الخ، فالمجتمع المدني إذا هو مجتمع المدينة- ليس للقرابة اللغوية فقط - ولكن لأنها هي المكان الذي تتبلور فيه الجماعة وتنشأ التفاعلات الاجتماعية ، ورغم هذا فإنها ليست شرطا كافيا لقيام المجتمع المدني لأنه تاريخيا ظهرت العديد من المدن ولم يظهر فيها أي مجتمع مدني(**8**).

كما أن السوق لا تعني الوجود المادي، بل الوجود الاجتماعي (الرمزي) أي الإنتاج والاستهلاك والتبادل لمختلف الصناعات الحرفية وغيرها، إضافة لوجود المرافق الخدمية في المدن. ويتميز الفرد في المدينة إلى جانب ما سبق ذكره بأنه أكثر تحررا من القيود الإرثية والتقليدية كعلاقات القرابة والقبيلة لهذا فهناك من يجعل المجتمع المدني نقيضا للمجتمع الريفي أو البدوي أو حتى الأهلي، خاصة في مجتمعات العالم العربي. أما في البلدان الغربية فقد أدى الانتقال إلى مجتمع المدينة إلى تغيير النظام الإقطاعي الريفي القائم على الظلم والاستعباد واستغلال الإنسان بالنظام الديمقراطي والدستوري القائم على حقوق الفرد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...الخ.

إن الناس في الريف أو البوادي والصحراء يمارسون المهن التقليدية كالزراعة والرعي وبعض الحرف البسيطة، لهذا فحياتهم كذلك اتسمت بالبساطة والتجانس الاجتماعي فكانوا يعتمدون في إدارة شؤونهم على السلطة الطبيعية كرئيس القبيلة الذي يكون الأكبر سنا، فلا يوجد تضارب في المصالح بين الأفراد داخل القبيلة أو الجماعة الواحدة، وكانت طباعهم تتميز بالقيم الريفية كالخشونة والتعصب للرأي وغلبة العاطفة على العقلانية، أما سكان المدن فإن حياتهم أكثر تعقيدا وحاجياتهم أكبر وبنيتهم الاجتماعية تضم طوائف وطبقات مختلفة، لهذا لا يوجد ذلك التجانس والانسجام الذي يوجد في المجتمع الريفي، وعلى هذا الأساس ظهرت حاجتهم إلى ضرورة تنازل كل مكون من مكونات سكان المدينة عن بعض مصالحهم وحريتهم لتحقيق السلام والتعايش الاجتماعي معا، وتجنب الحروب والصراعات، فكان هناك احترام الاختلاف والتنوع والعمل على حل الصراعات بالطرق السليمة، لهذا نشأت هذه القيم المدنية الحضارية من تعاقد الناس على التعايش و التساكن وتطورت عبر الزمن لتشمل الثقافة المدنية قيم أخرى عديدة منها:

- احترام تعدد الأفكار و الاتجاهات.
- احترام تعدد الانتماءات السياسية والطبقية.
- إدانة العنف والتطرف واستخدام القوة.
- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- سيادة القانون وحقوق المواطنة.

لكن هناك من يرفض ربط قيم المجتمع المدني بفعاليات وسلوكيات سكان المدن فقط لأن التاريخ أظهر أن كثيرا من القيم والفضائل كالتعاون وتقديم يد المساعدة والتضامن موجودة بشكل أكثر رسوخا في الثقافة الريفية منها في ثقافة المدينة؛ حيث تسود الأنانية في الأغلب، لهذا فلا معنى للتقابل بين المجتمع المدني والمجتمع الريفي أو القروي ولا انفصال بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني و إن تغيرت الوسائل والمفاهيم، والفرق الحقيقي هو أن الريف عفوي في فعل الخير وتقديم الإحسان للغير لكن في إطار البناء القبلي والتقليدي، حيث يتم التضامن بطريقة آلية وتحت سلطة قهرية وهي سلطة الجماعة، فهذا التضامن الريفي مبني على أساس العلاقات القبلية مما يضعف الفروق الفردية ويزيل الطبقية لأن الملكية مشتركة في أغلب الأحيان(**9**)، فالمساواة بين أبناء الريف موجودة بشكل طبيعي، عكس ما هو سائد في المدن فإن سلوكاتهم التضامنية تنبع من خلال مبادراتهم المستقلة والطوعية والتي تم اكتسابها عبر تعايش سكانها مع الزمن، وهدفها هو تحقيق المصالح المشتركة بين مواطني المدينة والدولة ككل.

4- الديمقراطية: هي من الركائز الأساسية كذلك في دعم أركان المجتمع المدني وتفعيل دوره، وتكمن أهمية عنصر الديمقراطية في سيادة القيم التي تتميز بها في المحيط الاجتماعي والسياسي والقانوني للمجتمع المدني، وهو شرط أساسي لدى الكثير من المفكرين، بينما البعض الأخر فإنه لا يرى ضرورة مسبقة لوجود الديمقراطية مهمة جدا لفعالية وقوة المجتمع المدني والمساعدة على مراقبة الدولة والسوق وبالتالي التأثير في قراراتهما وتعديلها لمصلحة المجتمع.

بينما حجة الفريق الثاني الذي لا ينكر أهمية الديمقراطية ولكنه لا يشترط توفرها في المجتمعات المختلفة لكي يتحقق المجتمع المدني، فهي أن حتى في هذه المجتمعات حيث الديمقراطية فإن المجتمع المدني قد لعب في بعض الأحيان الدور الأبرز والأهم في تغيير الأنظمة الاستبدادية مثلما حدث في أوربا الشرقية مثلا، ويؤمل حصوله في الأنظمة العربية، حيث الحاجة ماسة للديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والمجتمع المدني المقاوم في هذه الأوطان هو الطريق للتحول الديمقراطي.

إن الديمقراطية قيم ومبادئ تتيح للمجتمع المدني فرص النجاح في تنظيم وتأطير مختلف شرائح المجتمع وتجميع قواه وطاقاته المتنوعة لتحقيق أهدافه المشتركة وتكون لاقتراح الحلول وتخفيف آلام الناس خلال الأزمات والكوارث، وهذه القيم مشتركة بين المجتمع المدني والديمقراطية، لهذا فالعلاقة بينهما هي التطابق في جوهر المعايير ونظرتهما للإنسان وعلاقاته بالآخرين، فالاحترام والتسامح ونبذ العنف والمشاركة في القرارات... هي نفس القيم عندهما، والديمقراطية أسلوب حياة يشمل كافة المجالات (**10**)، و لهذا فمن غير المجدي الكلام عن أسبقية أحدهما عن الآخر، فلا ديمقراطية في غياب المجتمع المدني، ولا تأثير له في ظل بيئة غير ديمقراطية تسودها الدكتاتورية وتقييد الحريات والنظرة الأحادية، فهما إذا وجهان لعملة واحدة.

إن محيط المجتمع المدني المشبع بالقمع والعداء لكل ما يتعارض مع إرادة الدولة والسلطة الحاكمة من مبادرات جمعوية وأهلية يحيل الجمعيات إلى كيانات شكلية وهشة وتابعة، وبالتالي تفقد جوهر العمل الجمعوي، لهذا فكلما سادت الديمقراطية ودولة القانون كلما كان هناك مجتمعا مدنيا قويا وفاعلا، وفي ظل نظام غير ديمقراطي لا يؤمن بالديمقراطية إلا كشعار فقط، فإنه لا يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني حقيقي، لكن في الوقت نفسه ينبغي على المجتمع المدني أن يفرض مكانته وهيبته على أصحاب القرار، فيكون بذلك مدرسة لتعليم المواطنين الديمقراطية وأدب الاختلاف والحوار.

5- التنظيم والبناء المؤسسي: يعتبر البناء المؤسسي والشكل الرسمي لمنظمات المجتمع المدني من المقومات البنيوية الهامة في تكوينهما وحسن إجراءاتها الإدارية وقيادتها وبالتالي مدى فعالياتها و إستمراريتها. وللتنظيم المؤسسي عدة أبعاد وجوانب تجعل التنظيم أو المنظمة في مأمن من تأثير العوامل الفردية والشخصية على القرارات ويجعلها مستمرة حتى بعد ذهاب الأشخاص، وأهم بعد يحفظ ويكرس المؤسسة هو احترام القوانين واللوائح التنظيمية.

والمؤسسية كذلك لا تعني الفردية والتسلطية والاحتكام للزعامة أو الكاريزمية، بل تعني الاشتراك في إجراءات اتخاذ القرارات وفق القوانين والنظم والعمل الجماعي وروح الفريق، وتجنب الذاتية والعواطف في المسائل المهنية، فيصبح القانون هو المحدد والموجه الأساسي للسلوك التنظيمي للفرد داخل الجمعية وليس النزعة الفردية والأمزجة المتغيرة ، لأن العمل المؤسسي أساسه الموضوعية والواقعية أكثر من العمل الفردي الذي يتسم بالتلقائية و الذاتية.

والمؤسسات أو الجماعات الناجحة هي التي تتبنى الفكر المؤسسي، حيث الأولوية للمؤسسة وليس للأشخاص وأصحاب النفوذ، فحين يسود العمل المؤسسي فإن حضور أو غياب فرد معين لا يكون له تأثير كبير بل تأثير نسبي ، وهذا ما يميز المنظمات والجمعيات في الدول المتقدمة حيث متانة وتماسك تنظيمها وإدارتها عكس الدول العربية والجزائر؛ حيث البناء المؤسسي لمنظماتها غير جدي فتعتمد نظما تقليدية مرتبطة بالأشخاص وليس بالقوانين.

ويعرف العمل المؤسسي بأنه أي جماعة لها أهداف محددة؛ بحيث يتم تنظيمها بشكل يسمح بتحسين كفاءة أداء أعضائها وفعاليتهم لتحقيق تلك الأهداف، ويتم ذلك من خلال بناء مؤسسي محدد بلوائح تقسم وتوزع المهام والاختصاصات على مجموعات عمل رسمية ودوائر ولجان تتمتع بسلطات وصلاحيات محددة ومضبوطة ومن ناحية أخرى تترتب عليها واجبات، تكون مرجعية كل عضو هي اللوائح التنظيمية والإجراءات المتفق عليها من طرف المجالس الإدارية أو المكاتب المنتخبة أو المؤتمرات لدورية، ويتكون البناء التنظيمي عادة من المؤتمر العام أو الجمعية العامة والمكتب الوطني والمكاتب المحلية...الخ.

وتكمن أهمة دور البناء المؤسسي للحركة الجمعوية في تحقيق الاستمرارية والاستقرار، أي متابعة الأنشطة المسطرة وتنفيذ البرامج المرسومة مهما تغير الأفراد وأن تكون القرارات المتخذة

موضوعية وعقلانية تتلاءم مع الواقع، وأن تكون ديمقراطية يشترك الجميع في إبداء رأيه حولها والتصويت على ما يراه مناسبا للجمعية، كما يكرس الفكر والعمل المؤسسي قيم الشفافية والرقابة والمحاسبة، مما يجنبها الفساد الإداري والمالي وهدر الطاقات البشرية، فالمجتمع المدني وجد لمحاربة مختلف مظاهر الفساد في المؤسسات الحكومية وأجهزة الدولة، لهذا لا يمكنه أن يكون هو ذاته يعيش مظاهر الفساد.

ومن أهم عوامل نجاح الفكر المؤسسي هو توفر القناعة والإيمان به، والابتعاد عن الذاتية والنزعة الفردية بواسطة الاشتراك في كل القرارات بين القمة والقاعدة أي بين إطارات الجمعية وقادتها من جهة وبين الأعضاء والمنخرطين الآخرين من جهة أخرى، إلى جانب ضرورة التكوين والتدريب المتواصل لرفع كفاءة مؤطري الحركة الجمعوية وحتى المتطوعين فيها في مجالات التمويل والمحاسبة والاتصال... وغيرها.

وعليه فإن العمليات التنظيمية والإدارية المحكمة هي التجسيد العملي لفكرة المؤسسية، ومن أهم مظاهر الفعالية الإدارية هي توفير قاعدة بيانات جيدة التصنيف وحديثة المعطيات والأرشفة والتوثيق ووجود البحوث والإحصائيات ونظام اتصال وعلاقات عامة يتمتع بالمصداقية ، مع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كالإعلام الآلي. أما عن أكثر المشاكل والمعيقات التي تحد من حسن أداء البناء التنظيمي فهي كثيرة أهمها:

- عدم تحديد الأهداف بدقة ووضوح.
- عدم ملائمة الهيكل التنظيمي والمفهوم الذي بني عليه والفعاليات الإدارية مع الأهداف المسطرة.
- عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات من حيث جهات المساءلة والمحاسبة وغيرها.
- المناخ التنظيمي غير الجيد الذي لا يسمح بالاستقلالية وحرية المبادرة والنقد البناء.
- ضعف تأهيل أعضاء العمل الجمعوي تنظيميا وإداريا .
- تركيز السلطات في يد القائد مع عدم خضوعه لمبدأ عرض تقارير مالية وأدبية دورية.
- غياب أو عجز عمليات التسجيل والتوثيق والأرشفة.
- عدم وجود تنسيق أو تشبيك مع الجمعيات الأخرى.
- التدخلات والضغوطات والرضوخ لها من طرف إطارات الحركة الجمعوية طمعا بالتمويل والتسهيلات.

ولكن في ظل عمق الإيمان بالعمل الجماعي وروح الفريق والتنظيم الصارم في إطار الفكر المؤسسي، لا ينبغي أن تنقلب هذه القيم إلى قهر للفرد والفردية، وتقديس للجمود والنمطية والقوالب الجاهزة، ولكن يجب أن تتاح الفرصة للمبادرات الفردية المبدعة من خلال حرية

الابتكار والتجديد ، لأن العالم يتغير ويتطور فلا ينبغي أن تطغى الجماعة والتنظيم على الفرد إلى حد جعله تابعا لا ينتقد وصفرا لا تأثير له، كما لا يجب أن تطغى الفردية فيصبح التنظيم أمرا هامشيا فتسود الأنانية والذاتية والعشوائية.

6- إتباع قوانين البلاد والانتماء للوطن: إن الجمعيات وهي تدعو للتخلص من هيمنة الدولة وانتهاكها للقوانين وحقوق الإنسان، يجب أن تكون هي نفسها أول من يحترم القوانين والنظم وخاصة إذا كانت هذه القوانين تحترم الحريات وتتصف بالعدالة، كما يجب عليها احترام عادات وتقاليد المجتمع، وإلى جانب هذا فإن الانتماء للوطن والولاء له عامل مهم كذلك بسعيها والتزامها بالدفاع عن القضايا التي تهم المصلحة العامة والابتعاد عن خدمة المصالح الفئوية أو الحزبية الضيقة.

إن أهمية القوانين في أي مجتمع تكمن في كونها حاجة ضرورية من أجل تنظيم الاجتماع البشري وتحديد العلاقات بين أعضائه من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى ، والقوانين تعبير أو انعكاس تجريدي لواقع حياة الناس، وهي متغيرة بتغير ذلك الواقع، تراعي حاجياتهم المتطورة سواء الأساسية منها أو الثاوية. وأفضل هي القوانين ما اتفق عليها المواطنون مباشرة أو عن طريق ممثليهم لأن طاعتها واحترامها هو التزام بما سطروه وقرروه بأنفسهم، ووضعية المجتمع المدني كفضاء متمايز عن الدولة لا تعطيعه الحق في تجاوز الأطر والحدود القانونية الوطنية وأهمها هو قانون الجمعيات، الذي ينظم شؤون الحركة الجمعوية، فالقوانين هي من عوامل الاستقرار الاجتماعي والمجتمع المدني لا يستطيع العيش والتفاعل في ظل اللاقانون أو الفراغ القانوني أو غياب الدولة، ولكنه تأسس على قاعدة التعاقد بواسطة ترسيم قوانين وتنظيمات تضمن التعايش والتفاهم والتكامل، أما إذا سادت القوانين المجحفة فإن المجتمع المدني هو الإطار الأنسب للنضال بتأطير احتجاجات المواطنين ورفضهم لها، وسعيهم لتغييرها أو تعديلها بالطر السلمية.

إن القوانين لها قوة إلزامية و احترامها والخضوع لها يعد من المظاهر الحضارية والثقافة المدنية، ولا يوجد تعارض بين تطبيق القوانين وحرية الأفراد والجماعات، فالحرية هي الحق في عمل ما تبيحه القوانين العادلة، والتحضر هو أن لا يقوم الفرد بعمل يتناقض مع القوانين والعادات والقيم الاجتماعية، و **هيجل** يرى أن القانون والقضاء أهم ركائز المجتمع المدني(*).

أما الانتماء للوطن والولاء له، فإنه يعني عدم الخروج أثناء الدفاع عن القضايا الجزئية والفئوية عن الروح الوطنية، وأن لا يكون تعارض بينها وبين المصلحة العامة للمجتمع أو أن يشكل خطرا على الوطن، فالانتماء الوطني يجعل المجتمع المدني يسمو على المصالح الضيقة القبلية و الجهوية والطائفية، والولاء للوطن و لقيم المواطنة أولا تحقيقا للثقافة المدنية، لان الإنسان له انتماءات عديدة بدءا بالأسرة ثم القبيلة إلى المهنة والفكر الإيديولوجي... لكن انتماؤه للمجتمع المدني يجعله مواطنا يشعر بالانتماء للوطن بالدرجة الأولى قبل الانتماءات الأخرى، وقد

اعتبر **مونتسكيو** حب الوطن من الفضائل السياسية، وجاء في كتابه روح القوانين أن " الفرد لا يمكن أن يكون مواطنا من وطن أو أن ينال الغنى والثروة من أيدي هادميه، ومن دون قانون يطيعه الجميع ويدافعون عنه، ومن دون مساواة بين المواطنين ليس هناك وطن وليس هناك مواطنون، بل أرض وكائنات طبيعية تتنازع عليها" **(11)**.

و تظهر وطنية المجتمع المدني أكثر خلال الحروب والنزاعات الخارجية؛ حيث تعمل تنظيماته وجمعياته على تعزيز التماسك الاجتماعي، ورفع الروح الوطنية من خلال التجنيد... و رغم أهمية قوة الانتماء والولاء للوطن فإن ذلك لا ينقص من دور الانتماء الإنساني والعالمي للمجتمع المدني، حيث يشترك البشر في كونهم معنيون بحماية كوكبهم بفضل الشعور بأن الحضارة الإنسانية ومصيرها أمر مشترك بينهم.

7- عدم استهداف الربح أو الوصول للسلطة: من الخصائص البنيوية كذلك لتنظيمات المجتمع المدني هو أنها غير هادفة للربح ؛ فهي ليست شركات تجارية أو مقاولات ترمي لجني فوائد مادية من وراء مشاريعها وأنشطتها، ولكنها تدافع عن القضايا الإنسانية والاجتماعية وتساعده المحتاجين بدون مقابل مادي يذكر، وحتى إذا حققت مداخل من بعض الأنشطة كإقامة المعارض والحفلات أو بيع منتجاتها...فلا يجوز اقتسام ما تجنيه بين أعضائها، بل تسخره لمزيد من الخدمات الاجتماعية.

إن محرك السوق والقطاع الخاص هو الربح بينما محرك المجتمع المدني هو التضامن مع المحرومين بدافع الإيمان بفعل الخير والشعور بسعادة رؤية البسمة في وجوههم، ومع هذا فإن القوانين الخاصة بتنظيم الجمعيات والمنظمات الأهلية في كل البلدان تمنع استهداف الربح كمحدد معياري مميز لها، لهذا تسمى كذلك القطاع غير الهادف للربح أو المنظمات غير الربحية، فتعفيها من دفع الضرائب على مداخليها أو دفع الرسوم الجمركية على تجهيزاتها المستوردة وتحدد مصادر تمويلها في الاشتراكات المدفوعة من طرف المنخرطين فيها أو المساعدات والهبات من طرف الدولة أو المواطنين... لتشجيعها على خدماتها الاجتماعية.

لكن عدم السعي للربح لا يعني تخلي الجمعيات عن دورها التنموي المتمثل في خلق الثروات وفرص العمل من أجل تحسين أوضاع وظروف حياة الناس في المجتمع المحلي أو الوطني، واكتفائها بالدور الخيري والتضامني، لهذا فهي تقيم بعض المشروعات الإنمائية الإنتاجية الصغيرة لفائدة البطالين وذوي الاحتياجات الخاصة لضمان استقلاليتهم من الناحية الاقتصادية، كما تنفذ برامج تأهيل وتدريب مهني للشباب في شتى المجالات المطلوبة في سوق العمل لرفع مهاراتهم وقدراتهم المهنية.

ومن بين مظاهر السعي للربح في الحركة الجمعوية والتي تأخذ شكلا غير مباشر هي الانتهازية، حيث يتجه بعض أعضائها لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة باستهداف الربح المادي أو الحصول على ترقيات اجتماعية معينة على حساب مبادئ وقيم المجتمع المدني وأهدافه النبيلة،

وهذا ما يقوض ركنا أساسيا من أركانه ومقوماته. ومن ناحية أخرى ومع الاتفاق حول أهمية عدم السعي للربح من طرف الجمعيات فإنه يوجد جدال كبير حول مسعى آخر هو محاولة الوصول إلى سلطة الحكم، وبالتالي هل يحق للأحزاب السياسية أن تعتبر نفسها من مكونات المجتمع المدني أم لا ؟ باعتبار أنها تناضل من أجل أن تكون جزءا من المجتمع السياسي أو الحكومة مع العلم أن مبدأ الانفصال بين المجتمعين المدني والسياسي أهم شروط ومقومات وجود المجتمع المدني لذلك ذهب فريق من الباحثين إلى أن هذا الهدف يخرج الأحزاب السياسية من حظيرة منظمات المجتمع المدني ، بينما هناك رأي أخر يعتبر انه على العكس فان سعي الأحزاب للوصول إلى السلطة هو نضال من أجل التغيير، وبتسلمها مقاليد السلطة ستتاح لها فرصة تنفيذ أفكارها وأهدافها التي انتخبت لأجلها، كما أن معارضتها السابقة تجعلها تعامل الأحزاب الأخرى بكل احترام، لهذا فهي من مكونات المجتمع المدني، أما الفريق الثالث فقد اعتبر أن الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة هي جزء من المجتمع المدني، وعندما تصل إلى الحكم فإنها تفقد انتمائها للمجتمع المدني.

ورغم الأهمية الجوهرية للفصل بين المجتمع المدني والسياسة كانتماء بنائي ووظيفي إلى السلطة حسب الكثير من الباحثين الذين يرون أن انشغاله بالسياسة يفقده مبررات وجوده و يجعله يتجاوز الدور الذي من المفروض أن يؤديه لأنه أصبح من المعارضة(**12**)، فإن الواقع يقول أن الدور السياسي للمجتمع المدني لا يعني السعي للوصول إلى السلطة بل هو تجسيد لثقافة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات في مختلف المجالات لتحقيق الحكم الراشد، لأن من أهم أسباب فشل التنمية الشاملة في الدول المتخلفة هو الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والذي زاد بسبب غياب تنظيمات المجتمع المدني التي تراقب وتحاسب المسئولين بحجة الابتعاد عن السياسة، مما ترك المجال واسعا لتفشي اللامبالاة و اللامسؤولية، فالتنمية عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة (**13**)، ومن عوامل نجاحها هو القدرة على المشاركة في الحكم والتأثير على قرارات الحكومة.

ثانيا: الجذور التاريخية للعمل الجمعوي العربي:

أثارت ولا تزال مسألة وجود جذور للمجتمع المدني في التاريخ العربي الإسلامي فكرا وممارسة الكثير من النقاش، حيث أنقسم المفكرون والباحثون حول هذا الموضوع إلى فريقين رئيسيين، فريق معارض وفريق مؤيد ومبرر.

<u>الفريـــــق الأول</u>: يرى أن مفهوم المجتمع المدني ظهر ونشأ في إطار التاريخ الأوروبي ضمن مجموعة من القيم الليبرالية والرأسمالية والعلمانية والعقلانية... وغيرها من القيم التي توجد في التاريخ الإسلامي، فلقد نشأ المفهوم في حضن الحضارة الغربية الأوروبية بفضل طلائع الطبقة البورجوازية بهدف فصل ما هو ديني (كنسي) عما هو دنيوي (مدني)، أي فصل

السلطة الروحية عن السلطة الزمنية، بينما يعد الدين الإسلام دين شامل **(14)**، مما أدى إلى القول باستحالة العثور على مجتمع مدني في الثقافة العربية حاليا، وبالتالي صعوبة تحقيق تحول ديمقراطي مستقبلي دون إحداث تغييرات جذرية بنيوية في القيم والتراث. وفي نفس الصدد يرى الباحث **متروك الفالح** عدم فاعلية فكرة المجتمع المدني العربي، لأن الأقرب إلى الصواب هو المجتمع الأهلي الذي يمثل حقيقة الواقع العربي الريفي والمدينة المتريفة ويستوعب ثقافتها **(15)**.

إن المجتمع المدني لدى هذا التيار المعارض أولا وقبل كل شيء هو مجتمع المدن، وأن مؤسساته إرادية وطوعية وليست طبيعية و وراثية، ينخرط فيها الناس أو ينسحبوا منها بمحض رغبتهم، عكس مؤسسات المجتمع البدوي كالقبيلة والعشيرة والعائلة التي يولد الفرد فيها وهو مجبر على الانتماء إليها**(16)**، ويكون سلوكه وفق قيمها ومعاييرها، وهذا ما يميز أغلب مراحل التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي، حيث هيمنت النزعة القبلية والمذهبية، ولم تظهر قيم المواطنة وما تحمله من مفاهيم المساواة والتعايش السلمي وقبول الآخر، وهذه القيم والمفاهيم حسب هذا التيار هي قيم نسبية تسمح بالتنوع، الأمر الذي يتنافى مع قيم الفكر الديني الإسلامي التي تقوم على أساس المبادئ المطلقة واحتكار الحقيقة وحراستها**(17)**، كما أن المجتمع المدني مرتبط بالمدنية وقيمها الحضرية (عكس البدوية) التي يعتبرها شرطا غير كافيا، ومن هذا المنطلق يسوق المعارضون جملة من المبررات عن عدم جدوى البحث عن المجتمع المدني في التراث الإسلامي ومنها:

- نشأته في المجتمعات البورجوازية الغربية.
- احتواؤه على قيم الليبرالية والعلمانية والرأسمالية يجعله لا يتوافق كلية مع القيم الإسلامية.
- التشكيلات الاجتماعية التقليدية في التاريخ الإسلامي والمعروفة باسم " المجتمع الأهلي " لا صلة لها بالمجتمع المدني وهي الأقرب إلى الإقطاع الأوروبي الذي جاء المجتمع المدني محاربا ورافضا له **(18)**.

هذا الطرح نفسه تقريبا يؤده الباحث **مجدي حماد** حين يقول " إن المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي من تفاعل ثلاثة نظم من القيم والاعتقادات وهي الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهذه القيم الثلاث بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة في الأقطار العربية، وهذه حقيقة لا بد من الاعتراف بها مهما كان موقفنا منها "**(19)**، وعليه فإن أهم نقاط الاعتراض على وجود مجتمع مدني عربي هو ما يلي:

- صعوبة الفصل بين الدين الإسلامي والحياة المدنية والسياسية للمجتمع، حيث يعترض البعض على فكرة الديمقراطية المستمدة من سيادة الشعب ويرفضون تعدد الأحزاب.
- اختلاف التجربة التاريخية بين المجتمعات العربية من جهة والغرب من جهة أخرى، حيث ظهرت الإقطاعية وواجهتها طبقة بورجوازية عملت على تهديمها وفصل الكنيسة عن السياسة.

- بنية المجتمعات العربية المتميزة بالقيم التقليدية كالقبيلة والعشائرية والطائفية المبنية على أساس النسب والانتماء الدموي.

- السلبية السياسية للسكان في الوطن العربي حيث لا يهتمون بأمور المشاركة في الحكم.

الفريـــــق الثاني: مقابل الرأي الأول الرافض انبرى كثير من المفكرين والباحثين مدافعين عن تضمن التراث العربي الإسلامي على مقومات وأسس المجتمع المدني حتى وإن كان بأشكال تقليدية وبسيطة لم ترقى إلى المفهوم الحديث.

ويرجع هؤلاء الباحثون تفسيرهم لوجود فكرة المجتمع المدني أساسا إلى نصوص القرآن الكريم التي احتوت على كثير من المبادئ التي تنظم شؤون الحكم ذات علاقة وطيدة بمفهوم المجتمع المدني مثل الشورى والعدل والمساواة وحرية الاعتقاد ومسؤولية الفرد عن أعماله مهما بلغت مرتبته، وأن الله تعالى هو وحده الذي لا يسأل عما يفعله، فإذا كان الإسلام قد كفل حرية العقيدة لغير المسلمين وهي ذات أهمية كبيرة، فكيف لا يسمح بحرية الممارسة السياسية والاختلاف في مناهج وطرق الحكم وأمور الدنيا(**20**) ، ولهذا اعتبرت الشورى أحد أركان التشريع الإسلامي بعد القرآن والسنة، وذلك بهدف تجسيد مبدأ التكيف في الأحكام حسب ظروف المجتمعات وتغير العصور.

وفي جانب الممارسة الفعلية يؤكد الطرح المؤيد على أن صدر التاريخ الإسلامي قد عرف مؤشرات فكرية للروح المدنية عندما حوَّل الرسول (ص) اسم يثرب إلى اسم المدينة كإشارة رمزية على الترابط بين جوهر الإسلام والروح المدنية(**21**)، ثم رسم لسكانها إطارا دستوريا منظما للعلاقات الاجتماعية بينهم رغم اختلاف قبائلهم وأعراقهم، حيث أقرت وثيقة المدينة المنورة شرعية الآخر والتعاهد على عدم الاعتداء وضرورة التعايش السلمي(**22**) والابتعاد عن التعصب القبلي الذي اعتبرته الوثيقة أساس البداوة الجاهلية.

غير أن هذه البوادر أعتبرها البعض الأخر مؤشرات جزئية واستعدادات أولية للمدنية والعلمنة والتعايش أكثر منها مكونات أنثروبولوجية تبحث عن إشكال تواصلها (**23**)، وهذا ما أدى إلى تلاشي جزء كبير من تلك المبادئ المدنية التي قامت على أساس التعاقد، والسبب هو قصر مدة الحكم النبوي وبعده الحكم الراشدي، فلم تترسخ في سلوكات الناس بل ظهرت مرة أخرى العقلية البدوية النابعة من العصبية القبلية، ومن هذا المنطلق يدعو باحثون إلى عدم الخلط بين الإسلام كدين و بين تطبيقاته البشرية (**24**) وبالتالي فإن مفهوم المجتمع المدني ليس دخيلا على الثقافة الإسلامية وخاصة في نصوصها الأساسية النظرية.

ورغم زوال عنصر التسامح المذهبي والسياسي من التراث الفكري والممارسة بعد زمن قصير من مجيء الإسلام، وزيادة هيمنة الدولة على المجتمع وقمعها له، فقد ظهرت بعض الأشكال للمجتمع المدني في صورة قوى محلية تحد من سلطة الدولة وتتمتع باستقلالية واسعة (**25**) مع قيامها بكثير من الوظائف الاجتماعية والتنظيمية كالتربية والتعليم والعلاج وتقديم مختلف الخدمات

والمساعدات للمحتاجين، ويأتي على رأس هذه المؤسسات التقليدية المسجد بما فيه علماء للدين والفقهاء والقضاة وعملية الزكاة والوقف إضافة إلى الزوايا والطرق الصوفية وشيوخ القبائل والعشائر والطوائف والأعيان في الأرياف والقرى...الخ، وكل هؤلاء كان لهم دورا كبيرا في مواجهة الدولة، وبهذا اعتبرت هذه المؤسسات و البنى الاجتماعية أشكالا تنظيمية تمثيلية وتعبيرية للمجتمع قامت بدور الوسيط مثلما تقوم به حاليا الأشكال الحديثة كالحزب والجمعية والنقابة المهنية(**26**)، لكنها كانت أشكالا وكيانات بسيطة ومحدودة الفعالية من حيث التنظيم والهيكلة المؤسسية.

وهكذا فقد أدار المجتمع في الوطن العربي نفسه بنفسه قبل قرون طويلة من ظهور المجتمع المدني (**27**) حيث عمل من خلال المؤسسات التقليدية التي أنشأها على تغطية عجز الدولة أو غيابها بهدف التكفل بحاجيات السكان خاصة في العهد العثماني، وقد لعبت مؤسسة الأوقاف مثلا دورا هاما في التمويل الذاتي للمشاريع والجهود الأهلية مما حفظ كيان وهوية المجتمعات العربية خاصة أثناء فترات الضعف.

وقد عرف المجتمع المدني العربي أشكالا أخرى تقليدية مرتبطة بالواقع الاقتصادي والتجاري باعتبارها جماعات المهن والتجارة، حيث كان لكل طائفة من التجار نقابة تجمع النقابات تحت مظلة " شاه بندر" يقوم بوظيفة تخفيف وطأة الضرائب والتعسف من طرف الإدارة (**28**)، إضافة إلى جماعات العامة وحركاتهم مثل حركة الشطار والعيارين والعياق والحرافيش وأصحاب المهن المحتقرة، وقد وصفهم **عبد العزيز الدوري** في كتابه " النظم الإسلامية " بقوله: " لا يمكن أن نشعر بوجود اثر للعامة في تاريخ المسلمين إن لم ندرس حركات النقابات والأصناف وحركات العيارين والشطار والفتيان "(**29**).

ويميل بعض المفكرين إلى اعتبار أن التشكيلات التقليدية التي ظهرت أقرب إلى مفهوم " المجتمع الأهلي " رغم أن كثيرا من الباحثين الآخرين لا يفرقوا بين المفهومين، وهنا نرى أن الأولين لا ينزعون " المجتمع الأهلي" صفة الشكل التعبيري عن المجتمع كمقابل للدولة، وقد لقي مفهوم " المجتمع الأهلي " رواجا كبيرا في الفكر العربي نظرا لقربه من الواقع والخبرة التاريخية العربية،المتميزة بالروح التقليدية والعلاقات الأولية الإرثية، والتي تلعب فيها القبيلة والعائلة دورا مركزيا (**30**) في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

و انطلاقا من تحليل آراء كل من المعارضين والمؤيدين لفكرة المجتمع المدني العربي قديما وحديثا، فان الموضوعية تدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية التجربة العربية في تناول مفهوم المجتمع المدني، وجعل الواقع هو المرجعية و ليس النظريات الغربية التي يجب أن تبقى مجرد " **مرجعية استشارية** " كما يقول **محمد عابد الجابري**، فالواقع العربي يفرض على الباحث في المجتمع المدني عدم تجاوز البنية القبلية المهيمنة منذ عصور طويلة، إلى جانب تأثيرات بيئته الصحراوية وما أوجدته من حياة بدوية وتقليدية. ولهذا فمن الضروري استيعاب القبيلة والطائفة

وليس القبلية والطائفية التي تحمل أبعادا سلبية غير مدنية، فمن حق القبيلة مثلا أن تعبر عن نفسها في بيئتها، ويبقى المهم أن يتم هذا التعبير بالطرق السلمية وبعيدا عن الإقصاء **(31)** في انتظار الانتقال من القبلية إلى المدنية.

ثالثا: المجتمع المدني و علاقته بالدولة:

اتسمت الدولة في معظم بلدان العالم الثالث بعد الاستقلال السياسي بسلطتها الواسعة ونزعتها الشمولية واستناد شرعيتها على الزعامة الشخصية و الكاريزمية للقائد أو الزعيم أو المحرر الذي يقف في وجه المد الامبريالي والهيمنة الغربية بعدما تصدى للاستعمار، ولهذا تم الاعتماد على التعبئة و التجنيد و توحيد الجماهير والتفافها حول قيادتها السياسية، للقضاء على التخلف و تحقيق التنمية وإحداث التغيير المطلوب، فاحتكرت الدولة إدارة شؤون المجتمع في الميادين الاقتصادية و ٱجتماعية و السياسية وغيرها، وتبنت الخيار المركزي في إصدار القرارات، فكانت هي المخطط و المنظم والمسير والمراقب والممول... كما كانت السلطتين التشريعية والقضائية غير مستقلتين عن السلطة التنفيذية أو الحكومة.

ورغم إنجازات الدولة في العالم النامي وما أحدثته من تغيير وحراك اجتماعي ومهني وجغرافي لصالح فئات عريضة من المواطنين، بفضل مجانية التعليم و العلاج والرعاية الاجتماعية، إلا أن ما يؤخذ عليها هو استغلالها لهذه الإنجازات لفرض المزيد من الأحادية في الحكم والدعاية لعقد اجتماعي "شعبوي "**(32)**، مما حرم المواطنين من حرية التعبير و النقاش و المبادرة والحق في التنظيم و التجمع للدفاع عن المصالح المشروعة و التطلعات و الآمال المختلفة في إطار القوانين.

هذا الاحتكار والوصاية على المجتمع بررته الدولة بعدم جاهزية المجتمع للتعددية والحرية، نظرا لنقص الوعي نتيجة تفشي الأمية والجهل، وكذلك لضعف القطاع الخاص و أنانيته واستغلاله وبالتالي، ضرورة توحيد الرؤى والجهود لبناء المستقبل، ولهذا اعتبرت الدولة أي رأي مخالف لسياستها خروج عن الإجماع الوطني إن لم يكن خيانة وطنية.

ورغم ظهور بعض التنظيمات الجمعوية في دول العالم الثالث في ظل الدولة الشمولية ، إلا أن العلاقة بينها و بين الدولة كانت علاقة تبعية شبه مطلقة ، حيث كان دورها مبرمجا مسبقا من طرف الدولة في إطار ما عرف في الجزائر "بالمنظمات الجماهيرية" المؤطرة والموجهة لفئات المجتمع المختلفة: شباب، طلبة، نساء...الخ، والتي كانت تابعة للحزب الواحد الحاكم آنذاك ، أما بعد التعددية فأصبحت عرضة للاستقطاب السياسي للسيطرة و مراقبة تلك الفئات الاجتماعية و التحكم فيها و ليس تمثيلها و رفع مطالبها إلى أصحاب القرار.

إن الدولة خلال هذه المرحلة المتميزة بالطابع الشعبوي قد عمدت إلى منع تأسيس الجمعيات والتنظيمات المدنية التي تعكس حقيقة المبادرات الحرة للمواطنين، وفي المقابل أسست لجانا شعبية لتكون امتدادا للدولة أو اتحادات خاضعة هيمنت عليها **(33)**، وانتشار سلطتها في كل مجالات الحياة الاجتماعية جعلها أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد و استقلال المؤسسات الاجتماعية، مما أدى إلى " **دولنة** " المجتمع و تنظيماته المدنية أيضا، ومنع قيام أي حركة اجتماعية طوعية تحد من سلطة الدولة و تعسف المسئولين فيها وعكس ما يعتقد فأن وجود الدولة في كل المجالات لا يعني أنها قوية فقد يخفي ذلك الحضور الدائم ضعفا جوهريا و إستراتيجيا كما حدث في الإتحاد السوفيتي السابق و دول أوربا الشرقية وحتى العراق، فقوة الدولة لا تقاس بالجانب العسكري فقط و إنما أساسا بالتلاحم بينها وبين المجتمع، فرغم الدعاية و التوجيه الإيديولوجي في هذه الدول إلا أن الهوة ازدادت اتساعا بين أجهزة الدولة أصبحت كما يرى **برهان غليون** مؤسسة خاصة توظف سيطرته المطلقة و تغللها في كل ثنايا المجتمع لخدمة مصالح الفئة الحاكمة ، وتنظر إلى أية حركة تصدر عن المجتمع على أنها معارضة سياسية و رفض لسلطتها، مما دفعها إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للسيطرة على المنظمات المدنية التي تعبر عن حيوية ونضج المجتمع **(34)**. وهذا المنطق الذي ساد الدول الاستبدادية عبر التاريخ أدى إلى قمع أي رأي مخالف أو مبادرة حتى وإن كانت جيدة، لأنها تراه مانعا لها من الهيمنة على المجتمع وسدا منيعا أمامها يعترض تحقيق أهدافها، ومن هنا جاءت فكرة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن التنمية والحكم وبالتالي ليس هناك ضرورة أو أهمية للمجتمع المدني ولهذا فقد أشرفت على المنظمات والجمعيات والنقابات من خلال مجموعة القوانين والعراقيل التي وضعتها أمامها كالتمويل و المقرات و الحركات التصحيحية .

وخلال مرحلة الانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، ظهر نوع من التغير في وضع علاقة المجتمع المدني بالدولة لكن غلب عليه الطابع الشكلي الاستعراضي، أو الواجهة الجميلة التي تغطي الحقيقة المؤلمة، فرغم زيادة هامش الحرية وتبني الكثير من الدول العالم الثالث للآليات الديمقراطية و التعددية الحزبية والانتخابات في ظل التحول إلى نظام اقتصاد السوق، نتيجة لعوامل داخلية كفشل سياسات التنمية المختلفة ونفاذ صبر الشعوب من التسلط والاستبداد و احتكار موارد الدولة في أيدي فئات بيروقراطية محدودة وفاسدة وزيادة الوعي السياسي لدى المواطنين... وعوامل خارجية نظرا لموجة الإصلاحات التي عرفها العالم بعد سقوط جدار برلين والضغوط الغربية... رغم كل هذه التغيرات إلا أن تنازل الدولة عن بعض سلطاتها كان تنازلا تكتيكيا وليس جوهريا، أي مقايضة (*) للداخل و الخارج بواسطة فتح المجال للتعددية الحزبية و السماح بإنشاء الجمعيات والنقابات لكن دون إيمان جوهري بأهميتها وتدعيمها ، مما جعل هذه التغيرات ظاهرية و شكلية وبعيدة كل البعد عن الديمقراطية و مفهوم

المجتمع المدني و الحكم الراشد ، وذلك كمحاولة لإعطاء متنفس للمجتمع و امتصاص الضغوط الخارجية مقابل البقاء في الحكم و الحفاظ على المصالح التاريخية المتراكمة للنخبة الحاكمة.

ومن هنا فأن الكم الهائل من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي منذ أواخر عقد الثمانينات (**) لا يعبر عن فاعلية مجتمع مدني حقيقي و لا عن ديناميكية اجتماعية تعكس بصدق حاجيات المجتمع ، فمعظم هذه الجمعيات تستمد شرعيتها من الإدارة أو الأحزاب التي هندستها وليس من قواعدها ومناضليها، وقد اتسمت بصفات سلبية كالانتهازية وخدمة المصالح الشخصية وتملق الإدارة، بدل أن تكون هذه الحركة الجمعوية مدرسة لتعليم قيم الديمقراطية واحترام الاختلاف والتداول على القيادة ومصطنعا للشفافية والمحاسبية، ومحاربة كل مظاهر الفساد كالرشوة و الجهوية والقبلية واللاتسامح... مما يدعو إلى إصلاح المجتمع المدني أولا كطريق نحو الإصلاح العام لهياكل الدولة. وهناك من يعتبر هذه الصورة السلبية للمجتمع المدني انعكاس و استجابة لا شعورية للفساد الموجود في النظم الحاكمة.

إن تنظيمات المجتمع المدني في كثير من البلدان المتخلفة قد نمت نموا مفاجئا تحت تأثير صدمة الانتفاضات الشعبية والظروف الخارجية، حيث لم يتم تهيئة الأرضية الملائمة لهذه التنظيمات، فلم يواكب نموها تغير الأفكار و القيم الثقافية التقليدية السلبية (القبلية، الجهوية، المحسوبية، الإتكالية، التسلطية...)؛ حيث ظلت هذه الثقـــافة السلبـــية توجه سلوكات الكثير من مســـؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين ... فغابت القيم المدنية و روح الولاء للمؤسسات الحديثة القائمة على أساس مهني أو طبقي.

ولكن هذا لم يمنع الظهور التدريجي لمرحلة من الوعي السياسي والاجتماعي والعلمي بأهمية المجتمع المدني، وضرورة قيامه بدور أكبر في التنمية والتحديث وإدارة شؤون المجتمع من خلال العمل التكاملي مع الدولة التي يصبح دورها تنظيميا ومن هذا الإطار تحاول المنظمات غير الحكومية الأوربية والأمريكية واليابانية وغيرها، تمويل وتدعيم شراكة المجتمع المدني و العمل التطوعي في دول العالم الثالث، و لكنها تختار الجمعيات ذات المصداقية و الاستقلالية و النجاعة والتي تقع في دول ذات سلطة مركزية محدودة ، لأنها لا تريد تشجيع الحكومات التي تنظر بعين الارتياب لمشاريع الجماعات المستقلة **(35)**، وهي الدول التي يكون المجتمع المدني و المعارضة داعمان للسلطة و ليس للمجتمع، وهي التي سماها **وليم زرتمان** " **المعارضة الداعمة للدولة** "**(36)**، أي المعارضة أو المجتمع المدني الذي لا ينتظر منه إحداث التغيير والتحديث في المجتمع.

رابعا- معوقات أداء العمل الجمعوي العربي:

رغم الزيادة المحسوسة في الوعي الرسمي والشعبي العربيين بأهمية دور المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته في التنمية وتحسين ظروف حياة مجتمعاتها ،إلا أن عراقيل عديدة لا تزال

تعترض العمل الجمعوي العربي وأداؤه وتحد من فعاليته ونجاحه في بلوغ أهدافه ، رغم وجود عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات المدنية (الأهلية) والظروف الدولية الملائمة لتطور المجتمع المدني .

وتتنوع معوقات العمل الجمعوي العربي مما هو موضوعي له علاقة بالمحيط العام الذي تنشط فيه الجمعيات إلى ما هو موضوعي نابع من داخل التنظيمات نفسها.

1- المعوقات الموضوعية:

يمكن تصنيفها إلى أوجه مختلفة أولها المعوقات الناتجة عن القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم نشاطات وعلاقات الجمعيات، والتي تضعها الدولة وتلزم كل التنظيمات الجمعوية بالعمل في إطارها، ويمكنها لعب دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط حركة الجمعيات كما يمكنها إعاقتها. ويرى عدد كبير من

الباحثين أن القوانين العربية الخاصة بالجمعيات تعد من أهم المعوقات أمام الحركة الجمعوية والعمل الأهلي العربي نظرا لعدة عوامل رئيسية أهمها ما يلي:

- لا تسمح تلك القوانين للجمعيات ببدء العمل والنشاط التطوعي أو الخيري إلا إذا تمت الموافقة المسبقة على تسجيلها واعتمادها إداريا بطريقة رسمية، بعد شهرين من تقديم ملف التسجيل، وخلال هذه الفترة تقوم الإدارة بتقدير مدى صلاحية الجمعية أم لا، فتماطل في الرد بحجة التحقيقات حول أهدافها وأعضائها ، وفي كثير من الحالات يتم تجاهل الرد أو ترفض تماما، رغم أن القوانين تبيح للجمعية النشاط بعد انقضاء مدة الشهرين دون الرد عليها، وفي البلدان المتقدمة تبدأ الجمعيات في النشاط بمجرد إعلام أو إخطار الجهات الإدارية الوصية، و لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي تطبق نفس المبدأ .
- تصعب قوانين الجمعيات من انخراط المواطنين في العمل التطوعي، بسبب التعقيدات الإدارية والإجراءات الأمنية الاحترازية الكثيرة حولهم، مما يبعدهم عن الإسهام والمشاركة في إيجاد حلول لمشاكلهم، فأصبح نقص عدد المتطوعين من أكبر مشاكل الحركة الجمعوية.
- تفرض القوانين قيودا كبيرة على نشاطات الجمعيات من خلال إجبارها على تقديم طلبات للقيام بالأعمال الخيرية والتطوع، وإذا لم تحصل على الإذن المسبق أو الرخصة فلا يمكنها أن تقوم بها، وهذا ما يعرقل الحركة الجمعوية على سرعة المبادرة و الابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي تميزها عن المؤسسات الحكومية.
- تشترط معظم القوانين العربية على الجمعيات شروطا معينة في بناء نظامها الداخلي، وتعترض على بعض البنود فيه خلال جمعياتها العامة، وذلك بواسطة إجبارية حضور ممثلين عن الإدارة لإبداء رأيهم في المسائل المطروحة مع حق الاعتراض على بعضها، ويعتبر هذا من القيود التي تحد من حرية عمل الجمعيات وتدخلا في سياستها، وفي الجزائر يفرض

القانون على الجمعيات تقديم ملف جديد كامل للاعتماد مجددا كلما عقدت جمعية عامة مما يجعلها تخاف عدم الاعتماد مرة أخرى (37).

- جاءت صياغة عدة قوانين فضفاضة ومطاطة يمنك تأويلها بأشكال مختلفة، مما قد يؤدي إلى سوء النية في تفسيرها من طرف الإدارة واستغلالها لتصفية حساباتها مع بعض الجمعيات غير المروضة، مثل النص على تحريم الأعمال التي تهدد النظام العام أو تخالف الآداب أو الأفعال الجسيمة وهي الأعمال التي تستدعي متابعة ثم حل الجمعية عليها.

وعليه فان التشريعات العربية في مجال الجمعيات رغم التقدم الطفيف في التوجه نحو المزيد من الانفتاح على المجتمع المدني والحركة الجمعوية، إلا أنها لا زالت عاملا معرقلا لتطورها تطورا سليما؛ حيث تتشدد الحكومات اتجاه العمل الخيري وحرية نشاط الجمعيات خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 التي أنتجت مفاهيم جديدة وأصبح العمل التطوعي لصيقا بالإرهاب تحت الضغوط الأمريكية (38) وفي مقابل هذا التضييق تتزايد المطالب والدعوات من طرف نشطاء لحركة الجمعوية بضرورة تغيير قوانين الجمعيات العربية وتكييفها مع التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية الجارية، ومتطلبات العصر، لأن معظم تلك القوانين قد تجاوزها الزمن.

الوجه الثاني للمعوقات الموضوعية للحركة الجمعوية هو إشكالية التمويل وما يتبعها من نقص المقرات الملائمة (أو ضيقها) وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الجمعوي، فالتمويل هو احد المحددات الرئيسية لفعالية الجمعيات واستمرارية نشاطاتها وبرامجها التي تتبناها، وكذلك قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة(39) لقيامها بالأنشطة والبرامج التطوعية التي تعهدت بها أمام جمهورها المستهدف، ولهذا فهي تعتمد بالدرجة الأولى على حقوق التسجيل واشتراكات المنخرطين والأعضاء إلى جانب هبات المواطنين وبعض المساعدات والتبرعات من عند بعض المؤسسات الاقتصادية، كما تبادر بعض الجمعيات بإقامة مشاريع ربحية كالمعارض أو الحفلات الخيرية. وفي المقابل ترى الحكومات العربية أنها تدعم الجمعيات وهيأت المجتمع المدني بالأموال والإمكانيات بشكل كبير وتعفيها من الضرائب باعتبارها لا تهدف إلى الربح، لكن القليل منها فقط يقوم بنشاطات مفيدة للمجتمع، بينما الأكثرية تتميز بسوء التسيير ولا تحسن التصرف بالأموال العامة الممنوحة لها وتستغلها في الأغراض الشخصية والاختلاسات، كما أنها لا تعقد جمعياتها العامة ولا تقدم التقارير المالية والأدبية بشكل سنوي كما هو مطلوب قانونيا ويتعرض التمويل الأجنبي للجمعيات إلى مراقبة كبيرة، حيث تضع الدولة شروطا قاسية أمامه، مضيعة بذلك فرصا هامة لمساعدة الجمعيات من طرف المنظمات الدولية المانحة، والتي تهتم بتطوير و تفعيل المجتمع المدني في العالم الثالث والبلاد العربية، والسبب يرجع إلى الخوف من الاختراق للجبهة الداخلية وتسريب معلومات تمس بالأمن الوطني، أو إملاء شروط تلك المنظمات الدولية وضغوطها تحت حجة أن لا مساعدة تقدم بدون ثمن... رغم ما في

التمويل الأجنبي من فوائد مادية اقتصادية واجتماعية على المجتمع ككل، بالنظر للمبالغ الكبيرة التي تخصصها للجمعيات والآليات الشفافة والإدارة السليمة في توزيعها ومراقبتها.

والمظهر الآخر من المشكلات التي تواجه الحركة الجمعوية هو علاقتها بالدولة، وهي علاقة كما سبق ذكره يسودها التوتر و انعدام الثقة بين الطرفين، خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحاول وتسعى للحفاظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها لإرادتها وسياساتها. فالدولة في الوطن العربي كما في العالم الثالث ونظرا لعوامل مختلفة تاريخية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية بنيت وفق تصور إستراتيجي، يقوم على الهيمنة والوصاية على مجتمعاتها، ومنها الجمعيات، حتى بعد الانفتاح المظهري. وقد تجلى هذا التصور في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وإدارية غير قانونية تستند على المنطق الاحتكاري لكل شيء في المجتمع. والسبب في ذلك هو أن الدولة لا تزال تحمل إدراكا مفاده أن الأدوار السياسية والثقافية والتعبيرية ذات الطاقة التغييرية تهدد الشرعية السياسية للنظام السياسي وكذلك الاستقرار، وتزاحم تصورات وسياسات الدولة بل وتتحداه **(40)**، ولهذا لا تسمح الدولة العربية بحرية التعبير والتنظيم بالشكل الذي يطلق المبادرات الفردية والجماعية البناءة.

ورغم موجة التحولات التي يشهدها العالم، وتغيير مفهوم التنمية من التصور المركزي الفوقي إلى مفهوم المشاركة واللامركزية وإسهام المواطنين، من خلال جمعياتهم وتنظيماتهم المدنية وغير الحكومية في إشباع حاجياتهم، لأنها هي الأقدر على تحديد تلك الاحتياجات وكيفية تلبيتها، إلا أن الدولة في الوطن العربي لم تقم بالانفتاح الحقيقي على مجتمعاتها، بل قدمت تنازلات تكتيكية فحسب وبقيت الأساليب القديمة هي السائدة رغم شعارات القطيعة مع الماضي التي رفعتها، و بالتالي لم تعرف تحولا ديمقراطيا حقيقيا، نظرا لمخاوفها من التغيير ونظرتها الفوقية للحركة الجمعوية كمكمل للوظائف الاجتماعية للدولة فحسب، وليس كشريك ومتعامل له كيانه المستقل في مواجهة مشاكل المجتمع.

ومن المعوقات الناتجة عن علاقة الدولة بالحركة الجمعوية والتي قللت من فعالية نشاطها هو الازدواجية والانتقائية التي تتعامل بها الدولة اتجاه الجمعيات، حيث تساند وتدعم تلك التي تدور في فلكها وتهمش الجمعيات المستقلة والفاعلة والتي لا يهمها إرضاء السلطات، ونتيجة ذلك تم تسييس الكثير منها ومن ثم ارتمائها في أحضان الإدارة ، كما قامت عدة أحزاب بإنشاء جمعيات بطريقة مستترة كفروع لها ،مما يحول دون تحقيق مجتمع مدني ذي مقومات سليمة يستهدف تنفيذ برامج ومشروعات تعود بالفائدة على كل المجتمع وليس خدمة المصالح الضيقة للأحزاب خاصة أثناء الانتخابات.

إن الدولة في البلدان النامية لا تفضل الجمعيات القوية والمستقلة، بل تخاف من كل المبادرات الذاتية النابعة من أعماق المجتمع وغير الخاضعة لبيروقراطيتها؛ حيث تعتبرها محاولات للخروج على الخط الوطني، ولهذا فهي تعطي البعد الأمني في نشاط الحركة الجمعوية الأولوية

في التعامل معها، فتفضل الجمعيات أو بالأحرى المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب الحاكم والتي توكل لها دور التأطير والتحكم في الشرائح الاجتماعية المختلفة كالشباب والنساء والعمال...الخ وتعبئة الرأي العام أثناء المناسبات. وعليه فإن غياب عنصر الاستقلالية في عمل الحركة الجمعوية بسبب الدولة أولا ثم عدم وعي الجمعيات ثانيا قد أفقدها مصداقيتها وفعاليتها وقدرتها على إحداث التقدم والتغيير نحو الأفضل كما تنتظره منها المجتمعات العربية، وهذا ما أدى إلى التساؤل حول وجود مجتمع مدني فعلي في الوطن العربي.

وتعترض الحركة الجمعوية في الدول العربية كذلك معطيات سوسيولوجية معقدة ناتجة عن ترسبات التقاليد والتراث والأنماط الفكرية والثقافية السائدة، والتي تؤثر في كفاءة أداء الجمعيات، ومن أهم الخصائص المميزة للمجتمعات العربية هي المشاكل السوسيو - إقتصادية المتراكمة عبر عقود من الزمن كالأمية والتخلف الفكري والفقر والبطالة... مما أنتج غياب الوعي بأهمية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتنموية للمجتمع، وقلص من مساهمة المرأة والشباب خاصة، وجعل كل واحد من أفراد المجتمع لا يهتم إلا بشؤونه الخاصة فقط وأسير مشاكله اليومية، فلا يفكر في التطوع لخدمة الصالح العام رغم وجود مظاهر التضامن الاجتماعي.

وحتى بعد الطفرة النفطية في عدة دول عربية لم تحدث طفرة تنموية اجتماعية وسياسية موازية، فلم تظهر حركة جمعوية أو مجتمع مدني فاعل ومؤثر يعبر عن نضج المجتمع العربي و تحوله نحو الديمقراطية والتعددية والروح المدنية، باستثناء بعض الجمعيات الخيرية التي تهدف إلى رعاية بعض الفئات الخاصة والتي ترتبط بالدولة، والسبب يرجع إلى التخلف الثقافي وبقايا تشكيلات المجتمع التقليدي مثل الروح القبلية والجهوية التي لازالت تقاوم منطق الحداثة والمواطنة وثقافة التسامح وحل الصراعات بالطرق السلمية والحضارية، فبقي الولاء للقبيلة أو العشيرة أسبق من والولاء الوطني.

وفي ظل هذا المناخ السوسيولوجي تعاني الحركة الجمعوية من غياب الرغبة في تغيير أنماط التفكير السلبية من طرف أفراد المجتمع، ومن ذلك الاعتقاد بأن التنمية هي مسؤولية الدولة وحدها، فيتم الاستسلام للتواكل وعدم العمل على تنمية القدرات الذاتية و الخروج من التخلف بواسطة الجمعيات والتنظيمات المدنية، وما يزيد في هذا الواقع السلبي هو تقلص حجم الطبقة المتوسطة بسبب الأزمة الاقتصادية وضعف القدرة الشرائية، وهي الطبقة المثقفة التي تربط بين عامة الشعب والطبقة الحاكمة، لأن هناك علاقة بين نمو الطبقة المتوسطة ونمو الحركة الجمعوية(**41**)، ولكن مقابل هذا العائق هناك مشكلة هيمنة النخبوية داخل الحركة الجمعوية، حيث تفتقد للبعد الجماهيري والتغلغل في وسط الشعب، مما جعل هذه الجمعيات بعيدة عن واقع المواطن البسيط الذي لا يسمع عنها إلا في المناسبات أو من خلال بيانات التأييد لسياسات الدولة، كما أن نشاط الجمعيات يتم في معظمه في المدن الكبرى مما أنتج خللا كبيرا في التوازن بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

2- **المعوقات الذاتية**: هي المعوقات النابعة من داخل الجمعيات نفسها، أي أن الأصل في عرقلة نشاطاتها والتقليل من فعاليتها هو أعضاؤها من مسئولين و متطوعين، وتتمثل أهم العوائق الذاتية في العناصر التالية:

- غياب الثقافة الجمعوية أو المدنية لدى إطارات الجمعيات أنفسهم، وفمعظمهم ليس لهم قناعة حقيقية بأهمية وقيمة التطوع بالمال أو العلم أو بالوقت لتحقيق الأهداف النبيلة لفائدة المجتمع، بل يعتبرون الجمعيات مطية لا غير من أجل تحقيق مآرب شخصية والارتقاء الاجتماعي والثراء المادي، ولهذا لا يهتمون باستقلالية الجمعيات بقدر ما يهتمون بتوفر الدعم المالي من طرف الدولة خاصة، ومن آثار غياب الثقافة الجمعوية أيضا هو عدم الانتظام في تسديد الاشتراكات مما أفقد الجمعيات مصدرا ذاتيا للتمويل.

- يتميز الكثير من إطارات الحركة الجمعوية بنقص الكفاءة التنظيمية رغم النسبة الكبيرة منها ذات التعليم العالي،حيث تفتقد للتكوين المتخصص في الجوانب الإدارية وطرق التسيير والمحاسبة وتخطيط البرامج وحفظ البيانات والأرشيف وتنظيم السجلات وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل من طرف الهيآت الدولية التي تشترط ملفات دقيقة، ومن جهة أخرى تعاني الجمعيات من عدة مشاكل تنظيمية كالتداخل في الصلاحيات والأدوار وغموض بعضها.

- تسود الحركة الجمعوية بشكل عام مظاهر التسلطية مثلها مثل النظام السياسي الذي تنتقده في خطابها، حيث تغيب الديمقراطية و الشفافية في إدارة شؤونها، فتحتكر جماعة واحدة أو شخصا واحدا السلطة إلى يتم توجيهها لغير الصالح العام، مما يتفقدها مصداقيتها وفعاليتها، فقد أصبحت الكثير من الجمعيات تعرف باسم رؤسائها.

- يعتقد مسئولي الحركة الجمعوية بأن الفئات المستهدفة من النشاط لا يستطيع بطبيعتهم تحديد احتياجاتها ووسائل تحقيقها، وهذه الروح الاستعلائية تضعف من فعالية قنوات الاتصال والتشاور بينهم وبين الجمهور.

- وتوجد عوائق أخرى ذاتية تتمثل في عدم التنسيق والتكامل بين الجمعيات المختلفة، فرغم تزايد عددها بشكل كبير في العقود الأخيرة لا تزال كل جمعية تنشط بمعزل عن الأخرى ولم يحدث التعاون بينها لتبادل المعلومات والتجارب ومواجهة تعسف الإدارة، وبدل ذلك هناك نوع من الصراع والتنافس بينها في مجال التمويل وغيره، بينهما كان المفروض تكتلها في شكل اتحادات أو تحالفات لتحقيق غراضها المشتركة كآلية لتنظيم وترقية العمل الجماعي بينها.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن العوامل الذاتية لها التأثير الأكبر في إعاقة نمو وتطور الحركة الجمعوية في البلدان العربية رغم كثرة و تشعب العوائق الموضوعية، ولهذا تتزايد المطالب بضرورة الإصلاح الداخلي للجمعيات والمجتمع المدني.

خامســا: سبل تطوير الحركة الجمعوية:

تطمح المجتمعات النامية عامة والعربية خاصة وتسعى لتنمية وتعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني وجمعياته، وذلك بإخراجها من الوضعية اللاوظيفية التي تعيشها، بل المأزق الذي يعيق حركتها، وأول مظاهر هذه الوضعية هو التبعية والارتباط بغير الفئات التي من المفروض أن تستهدفها بالنشاط، وكذلك نقص الوعي بأهميتها وفقر الإمكانيات والوسائل اللازمة للعمل الجمعوي...الخ. وقد تم التطرق سابقا إلى الكثير من معوقات الحركة الجمعوية، فما هي سبل إيجاد الحلول لتفعيل دور هذه الحركة؟.

إن معالجة هذه المعوقات ليست أمرا بسيطا لكن يجب أن يدخل ضمن خطة وإستراتيجية شاملة تبدأ بالأسرة والمدرسة ثم الإعلام والمؤسسات الأخرى، بل أبعد من ذلك فإن الأمر يتطلب تغييرا في الثقافة السائدة، وأنماط التفكير المهيمن على المجتمع، ولهذا فإن الباحثين في توجههم لإيجاد طرق الخروج من مأزق المجتمع المدني في بلداننا، لا يختلفون في الإشارة إلى الأطر المتضمنة لأبعاد النشاط الجمعوي وجوانبه المعيقة، وهي الإطار السياسي والقانوني والإطار الثقافي والإطار الاقتصادي والاجتماعي(**42**)، وأن أي حل لإشكالية ضعف دوره هو في إزالة مختلف العوائق المذكورة، وتحسين هذه الأطر كشروط أساسية لنجاعة وفعالية المجتمع المدني.

1- الإطار السياسي:

يتمثل أساسا في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بمعنى كيف تنظر المؤسسات الرسمية وأجهزة الحكومة للجمعيات وللمنظمات غير الحكومية بمختلف أنشطتها وميادينها. ويتم التعبير عن هذا الإطار الهام ولو نسبيا ونظريا من خلال المواد الدستورية التي تتيح التعددية وحرية التعبير والتنظيم والنقد، وبشكل عام تضفي على الحياة السياسية الطابع الديمقراطي، لما للديمقراطية من علاقة عضوية مع المجتمع المدني كما سبق ورأينا.

كما يلعب الإطار السياسي دورا مهما في فعالية المجتمع المدني ووضع العلاقة بينه وبين الدولة موضع الندية والاستقلالية، من خلال الاعتراف والاقتناع لدى المسؤولين بالحركة الجمعوية كقوة اقتراح ومشاركة في الحكم ونقد للسياسات غير الصحيحة وغير المفيدة، مع وجوب معاملة جميع التنظيمات الجمعوية بمساواة، وإتاحة الفرصة لها للعب دورها التنموي والعلاجي والوقائي، دون التمييز على أساس الموالاة للسلطة وتغطية أخطائها، إضافة إلى هذا فإن سلوكات الدولة ومقاربتها الأمنية يجب أن تنتهي لأنها هي سبب انخفاض وضعف عدد المتطوعين، نظرا للخوف من القمع البوليسي للاعتقاد بأن التطوع نوع من أنواع المعارضة.

وعليه فإن الدور المنوط بالدولة والنظام السياسي جوهري في نهضة المجتمع المدني وتفعيل دوره وقيامه بوظائفه وواجباته في ظل تغيير الظروف الداخلية والخارجية.

1- الإطار القانوني:

يرتبط بالإطار السياسي الجانب القانوني والتشريعي المنظم للحركة الجمعوية والمجتمع المدني بصفة عامة، وتعتبر القوانين في الوطن العربي ذات فلسفة وأهداف رقابية قريبة إلى الوصاية والسلطوية أكثر مما هي ذات فلسفة تعاونية وتشاركيه ترمي لعلاقات تكامل بين الطرفين لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لهذا تطالب معظم الجمعيات من المشرعين والدولة أن تعدل أو تغير القوانين الخاصة بها، وتكييفها مع التحول الديمقراطي الحاصل ومع المعطيات التي تسود المجتمع، ومن بين العناصر أو المواد المطلوب تغيير هي الترخيص المسبق من طرف الإدارة قبل القيام بأي نشاط خيري أو عمل للصالح العام وكذلك توضيح المواد التي تقود إلى حل الجمعيات التي تقوم بأعمال ضارة بالمصلحة الوطنية، وذلك لحمايتها من التعسف الإداري.

إن المناخ القانوني الملائم والذي يحترم حرية الجمعيات ويسهل عملية التمويل سواء الداخلي أو الخارجي ويشجعها على المشاركة في تعبئة المواطنين دون الخوف من المتابعات... هو الضمان لتطور المجتمع المدني وتنظيماته والقيام بما ينتظره منه المجتمع من تغطية للعجز والنقائص التي تعترض الدولة والتنمية.

2- **الإطار الثقافي والاجتماعي**:

هو ركن بالغ الأهمية في نجاح أو فشل العمل التطوعي والجمعوي ووجود المجتمع المدني نفسه، فالمناخ الثقافي ونمط التفكير والعقلية السائدة وبالتالي نوع العلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء المجتمع تقود إلى مجتمع مدني قوي ومستقل ومؤثر، أو إلى مجتمع مدني تابع وهش تغلب عليه الممارسات التقليدية والسلوكات القبلية والعشائرية، التي لا تمت بصلة إلى الثقافة المدنية وروح التسامح واحترام الاختلاف إلى جانب تفشي الخرافات والاتكال على الدولة وتقديس الزعامة الفردية وغياب التفكير العلمي والنقدي، وضعف قيمة العمل والتطوع وروح المبادرة لدى الأفراد في المجتمع التقليدي.

والثقافة المدنية اللازمة لتفعيل وتطوير المجتمع المدني تتضمن الإيمان بالسلوك التنظيمي والفكر المؤسسي وهذا يتطلب قيام الأسرة والمدرسة ومنظومة الاتصال والإعلام والمساجد بالدور التوعوي لبلورة ثقافة تتلاءم وروح التطوع والاعتماد على الذات من أجل الصالح العام.

إن الإطار الثقافي والاجتماعي هو الوعاء الشامل الذي يحدد ويوجه الممارسات والأفعال لأفراد المجتمع ككل بشكل عام، ومنه تنبع سلوكات الفاعلين الجمعويين بشكل خاص، لأنه الإطار المرجعي لكل القيم، فإذا كانت هذه القيم تتلاءم والمقومات التي تميز المجتمع المدني، فإنه سيقوم بأدواره كلها بشكل أكثر فاعلية وتأثير. ولنجاح الإطار الثقافي والاجتماعي في دعم المجتمع المدني يجب أن يكون مستوى التعليم والصحة والسكن في درجة لا بأس بها، ففي البيئة التي

تسودها الأمية والأمراض... لا يمكن توقع وجود مجتمع مدني قوي، وهذه الظروف مرتبطة بإطار آخر وهو الإطار الاقتصادي.

3- **الإطار الاقتصادي**:

يعتبر التطور والنمو الاقتصادي عامل مساعدا وداعما أساسيا لنشأة وتطور المجتمع المدني فالانطلاقة الأولى له كانت على يد أفراد من الطبقة البورجوازية والوسطى في أوروبا وهي طبقة وصلت لتحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي جيد أو حسن، وكذلك درجة من الرقي الفكري والعلمي.

لهذا فكلما زادت التنمية الاقتصادية وتحسن معيشة المواطنين كلما زاد إقبالهم على الاهتمام بالشؤون العامة التي يهتم بها المجتمع المدني وبالتالي تزداد فعاليته ودوره. مما يؤدي إلى نضج سياسي وثقافي واجتماعي ويخفض من معدلات العنف والجريمة ويزيد في التعايش السلمي والعكس صحيح، وفي هذا الصدد يقول **روجيه غارودي** " تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في اتجاه واحد، لأن القدرة على الإبداع تصبح الشرط الأساسي أكثر فأكثر للنمو الاقتصادي والتقني " **(43)**، فالتخلف يؤخر اهتمامات الناس بالحريات والديمقراطية والمشاركة في الحكم أو ينهيها، لأن الحاجات الأساسية للمعيشة تصبح هي أهم الانشغالات للناس، ولهذا فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي تضم أكبر عدد من تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات.

خلاصة

يعاني المجتمع المدني في المجتمعات العربية من كثير من العراقيل المختلفة، سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية واقتصادية...الخ، ولا يمكن تحميل المسؤولية لطرف دون آخر، فنشأة الحركة الجمعوية في الدول العربية والجزائر جاءت في ظروف عصيبة واضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية عانت خلالها الدولة من ضعف في هيبتها مما جعلها تتنازل على الكثير من الشروط الضرورية لتأسيس الجمعيات، وتتجاهل الخروقات التي واكبت فترة النشأة والتأسيس، والتي كانت متسرعة ودون دراسة أو تخطيط مسبقين.

فمن جهة الدولة الجزائرية وبعد تردي الأوضاع الأمنية، حاولت التراجع وضبط أكثر للعمل الجمعوي، بإفراغه من محتواه ومقوماته وأهمها الاستقلالية والطوعية، فوظفت في أحيان كثيرة أعوان إداريين لاختراق الجمعيات وإخضاعها لإرادتها، واستعملت عاملان هامان في ذلك هو التمويل والمقرات للسيطرة على الحركة الجمعوية.

كما لعبت العوامل الذاتية من داخل الجمعيات نفسها دورا هاما في فشلها في القيام بدورها بفعالية وفي اختراق المجتمع، فرغم أن الحركة الجمعوية هي المدرسة الهامة لتعليم الديمقراطية، نجد أنها أول من يدوس القيم الديمقراطية ممثلة في التداول على القيادة ولمشاركة الجميع في اتخاذ القرارات داخل الجمعيات، لهذا فإن أهم أسباب ضعف الجمعيات هي عدم قدرتها على توحيد كلمتها وفرضها على الدولة كقوة تمثل المجتمع، لكن بعد إحداث التغيير الديمقراطي من داخلها أولا.

هوامش الفصل الثالث:

(1) كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص 102 .

(2) حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، المستقبل العربي، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، ع ... سبتمبر 1992 ص 700 .

Mustafa cherif, ya – t-il une société civile quotidien l'expression, n° (3) .13/03/2008

(4) beatrice pouligny, l'émergence d'une cocieté civile international www.ceri-science-p-org

(5) وجيه قانصو، الدولة والمجتمع المدني، الموقع الإلكتروني لجريدة الأخبار اللبنانية، ع 15793

Label1 www.al-akhbar.com

(6) حبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع 3 . المجلد 27 جانفي / مارس 1999، ص 36

(7) محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي،

ع 176 جانفي 1993 ، ص 36 .

(8) كريم أبو حلاوة ، مرجع سابق، ص 111.

(9) محمد النجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،2002 ، ص 105 .

(10) عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية دار الفكر المعاصر .....ط1، 2003، ص 30.

(11) مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل عيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، دار المعارف بمصر، بيروت، القاهرة المجلد 1 ، ج1 ، 1953 . ص 06 .

(12) عبد لحسين شعبان حوار مع جريدة الخبر الجزائرية، ع 4655، 19 مارس 2006 .

(13) أحمد خروع، حصيلة القانون الدولي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 ، ص 57 .

(14) احمد شكر الصبيحي ،مرجع سابق ،ص 72 .

(15) أماني قنديل. المجتمع المدني في العالم العربي ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1994 ، ص 69 .

(*3) مصطلح " المقايضة" فسرت به الأستاذة سامية الكتبي تنازل النظم العربية عن بعض مكتسباتها ، حيث قايضت هذه النظم الداخل و الخارج من خلال اصطلاح شكلي و مجتمع مدني

يتم التحكم فيه و توجيهه ، ولذلك نجحت هذه النظم لأنها تحسن ممارسة فن البقاء في الحكم ، والمزاوجة بين ديمقراطية الواجهة المزيفة ونمط الحكم الاستبدادي

(*4) بلغ عدد الجمعيات في الدول العربية حتى سنة 2001 حوالي 220 ألف جمعية : في الجزائر 32 ألف جمعية ، المغرب 30 ألف مصر 15 ألف ، تونس حوالي 8 ألاف جمعية، المصدر: التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية لعام 2001 .

عدد الجمعيات في الجزائر سنة 2001 كان كما يلي : 830 جمعية وطنية ، 75 ألف جمعية محلية، انظر الملف حول موضوع الحركة الجمعوية في الجزائر في جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 130 ، 27 أوت / 02 سبتمبر2001 .

(16)- أحمد شكر الصبيحي مرجع سابق ، ص 143 .

(17)- أولريخ فوكت ، العلاقات القائمة حاليا بين المنظمات غير الحكومية العربية و الأوربية ، ورقة قدمت لندوة عمان حول دور المنظمات الغير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي . منتدى الفكر العربي ، عمان 2000 ، ص 112 .

(18)- أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 76

(19)-كريم ابو حلاوة، مرجع سابق ،ص154.

(20)-احمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص43.

(21)-المرجع السابق، ص18.

(22)-كريم ابو حلاوة ،مرجع سابق ،صص 105 ،106.

(23)-المرجع السابق ،ص105.

(24)-عبد الله الحامد ،مرجع سابق ،ص18.

(25)-عبد الله حمودي ،مرجع سابق، ص70.

(26)-المرجع السابق ،ص22.

(27)-احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص5، نقلا عن ، فهمي هويدي ، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل& العربي، السنة ال15، العدد 166، ديسمبر1992، ص10

(28)-عبد الله الحامد، مرجع سابق ، ص45.

(29)-احمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص ص،54،53.

(30)-كريم ابو حلاوة ، مرجع سابق ، ص109.

(31)-عبد الله الحامد ، مرجع سابق ، ص43.

(32) احمد شكر الصبيحي ،مرجع سابق ،ص 72 .

(33) أماني قنديل. المجتمع المدني في العالم العربي ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1994 ، ص 69 .

(*) مصطلح " المقايضة" فسرت به الأستاذة سامية الكتبي تنازل النظم العربية عن بعض مكتسباتها ، حيث قايضت هذه النظم الداخل و الخارج من خلال اصطلاح شكلي و مجتمع مدني يتم التحكم فيه و توجيهه ، ولذلك نجحت هذه النظم لأنها تحسن ممارسة فن البقاء في الحكم ، والمزاوجة بين ديمقراطية الواجهة المزيفة ونمط الحكم الاستبدادي.

(*) بلغ عدد الجمعيات في الدول العربية حتى سنة 2001 حوالي 220 ألف جمعية : في الجزائر 32 ألف جمعية ، المغرب 30 ألف مصر 15 ألف ، تونس حوالي 8 ألاف جمعية ، المصدر: التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية لعام 2001

عدد الجمعيات في الجزائر سنة 2001 كان كما يلي : 830 جمعية وطنية ، 75 الف جمعية محلية ، انظر الملف حول موضوع الحركة الجمعوية في الجزائر في جريدة الخبر الاسبوعي ، العدد 130 ، 27 أوت / 02 سبتمبر 2001 .

(34)- أحمد شكر الصبيحي مرجع سابق ، ص 143 .

(35)- أولريخ فوكت ، العلاقات القائمة حاليا بين المنظمات غير الحكومية العربية و الأوربية ، ورقة قدمت لندوة عمان حول دور المنظمات الغير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي . منتدى الفكر العربي ، عمان 2000 ، ص 112 .

(36)- أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 76.

(37)- جريدة الخبر 2006/16/21،ع 4735 .

(38) منعت الحكومة الجزائرية من خلال عدة مراسيم العمل الخيري خارج إطار الحكومة ودون إذن مسبق لذلك ، دخلت ولاية الجزائر الجمعية الخيرية الإسلامية رغم أعمالها الاجتماعية الكبيرة لفائدة عدة شرائح من المجتمع بحجة جمع الأموال دون ترخيص ولإشهار لأنشطة ،ونفس الأمر مع معظم الحكومات العربية التي ضيفت على عمل الجمعيات فيها

(39) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 1998.ص 105

(40) أحمد ثابت ،الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ،1999.ص 99.

(41) أماني قنديل، الإسهام الاقتصادي و الاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة .1999،

ص 274.

(42) محمد شكر الصبيحي ،مرجع سابق ،ص217

(43) المرجع السابق ،ص230

الفصل الرابع:

تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر ووضعها الراهن.

تمهيد

أولا: تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر.
ثانيا: تطور الإطار التشريعي المنظم للجمعيات.
ثالثا: واقع العمل الجمعوي ومكانته الاجتماعية.
رابعا: علاقة الحركة الجمعوية بالشباب ورعايته.

خلاصة

تمهيد:

تعرف الجزائر في العقدين الأخيرين كما في معظم دول العالم ظهورا مدويا للتنظيمات المدنية والجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية وغيرها، بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي وخاصة منذ الاستقلال، وهذه التنظيمات المستقلة عن مؤثرات المجتمع السياسي والسوق التجارية لا تهدف للربح، وإنما هي إطار تعبيري يمثل فيه المجتمع بفئاته المختلفة ذاته ومصالحه. وقد توسم المجتمع الجزائري غداة الانفتاح الديمقراطي خيرا من هذه الديناميكية التي أحدثتها الحركة الجمعوية، خاصة مع تراجع دور الدولة في مجال الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، لكن السؤال المطروح هو ماذا قدمت هذه الجمعيات من إضافات للمجتمع الجزائري عامة وللشباب خاصة؟، وهل لعبت الدور المنتظر منها باعتبارها الوسيط والقناة بين الدولة والمجتمع وأساس وهل لتحضر والروح المدنية ورمز الديمقراطية كما يقول دي توكفيل؟.

أولا: تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر:

إذا اعتبرنا الجمعية مجموعة من المواطنين الذين تعاقدوا على القيام بأنشطة وأعمال تعود بالمنفعة العامة عليهم أو على محيطهم الاجتماعي، ضمن قواعد تنظم علاقاتهم الداخلية و الخارجية، فانه يمكننا التأكيد أن تاريخ الجمعيات في الجزائر على غرار العالم العربي أيضا حديثة النشأة ، بحيث لا تتعدى أواخر القرن التاسع عشر، رغم الحديث عن وجود مؤشرات لجذور مجتمع مدني في التراث العربي الإسلامي لدى عدد من الباحثين العرب(*) من خلال أشكال تقليدية وطبيعية كالقبيلة والزوايا والأوقاف...إلخ، وهذا ما دعا البعض الآخر إلى اعتبار مفهوم المجتمع المدني وما يضمه من حركة جمعوية وتنظيمات مدنية ونوادي واتحادات...ظاهرة لا تاريخية مشتركة بين الدول العربية(1). ورغم أن هذه الأشكال التعبيرية العفوية التي كانت تمثل هوية المجتمع وثقافته هي الحصن الذي تكسرت فيه محاولات التعرية الثقافية وطمس تاريخه من طرف الغزاة والمحتلين خاصة الاستعمار الفرنسي للجزائر، إلا أن بوادر التمدن والتأثر بالحضارة الغربية بدأت بإحداث نوع من التغيير في بعض الأنماط السلوكية بإدخال أطر تنظيمية عصرية خاصة من طرف النخبة من الأهالي في المجتمع الرازح في التخلف، و منها ما تم استثماره في التصدي والمقاومة للمستعمر، فتأسست النوادي والجمعيات والنقابات... والتي كانت في البداية مختلطة بين الجزائريين والأوروبيين أواخر القرن التاسع عشر، كمحاولة لإثبات الذات وركوب قطار المدنية، وكانت دوافعهم في الأغلب هي تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية للأهالي، أي أن أهدافها كانت مطلبيه واندماجية تحاول إقناع المستعمر بضرورة المساواة بين الطرفين (2).

بعد ذلك تأسست بعض النوادي والجمعيات من طرف الجزائريين فقط كخطوة متقدمة في المبادرة بالتكفل الذاتي بهمومهم واكتساب الثقة بالنفس، فاهتمت في بداياتها بالمسائل الاجتماعية ومحاولة تقديم المعونة والمساعدة للمحتاجين من السكان والحفاظ على الثقافة الجزائرية...الخ، ثم استغل الوطنيون الجزائريون

صدور قانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901 الذي أتاح بعض الحرية لهم في التأسيس لشكل جديد من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة في السابق عرفت خلال ذلك هذه المرحلة بفترة الحركة الوطنية. وقد لعب بعض المثقفين والقادمين من خارج البلاد من المشرق العربي أو من أوروبا دورا أساسيا في قيام عدة جمعيات ثقافية وأدبية ونوادي، وكان لهذا القانون دورا كبيرا في تنشيط و توسيع الحركة الوطنية المناهضة للمستعمر ، و التي عملت على الحفاظ خصوصية المجتمع الجزائري.

فمنذ 1902 تأسست جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة، وحلقة صالح باي بقسنطينة سنة 1907، ورابطة الشبان الجزائريين بتلمسان ونادي التقدم بعنابة...وغيرها، تحركها الدوافع الوطنية.

وخلال مرحلة مابين الحربين ازدهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بظهور نوادي مهنية خاصة بالمحامين والأطباء والمعلمين والتجار وغيرهم ، كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم والملاكمة مثلا دورا هاما في تجميع و تأطير الجزائريين خاصة الشباب منهم، مشكلين نوعا من التضامن الوطني، وقد كانت هذه الجمعيات الرياضية القاعدة الفعلية التي تأسست عليها الحركة الوطنية الجزائرية(3)، والمثال الأبرز في قوة التأثير والفعالية في الأداء للجمعيات في تلك الحقبة هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931 بدافع الإصلاح الديني وتعليم الجزائريين ومحاربة الخرافات... لكن الاستعمار كشفت بعض نقاط التسامح للقانون فراح يضيق على الجمعيات الجزائرية، ويقيد من حرية تحركها لاحتوائها و توجيهها لمصلحته.

وأزداد الدور النضالي للحركة الجمعوية خلال الثورة التحريرية المسلحة بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية والمهنية وإتحاد الطلبة والكشافة... بالمساهمة غير المباشرة في محاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة والدعوة للإضرابات وجمع الأموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية.

أما بعد الاستقلال فقد مرت الحركة الجمعوية في الجزائر بعدة مراحل هي:

ورغم المآسي التي عايشها المجتمع الجزائري نتيجة لليل الاستعماري الطويل، إلا أن الدولة الوطنية ضيقت من هوامش الحرية أمام النشاطات والمبادرات

الفردية المستقلة للمواطنين من أجل التخفيف من المعاناة وتغطية بعض الحاجيات، فقيدت عمل الجمعيات والتنظيمات التي كان يمكن لها وفق إمكانياتها المتوفرة.

أ- من 1962 إلى 1971: بقي القانون الفرنسي للجمعيات ساريا بموجب قانون 60/157 المؤرخ في 1962/12/31، لكن مع تشديد القبضة الحديدية لسلطة الدولة الوطنية الفتية، حيث تم التضييق من هامش الحرية أمام النشاطات و المبادرات الذاتية المستقلة للمواطنين في سبيل التخفيف من مخلفات الاستعمار والمعاناة التي تركها، و تلبية حاجيات السكان، فقيدت عمل الجمعيات والتنظيمات الموجودة والتي كان يمكنها المشاركة مع الدولة في مجهودات التنمية.

لكن الدولة تبنت سياسة مركزية صارمة، واعتمدت على نظام الحزب الواحد الذي اعتبر أداة التعبير الوحيدة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمنعت أي شكل من أشكال التعبير أو التنظيم الذاتي، لهذا كان تطبيق قانون 1901 انتقائيا بحسب الرؤية الأحادية للسلطة التي أفرغته من محتواه وصادرت روحه التحررية، ثم جاء مرسوم مارس 1964 الذي منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الاجتماعية و الثقافية و الرياضية، واعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة، لهذا تعرضت جميع الأشكال التعبيرية و القوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات و القمع و محاولة إعادة بنائها لتأخذ نفس اتجاهات وغايات الدولة(**4**)، و بالتالي لم يتم استغلال آلية التضامن الاجتماعي التاريخية للجزائريين في العمل الجماعي و التطوع (التويزة) لصالح المجموعة الوطنية في مرحلة صعبة من تاريخ المجتمع، من خلال تجنيد الشعب لرفع تحدي التنمية الاقتصادية ومحاربة التخلف والجهل والأمراض...بسبب الخيارات الإستراتيجية التي تم تبنيها والتي كانت لصالح فكرة مركزية السلطة واحتكارها لكل الأنشطة الاجتماعية وحتى الخيرية بواسطة أجهزة ومؤسسات حكومية.

ب- من 1971 إلى 1980: صدر قانون 71/79 في 03/ 12/ 1971 الذي أنهى العمل بالقانون الفرنسي لعام 1901، و كان أكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية الهزيلة أصلا. فقد اشترط هذا القانون شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية والولاية معا، مما أجبر العديد منها على أن تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد أو تحل(**5**)، كما تم إلحاق الجمعيات والنوادي الرياضية بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى مع حمل علاماتها، رغم دورها النضالي

الكبير خلال فترة الحركة الوطنية، لكن مع هذا ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع إيديولوجية ودينية تعمل خفية في الجامعات والمساجد المعزولة.

وعليه فان هذه المرحلة من تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر اتسمت بالشلل نظرا للروح القمعية و العقابية للقانون المذكور، كما ظهر كذلك (مجتمع مدني) صنعته الدولة وارتبط فكريا وعضويا بأجهزتها الرسمية أطلق عليه اسم المنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد النساء والشباب و العمال...الخ، لكنه لم يتمتع بالاستقلالية الضرورية لكل مجتمع مدني حقيقي. وقد أدى اختزال الدولة لدور المجتمع المدني و أشكاله التمثيلية إلى جعله دورا وظيفيا محضا، و أسباب ذلك هو اعتقاد السلطة بان الأحزاب والنقابات و الجمعيات غير قادرة على تنفيذ أي مشروع تنموي، وأنها تسهم في إحداث الاضطرابات وسط الشعب الذي يحتاج إلى الوحدة والانسجام لتحقيق التقدم(**6**).

لهذا فان قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع ومراقبة توجهاتهم، وكان نقله نوعية في التنظيم رغم صرامته الشديدة لكنه هيأ عدة تنظيمات لمرحلة تالية أكثر مواجهة وصداما مع النظام(**7**) وهي مرحلة الثمانينات.

ج- من 1980 إلى 1990: بدأت تظهر في هذه المرحلة تغييرات أيديولوجية تمثلت في القيام بإدخال إصلاحات اقتصادية كالتخلي عن المركزية في التسيير، وانسحبت الدولة تدريجيا من بعض الميادين ومن الاستثمار، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية أواسط الثمانينات. كما انفتحت السلطة نوعا ما على الجمعيات والعمل التطوعي، و سمحت لها بالقيام ببعض الأعباء، وذلك بعد تبني الميثاق الوطني لعام 1986 ثم صدور القانون 87/15 بتاريخ 1987/07/21 الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية والرياضية و المهنية... فاستجابت بذلك السلطة لمطالب وضغوط الحركات الاجتماعية (أحداث قسنطينة 1986 مثلا) بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجمعوي و التطوع، وفي هذا السياق ظهرت أول منظمة لحقوق الإنسان سنة 1985 وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والتي تم الاعتراف بها سنة 1987، إضافة إلى الجمعيات الثقافية الامازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم و التاطير خاصة في أوساط الشباب، كما

ظهرت الجمعيات العلمية والمهنية وغيرها حتى بلغ عددها حسب جريدة المجاهد 1988/05/12 حوالي11الف جمعية.

وعليه فقد أصبحت الحركات الاجتماعية في أواخر عقد الثمانينات ذات قوة وفعالية كبيرة في تحريك الشارع ضد التهميش والإقصاء و سوء توزيع الثروة أو تقاسم أعباء الأزمة، خاصة لدى النخب الجامعية المثقفة التي اتخذت رد فعل قوي اتجاه قمع السلطات للحريات و الوصاية التي فرضتها على المجتمع منذ الاستقلال.

وفي سنة 1987 وبعد سنة على أحداث قسنطينة أظهرت السلطات الجزائرية بعض التفتح والتسامح اتجاه العمل الجمعوي كفضاء يتطلع من خلاله المجتمع نحو تصور ذاتي لمستقبله، فنشأت حينها عدة جمعيات بلغت (حسب جريدة المجاهد 1988/05/12) حوالي 11 ألف جمعية، لكن مع هذا لم تتمتع بكامل الحرية والاستقلالية حتى جاءت أحداث أكتوبر 1988 أو ثورة الشباب و المهمشين بسبب فشل سياسات التنمية، والتي قابلها النظام الجزائري بتغييرات سياسية جذرية وإصلاحات اقتصادية غيرت من بنائه ككل، فحركت هذه الأحداث الجمود الذي عرفه المجتمع الجزائري، وانفتح على عوالم جديدة.

د- من 1990 إلى 2008: تميزت بالتعددية الحزبية وحرية التجمع والتنظيم وحرية التعبير التي بلغت مستويات قصوى عبر الصحافة المستقلة، الفتية، واندفعت النخب المثقفة وخاصة أصحاب السوابق النضالية في الحرب الواحد ومنظماته وغيرهم في تأسيس الجمعيات في شتى الميادين الرياضية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية وحقوق الإنسان وغيرها، مما يدل على درجة الكبت التي كانت كامنة في نفوس الجزائريين ومدى حاجتهم للتعبير الحر عن آمالهم، ورغبتهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وقد اعتبر المؤرخ بن يامين سطورا هذه المرحلة التاريخ الافتتاحي والفعلي للحركة الجمعوية في الجزائر(**6**)، لهذا فهي حديثة العهد مثل بقية البلدان العربية والعالم الثالث مقارنة مع الدول الغربية أو اليابان.

لقد تأسست معظم الجمعيات الجزائرية سنة 1990 مع صدور القانون الجديد 31-90 الذي فتح أمام الحركة الجمعوية آفاقا واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية... وبذلك حصلت على

مكاسب كبيرة من ناحية تحسين المناخ القانوني، خاصة في بداية التسعينات أي قبل دخول الجزائر دوامة الفوضى والعنف والإرهاب الذي هدد كيان الدولة والمجتمع معا بالانهيار، لو لا صمود قوى اجتماعية ومهنية ومنها المجتمع المدني والحركة الجمعوية، وقد عرفت بعدها الحركة الجمعوية اتجاهين رئيسيين من حيث نموها وتطورها.

1 - من 1990 إلى 1994: ظهرت آلاف الجمعيات الوطنية والمحلية بشكل حماسي وفي سباق لاكتساح وكسب ساحة العمل الجمعوي وبالتالي ربح مصداقية الممولين والداعمين لها سواء كانت الدولة أو الأفراد.

2- **من 2005 إلى 2008**: انخفضت على العموم حيوية ونشاط الحركة الجمعوية. ورغبتها في لعب دور أساسي في تأطير المجتمع، بسبب العنف و المصاعب الأمنية من جهة، ومحاولات الاختراق من طرف الحكومة والأحزاب كذلك، مما افقدها المصداقية الشعبية التي اكتسبها في المرحلة السابقة.

كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت قلب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرت في مجرى التاريخ الحديث بشكل كبير دورا في تغيير النظرة إلى العمل الجمعوي والتطوعي وفعل الخير، فأصبحت هذه الأنشطة في كثير من الحالات مرادفة للإرهاب، سواء في العالم العربي أو في أوربا وغيرها، وفرضت قيودا كبيرة على تمويل الجمعيات، مما افقدها الكثير من المصادر الحيوية واللازمة لنشاطها، وخير مثال على ذلك هو قرار ولاية الجزائر حل الجمعية الإسلامية الخيرية بعد مقاضاتها بتهم جمع الأموال دون ترخيص، والمرسوم الرئاسي الذي وقعه رئيس الجمهورية يوم 23 نوفمبر 2001 والذي يمنع فيه الأعمال الخيرية خارج الاطار الحكومي، وفي هذا نوع من الاحتكار الجديد للعمل التطوعي الخيري من طرق الدولة مع أن دورها كان من المفروض أن يكون تنظيمه وتسهيل الوصول إلى المحتاجين.

إذا بعد التحول إلى النهج الديمقراطي والتعددية التي كفلها دستور 1989 الذي تغيرت بفضله الواجهة السياسية للبلاد وبدأت رحلة الإصلاحات المتسارعة، وظهر الانفجار الجمعوي على غرار الأحزاب السياسية، فدخل المجتمع في ديناميكية جديدة من الحياة الديمقراطية بأوجهها المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا... وإذا حاولنا تقدير العدد الحقيقي للجمعيات فإن ذلك من الأمور

الصعبة، نظرا لعدم مصداقية وموضوعية الإحصائيات في الجزائر، فالتقديرات الرسمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصاية الأولى على الحركة الجمعوية تشير إلى أن عدد الجمعيات الجزائرية كبير جدا؛ حيث تطور من 30 ألف جمعية سنة 1992 إلى 48 ألف سنة 1997، ثم إلى 53 ألف سنة 2000، لينقل سنة 2001 إلى حوالي 75 ألف جمعية، منها نحو 830 جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات، وعلى رأسها الجمعيات المهنية (جمعيات أطباء، محامين، تجار، مقاولين...الخ) بـ 200 جمعية ثم الجمعيات الرياضية والثقافية بـ 80 جمعية وطنية، و73 جمعية وطنية في المجال الطبي والصحي، وهناك 50 جمعية في الميدان العلمي والتكنولوجي، و19 جمعية خاصة بالمرأة، و15 جمعية تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي، وفي المجال السياحي والترفيهي توجد 16 جمعية وطنية، إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات الاجتماعية المحرومة كالمعوقين قبل أنواع الإعاقة والأطفال المسعفين المسنين... حيث هناك 15 جمعية وطنية، وكذلك الجمعيات الدينية بعدد 10 جمعيات و07 جمعيات حول حقوق الإنسان**(8)**، وإضافة إلى هذه الأرقام هناك تقديرات أخرى متفاوتة أوصلت عدد الجمعيات إلى حوالي 57 ألف، وأخرى تتحدث عن 60 ألف...الخ، لهذا تبقى هذه الأرقام تقريبية فقط، لأنه من الصعب التأكد من حقيقة وجود بعض الجمعيات سواء الوطنية أو المحلية، أي ما إذا كانت لا تزال تنشط أم أنها متوقفة أو انقرضت تماما، فالكثير منها تعمل في المناسبات أو برغبة من الإدارة حتى وإن لم تجدد عقد جمعيتها العامة. لكن هذه الأرقام تدل على أن الجزائر قفزت قفزة كبيرة في التطور الاجتماعي والتحديث على الأقل من حيث عدد الجمعيات، أما عن الفعالية ونوعية الأداء ونجاعته في تحقيق الأهداف المنتظرة، فإنها المشكلة الجوهرية في الجزائر وفي كل البلدان العربية.

إن الحديث عن غياب الفعالية عن أداء الحركة الجمعوية ونقص كفاءة إطاراتها المسيرة، رغم الوجود الرسمي أدى إلى قول كثير من الباحثين والمهتمين بصعوبة وجود مجتمع مدني حقيقي يمثل قطاعات المجتمع المختلفة ويحمل همومها، إضافة إلى عامل آخر وهو غياب شرط الاستقلالية عن الدولة والإدارة والأحزاب، وهو من أهم شروط ومقومات الوجود والمصداقية للحقل الجمعوي في المجتمع الديمقراطي، فمن خلال التقارير الرسمية التي تنشر حول الحركة الجمعوية تبين

أنه من بين حوالي 75 ألف جمعية معتمدة في الجزائر هناك 05 آلاف جمعية فقط موجودة فعليا وتنشط في الميدان، بل إن معظمها يعرف تجاوزات وانحرافات خطرة عن الأهداف المسطرة والمحددة قانونا، والتي أدت في بعض الحالات إلى تجاهل أدنى العناصر التنظيمية في مجال التسيير المالي والمحاسبة وسلامة قواعد الميزانية(9)، وهذا راجع إلى تدني المستوى التنظيمي والتسيير لدى أغلب مؤطري وقادة الحركة الجمعوية، ويظهر دلك جليا في عدم قدرتهم على إعداد ملفات سليمة تتضمن التقدير الدقيق لتكاليف إنجاز المشاريع والتقدم بها لطلب التمويل والمساعدة من طرف الدولة أو الخواص أو الممولين الأجانب.

وقد ساهم في زيادة ضعف أداء الجمعيات أيضا غياب آلية الرقابة والمحاسبة والعمل الشفاف سواء كان ذلك داخل الجمعيات نفسها أومن طرف الدولة باعتبارها المنظم والساهر على القوانين وتطبيقها وكذا الممول الأول للحركة الجمعوية، لهذا فكلما تم التطرق لقضية الحركة الجمعوية فالكل غير راض عن أدائها سواء كانوا من السلطات العمومية أو المنخرطين أو المهتمين من باحثين ومواطنين، فالجميع يؤكد على إخفاقها وتخبطها وفقدانها للتوازن، وأنها تعيش حالة من البطالة والانتهازية غير المبررة في ظل أوضاع اجتماعية متأزمة، وحتى إذا قامت ببعض الأنشطة فآن ذلك يتم بطريقة موسمية وفي مناسبات معينة وتبعا لطلبات وليس برغبة طوعية وذاتية تحددها حاجات المجتمع. ولهذا فهي بعيدة عن الأوساط الشعبية وبالتالي فهي لا تمثلها بل يسعى معظم قادتها للارتقاء الاجتماعي والتسلق بهدف الحصول على المناصب والمكاسب الشخصية.

إضافة إلى ما سبق فآن بؤرة اهتمام الجمعيات الناشطة ليست هي المشاريع ذات الفائدة التنموية أو الوقائية أو العلاجية للأمراض المختلفة و الآفات التي يعاني منها المجتمع بل هي المشاريع السهلة كالرحلات والمعارض، فقد بينت حصيلة المشاريع التي مولتها الدولة لفائدة الحركة الجمعوية، بين سنتي 1994 و 1999 (في عز الأزمة الاقتصادية والأمنية وإعادة الجدولة)، أن نسبة كبيرة منها عبارة عن أنشطة ترفيهية ومعارض فنية و إلى حد ما ثقافية، أي أنها أنشطة استعراضية (إعلانية- إشهارية) حيث بلغت 44 مشروعا من بين 120 مشروعا، بنسبة 36,7% أما مجال تكوين مؤطري الحركة الجمعوية فقد مولت الدولة 14 مشروعا بنسبة 11,7%، وفي مجال التوعية بمخاطر الآفات الاجتماعية

كالمخدرات والسيدا...فبلغت المشاريع الممولة 04 مشاريع أي بنسبة 3.3%، وفي مجال الأعمال الخيرية مولت الدولة 06 مشاريع بنسبة 05%، والأسباب تعود سهولة إنجاز البرامج الترفيهية (رحلات، حفلات فنية، معارض...) وتقدير تكاليفها، وعدم وجود معايير ملموسة لقياس مخرجاتها ونتائجها ودرجة تأثيرها على المستفيدين منها (**10**)، وبالتالي تكون عملية إعداد التقارير الأدبية والمالية حولها، إن وجدت بسيطة وتكون عملية المحاسبة سهلة كذلك من طرف الممولين. هذا الأداء الهزيل وغير المؤثر للمجتمع المدني وللحركة الجمعوية في الجزائر يعود لتراكمات متشابكة ومعوقات كثيرة موضوعية وذاتية عملت و تعمل على كبحها وإضعاف دورهما.

ثانيا: الإطار التشريعي المنظم للحركة الجمعوية :

كثيرا ما توجه النصوص التشريعية والتنظيمية الوقائع والظواهر الاجتماعية نحو أهداف مرجوة تهدف إلى تحقيق و مواكبة نمو المجتمع، ويعد الدستور القانون الأساسي الأسمى الذي يرسم التصورات العامة، والذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويكفل الحماية القانونية والرقابة على عمل السلطات العمومية، ثم القوانين والمراسيم التنفيذية المحدد لكيفيات تطبيق المبادئ الدستورية تأتي لتوضيح آليات العمل.

ويعد قانون الجمعيات من أهم تلك القوانين لأنه يحكم ظاهرة جديدة وفي غاية الأهمية في بلورة مجتمع مزدهر تسوده روح المدنية و المواطنة، ورغم ما للمناخ القانوني والبيئة التشريعية التي تعمل في إطارها الحركة الجمعوية وتنظم سيرها وأنشطتها من أهمية بالغة في رقي وازدهار العمل الجمعوي وفعاليته، إلا أن النصوص القانونية وحدها غير كافية في ظل غياب الوعي والإرادة الجادة في تجسيدها واقعا معاشا والعمل على إنجاحها، لأن سلوكات الفرد أو الجماعة لا تحددها التشريعات وحدها، بل إن النظام القيمي والثقافة هما الأكثر تأثيرا فيها، وكما قال أحد الباحثين: " لا يمكن إدخال التغيير الاجتماعي عبر القوانين ما لم يكن مدعما بالقيم "(**11**).

أما في حالة الجزائر فإن تاريخ تطور النصوص التنظيمية للحركة الجمعوية يبين أن هذه النصوص التي دائما ما تعبر عن الإرادة السياسية للسلطة المركزية،

كانت لها في أغلب الأحيان تأثيرا كبيرا في تحديد وضعية ومكانة الجمعيات في المجتمع، فكيف لعبت تلك النصوص دورها في ازدهار أو إعاقة الحركة الجمعوية منذ أول قانون وصولا إلى القانون الحالي؟.

لقد كان خيار الدولة غداة الاستقلال الوطني هو النهج الاشتراكي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان تدخلها شاملا لمختلف شؤون المجتمع ،حتى في مجال التضامن و النشاط الاجتماعي الخيري و التطوعي و بشكل إنفرادي واحتكاري ، لهذا صيغت القوانين بشكل يستبعد من جهود التنمية أي شكل من أشكال المبادرات الطوعية، سواء الفردية أو الجماعية، إلا في أضيق الحدود وتحت المراقبة الحكومية.

وبداية النصوص التنظيمية للمجتمع المدني والحركة الجمعوية كانت باستمرار تبنى العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الشهير لعام 1901 والذي كان سائدا خلال المرحلة الاستعمارية وساهم في تغطية تحرك الجمعيات الجزائرية، والذي كان يتسم بحرية وتسامح كبيرين مع العمل الجمعوي والمبادرات الفردية للمواطنين ، لكن المشرع الجزائري في تلك الظروف الانتقالية المضطربة وتناغما مع الخيارات السياسية والاقتصادية الكبرى، عطل المواد التي تتيح حرية النشاط للجمعيات وقيده بمجموعة من الشروط حتى تبقى تلك الجمعيات والنوادي والروابط تحت السيطرة وفي خدمة السياسات والأهداف الوطنية.

هذا التوجه عكسته من جهة أكثر وضوح مواد الدستور الجزائري لسنة 1963، خاصة مادته رقم 19 التي أكدت من ناحية أن حرية الصحافة ووسائل الإعلام وحرية تأسيس الجمعيات وحرية التعبير ومخاطبة الجمهور وحرية الاجتماع مضمونة، لكن من ناحية أخرى وفي المادة 22 من الدستور نفسه توجد شروط صارمة ومطاطة للسماح بعمل الجمعيات، وهي ألا يتم استغلال أي من الحقوق المذكورة في المادة 19 في المساس باستقلال الأمة وسلامة التراب الوطني والوحدة الوطنية ومطامح الشعب الاشتراكية و وحدانية جبهة التحرير الوطني(**12**) ،وهذه قيود غير محددة بدقة بحيث تحتمل مختلف التأويلات والقراءات.

وفي شهر مارس من عام 1964 صدر منشور يفسر المبادئ الدستورية ويحدد كيفيات التأسيس والتسيير والعمل لدى الجمعيات الوطنية والمحلية لكن في ظل

القانون الفرنسي لعام 1901 الذي بقي ساري المفعول بطريقة شكلية وسطحية، لأن إرادة السلطة كانت مع المراقبة والتحكم في حقل العمل الجمعوي وليس تحريره بإعطاء صلاحيات واسعة للإدارة في الترخيص لاعتماد الجمعيات ومتابعة أنشطتها "خاصة بعد سلسلة الاضطرابات التي عرفتها الجزائر في الأشهر الأولى للاستقلال في الجوانب السياسية والاجتماعية وغيرها ، ومن حيث شرعية المؤسسات الحاكمة وعدم الاستقرار وضعف الإجماع الوطني والنزاعات المحلية و الجهوية..."**(13)**، مما أعطى المبررات على القيود الواسعة التي فرضها النظام السياسي على المجتمع ككل، وعلى الحركة الجمعوية خاصة.

وفي سنة 1971 صدرت الأمرية رقم 71-79 بتاريخ 03 ديسمبر1971 و التي عدلت في 07 جوان 1972، تنص على شروط أكثر صرامة في قبول اعتماد الجمعيات؛ منها الموافقة الثلاثية على ذلك من طرف وزارة الداخلية ووزارة القطاع والولاية مع السماح بتأسيس الجمعيات الثقافية والفنية والرياضية أي التي لا تشكل أي تعارض مع سياسات الدولة ومشاريعها الكبرى كالثورة الزراعية والثقافية والتعريب والتصنيع... لهذا نجد الكثير من النخب الإدارية والحكومية هي نفسها وراء تأسيس مثل هذه الجمعيات.

ثم جاء دستور 1976 في ظروف الحرب الباردة وسيادة موضة الفكر اليساري، فكان أقل تحررا وتفتحا على الحركة الجمعوية وأكثر تشددا في مراقبتها ومحاولة استغلالها للأغراض السياسية، رغم تأكيده على أن حرية الجمعيات معترف بها (ولم يقل مضمونة) لكن وفق شروط عديدة؛ فالمادة 55 منه تنص على أن حرية التعبير والتجمع مضمونة شرط أن لا تتعارض مع الثورة الاشتراكية ،والمادة 56 تقول إن حرية الجمعيات معترف بها ويتم تطبيقها في إطار القانون، وبعد سلسلة من المواد الأخرى تتوعد المادة 73المخالفين من عواقب أن تتعارض المواد السابقة مع مبادئ وحدة الشعب والتراب الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة والثورة الاشتراكية ومصالح المجموعة الوطنية **(14)**.

وبقيت مثل هذه الأنظمة التشريعية سارية ،فكان للإدارة حصة الأسد في تأسيس الجمعيات ونشاطها تحت مسمى المنظمات الجماهيرية ،كما كانت تقوم بتعليق وحل كل جمعية لا تخضع لها بدون الرجوع إلى القضاء، إلى غاية سنة 1987 مع صدور قانون 87-15 وتحديدا في 21 جويلية 1987 والذي مثل نوعا من

الرغبة في تحرير العمل الجمعوي وإعطائه فرصا أكبر في معالجة القضايا الاجتماعية خاصة مع بداية الأزمة الاقتصادية بعد انخفاض سعر البترول، فألغيت بعض القيود التي كانت موجودة في القانون السابق، مثل عدم التعارض مع الاشتراكية، ولكن أضيف شرط جديد هو ضرورة احترام دين الدولة واللغة الوطنية.

وهكذا أظهرت الدولة تسامحا ضئيلا اتجاه الحركة الجمعوية، لكنه من جهة غير كاف لأنه لم يكن تحرريا بشكل كبير؛ حيث حدد الإطار الذي لا يجب على الجمعيات أن تخرج عليه، فالمادة 04 تشترط على الجمعيات عدم العمل ضد المؤسسة أو الوحدة الوطنية ودين الدولة واللغة الوطنية والاختيارات الأساسية للبلاد **(15)**، وهذه الموانع أو الضوابط يمكن للسلطات العمومية تفسيرها واستخدامها لتبرير تعسفها وقمعها للحركة الجمعوية، ومن جهة أخرى جاء قانون 1947 متأخرا في تسامحه ذلك، لأنه خلال السنة الموالية بلغ الاحتقان الاجتماعي ذروته، فقامت انتفاضة 5 أكتوبر 1988 من طرف شباب المدن الرافض للتهميش والبطالة والفقر، وهي الانتفاضة التي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في الجزائر في مختلف الجوانب.

فجاء دستور 1989 الذي دشن مرحلة جديدة في تاريخ البلاد هي مرحلة التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي، حيث أنهى نظام الحزب الواحد وسمح بحرية التعبير والتظاهر وحرية الصحافة...الخ، ورفع الكثير من القيود التي كانت مفروضة على تنظيمات المجتمع المدني، مما أدخلها في ديناميكية وزخم جمعوي لم يسبق لهما مثيلا من قبل، فسميت هذه المرحلة بالانفجار الجمعوي نظرا للعدد الكبير للجمعيات وتنوع أنشطتها خاصة مع تبني نظام اقتصاد السوق.

فقد نصت المادة 32 من دستور 1989 على أن الدفاع الفردي أو عن طريق الجماعة عن الحقوق مضمون، والمادة 41 منه حددت مجالات التطبيق في حرية التعبير والتجمع والجمعيات، وجاءت المادة 43 لتؤكد على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع تطور ونمو الحركة الجمعوية، والقانون يحدد كيفيات وشروط تأسيس الجمعيات **(16)**.

وفي 04 ديسمبر 1990 صدر قانون 90-31 الخاص بالجمعيات ليكرس الاعتراف الدستوري بحرية الجمعيات ويحدد طرق وجودها ونشاطها، فكان هذا

القانون نقطة الفصل والقطيعة مع النظام السابق سواء على المستوى القـــانوني أو السياسي أو الاجتماعي.

أ- **في الجانب القانوني**: أصبح المواطن الجزائري يمتلك آليات تضـــمن لـــه حرية التعبير والحركة والتجمع.

ب- **في الجانب السياسي**: اختفت أو ضعفت المنظمات الجماهيرية التي كانـــت تضم تحت لوائها جمعيات عديدة يهيمن عليها الحزب الواحد، حيث تركت مكانها لظهور التعددية في الميدان الجمعوي والنقابي بالتوازن مع التعددية السياسية.

ج- **في الجانب الاجتماعي**: انفتح العمل الجمعوي على كل الميادين الاجتماعية والثقافية والصحية والخيرية وغيرها، فتحررت طاقات بشرية هائلة لفائدة المجتمع **(17)** فالمادة 2 من القانون 90-31 تؤكـــد علـــى أن الأشـــخاص الطبيعيـــين أو المعنويين أحرار في وضع معارفهم ووسائلهم وأموالهم لترقية مختلف الأنشـــطة التي تهم حياتهم المهنية أو الاجتماعية أو العلمية، وذلك في إطار تعاقدي دائـــم أو مؤقت ولأهداف غير ربحية، وتعتبر الجمعية قانونية وفقا للمادة 07 من القـــانون بعد الإجراءات التالية:

- إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المـــادة 10 من هذا القانون.

- تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العموميـــة المختصـــة خلال 60 يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف، وبعد دراسة مطابقـــة لأحكـــام القانون.

- القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني **(18)** وبهذه البنود المرنة اعتبر قانون 90-31 متسامحا إلى حد كبير وأكثر تقدما على غيره من قوانين الجمعيات والمراسيم السابقة.

فمن النقاط الإيجابية التي حملها هذا القانون هو عـــدم حـــل أو تجميـــد عمـــل الجمعيات بالطرق الإدارية ودون اللجوء للجهات القضائية كما جاء في المواد من 32 إلى 38 فإذا رأت السلطات العمومية أن تأسيس الجمعية وأنشطتها تخـــالف أحكام القانون تقدم شكوى للقضاء خلال مدة 30 يوما، و إذا لـــم تخطـــر الجهـــة القضائية المختصة تم اعتبار الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجـــل المقـــرر لتسليم وصل التسجيل، وتزيد أهمية هذه المكاسب القانونية كلما كانت العدالة أكثر

استقلالية عن ضغوط الدولة والإدارة، فيلتزم القضاة بالأحكام السليمة بغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية أو السياسية...

ورغم هذا يشير البعض لكثير من العراقيل التي تضمنها قانون 90-31؛ من ذلك إجبارية حصول الجمعية على رخصة إدارية لتأسيسها، مما يشكل عائقا أمام نشاطها. كما توجد إمكانية تعسف الإدارية في رفض الاعتماد تطبيقا لقراءتها الذاتية للموانع المذكورة في المادة 04 والمادة 05 من القانون وهي، السلوك المعارض للمصالح المتعلقة بالنضال من أجل التحرر الوطني، والقيام بأعمال ذات أهداف تتعارض مع النظام المؤسسي أو النظام العام أو الآداب العامة، فهذه المصطلحات غامضة وقابلة للتأويل، وقد تكون ذريعة مغرضة لرفض اعتماد الجمعية أو تأخيره.

كما تفرض المادة 17 على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة بكل التعديلات التي تدخلها على قانونها الأساسي والتغييرات في هيئاتها القيادية خلال الـ30 يوما الموالية، و تنص المادة 18 على ضرورة تقديم الجمعيات لكل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر تمويلها ووضعها المالي بصفة منتظمة للجهات الإدارية المختصة وفقا للكيفيات والطرق التي يحددها القانون **(19)**، وهذه الواجبات تجعل الجمعيات في تبعية مباشرة للسلطات العمومية، حيث يتطلب تغيير أحد الأعضاء القياديين وخاصة رئيس الجمعية أو الأمين العام أو أمين المال إجراءات إدارية معقدة لإعادة تسجيلها واعتمادها، مما يعطل نشاطها ويشله فترة زمنية طويلة.

أما التمويل فإنه محرك العمل الجمعوي، لذا فهو يخضع لصرامة كبيرة ليس في مجال صرف الأموال والمحاسبة ولكن في عملية الترخيص للدعم المالي وجمع المساعدات، حيث يستلزم الموافقة المسبقة من طرف وزارة الداخلية إذا كان دعما خارجيا والولاية إذا كان دعما محليا. ولا يعتمد رفض الوزارة لعملية تمويل الجمعيات على معايير وشفافة وأسباب واضحة، كما لا تستطيع الجمعيات الطعن في قرارات الرفض، مما يجعل مسألة التمويل من أكبر التحديات التي تواجه تطور الحركة الجمعوية.

وتمنع المادة 21 الجمعيات المحلية من الانخراط في المنظمات الدولية في قطاع نشاطها، عكس الجمعيات الوطنية التي تشترط عليها تلك المادة الترخيص المسبق

لدى السلطات العمومية. وهناك قيود إدارية أخرى في تسيير الجمعيات مثل ضرورة حضور ممثلين عن الإدارة خلال جمعياتها العامة كمراقبين لأعمالها وهذا الأمر يحد من حرية النقاش، إلى جانب هذه القيود تنص بعض مواد قانون الجمعيات على عقوبات كبيرة، فالمادة 45 تعاقب كل مخالف يقوم بتسيير أو حضور نشاط جمعيات غير معتمدة أو سبق حلها بالسجن من 03 أشهر إلى سنتين و/ أو غرامة مالية بين 50 ألف و 100 ألف دج، وكذلك المادة 46 تنص أيضا على عقوبات جزائية بتهمة خيانة الثقة إذا تم استعمال الأموال في غير ما سطر لها.

وعليه فإن قانون الجمعيات 90-31 ليس كله تحرريا رغم صدوره في مرحلة اتسمت بالتفتح الديمقراطي الشامل وبالتشجيع على اتخاذ المجتمع المدني لمكانة الصدارة في التحول إلى التعددية، وأخذ زمام المبادرة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا دليل على وجود نوع من المقاومة غير المباشرة لهذا التغيير الذي يهدد مصالح بعض القوى، لكن هذا لم يمنع ظهور حركية هائلة للعمل الجمعوي لم تدم طويلا، بل انتكست أمام عودة ممارسات أحادية من طرف الإدارة والكثير من المنتهزين لفرص الترقية الاجتماعية من قادة الحركة الجمعوية.

ثالثا : واقع العمل الجمعوي ومكانته الاجتماعية:

بعد استعراض مختلف النصوص القانونية والتنظيمية التي تشكل الإطار التشريعي الذي يحكم الحركة الجمعوية انطلاقا من طلب التأسيس والاعتماد إلى تسييرها ونشاطها ثم تعليقها وحلها، نحاول التعرف على أهم سماتها ووصف واقعها الميداني الراهن في مرحلة مميزة بدأت منذ 1990 إلى غاية اليوم، أي منذ الانطلاق الفعلي للحركة الجمعوية حسب المؤرخ **بن يامين سطورا**.

في البداية يمكن اختزال واقع الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الطفرة الهائلة في أعقاب التحول الديمقراطي وصدور قانون الجمعيات رقم 90-31 بكلمة تراجع أو انتكاسة العمل الجمعوي وزوال الزخم الكبير الذي عرفته، سواء على المستوى الكمي أو النوعي، وبذلك أصبحت الدولة تتدخل في الأنشطة الاجتماعية، وتعمل

على مصادرة العمل الخيري لتعود إلى احتكاره من جديد بحجة عـــدم اســـتغلال العمل الخيري للأغراض السياسية و ضبط الأوضاع الأمنية.

وفي دراسة قام بها الباحث **عمر دراس** حول 446 جمعية وطنيـــة شـــملت 24 ولاية جزائرية ونشرتها المؤسسة الألمانية "فريديش إيبير" تحت عنوان "الظـــاهرة الجمعوية في الجزائر" خلص إلى أنها لا تستجيب للمعايير الدولية الواجب توفرها في عمل الجمعيات، لهذا فهي ظاهرة ســـطحية وبســـيطة، لأنهـــا مـــن الناحيـــة السوسيولوجية مثلا ليس لها أي تأثير لا على المجتمع ولا على السلطة وأصحاب القرار، كما أنها لم تدم سوى سنتين فقط بين 1991 و1992، وبينت الدراسة كذلك أن أغلب الجمعيات الجزائرية تفتقر للاستقرار وللتخطيط والرؤية البعيدة رغم أن 70% من قادتها لهم مستوى جامعي (21) ،كما توصل الباحث إلى أنه من بـــين 75 ألف جمعية مصرح بها لدى وزارة الداخلية، توجد فقط 1500 جمعية ناشطة على الصعيد الوطني كله، وأن معظم الجمعيات المهيمنة على الساحة الجمعويـــة هي التي لها علاقات تعاون وتبعية اتجاه السلطات العمومية بدعم سياساتها أكثـــر من خدمة مصالح المواطنين (22)، لهذا استخلص الباحث وجود ثلاث أصناف من الجمعيات هي:

الصنف الأول: يمثل في الجمعيات المطلبية والدفاعية، وهي قليلة العدد وتتعرض للمراقبة المشددة والقمع ومختلف الضغوط من طرف أجهزة الدولة ،مثل جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة وقضية الأمازيغية والجمعيات الدينية ....الخ.

الصنف الثاني: يتمثل في الجمعيات التي لها أهداف محددة أي التي تضم شرائح مجتمعية أو مهنية خاصة وضيقة مثل نوادي التنس والفروسية وفئة المتقاعدين أو خريجي معهد أو مدرسة معينة...الخ، وهذه النوادي لا تمثل أي خطر على الدولة، لذا فهي لا تتعرض لمضايقات تذكر.

الصنف الثالث: وهو الأكبر عددا من الجمعيات، لأن عملية تأسيسها ليست صعبة كثيرا نظرا لارتباط مؤسسيها بالإدارة ،حيث تنشأ بمبادرة أو إيجاز منها، فتقـــوم بالتعاون مع السلطات وتأييدها وتتمثل في جمعيات أولياء التلاميذ...الخ، وهـــي لا تظهر إلا في بعض المناسبات والمواعيد التي تطلبها فيها السلطة(**23**) حتـــى ان بعض هذه الجمعيات ناطقة باسم السلطة أكثر من تمثيلها للمواطنين.

إن ضعف وهشاشة المجتمع المدني عامة والحركة الجمعوية خاصة أوجدته منذ نشأتها العلاقة غير السليمة بينها وبين الدولة بالدولة الأولى، فمع بداية 1992 عرفت الجزائر صراعا سياسيا وعسكريا على السلطة أفضت إلى تراجع كبير في مكسب الحريات بعد إعلان حالة الطوارئ، حيث أصبحت الجمعيات تتعرض لمضايقات عديدة ومتزايدة بداية بإصدار تعديل قانون التظاهرات العامة في 02 ديسمبر 1992 ،بحيث أصبحت مشروطة بالحصول على ترخيص مسبق من الوالي بدل الاكتفاء بالأشعار وحده كما كان قبل ذلك للقيام بمختلف الأنشطة الجمعوية، ثم الوصول إلى ممارسة الضغوط و الابتزاز وحتى التهديد الجسدي إلى جانب خلق السلطة لجمعيات ورابطات موازية غير مستقلة لا تقوم بالنقد والمراقبة لأعمالها، مثل تأسيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان سنة 1992 لمناوئة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان **(24)**، أو القيام بالحركات التصحيحية وإثارة الانقسام داخل الجمعيات التي تلتزم بالخط المرسوم لها وهذا العمل يمكن تسميته بعملية رسكلة الجمعيات لتكون مثل المنظمات الجماهيرية السابقة، مما ساعد على ظهور تنسيقات لمساندة مترشحي السلطة في الانتخابات الرئاسية وفي غيرها مهما كانت ميولاتهم واتجاهاتهم وبرامجهم، رغم منع القانون النشاط السياسي على الجمعيات الاجتماعية والإنسانية.

وما ميز الجمعيات أيضا سواء الوطنية أو المحلية هو عدم التحرك أو النشاط إلا أثناء توزيع المساعدات والتمويل كدليل على غياب ثقافة العمل الجمعوي والتطوعي، بل إن الكثير منهم لا ينخرط إلا لتحقيق مصالحهم الشخصية فأغرق الجمعيات في مختلف مظاهر الفساد كالمحسوبية والبيروقراطية واستغلال الأموال...الخ رغم دعوتها لمحاربة هذه الآفات في المجتمع وهذا ما افقدها مصداقيتها وأنقص في عدد المتطوعين والمنخرطين فيها، ولقد أنتقد عدة مسئولين كوزير الداخلية جمود الحركة الجمعوية واتهمها بالفشل في تأطير المظاهرات الاحتجاجية في الشلف ووهران وبريان بولاية غرداية...الخ رغم عددها الكبير وتنوع مجالات نشاطها، ورغم الأموال التي أعطتها لها الدولة فلم تستطع التأثير في محيطها الاجتماعي المحلي وتجنيبه العنف والتخريب مما يدل على أنها عبارة عن تجمعات لا تمثل سوى بعض الأفراد من منتهزي الفرص، لكن مسؤولية الدولة هي الأساس أيضا من حيث محاولات الاحتواء والابتزاز وفرض التبعية

على الحركة الجمعوية باستخدام الطرق الإدارية أو الأمنيـــة وحتـــى باســـتغلال العدالة، حتى أصبحت الجمعيات أدوات طيعة في يد السلطات العمومية وأزالـــت كل علاقة تتسم بالندية بين الطرفين.

لقد أصبح العمل الجمعوي في النصف الثاني من التسعينات والنصف الأول من العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين وحتى السنوات الأخيرة في معظمه تابعـــا وفاقدا للاستقلالية التي هي من أهم شروطه، وذلك بفعل القيـــود الكثيـــرة التـــي وضعت في طريقه لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، ففقد روح المبادرة والتحرك الذاتي والسريع سواء في الأوقات العادية أو خلال الكوارث والأزمات، فقد أنشأت الدولة جهازا للمراقبة يتمثل في مكاتب مختصة تابعة للشرطة مهمتها التحقيق في الجمعيات، كما أصبحت الإدارة غير ملزمة بالرد على طلبات اعتماد الجمعيـــات في أجل 60 يوما التي ينص عليها القانون، كما لا تسلم وصل إيداع الملف إلا لمن تشاء ،أي للذي لا يبدي معارضة اتجاه الدولة، وقد صرّح وزير التضامن الوطني خلال مناقشة لقانون المالية لعام 2002 أمام أعضاء البرلمان بأنه" لن يتم تـــدعيم الجمعيات التي تعارض الحكومة وتحاول التشهير بها في الخارج "**(25)**.

إن التمويل حسب الكثير من الجمعيات يتم طرف الدولة بطريقة غيـــر شـــفافة وغير عادلة، حيث تقدم المساعدات والأموال للجمعيات المساندة لبرامج الســـلطة فقط،أي التي تم تدجينها فلم تعد تنتقد أو تشوش عليهـــا ،أمـــا الجمعيـــات الناقـــدة والنشطة فإنها تهمش وتقصى من المساعدات لأسباب غير واضحة، بـــل تعمـــل الإدارة على زرع الانشقاقات داخلها لإفقادها المصداقية أمام جمهورها، كمـــا أن التمويل غير منتظم فهو مرتبط في أغلب الأحيان بما يراد تمريره من مشاريع.

أما اتهام السلطات العمومية للحركة الجمعوية بالعجز والجمود وضعف أدائهـــا فذلك يدخل في إطار إلقاء المسؤولية عنها والتغطية عن علاقة التبعية والولاء التي كانت عواقبها سلبية على الحركة الجمعوية وعلى المجتمع، كما يدل علـــى بقـــاء طرق التفكير الأحادي وعدم الرغبة في إتاحة الفرص أمام الجمعيات وتشـــجيعها لقيادة المجتمع نحو تحقيق التنمية، حتى أن رئيس الجمهورية نفسه تساءل بمرارة من مدينة قسنطينة قائلا:" أين هو المجتمع المدني؟ "**(26)**، فمن بين أكثر من 75 ألف جمعية معتمدة رسميا هناك 05 ألاف فقط نشطة ميدانيا وتسير وفقا لأهدافها

المسطرة في جو الاحترام للقوانين السارية وتعقد جمعياتها العامة بصفة دورية وتجدد هياكلها بطريقة ديمقراطية وتقدم التقارير بصفة دورية للجهات المختصة.

وتبعا لهذه السلبيات تعددت وتزايدت مستويات التعبير الرسمي عن عدم الرضا عن أداء الحركة الجمعوية لأدوارها المنتظرة منها، فقد أمرت وزارة الداخلية الولاة ومديريات التنظيم بالشروع في عملية مراجعة ملفات الجمعيات المحلية والولائية والتدقيق في حساباتها البنكية ومطالبتها بتقديم التقارير المالية السنوية المتضمنة طرق صرف أموال الدعم التي تحصلت عليها من الولايات، ودعت الوزارة في التعليمة بأن يتم طلب تجميد أو حل الجمعيات التي يثبت تلاعبها بالأموال، ولتفادي تكرار مثل هذه المشاكل فرضت الوزارة على الجمعيات أن ترفق طلب الدعم ببرنامج عمل سنوي بشكل مفصل و تلتزم بتطبيقه، حتى تتمكن السلطات من المتابعة والمحاسبة في النهاية ومن ثم غلق الطريق أمام العناصر الانتهازية والدخيلة على العمل الجمعوي **(27)**. كما قام مجلس المحاسبة سنة 2005 قبل حله بالتحقيق في تمويل الحركة الجمعوية بعد انتقاد وزير الشباب والرياضة للاختلال الموجود بين ما تتلقاه الجمعيات من أموال عمومية وبين مردودها ونشاطاتها الحقيقة التي لا تتعدى بعض المعارض والرحلات الترفيهية في أحسن الأحوال مما جعل منها هياكل بلا روح **(28)**. ورغم شكاوي رؤساء الجمعيات من نقص التمويل وعدم انتظامه فإن الإعانات التي تقدمها الدولة للجمعيات قد ساهمت في تشجيع روح الزبائنية والتبعية لدى عدد هام من قادتها.

وقد جاءت الانتقادات لأداء الحركة الجمعوية من طرف بعض إطاراتها أنفسهم، حيث أكد الأمين العام الأكاديمية المجتمع المدني بان الحديث عن مجتمع مدني في الجزائر كما في البلدان العربية هو من باب المجاز أن لم يكن من باب الخرافة، لأن الممارسات القائمة في حقل الحركة الجمعوية تتم بشكل أساسي في الصالونات و أمام كاميرات التلفزيون من خلال إصدار البيانات وعرائض المساندة، فلم تكن محط اهتمام المواطنين لابتعادها عنهم وبالتالي لم تؤثر في حياتهم **(29)** رغم كثرة عددها وتعدد أوجه أنشطتها وبالتالي فالعبرة ليست في كثرة العدد ولكن في فعالية الأداء وآثاره على المحيط، وعلى رأي **كلنر** " فإن المجتمع المدني لا يمكنه أن يعرف بمجرد وجود الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي توازن سيطرة الدولة، بل إن حرية اختيار الارتباطات الاجتماعية والدينية والسياسية بالنسبة إليه

هي ما يميز في النهاية المجتمع المدني عن سائر المؤسسات التي وازنت سلطة الدولة من العصور القديمة إلى اليوم، وعموما فإنه بمجرد أن يكون هناك احتكار للوسائل السوسيو– اقتصادية واحتكار للحقيقة فأنه لا وجود له لا وجود للمجتمع المدني" **(30)**.

وهكذا فان الحركة الجمعوية ووضعها و مكانتها في المجتمع الجزائري قد حددت خصائصها وسماتها شكوك وتهديدات السلطات العمومية وتحكمها فيها بواسطة عنصر التمويل والمساعدات من جهة وضعف مستوى الوعي والثقافة المدنية في أوساط أعضائها رغم انتماء أكثرهم للطبقة الوسطى والمثقفة، الأمر الذي كرّس الانفصال عن المجتمع، إلا أن هناك بعض الجمعيات القليلة التي بقيت في ظل الضغوط والغموض الذي ساد البلاد، صامدة وتقدم نشاطات مختلفة تحدت بها الصعوبات المحيطة، وعلى رأسها استبداد وتعسف الإدارة وبيروقراطيتها، فكانت الصوت المعارض الوحيد تقريبا، وفضلت العمل لصالح المواطنين ولم تقع في فخ تهديدات أو إغراءات السلطة ولهذا اكتسبت مصداقية كبيرة لديهم، ومن هذه الجمعيات جمعية " تجمع عمل شبيبة "(راج) وأولاد الحومة وتويزة، والجمعية الإسلامية الخيرية التي حلت رغم أعمالها الاجتماعية الهامة البعيدة عن السياسة...الخ.

إن عمر الحركة الجمعوية في الجزائر ليس طويلا بالقدر الذي يمّكن من مقارنة أدائها مع أداء مثيلتها في أوروبا مثلا، حيث تلعب القاطرة الاجتماعية لكل تغيير وتطور، ولكن رغم هذا فإن غيابها عن الفعل التنموي الحقيقي وسقوطها في دوامة التبعية بسبب المساعدات الحكومية ليس له تبرير مقنع أمام عدم المحاولة لإيجاد مخارج وحلول أكثر استقلالية.

رابعا: علاقة الحركة الجمعوية بالشباب ورعايته:

يعد العمل الجمعوي والتطوعي في أوساط الشباب أو الشريحة العمرية من 15 إلى 35 سنة من أكثر عوامل النهضة أهمية وأبرز المحركات التنموية فاعلية، ويكتسب هذا النوع من العمل الاجتماعي أهميته في المجتمعات المعاصرة سواء منها المتقدمة أو النامية في ظل الصعوبات التي تواجهها الدول لتلبية حاجيات مواطنيها عامة والشباب خاصة،مع تسارع النمو الديموغرافي وتناقص الموارد

المتاحة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية... فظهرت نتيجة لذلك الحاجة الماسة لإكمال دور الدولة وتغطية ثغراتها في التكفل بمطالب المجتمع خاصة في الجانب الاجتماعي، فكانت تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات المختلفة أفضل الأدوات لذلك لمعرفته الكبيرة بتلك الحاجيات.

ومن جهة أخرى يلعب العمل الجمعوي لدى الشباب دورا حيويا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتعايش و الانسجام بين الأجيال، من خلال إتاحته لفرص المشاركة في الجهود التنموية وفي البناء والتعمير لأكبر شريحة اجتماعية وأقدرها على التحمل والتعبئة ،ويمكن حصر بعض أبرز فوائد وايجابيات العمل الجمعوي والتطوعي عند الشباب فيما يلي:

- تقوية روح الانتماء والولاء الوطني للشباب اتجاه وطنه ومجتمعه من خلال الاهتمام بالقضايا العامة والعمل على حل المشاكل التي تعيق تطور المجتمع.
- تدعيم المدارك والمهارات الذاتية للشباب من خلال الاحتكاك والنشاط الاجتماعي.
- صقل وتفجير الطاقات الكامنة لدى الشباب واكتساب المواهب والطاقات، والسماح له بالخلق والإبداع.
- تعزيز درجة اندماجه الاجتماعي ومشاركته السياسية باعتبار الجمعيات مدرسة للتكوين وتعليم الديمقراطية .
- يتيح العمل الجمعوي المجال للشباب ليعبر عن أفكاره ووجهات نظره حول مختلف المسائل، خاصة التي تهمه.
- يسمح للشباب بالمشاركة في تحديد الأولويات مما يجعله يتحمل المسؤولية ويشعر بالأهمية والرضا فتنخفض روح العدائية والتوتر اتجاه المجتمع.
- يحصن العمل الجمعوي الشباب من الوقوع في الانحراف والضياع، من خلال ملأ أوقاته الحرّة بأنشطة تربوية وعلمية وثقافية هادفة وبالتالي فهو يحمل وظيفة وقائية. إذن فالعمل الشباني في الحركة الجمعوية وفي إطار المنظومة الشاملة لتنشيط الشباب في المؤسسات المختصة هو الأداة الأفضل لبلوغ أهم أهداف السياسة الاجتماعية الوطنية في مجال رعاية الشباب ومنها ترقيته جسميا وعقليا، وتأطيره وتوجيهه واستغلال طاقاته وحماسة في التنمية الشاملة، مع الأخذ بآرائه وإشراكه في اتخاذ القرارات،

فالشباب ليس مجرد سواعد مفتولة وعضلات قوية فقط، بل هو ايضا أفكار متجددة وإبداعات ،لهذا فهو يستطيع أن يقول كلمته حول مستقبله ومصيره.

والدوافع التي تدعو الشباب للانخراط والمشاركة في العمل الجمعوي تتمثل فيما يلي:

- الروح الجماعية التي تميزهم وحاجتهم للتجمع والإتحاد في ظل وجود ظـــاهرة صراع الأجيال بأشكال مختلفة.
- البحث عن التعارف وتنويع شبكة العلاقات لمساعدته على الاندماج الاجتماعي والمهني والسعي للصعود السياسي.
- الرغبة في تقديم الشباب لخدماتهم ذات الفائدة للمحيط حتى يشعروا بالأهميـــة والقيمة الاجتماعية.
- تحقيق ممارسة هوايات معينة يجدها الشباب في انخراطهم فـــي الجمعيـــات، كممارسة بعض الألعاب العقلية والرياضيات القتالية... وغيرها. وتنحصر ظروف وكيفيات انخراط وانتماء الشباب إلى الجمعيات في شكل نمطين أو شكلين أساسيين هما:

الشكل الأول: يتم في هذه الحالة عن طريق الانتماءات الأولية ومساعدة المحيط القريب، وهذا الشكل هو الأكثر انتشارا بمعدل النصف تقريبا، وتتمثل ظروف هذا الانخراط في تقليد أحد أفراد العائلة أو الوسط المدرسي أو الجيران أو الأصدقاء.

الشكل الثاني: يتم عن طريق قرار فردي ودون تأثير أو إغراء خارجي، وذلك بنسبة حوالي 32% خاصة لدى فئات الطبقة المتوسطة التي تحاول بهذا الانخراط استعادة مكانتها الاجتماعية المتدهورة منذ بداية عشرية التسعينات مـــع الهـــزات الاقتصادية **(31)**.

ولهذا نجد أن ارتفاع نسبة انخراط الشباب في الفضاءات الجمعوية يتوقف على مدى وفرة هذه الفضاءات بالقرب منه، في إطار تواجد جواري ينتشر في الأحياء التي تشهد كثافة سكانية وشبانية ويرتبط بمدى قدرة قـــادة التنشـــيط الاجتمـــاعي والثقافي من أخصائيين اجتماعيين ومربين في إقناع الشباب على الانخراط والعمل على التكفل بقضاياه ومشاكله، بواسطة جمعيـــات الأحيـــاء والنـــوادي ومختلـــف تنظيمات المجتمع المدني.

وقد وفرّت الدولة العديد من المؤسسات والأنظمة الإدارية والمشاريع لرعاية الشباب وحمايته من الآفات الاجتماعية المختلفة، ومحاولة استقطابه وتنظيمه داخلها بفضل الجمعيات والنوادي، ومن هذه المؤسسات نجد دور الشباب وبيوت الشباب والمراكز الثقافية ودواوين مؤسسات الشباب التي حلت محل مراكز إعلام وتوجيه الشباب، وتهدف هذه المؤسسات إلى احتضان أنشطة الشريحة الشبانية الواسعة وتقديم المساعدات التقنية والتوجيه لإنجاز المشاريع الخاصة بالشباب...الخ.

كما تضم في مقراتها الجمعيات المهتمة برعاية الشباب حيث تعمل في إطار اتفاقيات على التنسيق والتكامل لتنفيذ برنامج وسياسة وزارة الشباب والرياضة اتجاه الشريحة الشبانية وفي هذا الصدد رصدت الدولة ميزانيات ضخمة، خاصة في بناء الهياكل القاعدية الرياضية و الشبانية عبر أرجاء الوطن، فالإحصائيات الأخيرة فقط تؤكد أن الموارد المالية التي خصصتها الدولة لبناء المنشآت الرياضية انتقلت من 50 مليار دج بين سنتي 2000 و2004 إلى قرابة 200 مليار دج بين سنتي 2005 و 2008 مما سمح بمضاعفة عددها من 1520 إلى 6000 منشأة سنة 2007 **(32)**.

لكن هذه الهياكل لم تستطع تحقيق التأطير الكافي للشباب وجمعياته، بسبب غياب التخطيط وسوء التسيير ونقص الكفاءة والتنظيم، فلم يستفد الشباب فعليا منها، فانعكس ذلك عليه سلبيا وبقي أغلبيته يعيش المعاناة اليومية والسخط، وارتمى في جو اليأس والآفات الاجتماعية، ومن ناحية أخرى دلت هذه الحصيلة على فشل الحركة الجمعوية في جمع الشباب وإقناعه بأهمية العمل الجماعي والتطوعي وقد تمثل ذلك في ضعف مستوى انخراط الشباب وعزوفه عن الجمعيات، وتدني درجة مشاركته في مختلف الأنشطة التي تقيمها في مناسبات معينة الحركة الجمعوية في الجزائر، فمعظم الدراسات حول الحركة الجمعوية الشبانية تؤكد على ضعفها، مما جعل نشاطها باهتا وفاترا، وتظهر الأرقام اختلافا في النسب ولكنها تتفق على انخفاضها، فبين سنتي 1990و1997 تم تأسيس 57 ألف جمعية منها حوالي ألف جمعية وطنية ولم تتجاوز نسبة الجمعيات الشبانية من العدد الإجمالي 2.4% أي 1368 جمعية فقط تهتم بقضايا الشباب ورعايته في كامل التراب الجزائري ،بينما جمعيات أولياء التلاميذ مثلا عرفت أعلى نسبة ب 31.8% **(33)**، وتشير دراسة

أخرى إلى نسبة مختلفة حيث انه في سنة 1994 كان عدد الجمعيات الشبانية حسب وزارة الشباب والرياضة 2275جمعية، انتقل إلى 3442 جمعية سنة 1997 مما يمثل 7 % من عدد الجمعيات على المستوى الوطني **(34)**.

وتذهب دراسة أخرى إلى انه من بين 12725 جمعية محلية ووطنية بالشرق الجزائري توجد 540 جمعية فقط تهتم بشريحة الشباب، أي بنسبة 4.2 % **(35)**، وهذه النسب تبين بوضوح أنها نسب ضئيلة وغير كافية للتكفل بكل مطالب الشباب بالنظر لما يشكله من وزن ومكانة في المجتمع من حيث العدد أي أكثر من 70% و من حيث الخطورة و التأثير.

وقد زاد من هشاشة بنية الحركة الجمعوية الشبانية بالنسبة للعدد الإجمالي للجمعيات في الجزائر، العزوف الكبير لشريحة الشباب عن الانخراط في النشاط الجمعوي والتطوع للعمل في الجمعيات لتلبية مطالبها الملحة، والتي أهملت من طرف الدولة في ظل هيمنة عقلية السوق والربح، وترجع أسباب هذا العزوف الواسع للشباب إلى عدة عوامل منها:

- غياب الوعي الاجتماعي العام ولدى فئة الشباب خاصة بمدى أهمية العمل الجمعوي والتطوع وضعف الثقافة المدنية و روح المواطنة.

- نقص التحسيس والتوعية والإعلام بالدور الكبير للعمل الجمعوي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة كالمدرسة والمسجد...الخ، إضافة إلى عدم التعريف بالمشاريع التطوعية والأهلية لتجنيد المتطوعين.

- التهميش والإقصاء اللذان يعاني منهما الشباب في المجتمع بشكل عام، نتيجة لغياب التواصل والحوار بين الأجيال و عدم الإصغاء لأفكاره و آرائه.

- الاحتكار والبيروقراطية و الفساد داخل الجمعيات نفسها، نتيجة غياب الديمقراطية والمشاركة والقبول بالرأي المخالف والتداول على القيادة، مما جعلها عبارة عن دكتاتوريات صغيرة.

- تفشي روح الانتهازية وخدمة المصالح الشخصية عند معظم قادة الجمعيات وإطاراتها، مع ارتمائهم في تبعية مذلة للإدارة والسلطة طمعا في أموال الدعم و المساعدات.

- ارتباط العمل الجمعوي بالأحزاب السياسية وإيديولوجياتها المختلفة، مما جعله يفتقد للحياد والنظرة الجماعية والبعد الإنساني.

- العراقيل القانونية والتحقيقات والمضايقات الأمنية التي يتعرض لها المناضلون والمتطوعون في الحركة الجمعوية.

- غياب التشجيع و التحفيز المعنوي و المادي للنشاط الجمعوي في أوساط الشباب.

لهذه العوامل وأمثالها ذهب الكثير من الباحثين و الفاعلين في الحقل الجمعوي، إلى وصف الحركة الجمعوية في الجزائر بأنها حركة سطحية وبسيطة، أو أنها هشة وعديمة التأثير والفاعلية، أو أنها اقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة.

و بناء على ما سبق فان الحركة الجمعوية الشبانية لها سمات أكثر قتامة وسلبية، لأنها لم تقابل الحاجات والمطالب الكثيرة لأكبر فئة اجتماعية إلا بالقليل من الجمعيات والنشاطات والمشاريع، وهنا فقدت الجمعيات الشبانية القليلة ورقتها الرابحة وهي مشاركة الشباب الحقيقية، و بالتالي فسح المجال واسعا لاستغلال الفضاء الجمعوي من طرف ذوي أصحاب المصالح الشخصية و المتلاعبين بالأموال والوسائل العامة، فأصبحت الجمعيات الشبانية تتميز بحالة من التعفن، وبأنها ملجأ للانتهازيين الذين يدعون دفاعهم عن القضايا الإنسانية كمحاربة المخدرات والأمراض والآفات الاجتماعية للاستحواذ على أموال الدعم سواء المحلية أو الأجنبية، مما تسبب في تشويه العمل الجمعوي وليس الجمعيات فحسب في عقول الشباب، وأدى إلى عزوفهم ونفورهم منه رغم التسميات البراقة و الجذابة لكثير من تلك الجمعيات.

ولكن مع هذا ظهرت قلة من الجمعيات التي تحدت العراقيل والمضايقات واستطاعت أن تنال ثقة أعداد كبيرة من الشباب، مثل جمعية "تجمع عمل شبيبة " أو "راج" التي حملت شعار يقول: " من اجل جزائر لا تبنى من دوننا و لا ضدنا، لنكن حاضرين "، و قد بلغ عدد منخرطيها أكثر من 05 آلاف شاب من مختلف التيارات السياسية والأوساط الاجتماعية، ناضلوا في كل الجبهات كمحاربة الآفات والأمراض والدفاع عن حقوق المواطنة إلى جانب الأعمال الخيرية والثقافية والترفيهية، كما تمتعت أنشطتهم بالاستقلالية التامة والروح النقدية اتجاه السلطات العمومية، حتى أصبحت جمعية "راج" فاعل أساسي في الساحة الجمعوية الجزائرية، واحد أهم ممثلي الشباب في المحافل الدولية والمنظمات غير الحكومية **(36)** خاصة في مرحلة التسعينات من القرن الماضي.

الهوامش الفصل الرابع :

(*) في هذا الإطار أنظر كتاب مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي لمؤلفه أحمد شكر الصبيحي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت.ط1-2000 وكتاب نحو مفهوم عربي- إسلامي للمجتمع المدني لمؤلفه عبد الحميد الأنصاري دار الفكر العربي- القاهرة..2002

1- عبد الناصر جابي، (النظام السياسي الجزائري: المجتمع الجزائري بين الأزمة والانتقال)، إشراف عبد الله حمودي، وعي المجتمع بذاته، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، المغرب، ط 1 ، 1998.ص ص (199، 218).

[2] -omar derras, (la participation associative et rapport ou politique des jeunes en algerie) coordination omar derras, le mouvement associatif au magreb,les cahiers du CRASC.oron, N°: 05, 2002 PP (169-180)

3- Djamel aissani , Historique et évolution du mouvement associatif en algerie .www.ama.ass.dz. 23/05/2006

4- علي الكنز، (المجتمع المدني في البلدان المغاربية ، بعض التساؤلات)، إشراف عبد الله حمودي، مرجع سابق ، ص ص (21، 37).

5 -omar derras op.cit p20

6- سرحان بن دبل العتيبي (ظاهرة العنف السياسي في الجزائر) مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 28، العدد 04، 2000، ص ص 07-57

7- Djamal Aissani ,Op Ct

8- الخبر الأسبوعي، 27 أوت/02 سبتمبر 2001، العدد130

9 - جريدة الخبر الأسبوعي، 17 إلى 23 ديسمبر 2005، العدد 355.

10 - جريدة الخبر الأسبوعي ، 17 الى 23 ديسمبر 2005 ، العدد 355 .

11-عزو محمد عبد القادر ناجي . الحق ي تكوين الجامعات والمؤسسات الاهلية في الجزائر . منتدى الحوار المتمدن العدد 2261

www.ahewar.org /debat / shaw . 24 / 04 / 2008

12 - www . el – mourodia . dz / constitutions 63

13-عبد االلطيف الهرماسي ، الدولة والتنمية في المغرب العربي ، سلسلة آفاق مغاربية ، دار سراس للنشر ، تونس 1993 ، ص 222

14- www . conseil – constitutionnel .d 7 / com . 1976

15- ferrahi ali . la synamique associative en algerie www. Gredaal. Com / associations

16-sahre kettas . les violations des libertes .. Associatives . mai 2004

www.algeria - watch . org .
17- ibid
18- عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر ،الواقع والآفاق، نوفمبر 2006
19 -www.dz .undp . org / ev enements
(20)- المرجع السابق
21- le mouveent asso ciatif en algerie ne repond pas aux c riteres intornationaux www.algeria.com / forums.
22-www.el watan .com . 25/ 04/ 2006
23- www. Olgeria .com / forums
24- sahia kettab . op.cit
25- ibid .
26- جريدة الخبر .ع 4735 21 /2006/06
27- جريدة الشروق اليومي . 1279 16 /2005/01/
28- جريدة الخبر .ع . 4582 20 / 12/ 2005
29- مجلة " ديوان العرب" الالكترونية www.diwahalarab.com
30- عبد الله حمودي (المجتمع المدني ومنهج المقارنة المتشائمة) وعي المجتمع بذاته. مرجع سابق، ص 70
31- عمر دراس، المشاركة الجمعوية و علاقة الشباب بالسياسة في الجزائر، CRASC، وهران ، العدد 05 ، 2002 ، ص ص 24،25 .
32- جريدة الأحداث، العدد ، 05/ 10 / 2008 .
33 -sarah kettab , op cit .
34- عمر دراس، مرجع سابق ، ص .18
35- عبد الرزاق جيلالي، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ع 314 ، افريل 2005 ، ص 144.
36- Sarah kttab , op cit .

الفصل الخامس:

طرق الخدمة الاجتماعية و علاقتها برعاية الشباب

تمهيد

أولا: مفهوم ومجالات الخدمة الاجتماعية.

ثانيا: طرق ممارسة الخدمة الاجتماعية.

ثالثا: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.

رابعا: دور الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية الشباب ومقومات نجاحه.

خلاصة

أولا: مفهوم ومجالات الخدمة الاجتماعية

1- الخدمة الاجتماعية فلسفتها ومبادئها:

أ- الأبعاد النظرية للخدمة الاجتماعية:

الخدمة الاجتماعية مهنة ونشاط إنساني، ظهر تشكله العلمي المنظم و الممنهج أواخر القرن 19 أو بداية القرن الـــ 20 في الولايات المتحدة الأمريكية بعدما كان نشاطا فرديا وعفويا، تدل لفظة "خدمة" على المجهودات الهادفة التي يقصـــد بهـــا تحقيق فائدة أو منفعة معينة أو إيقاف ومنع ضرر واقع أو محتمل الوقوع، وكلمة "اجتماعية" مشتقة من المجتمع أو الجماعة، والارتباط بالعلاقات المتبادلة بالبيئـــة المحيطة(**1**).

فالخدمة الاجتماعية هي المعونة و السند والمساعدة والدعم والنجدة أو الإغاثة، أي أن يكون الإنسان في خدمة أخيه الإنسان كلما تطلب الأمر ذلك، فهو المعنـــى الذي قصدته **ما دلين غرافيتر** في تعريفها للخدمة الاجتماعية بكونها كل عمل يقوم به الفرد لإفادة الآخر(**2**)، وهذا العمل لا يكون بمقابل مادي طبعا، وإنما دوافعـــه إنسانية واجتماعية، أو بمقابل رمزي فقط في بعض الحالات، وكل هذه الأنشـــطة يمكن اعتبارها وقائية وعلاجية وإغاثية... وإلى جانب هذا المعنى العام والمباشر لمهنة الخدمة الاجتماعية، هناك معنى خامس قريب من الأول وهو أنهـــا مهنـــة هدفها الرئيسي تنمية المجتمعات، وذلك عن طريق البحث عن القـــوى والعوامـــل المختلفة التي تحول دون النمو والتقدم الاجتمـــاعي، مثـــل البطالـــة والحرمـــان والتهميش والمرض... وتبحث عن أسباب العلل في المجتمعات وتحاربها وتنتقـــي أنسب الوسائل الفعالة في المجتمع للقضاء عليها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن(**3**).

ومن بين أولى التعريفات للخدمة الاجتماعية ذلك الصادر عن الكتاب الســـنوي للخدمة الاجتماعية سنة 1954 بأنها "خدمة فنية ترمي إلى مساعدة الناس ســـواء كانوا أفرادا أو جماعات للوصول بهم إلى تكوين علاقات مرضية ومستوى مـــن الحياة يتفق مع رغباتهم وقدراتهم وميولهم الخاصة"(**4**)، كما أدلت الأمم المتحـــدة بدلوها في تحديد المعنى من الخدمة الاجتماعية باعتبارها " ذلك النشاط الموجـــه

والمصمم والمنظم الذي يهدف إلى إيجاد التكيف المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية "(5). وعليه فأهم أبعاد هذا المفهوم المنبثق عن مفهوم الرعاية الاجتماعية هو صفة التخطيط العلمي والتنظيم بطريقة رسمية والعمل بطريقة مهنية أو احترافية، فالشخص الذي يقدم الخدمة الاجتماعية لم يعد ذلك المبادر بصفة فردية وعفوية، بل أصبحت تخصصا علميا ومهنيا في الوقت ذاته، حتى يمتلك القوة والقدرة على بلوغ الأهداف بشكل فعال وبمهارة فنية ،حتى يكون منهجا متصلا في التعامل مع الجوانب المختلفة من حياة الناس أسوياء ومحتاجين، وهذا الكلام لا يحد من دور المبادرات التطوعية المنظمة والمستمرة التي تستهدف الوقاية والعلاج والتنمية بواسطة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التي تعمل إلى جانب مؤسسات الدولة، ويذهب **محمد شمس الدين احمد** (1978) إلى اعتبار" الخدمة الاجتماعية علم وفن، تقدم بواسطتها المساعدة لمن يجد صعوبة في التكيف ويحتاج إلى هذه المساعدة، كما أنها المساعدة التي تقدم لمن هم في حالة تكيف اجتماعي سليم حتى لا يصبحوا في حالة سوء تكيف، وذلك بواسطة الأخصائي الاجتماعي في مؤسسة لتنمية الرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات في حدود أهداف وثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه "(6).

أ- فلسفة ومبادئ الخدمة الاجتماعية:

تبنت مهنة الخدمة الاجتماعية مع مرور الزمن وتقدمها العلمي والعملي عدة مبادئ ومقومات نابعة من فلسفتها الأصلية (التي هي نفسها فلسفة الرعاية الاجتماعية من قبل)، فالعلوم جميعا سواء كانت طبيعية أو اجتماعية هي وليدة انطلاقات فلسفية ومحاولات فكرية للبحث عن الحقيقية(7)، والخدمة الاجتماعية رغم حداثتها كعلم وفن ومهنة تنطلق من عناصر فلسفية وأبعاد فكرية تشكل قاعدة عقائدية وتصورية لممارسيها المهنيين أي الأخصائيين الاجتماعيين، يرجعون إليها في تشخيص مشكلات عملائهم وتفسيرها ووصف العلاج لها بطرق وأساليب ومناهج تلائم تلك الفلسفة وتركز هذه الفلسفة على ما يلي:

أ- الإيمان بقيمة الفرد و كرامته واحترامها .

ب- الإيمان بالفروق سواء بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات أي حق الاختلاف.

ج- الحق في تقرير المصير سواء بالنسبة للفرد أو الجماعات مع احترام حقوق الآخرين وعدم الإضرار بهم.

د- الإيمان بأن الفرد مهما كان عمره أو وضعه الصحي أو الاجتماعي... له طاقات وقدرات كبيرة في دفع عجلة التنمية إذا ما أحسن المجتمع استغلالها.

ه- الإيمان بالعدالة الاجتماعية والمساواة، ونبذ التمييز العنصري سواء على أساس جنسي أو عرقي أو ديني...الخ.

و- تؤمن الخدمة الاجتماعية الحب والتسامح وترفض السادية والداروينية الاجتماعية.

ي- تؤمن الخدمة الاجتماعية بأن الآلام التي تواجه الفرد تؤثر على كفاءته وقدرته على أداء دوره في الحياة ولهذا يجب مساعدته على تخطي تلك الآلام والعوائق.

ل- الإيمان بأن الإنسان هو الطاقة الفريدة في إحداث التغيير الاجتماعي، وهو وسيلة التنمية والغاية من الرفاهية.

ع- الإيمان بأن مساعدة الإنسان عند الحاجة هي تعبير عن الشرائع السماوية(**8**).

ولقد تطورت فلسفة الخدمة الاجتماعي بالتدريج وواجهت عقبات في طريق تبلورها بسبب حداثة المهنة واختلاف الأطر الإيديولوجية بين رأسمالية واشتراكية وغيرهما، وقد جاءت أول إشارة لأهمية وضع فلسفة لخدمة الاجتماعية من طرف **مريم فان ووترز** سنة 1929، لكنها قالت إن الجهود لا زالت لم تصل إلى تحديد إطار فلسفي للمهنة. وفي عام 1933 أعلنت **أنطوانيت كاتون** أن الخدمة الاجتماعية تمكنت من تكوين فلسفة خاصة بها تتضمن بعض القيم منها الدعوة إلى احترام كرامة الفرد وتدعيم علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، وكذلك ضرورة تنمية طاقات الأفراد والجماعات ومساعدتهم على النمو وفي عام 1952 طور **بيسنو** فلسفة الخدمة الاجتماعية حيث أشار إلى أنها تشمل التأكيد على قيمة الفرد وأهمية مساعدته على اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة مشكلاته، مع ضرورة

احترام الفروق الفردية والاختلاف بين الأفراد، وكذلك العمل على تدعيم العلاقات بين الأفراد والجماعات وبين الأفراد فيما بينهم ، إضافة إلى مساعدة أفراد المجتمع على التكيف مع النظم الاجتماعية وتخفيف التوترات والآلام التي يعانون منها، ثم جاءت **جزيلا كونيكا** سنة 1958 وحددت بعض القيم الإنسانية التي تشكل فلسفة الخدمة الاجتماعية وهي:

- الاعتراف بقدرة الفرد على النمو والتطور.
- الاعتراف بكرامة الإنسان وحقه في تقرير مصيره.
- التأكيد على أن التفاعل بين الفرد والآخرين ضروري لنمو الفرد والمجتمع.
- الاهتمام بالجماعات التي يتكون منها المجتمع والعمل على إشباع احتياجاتها(**9**).

حيث حاولت من خلال هذه العناصر إبراز معالم وحدودا نظرية للخدمة الاجتماعية، وفي رأيها أنه بحكم أن المهنة تهتم بالمشكلات العامة للإنسان في جوانب حياته المختلفة، فإن فلسفتها تتفق إلى حد كبير مع الفلسفة الأساسية لكل المهن الأخرى التي تهتم بالعلاقات الإنسانية (**10**).

وخلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين أكدت معظم المحاولات الفلسفية لمهنة الخدمة الاجتماعية بفضل أعمال **سيبورين و دانهام و فريدريك** على ضرورة النظر إلى الإنسان في إطار متكامل بأخذ في اعتباره الأبعاد التالية:

- فردية الإنسان واحترام كرامته.
- استخدام موارد المجتمع لمواجهة مشكلاته.
- نبذ التفرقة العنصرية بكل صورها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة لفائدة الفقراء والمحتاجين (**11**).

واعتبارا من هذه المتطلعات والمرتكزات الفلسفية وغيرها استخلصت الخدمة الاجتماعية لنفسها عدة مبادئ وقيم تطبيقية كمنهج عمل لممارسيها، يجب الالتزام بها، رغم كون هذه المبادئ دينامكية ومتطورة نسبيا، أي أنها تتكيف مع مختلف الظروف المكانية والزمنية، وتنقسم المبادئ إلى نوعين هما مبادئ عامة ومشتركة بين جميع طرق الخدمة الاجتماعية ومبادئ خاصة تختص بها كل طريقة على

حدى، أوجدتها طبيعة مجالات عمل هذه الطريقة دون الأخرى ويمكن إجمال المبادئ العامة فيما يلي:

- **مبدأ القبول أو التقبل**: ويعني فهم شخصيات ومواقف الأفراد والجماعات و المجتمعات، وتقبلهم كما هم وليس كما يحب الأخصائي الاجتماعي أن يكونوا، والبدء معهم من حيث مكانهم وموقعهم ووضعهم.

- **مبدأ حق تقرير المصير**: أي حرية أن يتخذ عملاء الأخصائي الاجتماعي القرارات التي تناسبهم وتحدد مصيرهم بكل حرية.

- **مبدأ السرية**: أي أن يحافظ ممارس الخدمة الاجتماعية على أسرار عملائه، فلا ينشرها خارج مجال تدخله المهني، فليس من حق أي أحد آخر الإطلاع عليها، وهذا حتى تزيد الثقة بين الطرفين.

- **مبدأ العلاقة المهنية**: أي توفر نوع من العلاقة الموضوعية والاحترافية الرسمية الأخصائي الاجتماعي وعميله سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا، ولهذه العلاقة فترة زمنية محددة بفترة التدخل(**12**).

- **مبدأ التقويم الذاتي**: أي أن يلجأ الأخصائي الاجتماعي إلى تقويم نفسه بنفسه ليعرف مدى نجاح أو فشل عمله المهني اتجاه العميل وأن يكون بكل موضوعية ودقة، مع العمل على تصحيح الأخطاء، ورفع مستواه العلمي والمهني.

- **مبدأ الدراسة العلمية**: أي الاستفادة من استخدام المفاهيم والنظريات والطرق العلمية في التعامل مع المواقف وتشخيص المشاكل وتصور برامج وخطط العلاج، وتعتمد الدراسة العلمية على التخطيط السليم وترتيب أولويات الحاجات والأهداف وتقدير الأبعاد المختلفة وحساب الاحتمالات المتوقعة وضمان النتائج(**13**).

إن هذه المبادئ العامة تعد الأساس في نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية بأبعادها العلمية والفنية والمهنية،لأنها تجمع بين مختلف الجوانب المؤثرة في العلاقة بين الممارس لهذه المهنة، وهو الأخصائي الاجتماعي عموما من جهة، والعميل الذي يتلقى ويستفيد من الخدمة سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا من جهة أخرى، ولهذا يجب على الأخصائي الاجتماعي الاقتناع التام بهذه المبادئ،

والتحلي بأن يسلكها في كل مراحل نشاطه وتدخله، وأن لا يفصلها عن بعضها بل يأخذها في شموليتها.

2- الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

تعد الرعاية الاجتماعية سلوك ونشاط إنساني ضارب في عمق تاريخ الإنسان وتفاعلاته وعلاقاته مع بني جنسه، في أوقات الحاجة أو العجز أو المرض أو غيرها من الظروف الصعبة التي يمر بها، ترجم من خلالها فطرته السليمة وضميره الحي الذي يدعوه إلى البر والإحسان ومساعدة الآخرين، ولهذا فقط بدأت أعمال الرعاية الاجتماعية عفوية و فردية (شخصية) كرد فعل طبيعي يجسد صفاء سريرة الإنسان وعاطفته، قبل أن يتطور ذلك النشاط وينتظم بفعل تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

فالرعاية الاجتماعية هي أولا وقبل كل شيء معاني وأخلاق إنسانية نبيلة وقيم مفعمة بالشهامة، فطر عليها الإنسان ثم أكدتها ظروف حياته وتقلباتها وحاجته المستمرة للتعاون والمساعدة، وزادتها تأكيدا وترسيخا وإلزامية التعاليم الدينية لمختلف الأديان سواء السماوية أو الوضعية التي حثت الناس على فعل الخير والتخفيف من معاناة الفقراء والمرضي...الخ.

وقد تميزت المجتمعات القديمة بالعلاقات الأولية الطبيعية بين أعضاءها وسيادة التماسك والتضامن الآلي المبني على قدسية الانتماء للجماعة واحترام أعرافها وتقاليدها، حيث كان الفرد يجد حاجاته المختلفة والبسيطة في معظمها دون عناء كبير، أما في العصور الحديثة فقد تطورت الرعاية الاجتماعية وأصبحت تقدمها هيئات منظمة لها برامج وأهداف مرسومة مسبقا لإشباع احتياجات المواطنين المختلفة، ويمكن أن تكون هذه الهيآت حكومية أو مستقلة (أهلية)، فقط ظهرت منذ القرن الـ16 في أوربا حركات الرعاية الاجتماعية على يد رجال الدين والقساوسة وغيرهم مثل جمعيات تنظيم الإحسان وحركة المحلات الاجتماعية وجمعيات مساعدة الأطفال والمشردين...الخ، حيث شكل الدين الدافع الأساسي لهذه الحركات الإنسانية و نواة القيم والمبادئ التي أصبحت تستند إليها، ثم بعدها أخذت طابعا علميا ومهنيا بواسطة مفهوم الخدمة الاجتماعية، وعليه فقد تم إعطاء

عدة تعاريف لمفهوم الرعاية الاجتماعية اتخذت مرتكزات وأبعاد كثيرة، منها كونها نسق منظم من الأنشطة الإنسانية من خلال المجهودات الحكومية أو الأهلية (التطوعية) بواسطة منظمات ومؤسسات رسمية.

وهناك تعار يف أخرى تعتبر الرعاية الاجتماعية نشاط شامل لكافة جوانب حياة الإنسان والمجتمع يتضمن كل ما يستهدف إعانة ومساعدة الآخرين وتحسين أوضاعهم، وهناك من يضم البعد الدولي كذلك للرعاية الاجتماعية والتي تتم عن طريق المنظمات الدولية لمساعدة الشعوب الفقيرة، وسنتناول عينة من بعض التعريفات:

أ- **تعريف هارولد يلنسكي وتشارلز ليبو**: "الرعاية الاجتماعية هي كل التنظيمات والأجهزة والبرامج ذات التنظيم الرسمي والتي تعمل من أجل الوصول إلى تحسين الظروف الاقتصادية والصحية لكل أعضاء المجتمع وسكانه أو الجز منه " **(14)**.

ب- **تعريف محمود حسين**: "الرعاية الاجتماعية هي مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيآت والمؤسسات الخاصة لكيي يتمكن من التكيف الايجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفا يهيئ له قسطا من الراحة النفسية والقوة الجسمية والثقافة والترفيه، وتتمثل الرعاية الاجتماعية في شكل خدمات اجتماعية، وهي ذلك النشاط المنظم الذي يهتم مباشرة بصيانة وحماية وتحسين الموارد الإنسانية، وتشمل المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، ورعاية الطفولة ومؤسسات الأحداث المنحرفين، ومؤسسات الصحة النفسية والصحة العامة والتعليم والترويج وحماية العمال ومشروعات الإسكان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية التي تقدمها برامج الرعاية الاجتماعية، تقوم بها مؤسسات حكومية أو أهلية..."**(15)**.

ج- **تعريف عبد الخالق عفيفي**:" الرعاية الاجتماعية هي تلك الخطط والبرامج والمشروعات والأنشطة الاجتماعية والمنظمة الحكومية والأهلية، المحلية والقومية والعالمية، المادية والمعنوية، والتي تهدف لوقاية أو تنمية أو علاج الأفراد والجماعات من أجل تحقيق أفضل توافق مع البيئة الاجتماعية ليتحقق في النهاية النمو والتقدم والرخاء لهم" **(16)**.

يتضح من هذا التعريف سمات وأبعاد الرعاية الاجتماعية في شمولها أي من حيث كونها نشاط إستجابي لمتغيرات وظروف طارئة تصيب الإنسان، وهي التدخل العلاجي لفائدة من يعاني منها أو كونها صيرورة منظمة ذات مؤسسية، أي عمل دائم ومنسق يستهدف جميع المواطنين من أجل تنمية قراراتهم وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم وللمجتمع ككل.

وعليه فالرعاية الاجتماعية حسب التعريف الأخير تتميز بالخصائص التالية:

- تتضمن التخطيط والتنظيم والاستناد إلى العلمية.
- هي مسؤولية كل المجتمع سواء الحكومة أو الجمعيات الأهلية .
- تتم على المستوى المحلي كالحي أو القرية أو الجهة، أو على المستوى الوطني من خلال البرامج الوطنية، أو على المستوى العالمي بواسطة المنظمات والهيآت الدولية كمنظمة الصحة، أو اليونيسيف...الخ.
- تتم الرعاية الاجتماعية بتوفير الحجات المادية للإنسان (كاللباس، السكن، الأكل...الخ) والحاجات المعنوية كالحرية والتقدير وتدعيم العلاقات الاجتماعية والتكيف مع البيئة.
- تهدف إلى الإغاثة والوقاية والعلاج معا، أي تقدم للمحتاجين ولغير المحتاجين لوقايتهم من الأخطاء المحتملة.
- الرعاية الاجتماعية أصبحت وسيلة لتحقيق التنمية كذلك للأفراد والمجتمع، أي زيادة القدرات البشيرة وإمكانياتهم للابتكار والإبداع.
- تمول جهود الرعاية الاجتماعية من المصدر الحكومي من جهة وكذلك من خلال التبرع والهبات والتطوع من طرف المواطنين حسب كفاءاتهم ومؤهلاتهم العلمية وإمكانياتهم المادية، دون انتظار مقابل لذلك **(17)**.

وعن علاقة الرعاية الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية، فإن أنشطة الرعاية الاجتماعية تعتبر البذور الأولى التي نشأت منها الخدمة الاجتماعية التي تطورت وأصبحت مهنة لها مقوماتها وفلسفتها ومبادئها وطرقها **(18)**، وذلك أن الأصل في كلا المفهومين هو البعد الإنساني والمبدأ المشترك لهما هو مساعدة كل من يحتاج إلى المساعدة سواء كانت مادية أو معنوية، كما أن الرعاية الاجتماعية

بمدلولها المنظم والحديث والتي ظهرت في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أساس مهنة الخدمة الاجتماعية التي نشأت في أحضان القيم الدينية التي نادت بها الرسالات السماوية من قبل (اليهودية، المسيحية، الإسلام) وقامت على يد رجال الدين، بحيث لم تقترب مهنة إنسانية من الدين كما اقتربت مهنة الخدمة الاجتماعية **(19)**، فإذا كانت الرعاية الاجتماعية عبارة عن برامج وتشريعات وسياسات وخدمات اجتماعية فإن الخدمة الاجتماعية هي في تطبيق وتنفيذ تلك الخدمات والسياسات، أوهي المهنة الفنية التي تتضمن تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، وأداة تنفيذها بمسافة تجمع بين العلم والمهارة معا، كما عبر عن هذه العلاقة **شارل زاسترو** بأنها علاقة بين الهدف والوسيلة، بحيث تحدد الرعاية الاجتماعية محتوى أو نوعية الخدمات بينما تحدد مهنة الخدمة الاجتماعية كيفية تقديمها وتوصيلها **(20)**.

وعليه فكلا من الرعاية، والخدمة الاجتماعية نشأت عفويا مع الإنسان نفسه في علاقته بالآخرين، وتطورت عبر الزمن، وبرزت أهميتها مع نهاية القرن الـ 19 وبداية القرن الـ20 بفعل التأثيرات السلبية للثورة الصناعية في أوربا وأمريكا، حيث نشأت الخدمة الاجتماعية لتخفيف الضغوط التي تعرض لها الإنسان في المجتمعات الغربية واستمرت في نموها معنية بقضايا الإنسان والبيئة وتفاعلاتها وتداعياتها، ثم انتقلت في فترات متفاوتة إلى دول العالم الثالث، فالخدمة الاجتماعية مهنة انتدبت لكي تحمل على أكتافها كل هموم المجتمع **(21)**.

3- مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية:

لم تعد الخدمة الاجتماعية ما كانت عليه في مظهرها الأول عفوية أو عمل يلجأ إليه أفراد المجتمع لإغاثة بعضهم البعض في أوقات الطوارئ والأزمات ،وإنما أصبحت اليوم ي ظل التعقيد الاجتماعي والاقتصادي نظاما قائما بذاته ي شكل منسق ومنظم ودائم ما أن مجالاته تعددت وتنوعت بتنوع ميادين حياة الفرد والجماعة والمجتمع ،حيث تأقلمت مع التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم خاصة في مجالات الدفاع عن البيئة ومكافحة الفقر والأمراض.

وقد اختلفت المراجع المتوفرة حول مجالات وميادين الخدمة الاجتماعيـــة فـــي تحديدها بشكل متفق عليه، فكل واحد يسرد مجموعة مجالات أو ميادين تنشط فيها الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي، ومن ذلك ما يلي:

يذكر **محمد كامل البطريق** في كتابه " مدخل الخدمة الاجتماعية " ميادين للخدمة الاجتماعية وهي:

- الخدمة الاجتماعية في ميدان الأسرة والطفولة.
- الخدمة الاجتماعية في المدرسة.
- الخدمة الاجتماعية في ميدان الأحداث.
- الخدمة الاجتماعية في ميدان رعاية الشباب.
- الخدمة الاجتماعية في الميدان الريفي **(22)**.

أما محمد **سيد فهمي** فإنه يقسم مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى مجالات تقليدية ومجالات حديثة ويذكر بعضا منها كالآتي:

من مجالات الخدمة الاجتماعية التقليدية :

- الخدمة الاجتماعية الأسرية.
- الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة .
- الخدمة الاجتماعية المدرسية.
- الخدمة الاجتماعية الطبية.
- الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث.
- الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعوقين.
- الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.
- الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين.
- الخدمة الاجتماعية العمالية.
- الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسجونين وأسرهم.
- الخدمة الاجتماعية الريفية.

و من المجالات الحديثة للخدمة الاجتماعية ما يلي:

- الخدمة الاجتماعية السكانية.

- الخدمة الاجتماعية في مجال السياحة.
- الخدمة الاجتماعية في مجال تلوث البيئة.
- الخدمة الاجتماعية في مجال المجتمعات الحضرية الجديدة(**23**).

ومن جهته لخص **السيد عبد الحميد عطية** مجالات الخدمة الاجتماعية في كتابه " الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية " في أربعة مجالات هي:

- الخدمة الاجتماعية وتأهيل المعوقين.
- الخدمة الاجتماعية المدرسية.
- الخدمة الاجتماعية ورعاية الطفولة.
- الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب(**24**).

وفي هذا التقسيم لمجالات الخدمة الاجتماعية إغفال لكثير من المجالات الأخرى الهامة في حياة الأفراد والمجتمعات، ناهيك عن المجالات المستحدثة بشكل متواصل.

ويرى **رشيد زرواتي** في كتابه " مدخل للخدمة الاجتماعية " أن ميادين هذه المهنة سبعة وهي:

- الخدمة الاجتماعية في الميدان الاجتماعي.
- الخدمة الاجتماعية في الميدان التعليمي.
- الخدمة الاجتماعية في الميدان الثقافي.
- الخدمة الاجتماعية في ميدان العدالة ومؤسسات إعادة التربية.
- الخدمة الاجتماعية في الميدان الاقتصادي.
- الخدمة الاجتماعية في الميدان النفسي.
- الخدمة الاجتماعية في الميدان الصحي.

وهذه الميادين من زاوية نظر مغايرة ترتكز على طبيعة نشاطات التدخل والممارسة الاجتماعية، ولا تأخذ بعين الاعتبار نوعية الفئات العمرية أو الشرائح الاجتماعية التي تستهدفها.

وهكذا تدور معظم النماذج في تحديد وضبط مجالات وميادين الخدمة الاجتماعية في هذا الإطار من التقسيم والتصنيف، دون إهمال مسألة في غاية

الأهمية وهي التغير الذي تعرفه هــذه المجــالات تبعــا للتغيــرات الاجتماعيــة والاقتصادية وغيرها التي يعرفها العالم ككل، ويمكن إعطاء مثال عــن إمكانيــة استحداث المجالات الجديدة في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعيــة فــي الجزائــر وبلدان المغرب العربي بمجال مكافحة الهجرة غير الشرعية للشباب إلى أوروبــا عن طريق القوارب البحرية وما تحدثه من آثار سلبية على الشباب كأفراد و على أسرهم.

ثانيا: طرق ممارسة الخدمة الاجتماعية:

تطورت ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الزمن وكــذلك مفهومهــا ومناهجهــا وأساليبها، فتفرعت إلى ثلاث طرق رئيسية تهتم كل طريقة بمستوى تدخل معــين مع الفئات المستهدفة، وهي عبارة عن أساليب منهجية فــي الممارســة قســمت لتتماشى مع طبيعة وجود الإنسان وحياته وتفاعلاته، أي وضعيته كفرد أو كعنصر في الجماعة أو كمواطن في المجتمع(**25**)، فظهرت على التوالي طريقــة خدمــة الفرد سنة 1917، وطريقة خدمة الجماعة سنة 1935، ثم طريقة تنظيم المجتمــع سنة 1946، وبعدها تطورت هذه الطرق لتظهر طرقا أخرى لها وظائفها، بحيث تكمل بعضها البعض

وهي طريقة البحث الاجتماعي، وطريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية، وهناك من يضيف طريقة سادسة هي طريقة الإصلاح الاجتماعي.

وعليه تخصص الأخصائيون الاجتماعيون في مواضيع هذه الطرق، وخاصــة الطرق الثلاثة الأولى، وهي الطرق الرئيسية في تقديم الخدمات الاجتماعية للعملاء المحتاجين للمساعدة، وأصبح لكل طريقة مبادئها الخاصة بها وخطواتها وتقنياتهــا وأهدافها، رغم اشتراكها في المبادئ العامة التي تميــز الخدمــة الاجتماعيــة. و سنتناول ببعض التفاصيل الطرق الرئيسية من حيث تاريخ نشأتها و خصائصها.

1- طريقة خدمة الفرد:

ظهرت طريقة خدمة الفرد قبل غيرها من الطرق الأخرى التي تتشكل منها مهنة الخدمة الاجتماعية، فقد واكبت تطور المهنة الأم حتى تطابقت معها، والبداية الحقيقية لظهور هذه الطريقة تعود إلى سنة 1917 عندما نشرت **ماري ريتشموند** كتابها " التشخيص الاجتماعي" الذي حددت فيه موضوع وأسس ومبادئ وخطوات هذه الطريقة في الخدمة الاجتماعية وتدعمت بعد ذلك من خلال التحليل النفسي، والطب النفسي حتى أصبحت طريقة علمية وفنية خاصة **(26)**.

وفكرة طريقة خدمة الفرد أساسها أن الأفراد مختلفون عن بعضهم رغم وجود أسس مشتركة بينهم، فلكل شخصيته وبصمته الذاتية الناتجة عن تفاعل مكوناته الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية، بحيث أن هذه الشخصية لا تتكرر إطلاقا بتفاصيلها مع غيره من الأفراد، ولهذا تتعامل طريقة خدمة الفرد مع هذه الظاهرة الفردية غير المتكررة وفقا لخصوصيتها فرادتها **(27)**، وهذا كله رغم الوعي المسبق بالاشتراك في عدة خصائص إنسانية بين الأشخاص، من أجل تبادل التجارب الفردية لتجنب تكرار الأخطاء. وحتى وصلت طريقة خدمة الفرد إلى مستواها العلمي المتعارف عليه مرت بمحطات ومراحل عديدة تمثلت في:

أ- مرحلة البحث عن بلورة تصور علمي ومهني تخللته ظهور حركة تنظيم الإحسان سنة 1869.

ب- المرحلة الاجتماعية: حيث اهتم القائمون على تنظيم الإحسان بعوامل الفقر ومشاكل البيئة الاقتصادية.

ج- المرحلة النفسية: حيث بدأ الاهتمام أكثر بكون الإنسان له حياة ودوافع نفسية وعاطفية خاصة.

د- مرحلة التكامل بين العوامل الاجتماعية والعوامل الذاتية والنفسية في علاج الحالات المرضية للفرد، وفي تقديم المساعدات له للوصول إلى التكيف الأمثل**(28)**.

وعليه يمكن إعطاء توصيف لطريقة خدمة الفرد بأنها جملة لخطوات والإجراءات العلمية المتكاملة الموجهة لمصلحة العميل الفرد في شكل خدمات مادية أو معنوية، تعتمد الأساليب العلمية المستمدة من مبادئ العلوم الاجتماعية و

السلوكية وغيرها، من اجل مساعدته وكذلك العمل معه للتغلب علـــى مشـــكلاته، وبالتالي التكيف مع نفسه ومحيطه الاجتماعي، ويقـــوم بتقـــديم هـــذه الخـــدمات أخصائي اجتماعي في طريقة خدمة الفرد ينتمي إلى مؤسسة اجتماعية مهنية، لـــه تكوين نظري شامل ومهارات فنية ميدانية في كيفية تطبيق معارفه، بهدف استثارة العميل على استغل كل طاقته وحسن استثمارها للقيام بوظائفه الاجتماعية بشـــكل ايجابي، وعلى هذا فإن طريقة خدمة الفرد لا تسعى للعلاج فقط، بل تتجاوز ذلـــك لتحقيق أهداف وقائية وإنمائية كذلك، وتتكون طريقة خدمة الفرد من ثلاثة مكونات هي:

- العميل أو الفرد الذي يعاني من سوء التكيف.
- المشكلة أو الموقف السيئ الذي يعاني منه.
- الأخصائي الاجتماعي أو الشخص الذي يتعامل مع العميل **(29)**، حيث يقوم هذا الأخصائي الاجتماعي للوصول إلى الحقائق والمعلومات حول عميلـــه صـــاحب المشكلة بالاعتماد على ثلاث أساليب رئيسية هي:

1- المقابلة بأنواعها (مع العميل، مع الأقارب، مع الخبراء...).
2- الزيارة المنزلية أو المهنية لمعرفة خلفيات المشكلة .
3- المكاتبات والمراسلات التليفونية وغيرها**(30)**، بالإضافة إلى تحليل محتـــوى بعض الوثائق الخاصة بالعميل.

وتأخذ عملية تقديم الخدمة للفرد العميل مسارا منهجيا محددا حتى تكـــون ذات فائدة ومنفعة وبأقل التكاليف، ولهذا فالأخصائي الاجتماعي في خدمة الفـــرد يمـــر بأربعة مراحل في أداء عمله هي:

أ- عملية الدراسية.
ب-عملية التشخيص.
ج- عملية العلاج أو التعديل.
د- عملية التقويم **(31)**.

2 - طريقة خدمة الجماعة:

تطورت البحوث الاجتماعية والسيكولوجية وأكدت أهمية دور الجماعة حياة الفرد، كضامن وحيد لإشباع حاجاته الأساسية ،سواء المادية منها أو المعنوية، فهي السبيل الأفضل لتحقيق التكامل والتنسيق بين الأفراد، وتجاوز النقائض الفردية واكتساب التجارب والمهارات من الآخرين وبالتالي بلوغ نمو شخصية الفرد ،وتطور قدراته وتكيفه واندماجه مع محيطه.

فالإنسان يعيش وينمو مع الآخرين في جماعات متعددة منها الأولية كأسرة، والثانوية كجماعة اللعب والدراسة حيث يحتاج كل فرد إلى إقامة علاقات اجتماعية مع محيطه، مثلما يحتاج إلى الأمن والانتماء إلى جماعات لتزيده قوة معنوية ونفسية **(32)**، كما تؤثر في سلوكاته وتوجهها وتحدد رغباته ومواقفه فالفرد يتأثر بالجماعات التي ينتمي إليها من حيث سرعة تعلمه وطريقة حله للمشكلات التي يقع فيها وتزيد في طموحه ، كما تزود الجماعة الفرد بالطاقة السيكولوجية التي تساعده على التعبير عن مشاعره في مختلف المواقف الاجتماعية**(33)**.

وعلى هذا الأساس عمدت الخدمة الاجتماعية إلى استغلال هذه الخصائص الايجابية في عملها، أي استغلال تأثير الجماعة في الفرد بهدف تحقيق الاتجاه السليم لنمو الفرد والجماعة، حيث تسعى الخدمة الاجتماعية باستخدام طريقة خدمة الجماعة إلى تدعيم حياة الفرد في الجماعة ليصبح اتجاه الجماعة وتأثيرها في الفرد تأثيرا سليما**(34)**، وبعد هذا أصبحت طريقة خدمة الجماعة إحدى الطرق المهمة في الخدمة الاجتماعية التي تعمل على زيادة الأداء الاجتماعي للأفراد عن طريق تبادل الخبرات الجماعية حتى يتمكنوا بنجا ح من مواجهة مشكلاتهم الشخصية والجماعية والمجتمعة **(35)**، وقد كان تطور طريقة خدمة الجماعة تدريجيا وعبر مراحل عديدة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أواسط القرن التاسع عشر مع الخدمات الجماعية التي كانت تقدمها جمعية الشباب المسيحيين وغيرها من الجمعيات والمنظمات والأندية التي اهتمت بتقديم خدماتها بواسطة اللقاءات الجماعية، ثم تدعمت طريقة خدمة الجماعة أكثر بعد سنة 1923 بإدخال أول مقرر دراسي لها في جامعة **ويسترن ريسيرف(36)**، التي كانت الرائدة في تطويرها وتبنيها ضمن أساليب ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية ككل.

وكان العمل مع الجماعات في بداياته الأولى يستخدم في النشاط الترويجي أو الترفيهي والمناقشات الدينية، ثم انتقل إلى النشاط التعليمي بتأثير من المحلات الاجتماعية ودور الحضانة ورياض الأطفال(**37**)، واستمر تبلور مفهوم ومكانة خدمة الجماعة من خلال التجارب والأنشطة المهنية إلى غاية موافقة المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية سنة1935 على اعتبار خدمة الجماعة إحدى طرق الخدمة الاجتماعية(**38**)؛ حيث أصبحت تلقي اهتماما وتوسعا في دخول مجالات أخرى غير الأنشطة الترفيهية والتعليمية، مثل استخدامها في العلاج والوقاية والتنمية مع جماعات متنوعة كالعمال والشباب والمنحرفين والأطفال و العجزة... الخ.

وقد أخذت طريقة خدمة الجماعة تعار يف مختلفة تطورت مع زيادة أهميتها العملية، و من بينها تعريف **جريس كويل** سنة 1935 وهي من الرواد بقولها:" إنها عملية تعليمية تهدف إلى نمو الأفراد وتكيفهم الاجتماعي عن طريق جماعات اختيارية يشاركون فيها "، وهنا نلاحظ عدم اعتبار خدمة الجماعة طريقة بل عملية، على العكس من **تريكر** سنة 1955 الذي عرفها بكونها " طريقة يتم بواسطتها مساعدة الأفراد في الجماعات في مؤسسة اجتماعية تقدم لهم برنامجا يربطهم ويتفاعلون خلاله تفاعلا يوجهه أخصائي اجتماعي ليتيح لهم فرص نموهم كأفراد وكجماعات"(**39**)، وهنا أضاف **تريكر** عاملا مهما في ممارسة طريقة خدمة الجماعة و هو الأخصائي الاجتماعي الذي يؤثر بواسطة مهاراته وقدراته الفنية على التنشيط في عملية التفاعل والتغيير التي تحتاجها الجماعة لتحسين ظروف أعضائها وانجاز أهدافها.

وفي سنة 1983 عرفت **جيزلا كونولا** خدمة الجماعة بأنها: " طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية التي تساعد الأفراد على تنظيم أدائهم الاجتماعي من خلال الخبرات الجماعية ولإحداث أكبر تأثير إيجابي على شخصياتهم، من أجل حل مشكلاتهم الشخصية و الجماعية و المجتمعية"(**40**)، فطريقة خدمة الجماعة تنعكس نتائجها الايجابية بصفة شاملة على الفرد والجماعة والمجتمع ككل، بما أنها تحقق النمو والتطور في الأداء الفعال للوظائف الاجتماعية.

ومن التعريفات التي صاغها الباحثون العرب لطريقة خدمة الجماعة تعريف **عدلي سليمان يماني** 1994 بقولة: " خدمة الجماعة طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية، يستخدمها الأخصائي الاجتماعي ليساعد مختلف الجماعات بالمؤسسات المتنوعة، كي تنمي من قدرات أعضائها واكتسابهم للخبرات التي تمكنهم من مقابلة احتياجاتهم أو تحقيق مصالحهم أو مواجهة مشكلاتهم، من خلال عملية التفاعل الدائرة فيها، وذلك في إطار متطلبات النمو الاجتماعي"(**41**)، من خلال هذا التعريف تظهر فوائد وأهداف طريقة خدمة الجماعة، وهي التمكين من تلبية حاجيات ومصالح الأعضاء، ودرء المشكلات المستعصي حلها بالطرق والأساليب الأخرى، بفضل عمليات التفاعل الاجتماعي التي تحدث في المؤسسات المتضمنة لتلك الجماعات، وذلك بواسطة الأخصائي الاجتماعي صاحب المؤهلات العلمية و المهارات الفني العديدة، الذي يتيح مختلف فرص النمو واكتساب المعارف والتجارب لأعضاء الجماعات بصفة متساوية.

وتتضمن طريقة خدمة الجماعة عناصر وأبعاد أساسية لقيامها، وهي المساعدة التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعات، والعميل الذي يقدم له الخدمات وهو الجماعة، أو الأفراد في علاقاتهم مع بعضهم البعض وتفاعلهم في تلك الجماعة، وكذلك العلاقة بينهم من جهة وبين الأخصائي نفسه خلال مشاركته في عمليات التفاعل، وحتى يكون الأخصائي قادرا على تحمل مسؤوليته يحتاج إلى أن يكون على وعي بذاته، فيتحكم في دوافعه الشخصية ومبادئه التي يؤمن بها والموضوعات المفضلة لديه، ثم يركز اهتمامه على توفير الفرص لأعضاء الجماعة للحصول على الإشباع الشخصي والاجتماعي الذي ينشأ عن نشاط الجماعة(**42**).

ولطريقة خدمة الجماعة فلسفة ومبادئ وأهداف نتناولها فيما يلي:

أ- فلسفة خدمة الجماعة: تتمثل في تلك القيم والمعاير التي تستند عيها هذه الطريقة، أي الإطار المرجعي لأي ممارسة لها في الواقع العملي من طرف الأخصائيين الاجتماعيين، ويمكن تلخيص أهم عناصرها في النقاط التالية:

- الإنسان كائن اجتماعي لا يمكنه الحياة خارج إطار الجماعة، فهذه الأخيرة هي التي تتيح له اكتساب مكونات شخصيته واكتمالها من خلال تفاعله مع الآخرين، وتزيد في نموه النفسي والاجتماعي واندماجه واتزانه.

- تعتبر شخصية الإنسان ذات قابلية للتغيير سلبا أو ايجابيا خاصة إذا كان صغيرا، وتساهم الجماعة بشكل أسرع في إحداث التغيير بما تمده للفرد من تجارب للآخرين.

- تحدد قدرة الفرد على التعامل والتكيف مع الجماعات المختلفة مدى نجاحه وسعادته في حياته.

- تعلم الجماعة الفرد السلوك التعاوني والديمقراطي السليم فهما وممارسة(**43**).

ب- مبادئ خدمة الجماعة: نتيجة للممارسة والتراث العلمي النظري المتراكم، توفر لخدمة الجماعة عدة مبادئ إلى جانب المبادئ العامة للخدمة الاجتماعية، بحيث يلتزم بتطبيقها الأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعات، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- **مبدأ تكوين الجماعة على أساس مرسوم**: كأن تكون لأعضائها أعمارا متقاربة، أو مستوى علمي وثقافي و وضع اقتصادي واجتماعي وصحي واحد، حتى يحدث الانسجام ولتعاون.

- **مبدأ التنظيم الوظيفي المرن**: أي توزيع المسؤوليات و تسيير الجماعة يتم بطريقة ديمقراطية مرنة على أعضائها وفقا لقدراتهم ، حتى تخلق فيهم روح المسؤولية واكتشاف القيادات وتعليم القيادة والتبعية.

- **مبدأ الأهداف المعينة**: أي تحديد الأهداف القرينة والأهداف البعيدة بدقة حسب الإمكانيات والقدرات والظروف والقيم الاجتماعية السائدة، وذلك بالتعاون ما بين أخصائي الجماعة والأعضاء.

- **مبدأ الدراسة المستمرة**: أي أن يلتزم الأخصائي الاجتماعي بمتابعة ودراسة كل المتغيرات التي تحدث في الجماعة بشكل سريع، وان يوفر وسائل الإشباع لأعضاء الجماعة مهما اختلفت رغباتهم، وحسب قدراتهم وطاقاتهم.

- **مبدأ الديمقراطية وتقرير المصير**: وهو من أبرز مبادئ الخدمة الاجتماعية، ويتضمن احترام كرامة وخصوصيات الأفراد وفروقا تهم الفردية، وحقهم في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم دون أجبار من طرف الأخصائي الاجتماعي، مع التوجيه والنصح.

- **مبدأ استغلال الموارد**: أي ضرورة استغلال واستثمار كافة الموارد الموجودة والمتوفرة لخدمة الجماعة، سواء الإمكانيات المادية أو الطاقات البشرية التي تمن الأخصائي الاجتماعي من أداء وظائفه على أكمل وجه.

- **مبدأ التقويم**: ويعني المراجعة والتوقف لمعرفة مدى تحقق أي من الأهداف المسطرة منذ البداية ، مع تحديد نسبة النجاح أو التأخر في تنفيذ البرامج مواصلة العمل أو تعديله، ولذلك بواسطة كتابة التقارير وعروض الحال عن انجاز المهام(**44**). ويضاف إلى هذه المبادئ المذكورة مبادئ أخرى من طرف كتاب آخرين هي:

- مبدأ مراعاة ثقافة المجتمع.
- مبدأ تكوين العلاقة الطيبة.
- مبدأ التفاعل الجماعي المواجه.
- مبدأ تدرج الخدمات التي يتبعها البرامج(**45**).

ج- أهداف خدمة الجماعة:

حدد كل من **عدلي سليمان** و **سعيد يماني** سنة 1994 أهداف خدمة الجماعة فيما يلي:

- تمكين الفرد من تنمية شخصية الاجتماعية.
- تنمية القدرة على اكتساب المهارات.
- تنمية القدرة على الممارسة الديمقراطية.
- تنمية القدرة على العمل القيادي.
- تنمية القدرة على التفكير الواقعي.
- تنمية القدرة على المشارك الاجتماعية(**46**).

هذه الأهداف يتفق عليها الكثير من علماء الخدمة الاجتماعية ويضيفون عليها أهدافا أخرى تمس القضايا الكبرى الخاصة بالمجتمع كتخفيف حدة الآفات المجتمعية وامتصاص غضب فئة الشباب ...الخ.

3 - طريقة تنظيم المجتمع:

هي ثالث أهم طريقة وأحدثها بعد كل من طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة، رغم أن بعض عناصرها الجوهرية ترجع إلى نشأة وظهور الخدمة الاجتماعية نفسها، مثل أعمال التنسيق والتخطيط وتحديد الاحتياجات، ووضع البرامج المشتركة والمتكاملة للرعاية الاجتماعية، لتفادي التكرار والتداخل وهدر الموارد... وقد ثم ذلك مع تأسيس جمعية تنظيم الإحسان بلندن سنة 1869، وهي هيئة للتنسيق بين برامج المساعدات وتنظيم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المغنية، وهي ليست هيئة لتحقيق برامج البر وتنفيذها(**47**)، إضافة إلى تلك الأنشطة ظهرت عمليات عديدة يمكن أدراجها ضمن المكونات الإجرائية لطريقة تنمية لمجتمع، مثل العمل على تغيير الاتجاهات السلبية للسكان وإقناعهم بالمشاركة في البرامج والخطط التنموية التي تهمهم.

وقد ازداد التأكيد على أهمية هذه الجوانب في الخدمة الاجتماعية بإنشاء مجلس بمدينة نيويورك سنة 1882 يهدف إلى رفع مستوى أداء هيئات الرعاية المنضوية فيه، ثم بدأت أولا محاولة لتنفيذ فكرة التمويل المشترك لتنسيق جهود الهيئات في جمع المال وتوزيعه وإنفاقه بدل الارتجال والعشوائية، وجاءت أولى الإسهامات العلمية من طرف **ليندمان** سنة 1921 في كتاب له حدد فيه أسس وقواعد تنظيم المجتمع، وأصبح بعدها موضوع تنظيم المجتمع مادة تدرس في مدارس وكليات الخدمة الاجتماعية، إلى أن اعترف المؤتمر القومي الخدمة الاجتماعية في أمريكا سنة 1946 بتنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية(**48**).

وترجع أهمية تنمية المجتمع في الوقت الحاضر إلى زيادة تعقد المجتمعات، خاصة مع ارتفاع عدد السكان وتناقص الموارد وتفشي ظواهر مرضية عديدة بفعل التحولات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، كالفقر والبطالة والتفكك الأسري

والآفاق الاجتماعية المختلفة...، فظهرت هيئات اجتماعية كثيرة لخدمة وإشباع حاجيات المواطنين وتنظيمها وتنسيقها في شكل برامج شاملة متكاملة، وعلى هذا الأساس نشأت وتطورت طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق ثلاثة أغراض عامة وأساسية هي:

- الكشف عن الحاجات الاجتماعية وتحديدها.
- وضع تخطيط دقيق لإشباع هذه الحاجات.
- تعبئة قوى المجتمع بأحسن الطرق للوصول إلى هذه الأهداف(**49**)، ويتم ذلك بواسطة مؤسسات اجتماعية مثل مجالس التنسيق وشبكات المنظمات والجمعيات وصناديق التمويل والمشترك...الخ.

وتمر عمليات وخطوات تنفيذ طريقة تنظيم المجتمع بالمراحل التالية:

1- الدراسة.

2- التشخيص.

3- الاتصال بأهالي المجتمع المستهدف لإثارة وعيهم وتحسسيهم بالمشكلة وجذب اهتمامهم.

4- التخطيط أو وضع خطة عمل.

5- التنفيذ.

6- المتابعة والتقويم (**50**).

ويمكن لهذه الطريقة أن تتعامل مع المجتمع بمختلف مستوياته المحلي أو الجهوي أو الوطني، بل وحتى الدولي في إطار مفهوم المجتمع المدني العالمي، ولكن يعتبر المجتمع المحلي أفضل وأسرع من حيث تحقيق النتائج الإيجابية سواء منها الوقائية أو العلاجية أو التنموية، بشرط أن تكون مشاركة أعضاء ذلك المجتمع قوية، ودرجة اهتمامهم عالية ببرنامج النشاط وأهدافه. وعليه فإن تعريفا شاملا لتنظيم المجتمع قد تركز حول عدة محاور مشتركة بين العلماء والهيئات التي تناولته ومنها تعريف الأمم المتحدة الذي اعتبر تنظيم المجتمع، " عملية في الخدمة الاجتماعية تهدف إلى النهوض بالخدمات وتحسين الرعاية الاجتماعية للمجتمع عن طريق مساعدة المجتمع للتعرف على حاجاته، ثم حشد الموارد

لإشباع هذه الحاجات بالإضافة إلى تنسيق البرامج والخدمات القائمة في المجتمع" (51)، هذا التعريف أعتبر تنظيم المجتمع عملية وليست طريقة، أي أنها نشاط حكومي مستمر يستهدف تدعيم الخدمات والرعاية الاجتماعية.

أما **محمد كامل البطريق** فإنه يعرف تنظيم المجتمع بأنه: " إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تستخدم الأسلوب العلمي منهجا لها لإحداث تغير في المجتمع على اختلاف مستوياته الجغرافية والوظيفية، متعاونة مع المهن الأخرى لتوحيد وتوجيه جهود الأفراد والجماعات بالمجتمع نحو حصر احتياجاته القائمة والمرتفعة واستغلال كافة موارده المتزايدة لإشباع هذه الاحتياجات وفقا للسياسة الاجتماعية بالمجتمع"(52).

كما عرفه **سيد أبو بكر** بأنه: " طريقة أساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون لمساعدة سكان المجتمع على اتخاذ أسلم القرارات لتخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج المناسبة لتنمية مواردهم وتوجيهها لتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية على أساس من التعاون المنسق بين الهيئات الحكومية والأهلية والخبرات الفنية والشعبية على مختلف المستويات طبقا لإيديولوجية المجتمع وسياسته العامة وتخطيط للتنمية "(53).

إن تنظيم المجتمع إذا حسب معظم المختصين يعد من أهم طرق مهنة الخدمة الاجتماعية وأنفعها للمجتمع المحلي أو الوطني، لها مقوماتها العلمية النظرية و المهارية الميدانية، يقوم بتنفيذها أخصائي اجتماعي يعرف بالمنظم الاجتماعي له تكوين معمق ومتعدد الجوانب، حيث يستعين بالعديد من العلوم كعلم الاجتماع وعلم النفس والطب....الخ بهدف التأثير في قرارات المجتمع المتصلة بتلبية احتياجاته المختلفة، وإعطاء أعضائه الفرصة للمساهمة في تلك القرارات تخطيطا وتنفيذا ومراقبة وتقويما، واستثمار كل الإمكانيات والموارد المتاحة وتنميتها.

وباعتبار العميل في طريقة تنظيم المجتمع هو المجتمع وخاصة المحلي أو البيئة المحلية وليست الفرد أو الجماعة، فانه يجب معرفة الاتجاهات والآراء السائدة والقوى الاجتماعية المؤثرة فيه وقياداته بهدف إنجاح خطط التنمية والإصلاح

وتحقيق التكيف المستمر والفعال مع حاجات الرعاية وموارد المجتمع في منطقة جغرافية معينة (54).

أ- **فلسفة تنظم المجتمع**: ترتبط فلسفة طريقة تنظيم المجتمع مثل غيرها من الطرق بفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية التي تشكل المنبع الذي انبثقت منه وتطورت بفعل بعض الممارسات الخاصة والمميزة، ولقد حاول الكثير من العلماء إبراز الإطار الفلسفي الذي تتحدد فيه طريقة تنظيم المجتمع بحيث تتماشى مع الظروف المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية السائدة، ومن بين أهم المحاولات ما أوردته **هدى بدران** في كتابها" تنظيم المجتمع" سنة 1969، حيث لخصت فلسفة طريق تنظيم المجتمع في النقاط التالية:

- وظيفة أي مجتمع هي إشباع حاجيات أفراده بواسطة تنظيمات، لكن الموارد تتناقص والاحتياجات تتزايد مما يخلق مشكلات مجتمعية كبيرة.

- يحتاج المجتمع إلى تعديل وإصلاح تنظيماته وإنشاء أخرى مواكبة التغير الاجتماعي المستمر.

- تعد طريقة تنظيم المجتمع أداة فعالة لمساعدة المجتمعات على تدارك العجز والتغيرات في تنظيماته الاجتماعية.

- تعمل طريقة تنظيم المجتمع على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء وتحمل التكاليف وتقسيم الفوائد على مختلف الجماعات والقوى في المجتمع، وتكافح مظاهر الاستثمار بالثروات من طرف الجماعات النافذة.

- تعمل المجتمعات على التوفيق بين الموارد والاحتياجات من خلال التخطيط، فتقوم طريقة تنظيم المجتمع باستثارة وعي المجتمعات المحلية وتنسيق وتنظيم جهودها.

- تعتمد الطريقة على اشتراك الجماعات المختلفة في اتخاذ القرارات في جو من احترام كرامة الفرد وقيمه وأهليته للتصرف في مصيره وحياته الخاصة (55).

ب- **مبادئ تنظيم المجتمع**: كما لطريقة تنظيم المجتمع فلسفة تؤطرها فن لها مبادئ وأسس تقوم عليها ويتبعها المنظم الاجتماع في تعامله مع المجتمع، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- **مبدأ الاستثارة**: أي الشعور والإدراك من طرف المواطنين بوجود مشكلة مجتمعية معينة، ورغبتهم في تغييرها وإصلاحها بواسطة تنظيمهم لجهودهم في العمل مع الأخصائي الاجتماعي، والتعاون الجماعي المشترك مواجهة المشكلات.

- **مبدأ التقبل**: أي أن يتقبل الأخصائي الاجتماعي المجتمع العميل كما هو، وأن يتفهم خصوصياته واختلافه عن غيره من المجتمعات فيما يخص ثقافته وعاداته وتقاليده و ذهنيات أفراده وقيمهم واتجاهاتهم...الخ، وأن لا بيدي سخطه واحتقاره له، كذلك أن يعمل على فهم ومعرفة هذا المجتمع قبل أن يشرع في مساعدته، وهذا ما يقود إلى ثقة المجتمع وتعاونه.

- **مبدأ المشاركة**: هو مبدأ أساسي، ولا يتحقق التغيير المنشود في المجتمع بدونه، ومعناه أن تتاح الفرصة لأعضاء المجتمع وقادته الطبيعيين والمهنيين بإبداء أرائهم والإسهام في اتخاذ القرارات التي تهم مجتمعهم بما يتلاءم وإمكاناتهم وظروفهم وقيمهم السائدة، كما يجب أن تتسع المشاركة للجميع لضمان الديمقراطية الاجتماعية، وهذا المبدأ يقود إلى اعتبار الممتلكات العامة ملكية لهم يجب أن يحافظا عليها.

- **مبدأ حق تقرير المصير**: أي أن مبدأ حق اتخاذ القرار مكفول لأعضاء المجتمع في القضايا المصيرية التي تهم مستقبلهم وكيفية إدارة شؤونهم وأسلوب حياتهم وفقا لرغباتهم، وهذا المبدأ لا يتعارض مع التوجيهات والنصائح التي يقدمها المنظم الاجتماعي لتطوير سبل تلبية احتياجاتهم وتنمية إمكانياتهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم، لكن لا يجب أن يفرض آراءه عليهم، وهذا المبدأ يساعد المجتمع على الشعور بالمسؤولية والرغبة في تطبيق وإنجاح القرارات.

- **مبدأ الاعتماد على الموارد الذاتية**: إن طريقة تنظيم المجتمع تحاول التصدي للمشكلات السائدة اعتمادا على ما هو متوفر من موارد مالية أولا، سواء المادية أو البشرية، و لا يلجأ للموارد الخارجية إلا عند استنفاد الموارد الذاتية، وهذا ما يزيد من ثقة أعضاء المجتمع واكتشاف قدراتهم.

- **مبدأ الموضوعية**: أي الالتزام بالحياد والابتعاد عن الذاتية والتحيز من طرف أخصائي تنظيم المجتمع في تعامله مع المجتمع سواء كان عضوا فيه، أو جاء من

خارجه، وأن كون عادلا مع جميع مكونات وقوى المجتمع وجماعاته أساسا، مع لمسات إنسانية ومعنوية.

- **مبدأ التقويم الذاتي**: أي معرفة إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف المسطرة، وما هي أسباب النجاح أو الفشل لاتخاذها عبرة في المستقبل، فالأخصائي الاجتماعي يقيم ذاته وطريقة ممارسته لمهنته، وبالتالي معرفة انعكاسات ذلك على المشروع الذي ينفذه لفائدة المجتمع، ويتضمن التقويم الذاتي كل ما يتصل بالسلوك المهني أو الشخص للأخصائي الاجتماعي في مختلف المواقف ومع مختلف الأشخاص **(56)**.

وهكذا نجد الكثير من المبادئ الإجرائية أو العملية التي يتخذها الأخصائي الاجتماعي في تنظيم المجتمع منارة يهتدي على ضوئها لتطبيق خطوات عملية وتحقيق أهدافه، وهي تشمل أبعادا ومقتضيات ذاتية يشترط توفرها فه، وأخرى موضوعة تتكامل معا لتنمية وتطوير المجتمع.

ثالثا: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب:

1- أهمية ومكانة الشباب في المجتمع:

قيل الكثير وكتبت العديد من المقالات وأجريت مئات الدراسات والبحوث حول أهمية ومكانة الشباب و دوره في بناء وتقدم المجتمعات و استمرارها، باعتبار أن فئة الشباب رمز للقوة والحماسة والتجديد...الخ، فاعتبر نصف الحاضر وكل المستقبل، وقد قال الشاعر والفيلسوف الألماني **غوتة** بأن " مستقبل الأمة تابع لطاقات عناصرها الفتية"**(57)**، كما اعتبر الشباب رأس مال المجتمع ومن سيرث الإنجازات ويكمل المسيرة نحو المستقبل المستنير ومجتمع الغد الأفضل، بفضل التجديد والعصرنة، وبهذا يجد المجتمع في الشباب القوة الفاعلة لصناعة ذلك الغد المنشود،في زمن لم تعد تسمح الظروف فيه ببقاء كتلة بشرية نشيطة من جسم المجتمع عاطلة عن العمل وعاجزة عن الإنتاج **(58)**، كما قيل في الشباب أنهم ثروة بشرية وقوة فاعلة في إحداث التغيير الاجتماعي**(59)** ، واعتبر البعض الآخر الشباب فترة القوة والآمال الكبيرة والأحلام الضخمة، وأن الشباب في هذه

المرحلة قادر على العطاء العقلي والوجداني والعضلي وهو سريع التقبل والتشرب والتشكل أيضا والتأثر، كما أنه بحاجة ماسة إلى الرعاية والتشـــجيع، فـــي نفـــس الوقت الذي يسعى فيه إلى الخروج من دائرة الأسرة إلى دائرته الخاصة، وأحيانا تتسبب رغبته هذه في اصطدامه بقوانين المجتمع، كما أنها مرحل الطهارة والنقاء وتحكيم المثل العليا والمبادئ الأخلاقية على الواقعية في التفكير(**60**). ولكن بقدر ما يمثل الشباب الطموح والتحدي والشجاعة والإقدام فإنه من السهل عليه السقوط في عوالم الضياع والتيه والبحث عن الذات في سعيه لإبـــراز معـــالم شخصـــيته المستقلة وكيانه الخاص به، ويعبر عن ذلك بطرق مختلفة كالاكتئـــاب والعزلـــة والقلق وتعاطي الكحول والمخدرات أو العنف و التطرف...الخ.

جاء في إحدى الدراسات أن الشباب هو المحور الأساسي وأهم الركـــائز التـــي تعتمد عليها المجتمعات باعتباره القوة المنتجـــة التـــي تتكفـــل بتحقيـــق التقـــدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والدفاع عن المجتمع من جهة أخرى، بل يعتبر الشباب أقدر شرائح المجتمع دفعا لعجلة الإنتاج والتنمية الشاملة، وحمـــل لـــواء التغيير والتجدد وهذا ما أدى بالأمم المتحدة إلى اعتبار سنة 1985 عامـــا دوليـــا للشباب (**61**).

ونظرا للأهمية الكبيرة للشباب، وما يمكن أن يجلبه للمجتمع من منافع ومكاسب، أو يقوم به من أعمال هدامة للبناء الاجتماعي والاقتصـــادي والسياســـي، أولـــت المجتمعات في العصر الحديث اهتماما متزايدا للمسألة الشبابية، حتـــى أصـــبحت ورقة تستغل من طرف السلطات والأحزاب وغيرها في المواعيد الانتخابية، لكن الانشغال الحقيقي بقضايا ومشاكل الشباب هو في الحقيقة تعبيـــر عـــن الاهتمـــام بمستقبل المجتمع ككل في الوقت نفسه(**62**)، وهذا ما تجلى في إنشاء الحكومـــات للمجالس العليا للشباب والمراكز الشبابية والأندية وغيرها.

ويرى الدكتور **علي ليلة** أن احتلال فئة الشباب لتلك الأهميـــة يعـــود لثلاثـــة عوامل: أولها أن شريحة الشباب تحتل القطاع السكاني الغالب من سكان المجتمع (خاصة في بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية و الجزائر) لـــذلك يتحملـــون أعباء العملية الإنتاجية واستمرار المجتمع ومستقبله، و العامل الثاني أن شـــريحة

الشباب هي الأكثر احتياجا لرعاية المجتمع وعطائه، باعتبارهـــا مرحلـــة التفـــتح للإشباع، والبداية الحقيقية لدخول عالم البالغين وتحمل المسؤولية (سكن، عمل، أسرة...)، وإن لم تشبع تلك الحاجات، يدخل الشاب عالم القطيعة أو الخصومة مع المجتمع، وهذه حالة لها آثارها المدمرة للاثنين معا، والعامل الثالث أن الشباب هو الشريحة الأكثر وعيا في المجتمع (خاصة شباب الجامعة أو الطلبة)، فهم الأكثـــر تعليما وتثقيفا ومتابعة لحركية المجتمع و ارتباطا بقضاياه المتنوعة، ومن ثم فلهـــم القدرة أكثر من غيرهم على التقييم والنقد أو المباركة، وبالتالي إثـــارة و إشـــاعة القلق و التوتر أو التأكيد على حالة الوحدة والاستقرار **(63)**.

ويتميز الشباب أيضا من خلال مكانتهم في بناء المجتمع أنهم يوجدون في كل طبقات المجتمع وفئاته، فهم الأكثر حركة ونشاطا، يمتلكـــون وضـــعا نفســـيا – اجتماعيا وانفعاليا يتقبل كل تغيير، وله سرعة التوافق والتكيف معه بكل جرأة، كما يتميز الشباب أيضا بالإنتاج والإبداع في المجالات كافة، فهم مؤهلـــون للنهـــوض بمسؤوليات لمجتمع، لأن خصائصهم تختصر الزمن وتدفع عملية التنمية الشـــاملة إلى الأمام **(64)**، وترسم ملامح المستقبل وآفاقه من خلال صياغة مفاهيم أخـــرى للحياة، ووضع صورة بديلة للعالم، وطرق جديدة لحل المشكلات ومؤشرات بديلة لتقويم المنجزات **(65)**.

لكن رغم ما تقدم من مميزات مشتركة بصورة عامة للشباب فهم فئـــة غيـــر متجانسة، وينتمون لكل شرائح المجتمع طلبة ، عمال ، بطالين، منحرفين، أغنياء، فقراء، سكان الريف، وسكان المدن...الخ. ولهذا فمشاكلهم ومطالبهم ليست واحدة في جميع الأحوال.

وقد أثيرت نقاشات علمية وإعلامية كبيرة حول ما إذا كانت فئة الشاب محلية أم عالمية، خاصة منذ أحداث ماي 1969 بفرنسا، والتي عمت الكثير من مناطق العالم بعد ذلك، وانقسم علماء النفس والاجتماع إلى فـــريقين : فريـــق يـــرى أن خصائص ومطالب الشباب عالمية، أي مشتركة تتمثـــل فـــي ضـــعف الـــروابط بالماضي والتطلع نحو المستقبل والتجديد وسرعة الحركة...الخ، وزادت وســـائل الإعلام من هذه الوحدة، وفريق ثان يرى أن هناك متغيرات مشتركة فعـــلا بـــين

الشباب، ولكن توجد خصوصيات داخل كل مجتمع نظرا لأن شباب البلدان النامية لا يعيشون نفس وضع شباب البلدان المتقدمة، فالأول يبحث عن ظروف الحياة الجيدة والعمل والسكن، بينما الثاني يعاني مشاكل أخرى نفسية ووجودية كالاغتراب.

لكن المهم هو أن الشباب قوة بناء فعالة أو قوة هدم وتدمير وتخريب للاستقرار والأمن إذا ما تعرض لمظاهر التهميش والبطالة و الإقصاء والوصاية، فعلى المجتمع توفير الظروف المجتمعية الملائمة للشباب، وخاصة ظروف التكوين والتثقيف والتشغيل و استثمار أوقات الفراغ لكي تلعب دورها الريادي في المسيرة التنموية، فرغم كل المجهودات المبذولة لتحسين حياة الشباب، لا زال يعاني أزمات كبيرة وبالتالي تضيع قدراته وطاقاته **(66)**.

2- احتياجات الشباب ومشاكلهم:

أ- احتياجات الشباب: نظرا لخصوصية وطبيعة مرحلة الشباب ، والحالة النفسية التي تميزها فإن للشباب احتياجات ومطالب محددة، تتناسب وتلك المرحلة، منها الاحتياجات،منها الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية وغيرها، ويعتبر إشباع هذه الاحتياجات الملحة - والتي كثيرا ما تحدث توترا قد يكون خطيرا- هو الطريق إلى التوازن و الاستقرار لدى شريحة الشباب، لهذا يجب على المجتمع مواجهة هذه المطالب بطريقة منهجية منظمة تساير التغيرات المتسارعة التي تمر بها هذه الشريحة المهمة للغاية في بناء و صيرورة المجتمع.

والحاجة حسب علماء النفس هي حالة من النقص والافتقار والاضطراب الجسمي أو النفسي، إن لم تلقى إشباعا أثارت لدى الفرد نوعا من التوتر و الضيق يزول بعد إشباع الحاجة **(67)**، ويعرف المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر حاجات الشباب بأنها " ضرورات فردية مترتبة على الحقائق البيولوجية والنفسية وطبيعة العلاقات الشخصية المميزة لمراحل النمو المختلفة وأن إشباع تلك الحاجات كفيل بتحقيق الأهداف المجتمعية في نفس الوقت "**(68)**، فالشباب إذا أعطى القدر الكافي من الثقة والحرية لا بد أن تنطلق فيه ملكات الإبداع ويستطيع تحويل أحلامه إلى حقائق وانجازات على أرض الواقع مفيدة له

وللمجتمع، لكن ذلك يتطلب تمهيد سبل الانطلاق ورفع القيود والمعوقات، وتدعيم بناء الآليات المساعدة على العمل و الانجاز وتبادل الخبـــرة والتعـــاون المشترك **(69)**.

وتتمثل حاجات الشباب في جوانب متعددة تتكامل لتشكيل شخصيته المتزنة كما يلي:

- يحتاج الشباب إلى إعطائه فرصا مختلفة للنجاح لتحقيق أهدافه الفردية ســـواء كانت تعليمية أو مهنية و اجتماعية.
- يحتاج إلى إشباع الحاجة إلى الطعام الصحي المتنوع وسلامة الجسم، وتـــوفير الملابس الجيدة واللائقة.
- يحتاج الشباب إلى التخلص من التوتر الانفعالي والقلق وإيجاد متنفس لاستغلال أوقات فراغه بواسطة النشاط الثقافي والرياضي والترويجي .
- يحتاج إلى الشعور بقيمته ومكانته في المجتمع،و تقدير جهوده واحترام آرائـــه ومشاورته وتنفيذ مقترحاته.
- يحتاج إلى الشعور بالمساهمة في الحياة الاجتماعية، و أن له دور إيجابي فـــي تطوير مجتمعه **(70)**.

كما تقسم حاجات الشباب أيضا إلى فئات تكون مقومات حياته الشاملة كما يلي:

- **الحاجات الجسمية**: وهي الحاجيات المرتبطة بالعمليات العضوية أو البيولوجية للشباب مثل الحاجة إلى جسم سليم ومعافى من العجز والأمراض، وأن يكون له وعي بهذا، وان يتوفر له المأكل والمشرب والحاجة إلى الحركة والنشاط، و منها أيضا الحاجة الجنسية التي تبرز مع سن البلوغ ، ويتم إشباعها في إطار قـــيم المجتمع.
- **الحاجات النفسية**: ومنها تأكيد الذات واستقلاليتها واحترامهـــا مـــن طـــرف الآخرين وخاصة الراشدين، والحاجة إلى الحب والقبول من المحيط الاجتمـــاعي، والحاجة إلى الشعور بالأمن والارتياح والتفاعل الإيجابي مع الآخرين، والحاجـــة إلى تبني إبداعات الشباب والثقة بالنفس.

- **الحاجات العقلية والمعرفية**: ومنها الحاجة إلى اكتساب المعرفة والثقافة والتدريب العملي لمواجهة متطلبات الحياة، والحاجة إلى إتاحة الفرص للتعبير والمناقشة للموضوعات المتلفة، حتى يكتسب الشباب الثقة بنفسه وبقدراته وإمكانياته العلمية، والحاجة إلى توفير مصادر المعرفة كالمكتبات والمراكز الثقافية و قاعات الانترنت..الخ.

- **الحاجات الاجتماعية**: مثل الحاجة إلى تكوين علاقات مع أفراد المجتمع، والشعور بالانتماء إلى جماعات معينة،والحاجة إلى قبول دوره الاجتماعي، و تنمية شعوره بالمسؤولية والحاجة إلى التفاعل والحوار داخل الأسرة، والحاجة إلى تكوين أسرة والاستقرار و السكن.

- **الحاجات الترويجية**: ومنها الحاجة إلى ممارسة الهوايات والألعاب والأنشطة الثقافية والفنية والاجتماعية التي يحبها الشباب والحاجة إلى وجود أماكن لقضاء أوقات الفراغ والتسلية لتنمية قدراتهم الإبداعية و امتصاص شحناتهم الانفعالية مع توفير برامج ورحلات وأنشطة يقوم عليها أخصائيون اجتماعيون أكفاء.

- **الحاجات الدينية**: أي الحاجة إلى تكوين شخصيات شبابية مشبعة روحيا القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع، للحفاظ على الهوية وصيانة سلوكات الشباب من الانحراف بفضل الوازع الديني(**71**).

ويمكن إضافة فئتين أخريين من الحاجات و هما:

- **الحاجات الاقتصادية**: كالحاجة للعمل والكسب والدخل المادي لحاجته للشعور بالاستقلالية وعدم التبعية وتلبية مطالبه الأخرى كاللباس مثلا.

- **الحاجات السياسية**: ومنها الحاجة للمشاركة في إدارة حكم المجتمع وصنع القرارات التي تهم الشباب خاصة و تهم المجتمع عامة، والحاجة كذلك لوجود حوار ومشاورات بين الشباب والمسئولين.

وهناك من يحدد احتياجات فئة الشباب في العناصر التالية:

- **الحاجة إلى التعبير الابتكاري**: وهذه الحاجة تعبيرا صادقا عن أبرز خصائص الشباب وهي التجديد والتغيير والتطلع للمستقبل .

- **الحاجة إلى الانتماء**: أي الانخراط في صفوف الجماعات المختلفة من مؤسسات رسمية وجماعات غير رسمية كالأصدقاء والشلل.

- **الحاجة إلى المنافسة**: من خلال الأنشطة المتنوعة التي تساهم في الاحتكاك يتنافس الشباب.

- **الحاجة إلى خدمة الآخرين**: لتأكيد أهمية وفائدته للمجتمع و أنه ليس أنانيا ولا متقوقعا على نفسه.

- **الحاجة إلى الحركة والنشاط**: وذلك نظرا للطاقة التي يختزنها الشباب لابد لهم من الحركة والنشاط المتواصل لإفراغ تلك الطاقة الكامنة ، في الأطر البناءة ضمن قيم المجتمع، إذا ما وجد التأطير الملائم من طرف مؤسسات المجتمع.

- **الحاجة إلى الشعور بالأهمية**: هي من أهم الحاجات الشبابية ويتم إشباعها عن طريق القيام بمختلف الأنشطة الاجتماعية النافعة، وأن يلقى التقبل والاحترام لذلك، مما يكسبهم مزيدا من الثقة بالنفس ويبعدهم عن الانطواء والاكتئاب، ويعمل على اندماجهم في المجتمع.

- **الحاجة إلى ممارسة خبرات جديدة**: الشباب في حاجة دائمة لتعلم مهارات وخبرات جديدة تساير التطور و التغير وممارستها (72).

وهكذا فإن إشباع هذه الحاجات أو معظمها على الأقل يحقق للشباب توازنا نفسيا وتوافقا اجتماعيا، مما يخلق الانسجام في العلاقات الاجتماعية وتعايشا سلميا بين الأجيال.

ب- المشاكل المعيقة للشباب: تؤكد أغلب الدراسات والبحوث سواء في العالم المتقدم أو العالم الثالث بأن الشبان يعيشون مشاكل وأزمات عديدة تعيق سير حياتهم واندماجهم في المجتمع، نتيجة لعدة عوامل ذاتية وموضوعية ، حيث تؤثر هذه المشكلات عليهم كأفراد وعلى المجتمع في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

لكن إذا كانت مشاكل الشباب الخاصة تؤثر في المجتمع ، فإن المشاكل والأزمات التي يتعرض لها المجتمع تعود تأثيراتها السلبية كذلك على فئة الشباب ، و ربما تعاني منها هذه الفئة أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى، نظرا للحساسية

التي تتميز لها، نتيجة المرحلة الانتقالية التي تمر بها، ولهذا ترجع أسباب افتقار مرحلة الشباب إلى الاتزان والاستقرار، لأنها "غالبا ما تشكل المجال الحيوي الذي تتصارع فيه المؤسسات الاجتماعية بشتى أنواعها الأسرية والتربوية والثقافية، والنفسية والاجتماعية أشكالا ومظاهر جديدة تستدعي إشباعات ومتطلبات من نوع آخر" (73)، لذلك اهتمت العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراسة الشباب واتجاهاتهم وقيمهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم وربطها بالسياق العام للمجتمع بغية الحد من المشكلات وإزالة كافة المعوقات والتحديات التي تحول دون عطاء الشباب واستثمار وطاقاته الخلاقة (74).

ومن ابرز مشكلات الشباب في جوانبها السيكولوجية هي أزمة الهوية، أي عدم إدراكه لذاته وشعوره بالضياع والاغتراب وأن لا مستقبل له، مما يفقده الإحساس بانتمائه لجماعته ومجتمعه، وذلك نتيجة غياب الحوار والتفاعل والتواصل مع الكبار، وهكذا تبرز مظاهر قلة التوحد و تعدد أوجه التباين مع الفئات الأكثر نضجا، مما يؤدي إلى ثقافة مضادة تتسم بالخطورة لدى الشباب اتجاه المجتمع عموما (75)، وترجع **مارغريت ميد** مشاكل الشباب إلى عامل البيئة بقولها " إن مشكلة الشباب لا ترجع إلى عامل داخلي، بل هي نتيجة للاضطهاد من الخارج، من مجموعة القيم والعادات التي أصبحت هي الأخرى جزءا من الصياغات و النتاجات السلبية لمجتمع الاستهلاك "(76)، بمعنى أنه حتى في المجتمعات المتقدمة حيث تتوفر الفرص يعارض الشباب المفاهيم والقيم التي تكون النظام القائم، ويتمرد عليها بمختلف الأشكال بسبب الطرق التقليدية المتبعة في تحقيق طموحاته، لكن المشكلات التي تعيق نمو الشباب الفكري والاجتماعي وغيرهما تختلف حسب طبيعة المجتمعات وتطورها الاقتصادي ووضعها الثقافي... إنما على العموم يعاني الشباب من مشاكل متشابهة نوجز بعضها في النقاط التالية:

- **المشكلات الاقتصادية**: وأهمها ظاهرة البطالة وانعدام فرص العمل سواء للمتخرجين أو غيرهم، وتنتج عنها عدم توفر مصدرا للدخل المالي الضروري لحياة الشاب خاصة في ظل الاقتصاد الحر حيث أسعار السلع مرتفعة، كما

يعاني الشباب من تعقد إجراءات الحصول على القروض الصغيرة من البنوك لتمويل مشاريعهم.

- **المشكلات السياسية**: وتتمثل في تهميش الكبار للشباب وإقصائهم من المشاركة في الحياة السياسية وتولي المسؤوليات القيادية في دواليب الحكم، سواء المحلي أو المركزي، وكذلك غياب التشاور والاستماع لمقترحات الشباب في القضايا المجتمعية المختلفة.

- **المشكلات التعليمية**: وتتمثل في الإكتضاض الكبير في الأقسام بالثانويات والجامعات والأحياء الجامعية، مع طول برامج ومناهج الدراسة، واعتمادها على الجانب النظري لوحده، وكذلك من المشاكل الاعتماد على طرق التدريس التقليدية وسوء التوجيه المدرسي والجامعي، وفقدان الرغبة في التعلم نظرا الانسداد آفات العمل في المستقبل.

- **المشكلات الثقافية**: منها إهمال إبداعات وابتكارات الشباب في المجالات الفكرية والفنية والعلمية وغيرها، غياب المكتبات ودور الثقافة، ارتفاع سعر الوسائط الثقافية وغزو الثقافة الأجنبية.

- **المشكلات الترويجية**: عدم وجود أماكن لقضاء وقت الفراغ في أنشطة رياضية وفي التسلية والترفيه، ضعف قدرات وإمكانيات مؤسسات ومراكز الشباب، و روتينية ورتابة هذه المؤسسات.

- **المشكلات النفسية**: مثل الإحباط والقلق والتوتر والاكتئاب والإحساس بالضياع، وعدم الإحساس بوجود أي قيمة أو أهمية للشباب في المجتمع، وبالتالي فقدان الثقة بالنفس وضياع المبادرات الخلاقة، فينمو الشعور بالاغتراب في نفسيا تهم، فيلجئون على الهروب من الواقع من خلال التعاطي وإدمان المخدرات ومختلف الآفات الفتاكة والمدمرة وكذلك المشكلات العاطفية.

- **المشكلات الاجتماعية**: وهي من أكثر ما يعانيه الشباب، ومنها سوء العلاقات داخل الأسرة بسبب غياب الحوار والاتصال بينهم وبين الأولياء، وعدم اهتمام الأسرة بمطالبهم، وتأخر سن الزواج للذكر أو الأنثى بسب ارتفاع تكاليفه، والانحراف والعنف والاعتداءات والسرقة...(77).

وعليه فإن أغلب مشاكل الشباب مصدرها خارجي وبيئي تتفاعل مع خصائصه فتفاقم تلك المشاكل لتصل لمستوى أزمات معقدة، مما يفرض على المجتمع بكل مؤسساته المختصة التجند لمواجهتها في إطار نظام محكم من الرعاية والخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشاب وخاصة الوقاية.

3 - **نشأة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**:

رعاية الشباب بشكل عام عبارة عن عمليات وجهود قديمة من حيث الممارسة والسلوك الإنساني، عرفها الإنسان منذ أقدم العصور والحضارات من خلال أنشطة عديدة موجهة لرعاية الشباب وتلبية احتياجاتهم خاصة أثناء أوقات الفراغ مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية و غيرها، وقبل التعرف على مراحل تطور رعاية الشباب نحاول تحديد مفهومه.

أ- **مفهوم رعاية الشباب**:

يقصد بكلمة رعاية عدة معاني منها الاهتمام والمتابعة والمساعدة والنصح والإرشاد..الخ ،أي كل عمل يهدف لتقديم خدمة نافعة لفئة ما، من أجل ضمان حياة حسنة لها ضمن مجتمعها، وتتحقق هذه الرعاية بواسطة المجهودات المنظمة والمهنية أي البرامج والنشاطات المخططة سواء التربوية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الترفيهية ...للوصول إلى أهداف الوقاية من الأخطار أو علاج المشكلات أو تنمية القدرات المتوفرة وبالتالي تحقيق التكيف السليم مع الذات أو مع المجتمع.

يعرف **محمد نجيب توفيق** رعاية الشباب بأنها: " خدمات مهنية أو عمليات و مجهودات منظمة ذات صبغة وقائية وعلاجية وإنشائية تؤدى للشباب ، وتهدف إلى مساعدتهم كأفراد أو كجماعات للوصول إلى حياة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تتمشى مع رغباتهم وإمكانياتهم وتتوافق مع مستويات وآمال المجتمع الذي يعيشون فيه " **(78)**.

كما يعتبر **فؤاد سيد موسى** رعاية الشباب بأنها: " طرق وعمليات وجهود مهنية منظمة تمارس مع الشباب في المؤسسات المختلة وتتضمن برامج تستهدف إشباع احتياجاتهم ونموهم المتكامل والمتوازن كأفراد وجماعات بما يساعد على زيادة

الأداء الاجتماعي وإقامة العلاقات المرضية وتحقيق آمالهم بما يتق مع الأهـداف القومية" (79).

يتفق هذان التعريفان على كون رعاية الشباب لها أهداف عامة و شـاملة هـي إشباع احتياجات الشباب ومساعدتهم على مواجهة مشاكلهم، وبالتالي جعل حياتهم سواء كأفراد أو كجماعات سوية متزنة ومنسجمة مما يؤدي إلى رفـع كفـاءتهم وفعاليتهم .

ومن جهة أخرى تذهب بعض التعاريف إلى أن: " رعاية الشباب مـا هـي إلا ميدان لخدمتهم عن طريق مؤسسات تضم طوائفهم مـن العمـال أو الطـلاب أو الريفيين أو الموظفين أو الرياضيين والثقافيين، كل على حدى أو بعضها أوكلهـا مجتمعة، بقصد تزويدهم بنوع من الخبرة الجماعية أو الخدمة الإيجابية التي تتـيح لهم فرص النمو وفق احتياجاتهم ورغباتهم" (80). بمعنى أن لرعايـة الشـباب مؤسسات خاصة تضم هذه الفئة سواء كانت في المجال التعليمـي أو المهنـي أو غيره، توفر فرص تبادل الخبرات و التجارب بين الشباب، وتعمل علـى تنميـة قدراتهم وثقافاتهم.

و يمكن تحليل عناصر التعاريف السابقة حول رعاية الشباب من خلال التعريف التالي المحدد لمعالمها الرئيسية كما يلي:

1- إن رعاية الشباب عمليات وجهود مهنية تتعاون فيها عدة مهن لتقديم خـدماتها للشباب في أوقات الفراغ وفي أوقات العمل معا.

2- لها أهداف وقائية وعلاجية و تنموية معا.

3- تنتهج رعاية الشباب طرقا للعمل مع الشباب وليس من اجله فقـط، أي أنهـا تعمل على إشراك الشباب في تحديد احتياجاتهم وممارسة أنشطتهم المتعددة كأفراد أو كجماعات.

4- تقدم خدمات رعاية الشباب في المؤسسات الخاصة بذلك سواء كانت مؤسسات أهلية أو حكومية، مع التنسيق بينهما لتحقيق التكامل لتنميـة النـواحي الجسـمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والروحية.

5- إن تحقيق الرعاية المتكاملة للشباب يتم من خلال ممارستهم لعديد الأنشـــطة؛ رياضية وثقافية وعلمية و اجتماعية... من أجل الوصول إلى مواطن شاب صالح.
6- يجب أن تتوافق هذه الأهداف مع إمكانيات الشباب من جهة وفلسفة و أهـــداف المجتمع من جهة أخرى. **(81)**.

ب- مراحل تطور رعاية الشباب:

تعد رعاية الشباب قديمة قدم الحياة الإنسانية في الجماعة والمجتمع، فقـــد كـــان الأفراد - و بهدف ترسيخ العلاقات فيما بينهم- يتعاونون ويتضامنون مهما كانت فئاتهم الاجتماعية شيوخا أو أطفالا أو نساء أو شبابا أو مرضى... الخ، و لكن مع تطور الزمن و تعقد المجتمعات و ظهور وسائل وإمكانيات جديـــدة... تطـــورت الرعاية الاجتماعية عموما كما سبق الإشارة إلى ذلك، ورعاية الشباب خصوصا، حيث حدثت تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، أحدثت معها تزايدا في المشاكل والعراقيل التي تؤثر في ظروف حياة الشباب.

1- **مرحلة رعاية الشباب الارتجالية**: كانت رعاية الشباب في هـــذه المرحلـــة عبارة عن مساعدات تلقائية غرضها ودافعها هو " المصلحة والشعور الإنساني " **(82)**، فقد كان الإنسان يعيش في جماعات بسيطة تتماشى مع وضعه الاجتماعي وروح الانتماء والولاء، ولهذا اهتم بمساعدة الآخرين وتبادل الرعاية، لكنها كانت رعاية تقليدية وغير منظمة في المجالات الصحية والغذائيـــة والطقـــوس الدينيـــة والرياضية، فاتسمت هذه الرعاية بعدم التخطيط والارتجالية؛ حيث كانت عبـــارة عن ردود أفعال لعلاج بعض الحالات والمشكلات الطارئة بطريقة معزولة.

2- **مرحلة رعاية الشباب المنظمة**: بدأت هذه المرحلة خاصـــة فـــي القـــرنين الخامس عشر والسادس عشر، عنـــدما ازدهـــرت عمليـــات تنظـــيم المعونـــات والمساعدات وتنسيق الجهود والخدمات بواسطة البرامج والخطط المسطرة لإشباع حاجيات الشباب في التعليم والتكوين والتشغيل والترويح.

و من بين أولى المؤسسات المنظمة هي الجماعة التي أسســـها القـــس **جـــورج ويليامز** بانجلترا سنة 1844 والتي ضمت عددا من الصغار يمارســـون نشـــاطا دينيا، وبعدها بدأت جمعيات الشباب المسيحيين في الظهور بانجلترا والولايات

المتحدة، والانتشار عبر العالم، وكان هدف هذه الجمعيات هو تحسين الحالة الروحية والاجتماعية للشباب.

ثم ظهر سنة 1860 أول نادي اجتماعي للأولاد والشباب في هارفورد بواسطة سيدات الكنيسة بهدف ممارسة الألعاب الرياضية والموسيقي والتمثيل، وبعدها أنشأت جمعيات الشابات المسيحيات سنة 1866، وهدفها توفير المساكن والمراكز الثقافية للفتيات النازحات إلى المدن للعمل، ثم ظهرت الكشافة في انجلترا أو أمريكا، وجماعات الصليب الأحمر لتوفير الخدمات الصحية...الخ.

3 - **مرحلة رعاية الشباب المهنية**: بعد الثورة الصناعية بأوروبا ثم أمريكا نهاية القرن الثامن عشر، حدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، فقد توسعت المدن بشكل كبير وفجائي وظهرت طبقة عمالية ضخمة، وبدأ التفاوت بينها وبين الطبقة البرجوازية، و انتشر الفقر بسبب البطالة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، كما واكب هذه التغيرات بروز وتطور هام لمختلف العلوم و منها علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، والتي اهتمت بدراسة ومعالجة المشكلات التي أحدثتها الثورة الصناعية وتأثرت بها كل فئات وشرائح المجتمعات الصناعية، مما فرض الاهتمام بمسألة الرعاية الاجتماعية ومجالاتها المختلفة ومنها مجال رعاية الشباب، والذي عرف في هذه المرحلة تطورا نوعيا حيث اتسم بالطابع العلمي والمهني بفضل تفرغ أخصائيين اجتماعيين في هذا المجال لهم كفاءة وإعدادا ومعارف للعمل مع الشباب.

وبدأت رعاية الشباب في استخدام الوسائل الوقائية والعلاجية والإنمائية المناسبة لتطورات المجتمع والتكنولوجيا الحديثة، كما أنشأت المؤسسات والمنظمات من طرف الحكومات والأفراد المهتمين برعاية الشباب، وظهرت معاهد تكوين المختصين في ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، بل خصصت كل الدول وزارات خاصة بالشباب ورصدت لها ميزانيات كبيرة حتى تأطير هذه الفئة ودمجها في المجتمع، ودخلت برامج رعاية الشباب في كل القطاعات التي يتواجد فيها أي في الجماعات والمدارس والمعامل والثكنات والسجون والأحياء ...الخ **(83)**.

وعليه أصبحت رعاية الشباب حاليا مجالا من مجالات مهنة الخدمة الاجتماعية، يقوم بوضع برامجها وخططها أخصائيون يعرفون احتياجات ومشـــاكل الشـــباب، ويسهرون على إشباعها ووضع الحلول للمشاكل مع الشباب أنفسهم باستخدام طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث الرئيسية.

4- دور الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب:

للخدمة الاجتماعية كما تمت الإشارة إليها من قبل ميادين ومجالات متعددة تمس إما الفئات الاجتماعية المختلفة، أو الحالات التي يعيشها البعض من أفراد المجتمع، كالأمراض والفقر والإعاقة وغيرها، ومن بين المجالات الهامة التي تهتم بها هذه المهنة هو مجال رعاية الشباب، نظرا للأهمية والخطورة التي تشكلها فئة الشباب في المجتمع.

ويعد مجال رعاية الشباب أحد مجالات مهنة الخدمة الاجتماعية تتبع الممارسة فيه من مفاهيم وقيم وأهداف الخدمة الاجتماعية بوجه عام كمهنة متخصصة، ومع ذلك فإن مفاهيمه وأهدافه التي تناسب طبيعة العمل مع الشباب والتـــي تتضـــمن جهودا وخدمات متخصصة يقدمها الأخصائيون الاجتمـــاعيون المعـــدون إعـــدادا نظريا وعلميا للقيام بها ومستعدون للعمل وممارسة أساليب وتكنيكات المهنة فـــي هذا المجال مع الالتزام بقيم المهنة ومبادئها لتوجيه سلوكهم تجاه كل من العملاء و زملاء المهنة والتخصصات الأخرى و المؤسسة والمجتمع بوجه عـــام، مـــع الاهتمام بالتعامل مع الشباب الأسوياء وغير الأسوياء في كل المؤسسات الخاصة برعاية الشباب كمراكز الشباب وبيوت الشباب لتغطي ميادين تواجده كلها، في ظل مراعاة رغباتهم و ميولاتهم، وتفردهم عن غيرهم**(84)**.

وتنظر الخدمة الاجتماعية إلى رعاية الشباب باعتبارهـــا جهـــودا مهنيـــة ذات أهداف وقائية وعلاجية وتنموية، تعتمد على خدمات وبـــرامج منظمـــة حكوميـــة وأهلية ودولية تؤدى للشباب بغرض مساعدتهم كـــأفراد وجماعـــات ومجتمعـــات لمواجهة مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم الضرورية لنموهم، ولتحقيق أقصى تكيـــف ممكن مع بيئاتهم الاجتماعية بما يتفق و إمكانياتهم وإيديولوجية المجتمـــع الـــذي يعيشون فيه **(85)**، وعلى هذا الأساس تساهم الخدمة الاجتماعية في توفير الوسائل

والإمكانيات الضرورية وتوجيه طاقات الشباب من خلال تقديم تلك الخدمات الوقائية والعلاجية والإنمائية في شتى القطاعات التي يتواجد فيها عنصر الشباب، كما تسعى لتحقيق شمول تلك الخدمات لجميع الشباب، والتأكيد على مشاركة المهنيين المتخصصين في التخطيط لها، مع العمل على تحسينها باستمرار(**86**) ورغم كون مهنة الخدمة الاجتماعية كل متكامل فإن دورها في رعاية الشباب يمكن النظر إليه على أساس طرقها الثلاثة كما يلي:

أ- دور طريقة خدمة الفرد في مجال رعاية الشباب:

تهدف طريقة خدمة الفرد إلى مساعدة الشباب وأسرهم على مواجهة المشكلات الشخصية والسلوكية (**87**)، بواسطة أسلوب التعامل مع الحالات الفردية أي الشباب كوحدة ذاتية لها مشاكلها وخصائصها و العمل بالتالي على حل وعلاج تلك المشكلات في ضوء مداخل التحليل النفسي وسيكولوجية الذات **لفرو يد**.

وتؤدي طريقة خدمة الفرد إلى جعل الشباب منتجين لا عاطلين ومتكاسلين ويائسين عن تحقيق التقدم الشخصي، حتى لا يشكلون عبئا اجتماعيا على أسرهم وعلى مجتمعاتهم، ويلعب أخصائي خدمة الفرد دورا كبيرا في دراسة أسباب المشكلة ومساعدة الشباب على التوصل إلى تشخيصها بغية رسم خطط العلاج (علاج ذاتي- علاج بيئي) لمواجهة هذه المشكلة (**88**).

أ- دور طريقة خدمة الجماعة في مجال رعاية الشباب:

يتمتع الشباب بروح الجماعة والفريق أكثر من غيرهم، لذلك يحبون التكتل والتجمع في جماعات وشلل متنوعة الأهداف، وتعمل الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب بواسطة طريقة خدمة الجماعة على استغلال هذه النزعة إيجابيا، حيث يجمع أو يشكل الأخصائي الاجتماعي جماعة من الشباب بهدف مساعدتهم على التخلص من مشكلة ما أو التحسيس والوقاية من الأخطار المحدقة بهم، أو تعبئتهم للقيام بإنجاز مشاريع وبرامج تزيد من قدراتهم وتنمي من أدوارهم الاجتماعية ومهاراتهم.

وتعد طريقة خدمة الجماعة من أهم طرق العمل مع الشباب نظرا لتواجد الشباب في جماعات الدراسة أو العمل أو الخدمة العسكرية أو الرياضة والترفيه...الخ، فيتبع أخصائي خدمة الجماعة في مجال رعاية الشباب ديناميات الجماعة وسيرها ونموها، والعمل على توجيهها الوجهة التي تؤدي إلى قيام علاقات طيبة بين أعضائها، كما تتيح هده الطريقة ان تصبح "الخبرات الجماعية المتراكمة" التي توفرها الجماعة بمثابة "مهارات اجتماعية" يكتسبها الأعضاء نتيجة احتكاكهم بعضهم البعض، فتزيد في نموهم الاجتماعي واكتمال شخصياتهم ومقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم **(89)**.

ومن الضروري أن يتمتع الأخصائي الذي يعمل مع الجماعات الشبابية بمعارف نظرية علمية وعملية هامة حول الجماعات وديناميا‌تها، وأن تكون له المهارة في تكوين العلاقات بينه وبين الأعضاء، وأن يشجعهم على الاشتراك في الأنشطة والمناقشات الجماعية **(90)**، وأن يتبح قيام قيادات تتحمل المسؤولية و تثير الحماس والمنافسة الشريفة.

ج- **دور طريقة تنظيم المجتمع في مجال رعاية الشباب**:

تتعامل طريقة تنظيم المجتمع مع المشكلات التي يعانيها الشباب على أساس أنها مشكلات مجتمعية تتطلب تدخلا يعالج الأسباب الجذرية لها وليس المظاهر أو النتائج، فتلجأ بالتالي إلى العمل مع المجتمع المحلي أو الوطني لإحداث التغيير الاجتماعي في المخططات والسياسات والمؤسسات التي تعاني من إختلالات هيكلية أو مالية أو غيرها.

وتعد طريقة تنظيم المجتمع أسلوب مهني لتحديد أولويات فئة الشباب في المجتمع واحتياجاته والعمل على إيجاد الحلول للمشكلات ومقابلة الاحتياجات مثل إنشاء المؤسسات الخاصة برعاية الشباب كالمراكز والأندية وبيوت الشباب، وجوهر الأهداف في هذه الطريقة هو التخطيط العلمي وإدخال التعديلات على التنظيمات الشبابية والتكامل والتعاون بين تلك التنظيمات حتى لا يحدث التداخل والتكرار، والهدف الثالث هو التثقيف والتوعية للمواطنين وتقوية شعورهم

بالانتماء والولاء لمجتمعهم **(91)**، و توعية الشباب بالمشاركة في التنمية والتشبع بالقيم والأهداف الوطنية.

ويوجد في الوقت الحاضر مدخلا حديثا في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية وفي مجال رعاية الشباب هو المدخل التكاملي أو المدخل الموحد للممارسة المهنية كما سماه **جولد شتين**، ويتضمن الطرق الثلاثة معا في التعامل مع مشكلات الشباب، حيث يعتبر الأخصائي اجتماعي الذي يستخدم هذا المدخل التكاملي "ممارسا عاما"، أي شخصا ملما بأساسيات ومهارات خدمة الفرد والعمل مع الجماعات وتنظيم المجتمع **(92)** فيستخدم أساليب متعددة دون التركيز على تطبيق طريقة بعينها، ولكن الممارس العام لمهنة الخدمة الاجتماعية ينتقي خطوات التدخل التي تشمل عددا من الأساليب الفنية حسب طبيعة الموقف الذي يتعامل معه **(93)**.

إن نظرة مهنة الخدمة الاجتماعية لفئة الشباب نظرة شامل لأنها مستمدة من المبادئ العامة لمختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما يوضحها الشكل التالي:

عناصر منظور الخدمة الاجتماعية لعالم الشباب:

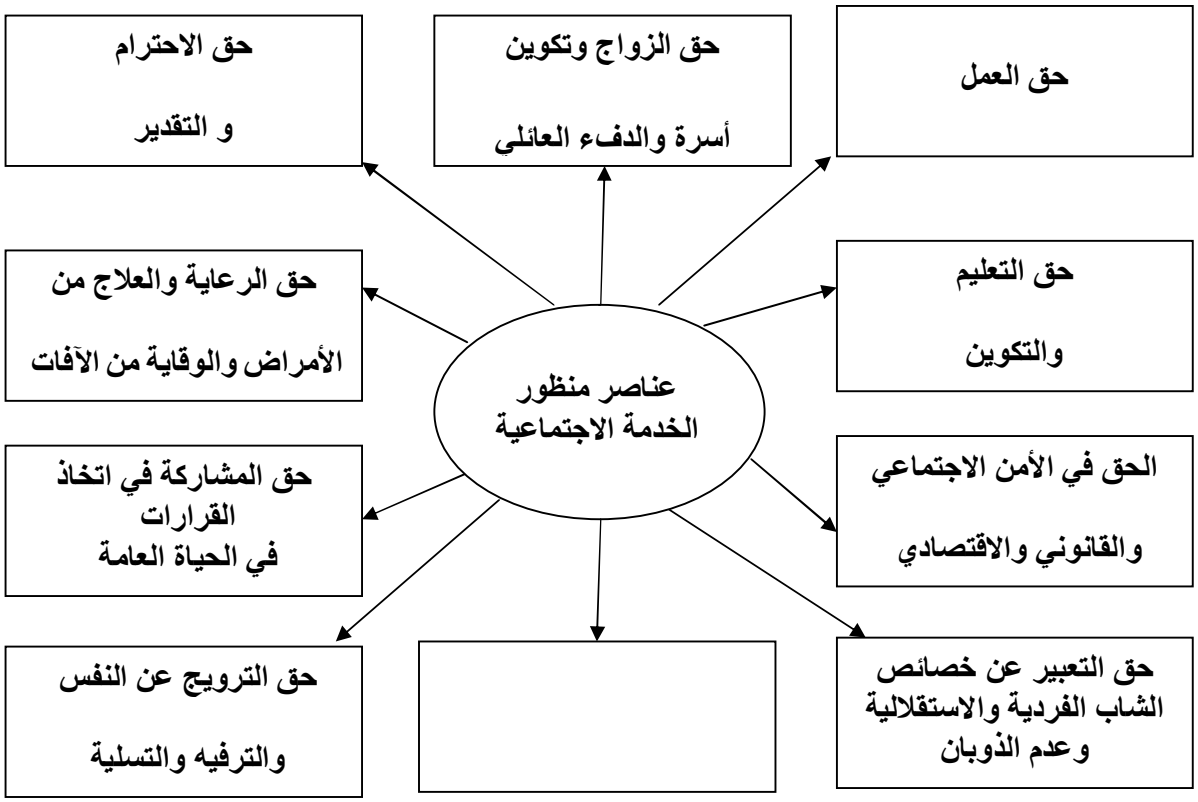

وعليه فان الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ضرورة من ضرورات بقاء واستقرار المجتمع ونموه وتطوره، ووسيلة لحماية نفسه من أخطار التفكك الاجتماعي وتفشي الآفات الاجتماعية في أوساط أخطر شريحة اجتماعية وهي الشباب، من خلال تحصينه بواسطة التنمية الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية، وإعدادهم للاندماج والتفاعل الإيجابي و تحمل المسؤولية.

رابعا: دور الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية الشباب ومقومات نجاحه:

1- أهمية الأخصائي الاجتماعي ودوره في رعاية الشباب:

تتعامل الخدمة الاجتماعية كمهنة علمية وفنية مع مختلف الفئات الاجتماعية وفي جميع المجالات والميادين، ولما كان الإنسان كائن متقلب تتجاذبه الأمزجة والطبائع المتغيرة، فإنه من الصعب العمل معه دون دراية كافية بتفاصيل تلك الطبائع والأحوال النفسية والاجتماعية وغيرهما من المؤثرات، ولهذا يتم تدخل الخدمة في التعامل مع العملاء بواسطة مختصين لهم من التأهيل النظري والممارسة والخبرة العلمية والمهارة ما يكفي لحسن التعامل معهم، والنجاح في إحداث النتائج المطلوبة المتمثلة في إعطاء بعض السعادة للفئة المقصودة ،بفضل إعانتهم على حل مشاكلهم وتلبية حاجياتهم.

إن مهنة الأخصائي الاجتماعي هي جزء هام وعنصر أساسي في النسق العام المتمثل في الرعاية الاجتماعية الشاملة والعمل الاجتماعي ككل في المؤسسات المعنية مستمد من تناولها، ويعني النسق شبكة متداخل ومنظمة من التشريعات والخدمات والمساعدات الرسمية وغير الرسمية فلم تعد الرعاية الاجتماعية شأن الدولة فقط ،فلقد ظهرت دعوة بداية الثمانينات من القرن العشرين لمراجعة دور الأخصائي الاجتماعي بحيث يصبح هناك اهتمام بضرورة تنمية مساندة موضوعية لتنمية المجتمعات المحلية إنه بشكل آخر يركز على ضرورة إعطاء قوة دفع كبرى لرعاية المجتمعات المحلية من قبل المتطوعين **(94)**.

ورغم هذا فإن حالة الاحترافية التي وصلت إليها مهنة الخدمة الاجتماعي مجسدة في الأخصائي لا بتناقض مع مبدأ الرعاية غير الرسمية بواسطة المنظمات

غير الحكومية والجمعيات والأهالي، فقد مرّ العمل الاجتماعي بعدة مراحل في تطوره. وتعد الاحترافية من المراحل المتقدمة في مسيرته، فبعدما كان مفهوما يرتكز على التطوع والمبادرات الفردية المعزولة.أصبح مهنة قائمة بذاتها تتسم بالتفرغ والتخصص، ويتخرج مختصون في العمل الاجتماعي من المعاهد والكليات والجامعات، كما أصبحت مهنة الأخصائي الاجتماعي لدى الكثير من أهلها علما له مبادئ وتقنيات وأساليب محددة لان الأخصائي الاجتماعي هو العون المرافق للتغير الاجتماعي والذي يعالج الاختلالات والانعكاسات السلبية له، لهذا فمن الضروري وجود الأخصائيين الاجتماعيين في العمل الاجتماعي والجمعوي.

إن دور الأخصائي الاجتماعي قد ازداد أهمية في ظل تزايد المشكلات المجتمعية نتيجة التطور الكبير في المجتمعات في الجوانب الصناعية والتكنولوجية وكثافة السكان في المدن، كذلك مع تناقض الموارد الطبيعية وتفشي ظواهر الفقر والجوع نتيجة البطالة والأزمات الاقتصادية خاصة في الدول المختلفة، حيث تعاني مختلف الشرائح الاجتماعي من آثارها، وبالتالي فإن الأخصائي الاجتماعي يعمل على مساعدة الأفراد والأسر والجماعات وكل من يعيش أو يمر بصعوبات وأزمات بهدف تحسين وتطوير ظروف حياتهم في المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية وغيرها. كما يقوم بتوجيه الناس للمشاركة في التنمية الاجتماعية وتحسيس المواطنين بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ويقترح الحلول من خلال إسماع صوت الناس ورفعه إلى أصحاب القرار في السياسات الاجتماعية الوطنية، أو في المؤسسات.

وعليه فإن دور الأخصائي الاجتماعي متعدد الجوانب والميادين كما أنه يتدخل مع كل الفئات الاجتماعية والمراحل العمرية من الطفولة إلى المسنين، ويعمل مع المرضى ومع الأسوياء، فهو يتدخل مع الفرد ومع الأسرة ومع المجتمع المحلي ومع المعاقين والمنحرفين وطلبة المدارس أو الجامعات، فهو يتدخل بهدف العلاج أو الوقاية أو الإنماء مع الحالات السوية وغير السوية، يرافق الطبيب في المستشفى لمعرفة الظروف الاجتماعية للمرضى، ويعمل على مساعدة الفقراء منهم وتخفيف خوفهم من العمليات الجراحية كما يساعد الأسر على تجاوز

الأزمات والتكيف معها ويقوم بالتوعية بخطورة الآفات الاجتماعيـــة والأمـــراض المزمنة، ويوجه التلاميذ والطلبة لحسن اختيار تخصصاتهم، وله دور المســـاعدة النفسية خلال فترة الامتحانات واكتشاف المواهب وتشجيعها وتنميتها. كما يضـــع الخطط للتفوق الدراسي، ومن جانب آخر يقوم برعاية المعاقين والعجـــزة لرفـــع معنوياتهم واندماجهم في المحيط الاجتماعي ويساعد القضاء في التشخيص ودراسة حالة الأحداث المنحرفين لمعرفة ظروفهم وأسباب انحـــرافهم وســـبل إصـــلاحهم وإعادة تأهيلهم، كما يقوم الأخصائي الاجتماعي بالمساعدة في عملية الإسكان لمن هم بدون مأوى من أفراد أو أسر، وبالتنمية المحلية...الخ. وبالاختصار فإن أهـــم وظيفة للأخصائي الاجتماعي هي مواجهة المشكلات المختلفة ســـواء النفســـية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والعمل على اشتراك المعنيين من العملاء الذين يعانون منها في إيجاد الحلول لها، وإتاحة الفرصة لإثراء النقاشات حولها للاستفادة مـــن التجارب الجماعية.

وفي مجال الشباب فإن الأخصائي الاجتماعي له أهمية كبيرة كذلك في مرافقة هذه الفئة التي تعيش مرحلة حساسة في الانتقال من الطفولة إلى الرشد، وما تتركه التغيرات الفيزيولوجية على نفسية الشباب وتفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي، لهـــذا على الأخصائي الاجتماعي أن يكون ملما بخصائص وحاجيات ومشـــكلات كـــل مرحلة من المراحل الجزئية للشباب، وان يكون متفهما لسلوكهم ونتائجه وأعراضه السلبية، ومن ثم يعمل على مساعدتهم على النمو التدريجي وإشراكهم في تحمـــل بعض المسؤولية بشكل تدريجي حتى لا ينفروا منها وحتى يـــتم تحفيـــزهم علـــى المزيد من العمل والجهد ويعطيهم ثقة أكثر بأنفسهم ويعد الأخصائي الاجتمـــاعي قدوة للشباب بقيادته الديمقراطية والمرنة من جهة والتزامه وانضباطه في التفاني والإخلاص والجدية في العمل، فيعطيهم القيم الايجابية كالاحترام وتفهم الاختلاف والتفكير المنطقي السليم...الخ، ومن مهام الأخصائي الاجتمـــاعي مـــع الشـــباب والمراهقين كذلك هو مساعدتهم على التكيف النفسي والاجتماعي والخـــروج مـــن الانطوائية والعزلة أو العدوانية وعدم التعاون، ولتحقيـــق هـــذه الأهـــداف يقـــوم

بالتخطيط للبرامج والأنشطة لتنمية مواهب الشباب وصقلها واستثمار أوقات الفراغ في أنشطة مفيدة لهم ولمحيطهم **(95)**.

ومن الوسائل التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي هي التحقيق الاجتماعي، والزيارات العائلية والعلاج الجماعي بفضل الملاحظة والمقابلة لتشخيص حالة العميل أو العملاء لان الأخصائي الاجتماعي يرافق العميل بمفرد أو في إطار فريق عمل جماعي مكون من عدة أخصائيين ومربين ولهذا يشترط وجود منهجية وخطة للعمل الفعال والتدخل المهني الناجح.

2- مقومات فعالية الأخصائي الاجتماعي:

يشترط في الأخصائي الاجتماعي كثيرا من المواصفات والسمات التي من دونها لا يوفق في تحقيق أهدافه الإنسانية، ومصدر أغلب هذه السمات هو التكوين والتأهيل العلميين، ومن ثم الربط بين المعارف النظرية والعمل الميداني من خلال معرفة الأخصائي الاجتماعي لمحيطه الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسات التي توجد فيه حتى يكون وسيطا ناجحا بين العميل وذلك المحيط إضافة إلى الممارسة والخبرة.

وبما أن مهنة الخدمة الاجتماعية قائمة على العلاقات الإنسانية ومهارات التعامل البشري والعمل الجماعي؛ فإن على الأخصائي الاجتماعي أن تكون له قاعدة علمية في العلوم الإنسانية ومهارات العلاقات الاجتماعية والطب و القانون... لكسب ثقافة عامة متنوعة تعينه على حسن التعامل مع مختلف الوضعيات الاجتماعية والمؤسسات والعملاء ذوي الخصائص المختلفة، كما تفرض عليه هذه الوضعيات الصعبة توازنا نفسيا وعصبيا معتبرا للتحكم في روحه المعنوية أمام الصعوبات والإشكاليات التي يجتازها مثل ضرورة الحضور المتواصل ليلا ونهارا في العمل.

وعليه فأولى شروط نجاحه هي الرغبة وحب المهنة والتعلق بالعمل الاجتماعي والإنساني، وقد توزعت شروط ومقومات القيام بوظائف الأخصائي الاجتماعي لكفاءة وفعالية فيما يلي:

1- **المعرفة العلمية**: أي استيعاب التراث النظري والإطار المعرفي حول الخدمة الاجتماعي وسلوك الإنسان عموما ودوافعه ،حتى ينجح في توجيه التفاعل الجماعي نحو أهدافه،وذلك بدراسة علوما مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والقانون والطب...الخ.

2- **المهارات**: ويقصد بها الخصال الذاتية التي يتمتع بها الأخصائي الاجتماعي والتي تصبغ عليه نوعا من الشخصية المتفتحة والتفاعلية ،والتي تقوده إلى تفهم العميل وكسب ثقته، ومهارة طرح الأسئلة والمقابلة والربط بين النظريات وواقع العميل كما هو ،إضافة إلى حسن الاستماع والتشخيص العلمي للحالة.

3- **الاتجاهات الصالحة**: خاصة في التعامل مع العميل كحالة فردية اوكجماعة مثل الاتجاه الايجابي نحو الاهتمام به وتقديره واحترامه، والإيمان بقدراته على تطوير نفسه وحل مشاكله وكذلك المحافظة على المواعيد والصورة اللائقة في اللباس والسلوك.

4- **القدرة على التقويم**: أي القدرة على الحكم الموضوعي والواقعي على العميل، حتى يتم معرفة مدى تقدمه أو فشله في استيعاب النشاط، ومن ثم تشخيص الدوافع الحقيقية لما يعاني منه، إن كانت ذاتية أو موضوعية حتى يتم تجنبها أو علاجها **(96)**.

هوامش الفصل الخامس:

1- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي ،الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 10.

2- رشيد زرواطي ،مدخل للخدمة الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 11.

3- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 10.

4- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مدخل الخدمة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة دون سنة نشر، ص 114.

5- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص14.

6- محمد سيد فهمي، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص 20،21.

7- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل ،مرجع سابق ،ص 33.

8- عبد المحي محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص 38.

9- محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص 49،50.

10- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 44.

11- محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 50.

12- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص ص 121،122.

13- محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص 44،45.

14- عبد الخالق محمد عفيفي، الرعاية الاجتماعية، المفاهيم، النشأة، التطور، مؤسسة الكوثر للطباعة ،دون مكان نشر، 2004، ص 48.

15- المرجع السابق، ص 51.

16- المرجع السابق، ص 53.

17- المرجع السابق، ص ص 54،55.

18- نورهان منير حسن فهمي ، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1999، ص 186.

19- المرجع السابق ، ص 192.

20- عبد الخالق محمد عفيفي ،مرجع سابق ، ص 87.

21- مارتن دايفر و آخرون،علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ترجمة شحاتة صيام، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط2004،2 ، ص 95.

22- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص 260 وما بعدها.

23- محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص 155،156.

24- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 167وما بعدها.

25- المرجع السابق، ص 111.

26- محمد سيد فهمي، أسس الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحـــديث، الإســـكندرية، 1998، ص 112.

27- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص 140.

28- المرجع السابق، ص 145.

29- عبد المحي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص 54.

30- المرجع السابق، ص 63.

31- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص 156.

32- محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 150.

33- سعيد يماني العوضي، مرجع سابق، ص ص 296،297.

34- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل ،مرجع سابق ، ص 168.

35- محمد سلامة محمد غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولـــة والشـــباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1989، ص 82.

36- سعيد يماني العوضي ، مرجع سابق، ص 15.

37- محمود حسن، مرجع سابق، ص 147.

38- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص169.

39- المرجع السابق، ص 169.

40- سعيد يماني العوضي، مرجع سابق، ص 53.

41- المرجع السابق، ص 59.

42- محمود حسن، مرجع سابق، ص 155.

43- محمد سيد فهمي، أسس الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 123، 122.

44- عبد المحيي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص ص 71، 75.

45- ماجدة كمال علام، التدريب الميداني في المؤسسات الاجتماعية، دون مكـــان نشـــر، دون سنة نشر، ص ص 47، 58.

46- سعيد يماني العوضي، مرجع سابق، ص ص 106، 110.

47- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص 169.

48- محمد سيد فهمي، أسس الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 146.

49- محمود حسن، مرجع سابق، ص 165.

50- السيد عبد الحميد عطية وهناء حافظ بدوي، مرجع سابق، 141.
51- محمود حسن، مرجع سابق، 162.
52- محمد كامل البطريق وحسن طه أبو الفضل، مرجع سابق، ص 197.
53- عبد المحيي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص 83.
54- محمود حسن، مرجع سابق، ص ص 164، 165.
55- سوسن عثمان عبد اللطيف، تنظيم المجتمع، أسس الممارسة المهنية، دون دار النشر، 2006، ص ص 116، 118.
56- المرجع السابق، ص ص 166، 182.
57- أحمد علي كنعان وعد الله المجيدل، الشباب والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 241، 1999، ص 74.
58- فيصل محمود غرايبة، " الشباب العربي ومستجدات العصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط1، ع 48، 2006، ص ص (15-28).
59- مصطفى مرتض علي محمود، ظاهرة العنق لدى الشباب الجامعي المصري، مجلة بحوث الشرق الأوساط ، ع 19، 2006، ص ص (116---).
60- مختار شعيب، مفهوم الشاب المصري للتنمية في الألفية الثالثة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مستقبل المج والتنمية،ع 22، 2002، القاهرة، عبد العزيز شادي، ص 15.
61- منتدى التنمية البشرية للشباب، احتياجات ومشكلات الشباب في ضوء المتغيرات العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص.09
62- المرجع السابق، ص.09
63- علي ليلة، الشباب والمجتمع، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص ص 16، 17.
64- كامل عمران، الشباب وفوائد استثمار وقت الفراغ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 27، ع 03.1999، الكويت، ص ص (125، 154).
65- فيصل محمود غرايبة، مرجع سابق، ص.35
66- أحرشاو الغالي، (الشباب العربي والممارسة الثقافية المأمولة)، مجلة شؤون عربية،عدد 75، 1993، ص ص (139)
67- أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، دار المعارف القاهرة، 1979، ص81، عن نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق، ص 252.
68- منتدى التنمية البشرية للشباب، مرجع سابق، ص 35.
69- إسماعيل سراج الدين، الشباب والإصلاح والتحديث، مكتبة الإسكندرية،2005،ص 06.

70- السيد عد الحميد عطية، هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص ص 273، 274.
71- عبد المنصف حسن رشوان، ممارسة الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب وقضـــاياهم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 11، 13.
72- نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق، ص ص 252، 254.
73- أحرشاو الغالي، المنظور السيكولوجي لأزمة الشباب العربي، مجلة شؤون عربيـــة، ع 70، 1992، القاهرة، ص ص 107، 118.
74- منتدى التنمية البشرية للشباب، مرجع سابق، ص 09.
75- مصطفى مرتضى علي محمود، محمود سابق، ص 119.
76- أحمد علي كنعان وعبد الله المجيدل، مرجع سابق، ص 75.
77- منتدى التنمية البشرية للشباب، مرجع سابق، ص ص 77، 88.
78- ماهر أبو المعاطي وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي ورعاية الشباب، مركز نشر وتوزيع الكتب الجامعي، جامعة حلـــوان، القـــاهر، 2001، ص 126.
79- المرجع السابق، ص 127.
80- عبد المنصف سن رشوان مرجع سبق، ص 28.
81- ماهر أبو المعاصي وآخرون مرجع سابقن ص ص 127، 128.
82- السيد عطية عبد الحميد وهناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 269.
83- ممد سلامة غباري، مرجع سابق ، ص ص 60، 64.
84- ماهر أبو المعاطي وآخرون، مرجع سابقن ص ص 136، 137.
85- مصطفى حسان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في تطوير مراكز الشباب الريفية، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم جامعـــة القـــاهرة، المجلـــد الأول/ 1994، ص 707.
86- نورهان منير سن فهمي، مرجع سابقن ص ص 270، 271.
87- ممد رفعت قاسمن مرجع سابق، ص 143.
88- عبد المحي محمود سن صال، مرجع سابق، ص 164.
89- ممد رفعت قاسم، مرجع سابقن ص 155.
90- نورهان منير سن فهمي، مرجع سابق، ص 272.
91- عبد المحي محمود سن صال، مرجع سابقن ص 167.
92- محمد رفعت قاسم، مرجع سابقن ص 139.
93- ماهر أبو المعاطي وآخرون، مرجع سبقن ص 131.

94- مارتن دايفز وآخرون ،علم اجتماع الخدمة الاجتماعية ،ترجمة شحاتة صـــباح ،مصـــر العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ط2 ،2004 ،ص .109.
95- محمد سلامة غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ط2 ،1989، ص .219.
96- رشيد زرواني، مرجع سابق، ص ص 35،36.

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل السادس الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: نوع الدراسة و طبيعتها.

ثانيا: منهج الدراسة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات.

1 – الاستمارة.

2 – المقابلة.

3 – الملاحظة.

رابعا: مجالات الدراسة.

أولا: نوع الدراسة وطبيعتها

تنتمي هذه الدراسة حول دور الحركة الجمعوية في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، إلى نوع الدراسات الوصفية التي تهدف إلى رسم صورة دقيقة لسمات وخصائص واقع أو ظاهرة معينة تجري في الوقت الراهن ، سواء تعلق الأمر بفرد أو بموقف أو بجماعة ، وكذلك لمعرفة نسبة تكرار حدوث الظاهرة أو جوانب منها أو عناصر مرتبطة بها، وكذا دوافع ذلك وعوامله ،بفضل وضع فروض مبدئية تربط بين متغيراتها المختلفة، وتكشف المؤثرات المحتملة عليها بهدف فهما علميا صحيحا.

وترتكز دراستنا هذه على وصف الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الحركة الجمعوية اتجاه الشريحة الشبانية، من خلال السلوكات والممارسات الصادرة عن قيادتها وإطاراتها في سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية، ومن جانب آخر كشف درجة استخدام وتطبيق هذه الجمعيات للمبادئ العلمية لممارسة الخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث، كما يرتكز البحث على معرفة حدود الفصل والالتقاء بين العمل الجمعوي والعمل الحكومي في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للشباب، وكذلك مدى اتساع نطاق نشاط الجمعيات و التعاون والتنسيق فيما بينها...الخ.

وتجمع هذه الدراسة الوصفية بين الأسلوبين الكمي والكيفي لتقدير سمات الموقف المبحوث ومميزاته وجمع البيانات والحقائق المتنوعة من السجلات والمستندات الرسمية، ومن خلال المقابلات مع قادة الجمعيات والمستفيدين، انطلاقا من الندرة المسجلة في البحوث الوصفية في الجزائر حول موضوع المجتمع المدني عامة والحركة الجمعوية خاصة ،نظرا لعاملين أساسين وهما: حداثة الظاهرة نفسها في السلوك الاجتماعي والسياسي من جهة، وافتقاد النسق الثقافي الجزائري لثقافة ومبادئ العمل الجمعوي والتطوعي الحقيقي، والممارسة المدنية التي تسمح للمواطنين بالتغيير عن طموحاتهم ومطالبهم بعيدا عن الأساليب المرفوضة من جهة أخرى، وعليه فإن هذه الدراسة قد تشكل الأرضية التي تهيئ

الفرصة للمزيد من الدراسات الأكثر تحديدا وعمقا واقترابا واقع وحقيقة الحركة الجمعوية ودورها الفعلي في المجتمع الجزائري.

ومن ناحية أخرى فإن الواقع العملي والعلمي للخدمة الاجتماعية ومهمة الحركة الجمعوية في توظيفها وترقيتها في مجال رعاية الشباب، يؤكد الحاجة الشديدة للدراسات الوصفية أكثر من الدراسات التجريبية لهذا الموضوع ،بواسطة استخدام منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة أكثر من غيرهما، لان أسس ومتغيرات مهنة الخدمة الاجتماعية تمر بمرحلة لا تزال لم تنضج بعد لتصل إلى مرحلة التحديد العلمي الدقيق(**1**).

ثانيا : منهج الدراسة

تندرج هذه الدراسة كما سبقت الإشارة إلى ذلك في إطار الدراسات الوصفية التي تتيح للباحث كمية كبيرة من البيانات والمعلومات الكمية والكيفية، قصد تشخيص خصائص الواقع المبحوث والانتقال من الوصف إلى إعطاء التفسيرات والدلالات المنطقية والواقعية للمعلومات الإحصائية و للأرقام المتوصل إليها في المجال الجغرافي والتاريخي والبشري الذي تدور فيه، ومن ثم إمكانية إصدار تعميمات حول الظاهرة في ظل الظروف المشابهة.

وبما أن هناك ارتباط بين نوع الدراسة وطبيعتها و تموقعها ونوع المنهج الذي يناسبها، فإن الباحث رأى أن أنسب منهج للدراسة هو منهج المسح الاجتماعي بنوعيه طريقة الحصر الشامل وطريقة العينة، فالنوع الأول طبق على الجمعيات الشبانية الناشطة في تراب الولاية مقر البحث، أما النوع الثاني فتم تطبيقه على عينة من الشباب المستفيد من خدمات الجمعيات المعنية موزعين في كل دوائر الولاية لمعرفة آثار ونتائج تلك الأنشطة والخدمات الجمعوية عليهم وتقييمهم لدور الحركة الجمعوية في رعاية الشباب والاهتمام بهم والتكفل بمطالبهم.

ومنهج المسح الاجتماعي يهدف إلى جمع البيانات الضرورية عن عناصر الظاهرة المدروسة، من خلال حصر كل مفردات مجتمع البحث، أو اختيار عينة منها بطريقة دقيقة لتمثيل بقية الوحدات إذا ما تعذر الوصول إليها كلها، ومن ثم

القيام بوصفها وتحليلها وتفسيرها وتعميم نتائجها. وهذا المنهج من أكثر المناهج المعتمدة في الخدمة الاجتماعية لما له من فعالية في تحقيق أهداف البحث العلمي في هذا الفرع من العلوم الاجتماعية، وقد بدأ استخدام منهج المسح الاجتماعي تاريخيا بدراسة المناطق العشوائية وتحديد خريطة توزيع الفقراء والمهمشين، وإحصاء عدد السكان وتصنيفهم، ولكنه تطور بعد ذلك ليستخدم في مجالات أخرى كالتجارة والرأي العام والتخطيط والصحة...(2).

والباحث في الخدمة الاجتماعية يسعى من خلاله إلى معرفة مناطق انتشار الظواهر الاجتماعية المرضية والمشكلات من جهة، والمؤسسات التي تتصدى لها ونوع العراقيل التي تحول دون تحقيق أهدافها من جهة أخرى، وبالتالي وضع خطط وبرامج علاجية ووقائية وإنمائية لمكافحتها.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

يلجأ الباحث الاجتماعي إلى أساليب وأدوات منهجية كثيرة أو محدودة لجمع البيانات حول الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، مثل الاستمارة أو المقابلة أو الملاحظة أو تحليل مضمون للوثائق والمستندات...الخ. و تبعا للمنهج المعتمد في هذه الدراسة وهو منهج المسح الاجتماعي بنوعيه؛ طريقة الحصر الشامل وبطريقة العينة، وكذلك تماشيا مع خصائص المجال البشري للبحث، والذي يتكون من قسمين هما قادة الحركة الجمعوية وكذلك الشباب المستفيد من خدماتها، فقد استخدم الباحث عدة أدوات بحثية هي الاستمارة والمقابلة والملاحظة البسيطة بالمشاركة أو الملاحظة المباشرة.

1- الاستمارة: هي من أهم أدوات البحث التي تطبق في منهج المسح الاجتماعي وقد استخدم الباحث الاستمارة بنوعيها، استمارة الاستبيان واستمارة الاستبصار أو بالمقابلة كما يلي:

أ- الاستمارة الأولى: وهي التي اعتمدها الباحث بشكل أساسي وتم تطبيقها على مسئولي وإطارات الجمعيات التي تمثل وحدة التحليل في القسم الأولى من مجتمع البحث أي الجمعيات الشبانية التي تنشط في مجال تقديم الخدمات للشباب بولاية

قالمة. وقد تضمنت استمارة البحث هذه عددا كبيرا نوعا ما من الأسئلة المتنوعة؛ حيث راعينا في صياغتها الطول والقصر وكذلك المضمون المتنوع بين أسئلة الحقائق والمعلومات وأسئلة الرأي والمواقف وأسئلة الدوافع والأسباب، وبما أن الموضوع المبحوث فيه نوعا من الحساسية والمخاوف، خاصة في جانب العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة وكذلك مسألة التسيير المالي، فقد تم استبعاد الجمل أو الألفاظ المثيرة أو المستفزة وتعمدنا تلطيف العبارات مع الالتزام بالدقة العلمية والموضوعية.

وبلغ عدد أسئلة الاستمارة الأولى 86 سؤالا نظرا لاتساع جوانب الموضوع وتشعبها، وحتى يتم تغطية مختلف الأبعاد والمؤشرات ذات العلاقة بالموضوع والتي تضمنتها فرضيات البحث، وقد توزعت الأسئلة على ستة أقسام تبعا لتساؤلات الدراسة وفرضياتها والمعلومات المطلوبة لفهم وتفسير الظاهرة المدروسة كما يلي:

المحور الأول: خصص للبيانات الأساسية حول الجمعيات ثم حول إطاراتها لمعرفة خصائص البيانات الأساسية حول الجمعيات ثم حول إطاراتها لمعرفة خصائص واقع الجمعيات وبنيتها الداخلية المادية والبشرية. وجاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 21.

المحور الثاني: احتوى على أسئلة حول طبيعة ونوعية الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات للشباب لمعرفة الميدان الذي يحضى بالأولوية في سلم اهتماماتها وبرامجها، وأي بعد تعتمده في تدخلها بين الوقاية أو العلاج أو التنمية، أم أنها تلجأ إلى الأنشطة الأسهل والأقل تكلفة. وتمثلت أسئلة هذا المحور في المجال من السؤال رقم 22 إلى رقم 31.

المحور الثالث: وتضمن أسئلة عن درجة تواجد أخصائيين اجتماعيين أو من يقترب إلى مهنتهم في الجمعيات، سواء كقادة ومسيريين أو كمنشطين ومنفذين للبرامج والأنشطة مع الشباب المستهدف، وكان ذلك بواسطة الأسئلة من رقم 32 إلى رقم 57.

المحور الرابع: واشتمل على أسئلة حول مدى اتساع النشاط الجمعوي الشـــباني إلى المناطق خارج المدن والحواضر الكبرى كعاصمة الولاية و الدوائر الهامـــة، أي إلى البلديات النائية والقرى والأرياف، وذلك في الأسئلة من السؤال رقـــم 58 إلى سؤال رقم62.

المحور الخامس: يبحث في طبيعة العلاقة بين الحركة الجمعويـــة والدولـــة أو السلطات، في المستوى المركزي أو المحلي، لمعرفة إلى أي حد تساهم الدولة في تحسين أداء العمل الجمعوي أو عرقلته، من خلال القوانين والنصوص التشريعية أو التمويل أو الضغوط بمختلف الأساليب، ذلك أن المحيط السياسي الذي تعمل فيه الحركة الجمعوية له من الأهمية بمكان في نجاح أي عمل جمعوي. وقد جاء ذلك من خلال الأسئلة من رقم 63 إلى رقم 78.

المحور السادس: تم تخصيصه لعنصر مهم في فاعلية أداء الحركة الجمعويـــة لدورها في رعاية الشباب بواسطة الخدمة الاجتماعية وهو عنصر التنســـيق بـــين الجمعيات الشبانية ذات الأنشطة المتشابهة، في إطار ما يسمى بالشبكات المدنيـــة الجمعوية أو التنسيقات والرابطات. وذلك من خلال الأسئلة مـــن رقـــم 79 إلـــى السؤال رقم 84. ثم جاء سؤالان مفتوحان حول معوقات العمل الجمعوي في مجال رعاية الشباب في الجزائر بشكل عام، والاقتراحات المطلوبة لتطوير الجمعيـــات الشبانية.

وقد جاءت الاستمارة الموجهة للجمعيات في البداية متضمنة أكثـــر مـــن 110 أسئلة، ولكن تمت غربلتها وإعادة صياغتها، بعد عملية التحكيم من طرف بعـــض الأساتذة في علم الاجتماع من ذوي الخبرة والاختصاص في الموضـــوع، وبعـــد تطبيقها التجريبي على عدد يقدر بستة من قادة الجمعيات خلال حضورنا لـــبعض الأنشطة التي نظمتها؛ حيث تم إلغاء بعض الأسئلة أو العبـــارات وإدراج أخـــرى تبين للباحث أهميتها في جمع البيانات الميدانية، حتى أصـــبح عـــدد الأســـئلة 86 سؤالا. ورغم أنها كثيرة وقد تشكل عبئا على المبحوثين من قادة الجمعيـــات، إلا انه أمكننا التغلب على هذه الصعوبة من خلال محاورتهم وشرح أهمية الموضوع لهم لكسب تفهمهم وتعاونهم، وكذلك من خلال اختيار الأوقات الملائمة لهم للإجابة

على أسئلة الاستمارة، مع إعطائهم الوقت الكافي لذلك، وقد دامت عملية إعداد هذه الاستمارة ثم تحكيمها وتجريبها وتطبيقها أكثر من 04 أشهر كاملة.

ب- **الاستمارة الثانية**: وتمثلت في استمارة الإستبار، أي بمقابلة عينة من القسم الثاني من مجتمع البحث وهو الشباب المستفيد من خدمات وأنشطة الجمعيات، وقد تضمنت 18 سؤالا، حيث اختير مجموعة من الشباب من الذين استفادوا من أنشطة كل جمعية من الجمعيات المدروسة والمقدرة ب 24 جمعية، أي بمجموع 340 شاب منهم المنخرطين في تلك الجمعيات ومنهم غير المنخرطين، وقد تم اعتماد هذه الأداة نظرا لطبيعة العينة، حيث يوجد فيها من له مستوى تعليمي لا يتجاوز السنة السابعة أساسي، وذلك لتجنب سوء الفهم للأسئلة وللوصول إلى وصف تحليلي معمق من خلال تسجيل الأجوبة والملاحظات المرافقة لها، أي ما يشعر به الشباب حول الجمعيات و نظرتهم لدورها اتجاههم.

2 - **المقابلة**: استخدم الباحث أداة المقابلة مع فئة الشباب المستهدف من خدمات الحركة الجمعوية والمستفيد منها بواسطة استمارة الإستبار، إلى جانب إجراء الكثير من المقابلات مع عدد من المسؤولين في قطاع العمل الجمعوي والشباب وهم: مديرة التنظيم والشؤون العاملة بولاية قالمة، ومدير مكتب الجمعيات بالولاية، ومديرة الشباب والرياضة، وكذلك مدراء بعض الهيئات الشبانية مثل دور الشباب وديوان مؤسسات الشباب والرابطات التي تهتم بقضايا الشباب مثل الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق وتبادل الشباب، والرابطة الولائية للنشاطات الثقافية والعلمية للشباب...الخ، حيث أمكن من خلال هذه المقابلات العلمية معرفة الكثير من الآراء والحيثيات وحتى كواليس عمل وتسيير الجمعيات، وعلاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة في مجال التمويل وإقامة الأنشطة، وهذا ما أعطى الباحث معلومات وبيانات كيفية هامة، تفسر أداء الحركة الجمعوية ومعوقاتها.

3- **الملاحظة**: استخدم الباحث الملاحظة المباشرة أو الملاحظة البسيطة بالمشاركة، في فهم وتفسير الكثير من جوانب العمل الجمعوي، من خلال الحضور في مختلف الأنشطة التي قامت بها الجمعيات في العديد من الفضاءات سواء في

مركز التسلية العلمية الذي يشهد الكثير من النشـــاطات الجمعويـــة، أو فـــي دور الشباب المختلفة أو في الجامعة...إلخ.

بالإضافة إلى المشاركة الشخصية للباحـــث فـــي عـــدة فعاليـــات جمعويـــة، وملاحظته القريبة لمختلف نشاطاتها.

رابعا: مجالات الدراسة

1 - **المجال المكاني**: تم إجراء الدراسة في تراب إقليم ولاية قالمة الواقعة بأقصى الشمال الشرقي للجزائر؛ حيث يحدها من الشرق ولاية سوق أهراس ومن الشمال كل من ولاية الطارف وعنابة وسكيكدة ومن الغرب ولاية قسنطينة ومن الجنوب ولاية أم البواقي، ويمكن اعتبارها نموذجا مشابها لبقية ولايـــات الـــبلاد؛ نظـــرا للتجانس النوعي الكبير في طبيعة عمل الحركة الجمعوية الجزائرية، مـــن حيـــث ظروف نشأتها التاريخية وتطورها والإطار القانوني الـــذي ينظمهـــا وعلاقتهـــا بالدولة، إضافة إلى تشابه أوضاع الشباب الجزائري في ظل المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري.

مرت المنطقة بعدة حقب تاريخية، من الفينيقيين إلى الرومان مـــرورا بـــالفتح الإسلامي ووصولا إلى بالاستعمار الفرنسي؛ حيث شهدت الولاية حركة نضـــالية كبيرة اكسبتها مكانة مهمة في التاريخ الجزائري الحديث.

وتعتبر ولاية قالمة من الولايات المتوســـطة مـــن حيـــث الأهميـــة والوضـــع الديمغرافي والاقتصادي على العموم، فعدد سكانها يقدر بحوالي: 506297 نسمة منهم 26% يتمركزون بعاصمة الولاية، وتقدر مساحتها بـــ: 3686.84 كـــم^2 و بها 10 دوائر هي: قالمة، وادي الزناتي، بوشقوف، حمام دباغ، قلعـــة بوصـــبع، هيليوبوليس، هواري بومدين عين مخلوف، حمام النبائل، لخزارة ، كما تضم 34 بلدية.

وأهم ما يميزها من الناحية الاقتصادية هما الطـــابعين الفلاحـــي والســـياحي، فالفلاحة بشقيها الزراعة وتربية المواشي تحتل الصدارة نظرا لخصوبة أراضـــيها وتربتها وكثرة السهول خاصة زراعة القمح والشعير في جهتهـــا الغربيـــة (وادي

الزناتي وتاملوكة)، وزراعة الخضر والفواكه (مجاز عمار وقالمة وبوشقوف)، وساعدها في ذلك كثرة السدود والأنهار والوديان، مثل سد بوحمدان ونهر سيبوس...إلخ.

كما تتميز ولاية قالمة بطابعها السياحي الكبير؛ نظرا لاحتوائها على عدة حمامات معدنية ذات جودة عالية مثل: حمام الشلالة، وحمام أولاد علي... إلى جانب الآثار التاريخية كالمسرح الروماني بقالمة، والمسبح الروماني بهليوبوليس، وأطلال مدينة تبيليس الرومانية بسلاوة عنونة...إلخ، ولكن رغم هذه الإمكانيات السياحية الهائلة إلا أن النشاط السياحي لم يرتقي إلى المستوى المطلوب نظرا لعراقيل بيروقراطية وسوء التسيير.

وتوجد بقالمة كذلك مركبات صناعية عديدة منها: مركب صناعة الدراجات والدراجات النارية، ومركب السكر والخزف، وكذا بعض المصانع المتوسطة،لكنها جميعا عانت من انعكاسات التعديل الهيكلي و الخوصصة خلال مرحلة التسعينات، كما عرفت عدة عمليات لتسريح العمال أو الشراكة.

2- **المجال البشري**: يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من قسمين هما:

أ- الجمعيات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب في مختلف مجالاتها الثقافية والصحية والتعليمية والرياضية والترفيهية...الخ.

ب- الشباب المستفيد من تلك الخدمات التي تقدمها الجمعيات الشبانية، سواء كانوا منخرطين كأعضاء أو متلقين للخدمات فقط.

فالعدد الكلي للجمعيات من جميع الاصناف والمسجل لدى مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية قالمة يشير إلى وجود **1362** جمعية معتمدة ولائية ومحلية حتى تاريخ 2007/12/31 و هي موزعة و مصنفة كالآتي:

جدول رقم1: يوضح أصناف الجمعيات بولاية قالمة

أصناف الجمعيات بولاية قالمة (2007)	عـــــــدد الجمعيات	النســـــبة المئوية
الجمعيات المهنية	**58**	**%6.24**
الجمعيات الدينية	**185**	**%13.58**
الجمعيات الرياضية والتربية البدنية	**235**	**%17.25**
جمعيات الفن والثقافة	**90**	**%6.60**
جمعيات أولياء التلاميذ	**303**	**%22.24**
جمعيات العلوم والتقنيات	**14**	**%1.02**
جمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية	**326**	**%23.93**
جمعيات البيئة والوسط المعيشي	**11**	**%0.80**
جمعيات المعوقين وغير المؤهلين	**07**	**%0.51**
جمعيات المستهلكين	**02**	**%0.15**
جمعيات الشباب والطفولة	**49**	**%3.6**
جمعيات السياحة والتسلية	**16**	**%1.17**
جمعيات المتعاقدين والمسنين	**02**	**%1.15**
جمعيات النسائية	**10**	**%0.73**
جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية	**40**	**%2.93**
جمعيات الأعمال التطوعية	**01**	**%0.07**
جمعيات الصحة والطب	**11**	**%0.80**
جمعيات قدماء التلاميذ والطلبة	**02**	**%1.15**
المجموع	**1362**	**%100**

المصدر: مديرية التنظيم و الشؤون العامة لولاية قالمة

إضافة إلى عدد من فروع الجمعيات الوطنية التي لها مكاتب ولائية بولاية قالمة مثل: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجمعية الإرشاد والإصلاح والمنظمة الوطنية لتواصل الأجيال وجمعيات أخرى لا يعرف لها أي نشاط تقريبا و غير موجودة إلا على الأوراق.

أما إجمالي الجمعيات التي تتعامل معها مديرية الشباب والرياضة لولاية قالمة كشريك فيقدر عددها في آخر إحصائية (حتى ديسمبر 2007) بـ **84** جمعية؛ حيث يوجد من بينها **27** جمعية فقط تصنفها المديرية على أنها نشطة أي بنسبة 32.14 %، أما الجمعيات غير النشطة فيقدر عددها ب **57** جمعية أي بنسبة 67.8 % ، وتجب الإشارة إلى أن هذه الجمعيات هي غير النوادي الرياضية المسجلة في نفس المديرية. وتوجد ضمن الجمعيات النشطة كل من الكشافة الإسلامية ورابطتين ولائيتين للتسلية والأنشطة العلمية والثقافية، لكن لها علاقة هيكلية وطيدة مع الدولة، حيث تفتقد لعنصري الاستقلالية والطوعية المفترضين في مفهوم المجتمع المدني، وجمعية متخصصة في التكفل بالمكفوفين لهذا فقد تم استبعاد هذه المنظمات الأربعة من الدراسة.

وعليه فان الجمعيات المعنية بالدراسة في بحثنا هي تلك الجمعيات المسجلة في مديرية الشباب والرياضة، والتي تحوز على اعترافها وتصنيفها بأنها نشطة وهي موزعة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: يبين توزيع الجمعيات حسب اسمها وتـــاريخ تأسيســـها وجـــنس رئيسها وعدد منخرطيها و عدد عينـــة الشـــباب و مقـــر الجمعيـــات و عـــدد الاجتماعيين بها.

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ تأسيسها	جنس رئيسها	عـــــدد منخرطيها فـــــي 2007	عـــــدد الأفـــراد العينـــة المستفيدة	مقـــــر الجمعية	عـــــدد الاجتماع يـــــين بالجمعيات
01	**جمعيـــة جـــذور الترقية الســياحية والصـــــــناعات التقليدية**	2000/01/16	ذكر	47	12	قالمة	00
02	**جمعية أفكار الثقافة لرعاية الشباب**	2007/07/04	ذكر	25	10	قالمة	08
03	**الجمعيـــة الثقافيـــة الولائية الجيل الجديد**	2007/07/28	ذكر	98	16	قالمة	08
04	**جمعيـــة حمايـــة وترقية الشباب**	1990/03/26	ذكر	350	17	قالمة	05
05	**جمعية "أجيال الغد" للأنشـــطة العلميـــة والتقنية**	2005/05//29	ذكر	500	20	وادي الزناتي	02
06	**الجمعيـــة الثقافيـــة للموسيقى "مالكا"**	1986/11/26	ذكر	100	16	قالمة	04
07	**جمعيـــة الينـــابيع الثقافيـــة للفنـــون التقليدية**	2007/09/16	انثى	148	13	قالمة	00
08	**جمعيـــة الوئـــام**	1999/11/23	ذكر	151	18	هواري	08

	للثقافة والترفيه					بومدين	
09	**جمعيـــة نشـــاطات الشباب هواري بومدين**	1987/01/29	ذكر	20	10	هواري بومدين	00
10	**جمعيـــة خلـــود للنشاطات النسوية والصـــــــناعات التقليدية**	1997/10/11	أنثى	16	22	لخزارة	00
11	**جمعيـــة نشـــاطات الشباب بلخير**	1989/05/14	ذكر	25	16	بلخير	00
12	**جمعيـــة صـــفاء لمكافحة المخدرات والإدمان**	2005/07/17	ذكر	52	06	بلخير	00
13	**الجمعيـــة الثقافيـــة "التحدي والإنتصار"**	2004/12/10	ذكر	25	15	بلخير	04
14	**جمعيـــة نشـــاطات الشباب لحي الإخوة رحابي "قالمة"**	1994	ذكر	25	16	قالمة	00
15	**جمعيـــة أمـــل الثقافيـــة-بـــرج صباط-**	2007/01/23	ذكر	248	16	بـــرج سباط	03
16	**جمعيـــة نشـــاطات الشـــــــباب هيليوبوليس**	1986/08/11	ذكر	100	14	هيليوبو ليس	01
17	**الجمعيـــة الثقافيـــة مصـــطفى كاتـــب هواري بومدين**	1990/05/30	ذكر	35	08	هواري بومدين	01
18	**جمعيـــة نشـــاطات الشـــــباب وادي**	1988/12/10	ذكر		09	وادي الشحم	02

	الشحم						
19	**جمعيـــة نشـــاطات الشـــــباب وادي السخون**		ذكر		10	قالمة	00
20	**جمعيـــة الإعـــلام و الإتصـــال فـــي أوساط الشباب**	1996/10/11	ذكر	50	17	قالمة	04
21	**جمعيـــة الصـــحة والرفاهية**	2002/07/30	ذكر		11	قالمة	03
22	**جمعيـــة أوصـــال الثقافية**	1990	ذكر		16	قالمة	05
23	**المنظمة الوطنيـــة لتواصل الأجيال – الفرع المحلي-**	1992/08/29	ذكر	27	20	قالمة	07
24	**جمعية النجاح بعين مخلوف**		ذكر	65	12	عـــين مخلوف	02

إذا هناك 24 جمعية نشطة في مجال رعاية الشباب مسجلة في مكتـــب ترقيـــة الحركة الجمعوية بمديرية الشباب والرياضة بولاية قالمة، وهذه الجمعيات تنشـــط في ميادين مختلفة كما يلي:

- الإعلام والتوجيه والتوعية.
- السياحة والحرف التقليدية والتدريب.
- الفنون (موسيقى، رسم...الخ).
- الصحة ومحاربة الآفات.
- التسلية والرحلات.
- المسرح والثقافة.
- الأنشطة العلمية والتقنية.
- التربية والتعليم.

وعليه يتكون مجتمع البحث من قسمين هما الجمعيات الشبانية من جهة، والشباب المستفيد من خدماتها من جهة أخرى، وهما وحدتي التحليل في الدراسة.
وعن كيفية اختيار مجتمع الدراسة فكانت كما يلي: فيما يخص الجمعيات تم اعتبار جميع الجمعيات المسجلة في مديرية الشباب والرياضة بولاية قالمة والتي تم تصنيفها كجمعيات نشطة معنية بالبحث، (ماعدا تلك التي لها علاقة هيكلية مع مؤسسات الدولة مثل الرابطات الولائية)، إضافة إلى جمعية وطنية مسجلة على مستوى مديرية التنظيم ولها اهتمام كبير بالشباب، ليكون عدد الجمعيات المدروسة **24** جمعية؛ حيث طبق عليها منهج المسح الاجتماعي الشامل، لأنها هي كل الجمعيات العاملة في مجال الشباب بالدرجة الاولى بالولاية.

والجمعيات المشكلة لمجتمع الدراسة معظمها ذات طابع ولائي، لأن الجمعيات الوطنية بولاية قالمة ليست نشطة وليس لها أي اثر تقريبا، رغم أنها مسجلة بمصالح الولاية، أما بعض الجمعيات الوطنية الفاعلة على الساحة الجمعوية محليا مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجمعية الإرشاد والإصلاح فإنها جمعيات ذات أهداف شاملة تتجاوز مفهوم الجمعيات الشبانية الذي يندرج في نطاقه مجتمع البحث.

أما القسم الثاني لمجتمع البحث فهو الشباب المستفيد من خدمات الحركة الجمعوية؛ حيث تم اختيار عينة الشباب بطريقة عشوائية، فاخترنا عددا معينا من الشباب من كل جمعية حسب ظروف كل واحدة منها؛ حيث تراوح عدد الشباب المبحوث من كل جمعية ما بين 06 و 22 شاب، فكان حجم العينة مكون من **340** شابا منخرطا ومستفيدا من خدمات الجمعيات المدروسة، وتمت عملية الاختيار بالشكل التالي: يقوم رئيس إحدى الجمعيات المعنية بالدراسة بدعوة مجموعة من الشباب المنخرطين أو الذين سبق واستفادوا من خدماتها إلى لقاء الباحث في مقر الجمعية أو في إحدى مؤسسات الشباب إن لم يكن لها مقر، وبعد ذلك يتم إعطاء كل واحد منهم استمارة، وبعد الشرح لأبعاد الدراسة وأهدافها العلمية البحتة يجيب الشباب على أسئلتها باستخدام أداة المقابلة، وبدون حضور رئيس الجمعية، وهكذا

استطاع الباحث إجراء من 04 إلى 10 مقابلات يوميا مع عينة الشباب على مدى حوالي شهرين.

والشباب المعنيون بالبحث هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و36 سنة ممن يترددون على مقر الجمعية وسبق أن تعاملوا وتلقوا خدماتها وأنشطتها ولهم دراية مقبولة واحتكاك بالعمل الجمعوي، علما أنه يصعب على أي أحد معرفة العدد الحقيقي والفعلي للشباب الذين استفادوا من خدمات الحركة الجمعوية خلال الفترة الزمنية الأخيرة السابقة لانعدام السجلات و الأرشيف لدى الجمعيات، ناهيك عن طول الفترة من بداية نشأتها لغاية اليوم، لهذا فقد كان أمرا صعبا تقدير الحجم الكلي لمجتمع البحث من الشباب، فكان الاختيار عفويا ومراعيا فقط للخصائص العمرية والاستفادة السابقة أو الحالية من البرامج والأنشطة التي قدمتها وتقدمها الحركة الجمعوية لفئة الشباب التي تستهدفها مهنة الخدمة الاجتماعية، سواء في مقرات الجمعيات كدور الشباب أو المراكز الثقافية أو مركز التسلية العلمية، أو في الأحياء والشوارع والساحات العمومية حيث يتواجد الشباب بشكل كبير.

وهذه بعض الخصائص الرئيسية للجمعيات الشبانية التي تشكل قسمي مجتمع البحث، رؤساء الجمعيات والشباب من حيث إمكانياتها المادية وطاقاتها البشرية وتوزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس و السن والمستوى التعليمي...الخ.

جدول رقم3: يبين مدى توفر الجمعيات على فروع خارج المقر الرئيسي

توفر الجمعيات على فروع	ت	%
نعم	06	25
لا	18	75
المجموع	24	100

يوضح هذا الجدول أن أغلبية الجمعيات لا تتوفر على فروع أخرى غير مكتبها الرئيسي في مقر الجمعية، وذلك بنسبة 75% بينما تتوفر 25% من الجمعيات على فروع في مناطق أخرى سواء داخل مركز الولاية أو في البلديات والقرى الصغيرة، وذلك في شكل نوادي تنشط في المراكز الثقافية أو دور الشباب الموجودة في تلك البلديات، حيث تعمل هذه الفروع على إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الثقافية والشبابية للاشتراك في أنشطة معينة، بصفة دائمة أو في المناسبات الوطنية والدينية، وفي بعض الأحيان تتم هذه الأنشطة بدون علم رئيس الجمعية نفسه.

جدول رقم 4: يبين مدى توفر الجمعيات على مقر ونوعه

توفر الجمعيات على مقر	**ت**	**%**	**نوع المقر**	**ت**	**%**
نعم	21	87.5	مقر خاص	01	04.76
			مقر مؤجر	02	09.52
			مؤسسة شبانية	18	85.7
			دار الجمعيات	00	00
			أخرى تذكر	00	00
لا	03	12.5			
المجموع	24	100			

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة الجمعيات التي لها مقرات هي نسبة عالية بلغت 87,5% من مجموع الجمعيات المدروسة، وأما النسبة الباقية وهي 12.5% فأكدت أنها لا تحوز على مقر من أي نوع كان، رغم أن قانون الجمعيات يشترط لاعتماد

أي جمعية حيازتها على مقر مهما كان نوعه، سواء كان ملكا خاصا أو مؤجرا أو في مؤسسة عمومية ما. والسبب في تصريح هذه النسبة بعدم توفرها على مقر هو أنها عند تقديمها لطلب الاعتماد ترفقه بعقد إيجار، أو اتفاقية مع مؤسسة شبانية لاستقبال الجمعية، ثم بعد الحصول على الاعتماد ينتهي عقد الإيجار أو اتفاقية الاستقبال فتصبح الجمعية بدون مقر، وبالتالي تصبح مقراتها هي الأماكن العامة كالمقاهي أو أماكن العمل كمحل المحاماة مثلا.

وبالنسبة للجمعيات التي اعتبرت أن لها مقرات، فإن 85.7 % منها تقع مقراتها في مؤسسات شبانية وخاصة في دور الشباب أو دور الثقافة التابعة للبلديات، بينما أكدت نسبة 09.52% من الجمعيات التي لها مقرات أنها مؤجرة، و04.76 % أي جمعية واحدة فقط قالت أن لها مقر خاص حازت عليه في بداية التسعينات.

وتؤكد هذه النسب أن معظم الجمعيات تعاني من مشكلة فقدان المقرات الملائمة والكافية والخاصة. التي تسمح لها ببرمجة نشاطاتها بصفة ذاتية ومستقلة وهذا يؤدي إلى ضعف وقلة أنشطتها.

جدول رقم 5: يبين رأي رؤساء الجمعيات حول كفاية المقرات لاحتضان الأنشطة

مدى كفاية المقر	ت	%	
كاف	07	29.16	
غير كاف	17	70.83	
المجموع	24	100	

يوضح هذا الجدول أن نسبة كبيرة وهي70.83% من الجمعيات تؤكد أن مقراتها غير كافية لاحتضان أنشطتها، بينما قالت نسبة 29.16% أن المقرات كافية بالنسبة لها ، نظرا لكون المؤسسات التي تأويها واسعة وتضم قاعات عديدة و فضاءات لمختلف البرامج والنشطة.

جدول رقم 6: يبين توفر الجمعيات على موقــع بشــبكة الانترنــت والمدى الزمني لتجديده

تـــــوفر موقـــــع الكتروني	**ت**	**%**	**فترات تحديثه**	**ت**	**%**
نعم	05	20.83	كل شهر	03	60
			كل ثلاثة أشهر	01	20
			كل 06 أشهر	02	40
			كل سنة	00	00
لا	19	79.16			
المجموع	24	100			

يوضح مدى توفر الجمعيات موضوع الدراسة على مواقع بشبكة الانترنت؛ حيث بينت النتائج أن 79.16% لا تمتلك مواقع الكترونية في الشبكة العنكبوتيــة كوسيلة اتصال وإعلام تتواصل بها مع العالم الخارجي، وخاصة مع فئة الشــباب التي تفضل استخدام الانترنت على بقية الوسائل، وكذلك باعتبارها أداة تشرح من خلالها الجمعيات أهدافها وبرامجها لجلب المزيد من المنخــرطين والمتطــوعين، بينما نسبة الجمعيات التي لها مواقع على شبكة الانترنت فهي 20.83% فقط.

وهذه النسب تبين تخلف الجمعيات على مواكبة عصر التكنولوجيا فــي مجــال الإعلام والمعلومات، وهذا ما ينقص في فعاليتها. كما أن نسبة الجمعيات التي لها مواقع تجددها كل شهر هي 60% وكل 06 أشهر قدرت ب 40%.

جدول رقم 7: يبين توزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس

الجنس	ت	%	
ذكور	22	91.66	
إناث	02	08.33	
المجموع	24	100	

يوضح الجدول توزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس، حيث يعتبر عامل الجنس من أهم المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عن مدى مشاركة المرأة في قيادة العمل الجمعوي في المجتمع المحلي المتسم بالمحافظة وضعف دور المرأة في المشاركة في الحياة العامة من خلال الجمعيات، لأن نسبة المرأة في المجتمع ككل تقارب النصف. ولهذا فان إسهام المرأة في قيادة العمل الجمعوي يجب أن يتماشى مع مكانتها الديمغرافية.

وتبين هذه الدراسة أن نسبة الذكور في قيادة الجمعيات هي اكبر بكثير من نسبة الإناث حيث بلغت 91.66%، بينما بلغت عند الإناث 08.33%، وهذا ما يعبر عن ضعف المشاركة النسائية في قيادة الجمعيات الشبانية، فهناك جمعيتان فقط تقودهما النساء، وتتمثل أنشطتهما في الصناعات التقليدية كصناعة الألبسة والطرز...الخ.

ويبلغ سن قيادات الجمعيات من الإناث أعمارا كبيرة نسبيا، وتتفق هذه النسبة مع معظم الدراسات التي تناولت الموضوع في الوطن العربي، حيث كانت النسب دائما متدينة، كما أن النساء يملن إلى العمل في الجمعيات الموجهة للطفولة ورعاية الأمومة والأسرة وكل ما يتعلق بشؤون المرأة، لهذا نجد ضعفها في قيادة الجمعيات الشبانية.

جدول رقم 8: يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب السن

فئات العمر	ت	%	
اقل من 20سنة	00	00	
من20إلى30 سنة	05	20.83	
من 30إلى 40سنة	06	25	
أكثر من 40 سنة	13	54.16	
المجموع	24	100	

يفيد مؤشر العمر في معرفة نسبة المشاركة لدى جميع الأعمار، وما إن كانت الجمعيات الشبانية، أو التي تهدف إلى رعاية الشباب يقودها إطارات شابة، أم أن هذه الجمعيات لا تزال تحت هيمنة من هم أكثر من 50 سنة، أي ممن تجاوزوا مرحلة الشباب. و بالتالي فهم بعيدون عن معايشة همومهم وواقعهم. كما يتيح لنا معرفة مدى انخراط فئة الشباب في العمل الجمعوي مدى ترك الفرصة له للقيادة.

ويبين الجدول أن الفئة العمرية أكثر من 40 سنة هي الأكثر استحواذا على رئاسة الجمعيات بنسبة 54.16%، رغم أن الجمعيات تستهدف الشباب كميدان نشاط رئيسي، ثم الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 25%، ثم جاءت الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة ثالثا بنسبة 20.83%، مما يعني أن الفئة الثانية كذلك لها نصيب لابأس به في قيادة الحركة الجمعوية الشبانية. لكن الفئة الأقل من 20 سنة لم تحض بأي فرصة لرئاسة ولا جمعية واحدة، وهذا أمر منطقي إلى حد كبير في ظل تدحرج وتاخر العمر الفعلي لتحمل المسؤوليات إلى عمر أكبر من العمر الذي كان في السابق في ظل البطالة والأوضاع المعيشية الصعبة.

جدول رقم 9 : توزيع رؤساء الجمعيات حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	ت	%
أمي	00	00
ابتدائي	01	04.16
متوسط	02	08.33
ثانوي	08	33.33
جامعي	10	41.66
ماجستير	00	00
دكتوراه	01	04.16
المجموع	24	100

يوضح الجدول أعلاه توزيع رؤساء الجمعيات حسب مستوى تعليمهم، حيث يعتبر مؤشر التعليم من اكبر المؤشرات الدالة على مدى اهتمام الطبقة المتعلقة والمثقفة من المجتمع بالعمل الجمعوي، لكونها الأقدر على القيادة والتسيير والفهم العلمي لواقع المجتمع عامة والشباب خاصة وحاجاتهم. كما أن التعليم يجعل القائمين على الجمعيات أكثر فعالية، و المتعلمين من الطبقة الوسطى خاصة أكثر وعيا بضرورة النهوض بالمجتمع وتنميته من خلال العمل التطوعي.

ويبين الجدول أن اكبر نسبة هي للمستوى الجامعي بـ 41.66% أي نصف حجم العينة تقريبا، وهذا رقم له دلالته الايجابية في قيادة الحركة الجمعوية يضاف إليه 04.16% حاصل على شهادة الدكتوراه، ذلك أن المستوى التعليمي الجيد يؤدي إلى تحسين أداء الجمعيات من حيث التسيير وبرمجة الأنشطة وتنفيذها وحسن التعامل مع الشباب، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الحس المدني والوعي بأهمية العمل الجمعوي ودوره الخلاق والفعّال في المجتمع. ثم جاء مستوى التعليم الثانوي لرؤساء الجمعيات بنسبة 33.33%، وهي نسبة هامة أيضا نظرا لحجم الشباب الذي ينهي دراسته في المرحلة الثانوية. بينما جاء المستوى المتوسط بنسبة

08.33%، والمستوى الابتدائي بنسبة 04.16 %، ومستوى شهادة الماجستير بـــ 00%.

جدول رقم 10: يبين توزيع رؤساء الجمعيات حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	ت	%
أعزب	9	37.5
متزوج	15	62.5
أرمل	00	00
مطلق	00	00
المجموع	24	%100

يوضح الجدول توزيع رؤساء الجمعيات حسب حـــالتهم العائليـــة ووضـــعهم الاجتماعي، وتكمن أهمية هذا المتغير فـــي معرفـــة مـــدة الاســـتقرار النفســـي والاجتماعي لقادة الجمعيات، ذلك لأن الاستقرار يؤدي إلى التركيز في العمل.

وقد جاءت النتائج دالة على وجود نسبتين الأولى وهي الأكبر بـــ 62.5% لفئة المتزوجين؛ حيث أن معظم رؤساء الجمعيات متزوجون، وهذا ما يتماشـــى مـــع الجدول رقم 8 الذي اظهر أن نصف مجتمع البحث تجاوزت أعمـــارهم الـــــ 40 سنة، ثم جاءت فئة العزاب بنسبة 37,5%، وهذا نظرا لأعمار الأفراد من فئة 20 إلى 30 سنة؛ حيث أصبح الزواج يتأخر إلى ما فوق الثلاثين سنة، أمـــا الفئتـــين مطلق وأرمل فجاءتا بنسبة معدومة.

جدول رقم 11: يبين الحالة العائلية لرؤساء الجمعيات حســب السن

الحالـــــة العائلية / السن	أعزب	%	متزوج	%	أرمل	%	مطلق	%	المجموع
اقل مــن 20سنة	00	00	00	00	00	00	00	00	00
من 20إلى 30 سنة	05	20.83	01	04.16	00	00	00	00	07
من 30إلى 40سنة	00	00	05	20.83	00	00	00	00	05
أكثر مــن 40	02	08.33	11	45.83	00	00	00	00	13
المجموع	07	29.16	17	70.83	00	00	00	00	24

جدول رقم 12: يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب المهنة الأصلية

المهنة الأصلية	ت	%
موظف إداري	04	16.66
معلم	06	25
طبيب	02	08.33
طالب	02	08.33
متقاعد	06	04.16
عمال أحرار	01	25
بطال	01	04.16
أخرى تذكر	02	08.33
المجموع	24	100

يوضح هذا الجدول توزيع رؤساء الجمعيات حسب مهنتهم الأصلية خارج العمل الجمعوي، لمعرفة ماهي المهنة التي تسمح أكثر لصاحبها بالعمل في رحاب الجمعيات الأهلية وبذل المزيد من جهده ووقته في سبيل الصالح العام.

فقد جاءت الفئتين معلم وعمال أحرار في المقدمة بـ 25%، ثم فئة موظف إداري بنسبة 16.66%، ثم أخرى تذكر بنسبة 08.33%، وتتوزع بين أستاذ جامعي والعمل في محل بيع وتصليح أجهزة الإعلام الآلي. أما فئة بطال ومتقاعد وطالب فكانت نسبتهما 04.16%، وهي النسبة الأقل؛ حيث جاءت نسبة كل من الطبيب و الطالب 08.33 %. وعليه فان فئة المعلم وفئة العمال الأحرار إضافة إلى التعليم الجامعي وكذلك المتقاعد هي الأقدر على إتاحة الفرص وخاصة الوقت منها للعمل الجمعوي والاهتمام برعاية الشباب، على عكس الطالب الذي له انشغالاته العلمية والبيداغوجية الكثيرة، كما أن البطال ورغم وقته المتوفر للاهتمام بالتطوع إلا أن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية الصعبة غالبا ما تنعكس سلبا على

جانبه النفسي وحتى دوافعه للعمل الجمعوي تذهب في اتجاه المنافع الشخصية أكثر من الأهداف الجماعية.

وبالنسبة لفئة الموظف الإداري فهي عادة ما يضطلع صاحبها ببعض الجمعيات التي أنشأتها الحكومية وربطتها بوزارة الشباب والرياضة لتسيير أموال الشـــباب بالاشتراك مع دور الشباب، وهي جمعيات نشاطات الشباب التي تآكل و تنـــاقص دورها مع الوقت فأصبحت عبارة عن هياكل شبه إدارية لا دور لها إلا في بعض المناسبات التي تستدعيها فيها مديريات الشباب والرياضة.

جدول رقم 13: يبين الوضعية المهنية الأصلية لرؤساء الجمعيات حسب السن

الوضـــــعية المهنية / **السن**	موظف إداري	معلم حر	طبيب تذكر	طالب	متقاعد	بطال	عامل	أخرى	المجموع
اقل من 20 سنة									
من 20 إلى 30 سنة									
من 30 إلى 40 سنة									
أكثـــر مـــن 40 سنة									
المجموع									

جدول رقم 14: يبين المدة الزمنية التي قضاها رؤساء الجمعيات في مناصبهم

المدة الزمنية للرئيس بمنصبه	ت	%
أقل من 06 أشهر	01	04.16
من ستة أشهر إلى سنة	03	12.5
من سنة إلى 03 سنوات	05	20.83
من 03سنوات إلى 06 سنوات	06	25
من 06 سنوات إلى 08 سنوات	03	12.5
أكثر من 08 سنوات	06	25
المجموع	24	100

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة رؤساء الجمعيات الذين تجاوز زمن ترؤسهم للجمعيات 08 سنوات هي الأعلى بـ 25%، إلى جانب الفئة من 03الى 06 سنوات، ونسبة من بقي في قيادة الجمعيات بين سنة و03 سنوات بـ 20.83%. وهذا ما بين عدم وجود تداول فعلي وحقيقي في رئاسة وقيادة الجمعيات، مما أدى إلى الترابط والتلازم بين الجمعيات ورؤسائها، وقلل من الاتجاه المؤسسي في العمل داخل الجمعيات، و هو ما يفسر العلاقات المتوترة وغياب التجانس بين أعضاء مكاتبها المسيرة؛ حيث يتغيب الكثير من هؤلاء الأعضاء عن اغلب الأنشطة التي يديرها الرئيس أو أمين المال فقط، ثم بعد ذلك يشتكي العديد من رؤساء الجمعيات من تغيب بقية الأعضاء عن الحضور للاجتماعات أو للأنشطة.

جدول رقم 15: يبين حصول رؤساء الجمعيات على تكوين أو تدريب في العمل الجمعوي ونوع التكوين

الحصول على التدريب	ت	%	نوع التكوين أو التكوين	ت	%
نعم	15	62.5	تكوين نظري عام	09	60
			تدريب في الإدارة والتسيير	05	33.33
			تدريب في الخدمة الاجتماعية	00	00
			تكوين في فنون الاتصال	00	00
			تدريب تقني	01	06.66
			أخرى تذكر	00	00
لا	09	37.5			
المجموع	24	100			

يشير الجدول إلى أن نسبة 62,5% من رؤساء الجمعيات قد تلقوا أو حصلوا على تدريب وتكوين في العمل الجمعوي، كان في معظمه تكوين نظري عام بنسبة 60%، وتدريب في الإدارة والتسيير بنسبة 33.33%، أما نسبة من لم يحصل على أي تكوين أو تدريب من رؤساء الجمعيات الشبانية فقدرت بـ 37,5%.

وتكمن أهمية وحتمية التكوين في العمل الجمعوي في كونه ظاهرة حديثة في المجتمع الجزائري؛ بحيث لا تتجاوز نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، لهذا تخصص الهيئات العمومية إلى جانب بعض المؤسسات الأجنبية بالتعاون مع السلطات برامج لتدريب قادة وإطارات الحركة الجمعوية، في دورات من أسبوع إلى أسبوعين، تخصص عادة لطرق التسيير وتكوين الملفات الموجهة لطلب التمويل.

جدول رقم 16: يبين نوع الجهة التي نظمت التدريب

الجهة المنظمة للتدريب	ت	%
مؤسسة حكومية	11	45.83
مؤسسة خاصة	00	00
مؤسسة أجنبية	01	04.16
في إطار شراكة بين الجمعيات	02	08.83
أخرى تذكر	01	04.16
المجموع	15	100

يبين الجدول أن اغلب رؤساء الجمعيات الذين قد تلقوا التكوين في العمل الجمعوي كان من طرف الهيئات حكومية بنسبة 45.83%؛ أي من طرف مديريات الشباب والرياضة، ومديريات الصحة والسكان، أو وزارة التضامن الوطني. بينما لم يتلقوا أي تكوين أو تدريب من طرف المؤسسات الخاصة، و في إطار الشراكة بين الجمعيات فلم تتعدى النسبة 08.33 %.

أما عن المؤسسات الأجنبية فأنها ورغم عدم إشارة أي من رؤساء الجمعيات عن تلقيه تكوين من طرفها، إلا انه من خلال المقابلات معهم أكد بعضهم أن هناك برامج قدمتها مؤسسات أوروبية خاصة ولكن في إطار التنسيق مع السلطات العمومية الجزائرية، لهذا فلم يعتبروها جهة أجنبية، خاصة من برامج أوروبية كبرنامج ميدا 1 و ميدا 2، وقد أكد رؤساء الجمعيات الذين حصلوا على التكوين في هذه البرامج على مستواها الرفيع وجدواها الكبير في تكوينهم، أما عن التدريب في الخدمة الاجتماعية فلم يكن له أي نسبة من الاهتمام، وذلك نظرا لغياب هذا التخصص الأكاديمي والمهني من أولويات واهتمامات العمل الاجتماعي في الجزائر، على عكس الدول الأخرى سواء كانت عربية أو أجنبية.

جدول رقم17: يبين توزيع أفراد عينة الشباب المستفيد حسب الجنس

الجنس	ت	%
ذكر	193	56.76
أنثى	147	43.23
المجموع	340	100

يوضح الجدول بان عدد الأفراد الذكور في عينة البحث الخاصة بفئة الشباب المستفيد أكبر من عدد أفراد الإناث، حيث يشكل الذكور 56.76% من العينة، بينما الإناث 43.23% وهذه النتيجة تدل على أن الذكور المستفيدين يفوق عدد الإناث، لان الذكور من جهة هم الأكثر في التسرب المدرسي، كما أنهم الأكثر حضورا في المراكز والمؤسسات الشبانية بحكم التقاليد الاجتماعية التي تعرقل الخروج الدائم للأنثى.

ولكن رغم هذا فإن نسبة الإناث التي تتراوح أعمارهن من 15 سنة إلى 36 سنة فأكثر هي نسبة هامة، ويتركز حضورهن كالطرز والخياطة، وفي تعلم استعمال الإعلام الآلي.

جدول رقم 18: يبين سن عينة الشباب المستفيدين

سن عينة الشباب	ت	%
20-15	135	39.70
25-21	70	20.59
30-26	85	25
35-31	20	05.88
36 فما فوق	30	08.82
المجموع	340	100

يبين الجدول أن الفئة العمرية الأكثر حضورا للاستفادة من الأنشطة الجمعوية هي الفئة من 15 سنة إلى 20 سنة بنسبة 39.70%، تليها الفئة بين 26 و30 سنة، ثم الفئة من 21 إلى 25 سنة، ثم تنخفض النسبة للفئتين العمريتين 36 سنة فما فوق بـ 08.82%، و31 إلى 35 سنة بـ 05.88 والتفسير هو أن الفئات العمرية الأقل سنا هي الأكثر ترددا على مقرات الحركة الجمعوية بالمؤسسات الشبانية بشكل خاص؛ حيث تجد نوعا من التأطير الذي تقوم به تلك المؤسسات لاشتراك مع بعض إطارات الجمعيات .

جدول رقم 19: يبين مكان إقامة عينة البحث من الشباب المستفيد

مكان الإقامة	ت	%
عاصمة الولاية	60	17.65
مقر الدائرة	100	29.41
مقر البلدية	165	48.53
قرية صغيرة	15	04.41
المجموع	340	100

يبين الجدول أن أكثرية أفراد العينة المدروسة يسكنون بمقرات البلديات بنسبة 48.53% تليها مقرات الدوائر بنسبة 29.41%، ثم عاصمة الولاية بـ 17.65% بينما الأفراد الساكنون بالقرى الصغيرة شبه الريفية فقدرت نسبتهم بـ 04.41%.

والتفسير هو أن الشباب في البلديات والدوائر البعيدة نسبيا عن الحواضر العمرانية الكبيرة هم الأكثر بحثا عن الإستفادة من أنشطة الجمعيات على أنشطة تكوينية في ميادين الإعلام الآلي مثلا، وذلك نظرا لافتقار البلديات لمرافق أخرى للتكوين المهني أو التنشيط الثقافي والترفيه.

جدول رقم20: يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة من الشباب المستفيد

المستوى التعليمي	ت	%
أمي	05	1.47
ابتدائي	22	6.47
متوسط	127	37.35
ثانوي	104	30.59
جامعي	82	24.12
المجموع	340	100

يبين الجدول أن نسبة 37.35 % من الشباب المستفيد لها مستوى متوسط، وهذا ما يتماشى مع الأعمار الأكثر استفادة في عينة الدراسة، يليها المستوى الثانوي بنسبة 30.59%؛ حيث تعد هذه المرحلة التعليمية من اكبر الحواجز التي يتوقف فيها الكثير من الشباب عن مواصلة الدراسة، وبالتالي يحاول بعضهم التعويض بطريقة ما من خلال الاستفادة مما تقدمه الجمعيات الشبانية من أنشطة ومحاولا إبراز مواهب أخرى يتوفر عليها، أو انه يشغل الانترنت للإبحار ومحاولة البحث

عن وظيفة تؤمن له مستقبلا أفضل، أو يتواصل به مع غيره مـــن الشـــباب ذوي المستوى الجامعي كان لهم نصيب مهم حيث قدرت نسبتهم بـــــ 24.12% مـــن مجموع المستفيدين من أنشطة الجمعية حيث ينخرط في الجمعيات أو يتقرب إلـــى مقرها ليمارس هويات معينة كالموسيقى أو تقنيات التصوير أو إمضـــاء أوقاتـــه الفارغة في ممارسة تلك الهوايات في ظل ظروف البطالة وصعوبات الحياة.

والملاحظ أن نسب الذكور تفوق نسب الإناث بشكل ضئيل في كـــل المســـتويات التعليمية، وهذا ما يتماشى مع بيانات الجدول 15.

جدول رقم21: يبين توزيع جنس عينة الشباب حسب مستواهم التعليمي

المستوى / الجنس	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
ذكور	00	02	14	11	11	37
إناث	01	02	11	10	06	30
المجموع	01	04	25	21	17	68

جدول رقم 22: يبين عضوية المستفيدين في الجمعيات وكيفية التعرف عليها

العضوية في الجمعيات	ت	%	كيفية التعرف على الجمعيات	ت	%	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	187	55	عن طريق الأصدقاء	123	65.77		
			عن طريق الأقارب	29	15.50		
			عن طريق الجيران	24	12.83		
			عن طريق وسائل الإعلام	09	04.81		
			عن طريق نشاطها الميداني	155	45.59		
لا	153		أخرى تذكر	00	00		
المجموع	430	100				و ج الإجمالي	إ م الإجمالي

يوضح الجدول أن 55% من عينة الدراسة من الشباب المستفيد منخرطة في الجمعيات التي تستفيد من خدماتها، وان 45 ليست منخرطة، وإنما تتلقى تلك الخدمات كفئة متلقية فقط حيث تفتح الجمعيات باب العضوية والانخراط للشباب ولكنها في نفس الوقت تتوجه بالكثير من أنشطتها لعموم الشباب.

3- **المجال الزماني**: بدأت الدراسة الميدانية بشكلها الاستطلاعي أو التشخيصي مع بدايات القيام بالبحث مباشرة، لكن العملية الحقيقية لجمع البيانات والمعلومات من الواقع الميداني للظاهرة المدروسة بدأ في مارس 2007 وانتهى في نوفمبر 2008، من خلال الاتصالات الأولية مع رؤساء الجمعيات لبلورة معالم أدوات الدراسة، وصولا إلى المقابلات النهائية مع مسئولي قطاع شؤون الجمعيات ومع الشباب المستفيد، وبعد هذه الفترة الزمنية بدأت عمليات التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج

هوامش الفصل السادس:

(1) محمد عويس، البحث العلمي وممارسة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القـــاهرة، 1997، ص 222.

(2) المرجع السابق، ص 29.

الفصل السابع:

واقع الأنشطة الجمعوية المقدمة للشباب ومدى تلاؤمها مع حاجاتهم

تمهيد

أولا: نوعية الأنشطة الأكثر تقديما
ثانيا: استمرارية النشاطات وكيفية اختيارها
ثالثا: مكانة برامج التنمية والتدريب والاهتمام بالمناطق الريفية
رابعا: إقبال و تفاعل الشباب مع الأنشطة الجمعوية

خلاصة واستنتاجات

تمهيد:

تلعب الجمعيات وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة في المجتمعات البشرية، خاصة في ظل الظروف الانتقالية التي يعرفها العالم منذ بروز تجليات العولمة وسيطرة نظام اقتصاد السوق، ويعد الشباب ابرز الشرائح الاجتماعية التي عولت كثيرا على الجمعيات للأخذ بآماله وطموحاته في كسب مكانته التي يصبوا إليها في المجتمع الذي يعيش فيه، فالشباب أكثر الناس تأثرا بالمتغيرات وغالبا ما يكون تأثره في الاتجاه السلبي الضار بمصيره وبمستقبل المجتمع أيضا.

وبالنظر لكثرة حاجات ومطالب الشباب، فإن الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لتلبيتها يجب أن تتنوع وتتعدد من أنشطة ثقافية وصحية ورياضية وترفيهية وغيرها، دون إغفال الجانب المهني أو الاقتصادي للشباب، أي الإسهام في إعطاء الشباب إمكانيات ملائمة تساعدهم على دخول عالم الشغل و الحصول على الوظائف، لتقليص آثار البطالة التي يعرفها قطاع واسع منهم نتيجة المشاكل الاقتصادية، فعجز الدولة عن توفير العمل يدعو الجمعيات إلى أخذ زمام المبادرة في هذا الميدان، لأن حصر الجمعيات لنشاطها الموجهة للشباب في الميدان الترفيهي كالرحلات والخيمات الصيفية أو إقامة المعارض في صالات شبه فارغة لا يجلب فوائد كثيرة وملموسة لتحسين ظروف حياتهم.

وسنقوم في هذا الفصل بوصف واقع البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية للشباب المستهدف ومعرفة مدى تلاؤمها مع لحاجاتهم الحقيقية.

أولا: نوعية الأنشطة الأكثر تقديما:

مر العمل الجمعوي عبر التاريخ بمراحل تطور كثيرة و بأشكال متعددة، باعتباره ممارسة تطوعية اتسمت بالعفوية في المبادرة في البداية، ثم الانتظام واخذ الملامح المؤسساتية والرسمية لعمل أعضائها على صعيد مواجهة المشكلات المجتمعية بجوانبها المختلفة وبطريقة ديناميكية متحدية المظاهر المثبطة والمعيقات النابعة من المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقانوني والسياسي...

وعلى هذا الأساس فإن للجمعيات أجيال متعددة، ولكل جيل شكل من أشكال التدخل قضاياه المستهدفة، وكذلك نوعا معينا للعلاقة مع المحيط الخارجي، وخاصة مع الدولة، ولكن أهم سمات تبدل الأجيال الجمعوية هوا لهدف من النشاط ونوعيته، فليس العبرة في كثرة الجمعيات ولا حتى في كثرة أنشطتها، ولكن العبرة في مدى انسجام هذه النشاطات ومتطلبات المرحلة وخصائص الفئة الموجهة إليها أو المستهدفة، وكذا مدى فاعلية الدور الذي تقوم به لفائدتها لمعالجة القضايا التي تهمها، وإحداث التغيير المرغوب، ومقياس قوة وفاعلية الجمعيات هو قدرتها على إشباع حاجيات الشباب المستهدف في مختلف الميادين، بتمكين هذه الفئة من حقوقها المادية والمعنوية عبر الجمعيات، وترقية وتنمية مكتسباتها، والتصدي للتحديات التي تواجهها، ولم تعد اليوم نشاطات الجمعيات محصورة في الأشكال التقليدية مثل الرعاية الاجتماعية والصحية للشباب الذين يعانون مظاهر مرضية وسوء التكيف النفسي والاجتماعي، أو للمنحرفين والمدمنين وغيرهم، أو إقامة الحفلات والمهرجانات الغنائية و المعارض الفنية...الخ ولكن أصبح للجمعيات دور تنفيذ وتحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة في بلدانها، بعدما فشلت الدول في ذلك بمفردها، الأمر الذي فرض مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة، باعتبارها مؤسسات مرنة وذات كفاءة في التغلغل الجماهيري والتعبئة الشعبية وتفعيل عملية التطوع وبالتالي تقليص الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية. وقد أكدت المنظمات الدولية جميعها على أهمية الجمعيات والمجتمع

المدني في التنمية، وذلك بإعطاء التعامل معها في إطار المساعدات المقدمة للبلدان النامية، وكذا حث الدول على إشراك الجمعيات في البرامج الوطنية للتنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية، كالرعاية والإسهام في المشاريع المهنية والتوظيف إضافة إلى التحسيس ونشر الوعي الفكري والثقافي...الخ، فالدور الحقيقي للجمعيات ليس هو الرعاية الاجتماعية والثقافية والترفيه والعمل الخيري بل هو دور أكثر دينامية وهو الأنشطة ذات البعد التنموي، مثل السعي الدؤوب مع السلطات العمومية والقطاع الخاص لتوفير فرص التوظيف وتحديد أنواع الاحتياجات الأساسية من جهة والموارد والإمكانيات المتاحة لدى الشباب من جهة أخرى من خلال الوساطة والتنسيق مع الدولة والخواص.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية من خلال الجدول رقم **23** أن النشاط الرئيسي للجمعيات التي تهتم بقضايا الشباب هو النشاط الثقافي؛ وذلك بنسبة كبيرة تقدر بـ 87.5 % ويعني كل المظاهر الثقافية والفني والأدبي كالمعارض الخاصة بالرسم والصناعات التقليدية كالألبسة والفخار والخزف والحفلات الموسيقية والغنائية أو الأناشيد والمسرح...الخ، ثم النشاط الترفيهي كالرحلات والمخيمات الصيفية أو إلى الحمامات المعدنية خلال فصل الربيع خاصة بنسبة 58.33 %، ويليه النشاط التربوي بنسبة 50 % ومن ذلك تعليم بعض المواد الصعبة لطلبة نهاية الدراسة الثانوية أو المرحلة المتوسطة، بينما لم يحضى النشاط ذو الطابع الاقتصادي والمهني سوى بنسبة 12.5 %، أي أنه يوجد ضعف كبير في تقديم الأنشطة التنموية من طرف الجمعيات، كخدمات نوعية تساعد الشباب على مواجهة مشكلة البطالة والفقر والحاجة الاقتصادية، وهي مظاهر سلبية تنعكس على الحياة النفسية والاجتماعية لفئة الشباب في المجتمع.

كما أن الميدان البيئي كان في آخر اهتمامات الجمعيات الشبابية، لأنها تعتبره نشاطا ثانويا ويقع في سلم الكماليات بالنسبة للشباب، رغم كل ماله من دور في تحسين المحيط، كما ذكرت أنشطة أخرى تقوم بها الجمعيات ولكن بدرجات اقل، مثل تنظيم الملتقيات العلمية والأدبية وعملية الوقاية من حوادث المرور وغيرها.

وتدل هذه النسب على أن اغلب الجمعيات لديها أكثر من نشاط رئيسي واحد، إلا أن النشاط الثقافي هو الأكثر تقديما لفئة الشباب، لأنه النشاط الأكثر تنوعا ومرونة في المفهوم والتعريف، لهذا تلجأ جل الجمعيات التي تستهدف الشباب إلى تبنيه بشكل رئيسي لسهولة تنفيذه أي أن أهدافها الرئيسية هي ترقية النشاطات الثقافية لفائدة الشباب. أما فيما يخص تفاصيل الأنشطة الأكثر تقديما فعليا من طرف الجمعيات لفئة الشباب فهي كما يوضحه الجدول رقم **24** إقامة المعارض بنسبة 62.5% ويفسر ذلك بسهولة تطبيق هذا النوع من الأنشطة وتنفيذها، مع قلة تكاليفها، فهي لا تتطلب أكثر من قاعة أو صالة في إحدى مؤسسات الشباب أو دور الثقافية أو المراكز الثقافية الموجودة في كل بلديات الجزائر، مع وجود قليل من الوسائل كالطاولات لوضع المطويات المتنوعة الأغراض أو الجدران الخشبية لتعليق أو تلصيق الملصقات سواء بهدف التوعية والتحسين بأخطار معينة، أو لعرض صور ورسومات حول موضوع ما، ويليها نشاط أخر حضي بحصة كبيرة من الممارسة وهو تنظيم الرحلات السياحية والترفيهية خلال موسمي الصيف والربيع خاصة، بنسبة 58.33%، ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من الأنشطة يمول في الغالب من طرف المستفيدين أنفسهم، بحيث لا تتحمل الجمعيات أية مصاريف، ويتمثل دورها في عملية الإشراف والتنظيم فقط، كما انه نشاط موسمي يحضى بإقبال كبير من طرف الشباب والجامعي منه بشكل خاص، وأيضا هو سهل التنفيذ، ويستفيد منه أعضاء الجمعيات بشكل مجاني أو رمزي فقط، يضاف للرحلات الترفيهية زيارات للمواقع الأثرية التي تزخر بها منطقة قالمة وعموم الجزائر بنسبة 29.16 %.

وجاء نشاط تنظيم الملتقيات العلمية والندوات بنسبة 45.83 % وهي نسبة مقبولة عموما نظرا للصعوبات التي تعترض مثل هذه الأنشطة كصعوبة إيجاد حضور المحاضرين والخبراء من أساتذة الجامعات وغيرهم، ولكن قد تشترك الجمعيات بمنخر طيها أو بإسهامات معينة مع بعض المؤسسات والهيئات الحكومية في تنظيم عدد من الملتقيات، ولهذا جاءت هذه النسبة مقبولة.

وكانت نسبة الأنشطة الرياضية 37.5 % على اعتبار أن النشـــاط الرياضـــي يؤخذ من زاوية التسلية والترفيه من طرف الشباب، ولهذا فهو محبب إليهم بشكل واضح، ويمارس في الملاعب الجوارية بمحاذاة المؤسسات الشبابية، أو بـــداخلها كممارسة رياضة الكاراتيه أو تنس الطاولة أو الشطرنج...الخ. بينما جاء النشاط ذو البعد التنموي كإقامة دورات تدريبية لصالح الشباب، أو المساعي لتنفيذ مشاريع مهنية في أدنى انجازات الحركة الجمعوية، بنسبة 16.66 %، مما يدل علـــى أن معظم الجمعيات تميل إلى الركون عند الأنشطة السهلة وغير المكلفة، أي الأنشطة الخفيفة والسريعة، وهي أنشطة ذات أبعاد كلاسيكية، لان العمل الجمعوي الحديث أصبح مرادفا للتنمية وخلف الثروات وتوفير مدا خيل للفئات المستهدفة، والعمـــل على التمويل الذاتي للجمعيات حتى تكتسب مزيدا من الاســـتقلالية عـــن المحـــيط الخارجي، ويفسر هذا الأمر بالعراقيل العديدة النابعة من قانون الجمعيـــات ومـــن سلوكات وممارسات بعض أعوان المصالح الإداريـــة الوصـــية علـــى الحركـــة الجمعوية أو التي تتعامل معها. وإضافة إلى الأنشطة السابقة تقدم بعض الجمعيات كما هو موضح في الجدول رقم **16** عروض مسرحية وعروض رقص وأنشـــطة في التصوير الفوتوغرافي وإحياء المناسبات الوطنيـــة والدينيـــة مـــع الســـلطات العمومية.

وفي سؤال للباحث عن رأي قادة الجمعيات حول مدى السماح بتنويع الأنشـــطة المقدمة للشباب قانونيا و إداريا أي من طرف السلطات العمومية يوضح الجـــدول رقم**25** أن نسبة 66.66% منهم أكدت بأن ذلك ممكنا دون أي مشاكل إذا ما تمت في إطار القانون العام، بينما ردت نسبة 33.33 % أن القانون المنظم للجمعيات لا يسمح بتعدد الأنشطة، لأن كل جمعية لها أهداف وغايات محددة مسجلة في نظامها الداخلي الذي اتفقت عليه أثناء تأسيسها، والذي اعتمدت وفقا له، فـــلا يجـــوز أن تمارس أنشطة لم تدرج في قانونها الأساسي، وإلا فإنها ستقع تحت طاولة القانون الذي ينص على عقوبات في هذا المجال تصل إلى حد حل الجمعية بعد قـــرار قضائي .

والحقيقة أن قانون الجمعيات يفرض عليها الالتزام بأهدافها المسطرة، رغم انه يعطي لها هامشا واسعا للتحرك والنشاط في إطار ميدان النشاط الذي تعرف بـــه كجمعية ثقافية أو صحية أو رياضية أو دينية...الخ، ومع هذا فإن هذه المسألة فيها الكثير من الغموض والضبابية لدى قادة الجمعيات، فقد وقع بعضهم في تنـــاقض، حيث قال إن جمعيته تنشط في عدة مجالات أو لها عدة أهداف، ولكنه أجاب في سؤال آخر أن القانون لا يسمح بتعدد الأنشطة، وهذا يدل على عدم الفهم الـــدقيق للممارسة الجمعوية السليمة، لكن ما يفصل في هذه المسألة هي الأهداف الأساسية للجمعية، فإذا كانت لها أهداف محددة فلا يجوز أن تقوم بأنشطة خارجها، ورغم هذا تبقى إشكالية القراءة التفسيرية لأي من هذه الأهداف أمرا صـــعبا إذا مـــا اتسمت بالعمومية مثل ترقية الشباب مثلا، كما يطرح مسألة التخصـــص لـــدى الجمعيات أو الشمولية.

وإذا انتقلنا إلى وجهة النظر المقابلة لعينة الشباب المســـتفيدين مـــن خـــدمات الحركة الجمعوية كما يبينه الجدول رقم **26** فإننا نلاحظ أن الأنشطة الثقافية هـــي الأهم دائما حسب وجهة نظرهم، حيث استفاد الشباب من الجمعيات من الأنشـــطة بنسبة 75% ممثلة؛ في المسابقات الثقافية والمسرح...الخ، وإذا ما أضفنا لها نسبة أخرى وهي إقامة المعارض وتقدر بـــــ 65.88% ونســـبة 37.05% للحفـــلات الموسيقية والغناء والأناشيد باعتبارها أنشطة ثقافية إلى حد كبيـــر ترتفـــع نســـبة الأنشطة الثقافية، وهذا يدل على مكانة الصدارة للحركة الجمعوية الشبانية في تقديم مثل تلك الأنشطة بهدف رعاية الشباب وهذا ما يؤكد ما جاء في البيانات السابقة.

كما حازت الرحلات والمخيمات على نسبة هامة في إجابات الشباب المســـتفيد، حيث أكد 37.35% منهم على ذلك، مما يدل أيضا على أن هذا النشاط هو ثـــاني أهم الأنشطة بعد الأنشطة الثقافية. أما الحملات التطوعيـــة والخـــدمات الصـــحية والمساعدات المادية والمالية للشباب فكانت بنسب ضئيلة كما يبينه الجدول، نظرا لأنها تتطلب إمكانيات بشرية ووسائل لا تتوفر عليها الجمعيات إلا بشكل محـــدود جدا. وعن سؤال آخر حول كيفية قضاء الشباب لأوقات فراغهم فـــي الجمعيـــات أكدت نسبة 48.53% منهم في الجدول رقم **27** أنها تقوم بالمطالعـــة، وخاصـــة

بالنسبة لفئة الإناث، والسبب قد يعود إلى أن عددا كبيرا منهم يشرف على نهاية المرحلة الثانوية أو المتوسطة من التعليم، وبالتالي يحرص على التواجد بمقر الجمعيات الكائن بالمؤسسات الشبانية للتزود بمعارف إضافية وتقوية مستواه العلمي تحضيرا للامتحانات، ثم نسبة 39.70% تقوم بقضاء أوقات الفراغ في تعلم هوايات مثل الرسم أو الموسيقى، ويليه الاستماع إلى الأغاني أو الأناشيد بنسبة 37.06% على اعتبار أن الجمعيات الشبانية تحاول إضفاء أجواء موسيقية في النوادي المتوفرة، كأسلوب للترفيه والنشيط الثقافي،إضافة إلى وجود شباب له مواهب غنائية أو في العزف على الآلات الموسيقية.

كما يقضي الشباب كذلك أوقات الفراغ في الجمعيات في ممارسة بعض الألعاب الرياضية وغيرها مثل تنس الطاولة أو الألعاب الاليكترونية وغيرها بنسبة 36.47% وفي استخدام أجهزة الإعلام الآلي لمختلف الإغراض كالإبحار في شبكة الانترنت بنسبة 33.23% بينما لم تتعدى عمليات تعلم اللغات الأجنبية من طرف الشباب في الجمعيات 02.06% وهذا نظرا لغياب المتطوعين المتخصصين في اللغات الأجنبية وإهماله كنشاط مكمل للتعليم الرسمي، ويبدو أن هذه الحالة تتم بشكل فردي فقط، كما ذهبت إجابات أخرى إلى أن أوقات الفراغ يتم قضاؤها في متابعة عروض مسرحية أو حضور عروض فنية متنوعة.

ثانيا: استمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية اختيارها

تعتبر الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات للفئات المستهدفة بمثابة شهادة الحياة والوجود الحقيقية لها، والدليل العملي على مدى حضورها في الساحة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية،

فالجمعيات إذا كانت تنشط فإنها موجودة وجودا فعليا، لان الأمر غير مرتبط بتلك الوثيقة الإدارية التي تحصل عليها الجمعيات من المصالح المختصة التي وافقت على اعتمادها سواء كانت الولاية أو وزارة الداخلية، لأن الكثير من الجمعيات المعتمدة رسميا لا يستطيع المرء أن يعثر على أي

أثر لها في محيط نشاطها، في الأحياء أو في المؤسسات الشبانية، وكثيرا منهـــا لا تنبعث من سباتها العميق إلا أثناء الدعم المالي من طرف الدولة.

وتعترف مديرية الشباب والرياضة لولاية قالمة بوجود جمعيات غيـــر نشـــطة أكثر من الجمعيات النشطة، ولكن حتى عملية تصنيفها للجمعيات على أنها نشطة قد ينطلق من مؤشر غير حقيقي كما أشار إلى ذلك بعض قادة لجمعيـــات، وهـــو مجرد تقديمها لملف طلب التمويل والمساعدات فقط، أو حضور بعـــض قادتهـــا للاجتماعات الرسمية مع الوصاية، وليس من خلال العمل والنشاط الذي تمارســـه فعليا في الميدان لفائدة الشباب. وبناء على ضعف نشاط ونقـــص أداء الحركـــة الجمعوية بشكل عام في الجزائر فإن الكثير من المسئولين يضعون اللائمة عليها، والتي وصلت إلى حد التهم بالفساد المالي بعد علامات الاستفهام عـــن مصـــير المساعدات التي استفادت منها دون وجود ما يقابلها من أنشطة في الميدان، لهـــذا ارتفعت النداءات بضرورة وضع آليات فعالة للمراقبة المالية وترشيد المساعدات وإعطاء الدعم المالي للجمعيات ذات البرامج والأهداف الواضحة والتي تخدم فعلا شرائح المجتمع.

وإضافة إلى ما سبق فإنه توجد جمعيات تنشط بشكل متقطع فهي لا تبادر بـــل تنتظر الدعوات من طرف الهيئات العمومية للظهـــور، والـــبعض الآخـــر مـــن الجمعيات لا تنشط سوى في المناسبات والذكريات المخلـــدة لأحـــداث دينيـــة أو وطنية، حيث تضع برنامجها السنوي على ضوء هذه المناســـبات، فـــلا يهمهـــا حاجيات الشباب التي لا تنتظر.

وقد أكد قادة الجمعيات أنفسهم في الجدول رقم **28** بأن نشاط الجمعيات الشبانية يتم بشكل متقطع وحسب الظروف الموجودة، من حيـــث التمويـــل والتســـهيلات المقدمة من طرف السلطات العمومية، وحتى الظروف الشخصـــية لأعضـــاء الجمعية، وذلك بنسبة 41.66 % منهم. بينما أجاب القادة بنسبة 37.5 % بـــأن جمعياتهم تقدم الأنشطة بشكل دائم وفقا لبرنامج سنوي مسطر ومشترك مع الهيئات الرسمية، وهذه الجمعيات هي التي تتوفر على نوادي للشباب فـــي الانترنـــت أو الطرز أو الخياطة أوفي تعلم هواية التصوير أو علم الفلك...، وهـــذه الجمعيـــات

تحضى بنوع من الرعاية الرسمية نظرا لمقدرة قادتها على التعامل مع المسئولين، وتدور معظم فعالياتها وخدماتها في المؤسسات الشبابية بشكل مستمر، وعبرت نسبة 20.83% عن تقديمها للنشاطات خلال المناسبات فقط؛ حيث تستغل العطل الرسمية في الأعياد لتنظيم مسابقات أو ندوات بالاشتراك مع السلطات العمومية وترجع هذه الجمعيات أسباب عدم النشاط المستمر إلى الصعوبات والعراقيل، وأولها نقص الإمكانيات و الأموال وعدم وجود وعي اجتماعي ورسمي بالقدر الكافي يعمل على مساعدة الجمعيات لأداء مهامها. فالعمل الجمعوي بقدر ما هو مبادرات وتدخل سريع لتلبية حاجيات ملحة للشباب أو لغيرهم، بقدر ما يشترط ظروفا مساعدة مادية و قانونية واجتماعية؛ فالمادية تتمثل في توفر الإمكانيات والوسائل والأموال والمقرات والقانونية تتمثل في جو من الحرية وعدم وجود تهديدات ومتابعات ومضايقات أمنية وقضائية على العمل والنشاط التطوعي، أما الاجتماعية فتتمثل في مواكبة أفراد المجتمع للجمعيات وإمدادها بالمتطوعين وتشجيعها معنويا على عملها. وقد أوضح الجدول رقم **29** أن 41.66% من رؤساء الجمعيات يحضرون إلى المقرات بشكل يومي، وهي نسبة لا باس بها،

و يمكن تفسيرها بقرب المقرات من محلات السن أو العمل، أو لوجود نوادي تعليمية أو تكوينية أو ترفيهية، أو لوجود محلات تجارية مؤجرة من طرف هذه الجمعيات من المؤسسات الحاضنة لها، حيث تقدم فيها خدمات للشباب بأسعار رمزية، أما رؤساء الجمعيات الذين يحضرون أسبوعيا فتقدر نسبتهم ب37.5%، أي أنهم يحضرون فقط في عطل نهاية الأسبوع. و الذين لا يحضرون إلا في المناسبات فنسبتهم 12.5 %، بينما يوجد منهم من ليس لهم أي مقر؛ حيث يلتقون في الأماكن العامة للتخطيط و البرمجة، وهذا ما يفسر الانقطاع في العمل الجمعوي.

وفي سؤال عن كيفية اختيار الجمعيات لبرامجها أي العوامل المحددة لبذلك فإن الجدول رقم **30** يوضح بأن اختيار الجمعيات لبرامجها وأنشطتها، يتم على ضوء فائدتها للشباب وحاجتهم إليها بنسبة 58.33 %، ذلك لأن اغلب قادة الجمعيات

وأعضاء مكاتبها الإدارية من فئة الشباب، ولهذا فهم يحاولون ويجتهدون في وضع البرامج التي يعد الشباب في حاجة إليها، وتعود بالفائدة عليه سواء في مجال التوعية الصحية، أو حمايته من الآفات الاجتماعية المختلفة كالمخدرات والهجرة الغير شرعية، وتليها نسبة سهولة التمويل للأنشطة ب 54.16 % باعتبار أن التمويل هو وقود العمل الجمعوي ونجاح النشاط، ولهذا فنصف الجمعيات تصدر برنامجها وفقا لتوقع سهولة التمويل، فلا تبالغ في برمجة الأنشطة غير الواقعية وصعبة التمويل.

ثم جاءت نسبة سهولة التنفيذ ثانيا ب 41.66 %، أي أن تكون البرامج قابلة للتفعيل والتجسيد الميداني، من خلال وجود الكوادر اللازمة لمختلف جوانب النشاط كالمحاضرات أو الميادين أو القاعات...الخ. وجاءت الفئة المتمثلة في إقبال الشباب على الأنشطة بنسبة 37.5 %، مما يدل على أن رغبات الشباب لا تؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الكافي وكأساس أول لبرمجتها، وذلك لأن قادة الجمعيات يسعون في البداية لكي يجدوا لهم موضع قدم في الفضاء الجمعوي، قبل التفكير في جلب الشباب، نظرا لارتباط هذه الأنشطة بالتمويل المستقبلي، فالمهم هو كثرة النشاط وليس نوعيته أي أولوية الظاهري على الجوهري، وهذا كذلك ما تريده السلطات الوصية على العمل الجمعوي، و جاءت نسبة تقدر ب 20% تبرمج أنشطتها وفقا لموافقة السلطات عليها، أما فئة سهولة التقييم فإنها لم تحضى بأي نسبة مما يدل على إهمال هذا الجانب من طرف الحركة الجمعوية.

ويبين الجدول رقم**31** كذلك أن 75 %من رؤساء الجمعيات يختارون البرامج حسب رغبات الشباب، ويتم ذلك إما عن طريق الاتصال المباشر بشكل أساسي كما سنرى في الجدول**58**، وكذلك بواسطة الخبرة والتجربة في العمل مع الشباب ونتائج الأنشطة السابقة. وجاءت الإجابة بـ لا ولا أدري متساوية بنسبة 12.5 % مما يعني أن هذه الجمعيات تقوم بالبرمجة دون دراسة ميدانية أو حتى تأملية و نظرية، فهي تتعامل مع الواقع في حينه بشكل ارتجالي ولا تمارس التخطيط لأنشطتها.

ثالثا: مكانة برامج التنمية والتدريب والاهتمام بالمناطق الريفية

تتضمن برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة للشباب،أنشطة وخدمات متنوعة بتنوع حاجياته ومطالبه فهي نسق متكامل من الأعمال والجهود المتضافرة المقدمة من طرف الجمعيات لمقابلة الاحتياجات والاقتصادية والتعليمية و الصحية وغيرها، والتي يمكن اعتبارها أساسا لحماية المجتمع ككل، فالأنشطة الجمعوية بهذا تعد مظلة تشمل مدى واسع من الفوائد والخدمات المقدمة لفئة الشباب أو لغيرهم(**1**).

وتطرح مسألة نوعية البرامج والأنشطة المقدمة للشباب من طرف الجمعيات فضاء خضبا للنقاش، على اعتبار أن الأنشطة ليست كلها بنفس المواصفات من الجودة والفائدة للمستهدفين،فالكثير منها لا يصل إلى تحقيق الأهداف الحقيقية من العمل الجمعوي ،حيث يطغى الجانب الشكلي للنشاط على جوهره والحكمة منه.

ويتسع مفهوم التنمية الاجتماعية لأبعاد متعددة منها التنمية الاقتصادية والعمالة ومحاربة الفقر والتهميش إلى جانب ارتباطه بالأبعاد الثقافية والسياسية والرفاهية في مجالات التغذية والصحة والإسكان والبيئة النظيفة...الخ، وتتركز أنشطة الجمعيات في اتجاه تكريس البعد التنموي في أعمال من قبيل محاولة مساعدة الشباب على اخذ تكوين وتدريب مهني يساعدهم على الحصول على وظائف ومهن حرة أو لدى القطاع العام أو الخاص، أو إعطاء قروض ميسرة للشباب لدخول مشاريع مهنية صغيرة، لان تمويل مثل هذه المشاريع يعد من اكبر العراقيل التي تواجه الشباب. وفي هذا المجال توجد بالجزائر عدة برامج لإدماج الشباب في عالم الشغل مثل:صندوق دعم مشاريع الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية..الخ، والتي يمكن للحركة الجمعوية أن تعمل معها لصالح الشباب، لان أهم الحاجيات الشبانية في هذه المرحلة هي الحاجة للعمل والتوظيف الدائم، باعتباره أهم وسيلة لغلق الباب أمام مختلف أشكال الانحراف والوقوع في الآفات الاجتماعية الهدامة. وتعتبر عملية تحديد أهداف الجمعيات ومدى تحقيقها بواسطة أنشطة تتلاءم مع احتياجات المجتمع أحد أهم محكات ومحددات تقييم الأداء والحكم على كفاءتها في أداء دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية لمستحقيها من فئات

المجتمع المختلفة، من خلال عدم الاكتفاء بتقديم النشاط الرئيسي، وإنما تقديم أنشطة أخرى عديدة ومتنوعة تعكس الاحتياجات المختلفة للشباب(2).

والتدريب أحد أهم آليات التنمية الاجتماعية والبشرية لان العالم أصبح سريع التغير في المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها، مما يحتم ضرورة التعليم والتكوين المستمر والعميق والتدريب الذي يجمع بين العلم والفكر والخبرات والمهارات التطبيقية(3)، فالتدريب مهم لجميع الفئات سواء للشباب المتخرج من الجامعات أو الشباب من مستويات أقل، حتى لا تكون أي فجوة بينهم وبين معارف العصر، مما يقلل من فرص توظيفهم واندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، فالتدريب والتكوين من طرف الجمعيات مجهود تكميلي يعمل على تحسين أداء الشباب لأدوارهم في المجتمع، ويجعلهم في أتم الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل بفضل خصال الابتكار والتأقلم مع المتغيرات التي يجلبها التدريب للشباب.

وعلى هذا الأساس فان مفهوم العمل الأهلي أو الجمعوي لم يعد مقتصرا على أعمال البر والإحسان والمساعدات الخيرية أو الرعاية الاجتماعية بشكل عام، بل اتسع إلى الإسهام في التنمية الشاملة وتحديد الأولويات الوطنية والدولية؛ حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكا فعالا في كل المؤتمرات العالمية، والى جانب هذه الإسهامات فان العمل الجمعوي وفي إطار المدخل التنموي أصبح يشكل قوة اقتصادية هامة، فهو يوظف قرابة 12 مليون عامل في الدول السبعة التالية، الولايات المتحدة، بريطاني، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المجر، واليابان، كما يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن كل 20 وظيفة (4) أي 5% من فرص التوظيف تقدمها الجمعيات في الدول الغربية،وهذا يعني أن الأنشطة الأخرى الثقافية والرياضية والصحية لا فائدة لها، بل بالعكس فإن هذه المجالات هي القاعدة الصلبة التي ترتكز عليها عملية التنمية نفسها، فالإنسان هو هدف وغاية أي تنمية، وهو وسيلتها أيضا، وهذا سواء في المناطق الحضرية والمدن الكبرى أو في المناطق الريفية والقرى الصغيرة أو المعزولة.

واتساقا مع ما سبق فإن الباحث قد حاول معرفة ما تقدمه الحركة الجمعوية من برامج وأنشطة وخدمات للشباب المستهدف، في إطار المساهمة في المجهود التنموي الوطني، ممثلا خاصة في البرامج التدريبية والأنشطة التي تسهم في مساعدة الشباب على إيجاد فرص التوظيف في شتى المجالات ومختلف القطاعات المهنية، فكانت النتيجة وفقا للجدول رقم **32** أن نسبة 66.66% من الجمعيات المدروسة تقدم برامج وأنشطة تدريبية للشباب المنخرط أو المستفيدين، خاصة في مجال تعلم استخدام جهاز الإعلام الآلي بنسبة 50%، ثم التدريب على كيفية إعداد الشباب للمشاريع المهنية الصغيرة بنسبة 31.25%، وهو التدريب الذي يساعد الشباب على الاستعداد للدخول في الحياة المهنية والعملية، مثل فتح مقاولات صغيرة في الزراعة أو الحرف التقليدية، ثم جاء التدريب المهني المتخصص بنسبة 12.5%، وهو تدريب تقدمه بعض الجمعيات للشباب لتعلم فنون ومهن تقليدية مثل الخياطة والطرز وصناعة الحلويات التقليدية...الخ خاصة لدى فئة الإناث التي تولي اهتماما أكبر لمثل هذه الأنشطة، إضافة إلى التدريب على بعض الهوايات مثل التصوير الفوتوغرافي بنسبة 09.09%. أما عدد الجمعيات التي لا تقدم أي برامج تدريبية فتقدر بنسبة 33.33%، أي أكثر من الثلث، وهذه النسب لا تعني أنها تتناقض مع النسب الواردة في الجدول رقم **24** لان البرامج التدريبية المقصودة فيه عبارة عن أنشطة يومية عادية، مثل الخياطة و الطرز و تعلم استخدام الإعلام الآلي، وهذا غير الدورات التدريبية والتكوينية.

ومع هذا ورغم ارتفاع نسبة تقديم البرامج التدريبية، فإن الملاحظ هو ضعف الاهتمام بالبعد التنموي لدى أغلب الجمعيات، فهذه البرامج تتسم في معظمها بالسطحية وعدم الارتباط بالواقع العلمي الذي ينتظر الشباب في الحياة الاقتصادية والمهنية لهم، لذا بقيت هذه المجهودات مجرد محاولات فقط ولم تستطع خلق مناصب عمل حقيقية، إلا في بعض الجمعيات القليلة التي كونت شبابا من الإناث في فن الخياطة والطرز، حيث استطعن دخول عالم الشغل. وتجدر الإشارة إلى رفض أو تحفظ بعض الباحثين على هذا النوع من الجمعيات باعتبارها مصدرا للاسترزاق و المداخيل، مما يفقدها المضمون الاجتماعي.

وفيما يخص امتداد النشاط الجمعوي إلى المناطق الريفية والقرى الصغيرة، فإن هذا يؤشر على مدى اهتمام الحركة الجمعوية بالخروج من الحيز الضيق الذي تشكله المدن الكبيرة كعاصمة الولاية وبعض كبريات الدوائر، لما تشكله من مراكز للاهتمام والجاذبية. فالنشاط في الأرياف يدل على فعالية أكبر لأداء الجمعيات وعلى تحدي الظروف والعراقيل كنقص الإمكانيات، كما يدل على النوايا الصادقة للعمل لمصلحة الشباب الذي يعاني التهميش والإقصاء، ففي الجدول رقم33 أكدت نسبة 66.66% من الجمعيات تقديمها أنشطة في المناطق الريفية، بينما قالت 33.33% منها أنها لم تقدم نشاطات بالأرياف والقرى. وقد يرجع ذلك لطبيعة هذه الجمعيات التي تتسم بالمحلية الكبيرة و الضيقة والتركيز على إحدى المدن الكبرى فقط بل هناك من الجمعيات التي تنشط في أحياء معينة دون غيرها، ومن جهة أخرى تشير النسبة الأولى إلى اهتمام كبير بالنشاط في الأرياف، على اعتبار أن منطقة قالمة تتميز بالطابع الريفي والفضاءات المفتوحة على القرى الصغيرة، وبأنها أقل عزلة وصعوبة مقارنة مع مناطق أخرى بالجزائر.

وعن نوع الأنشطة المقدمة في الأرياف والقرى الصغيرة فقد شكل التعريف بأهمية العمل الجمعوي والحملات التحسيسية ضد الآفات الاجتماعية أبرز الأنشطة المقدمة بنسبة 43.75% لكل منهما، ثم تكريم الطلبة والتلاميذ المتفوقين بنسبة 31.25%، وتم تقديم خدمات صحية بنسبة 25% فقط، وذلك من طرف الجمعيات الطبية الموجهة للشباب، ولم يتم تقديم أي مساعدات مادية للشباب في هذه المناطق، نظرا للإمكانيات المحدودة للجمعيات وعدم توفرها على عدد كاف من المتطوعين لاقتحام المجتمع الريفي.

ولمعرفة عوائق العمل الجمعوي في القرى الصغيرة والأرياف طرح الباحث السؤال عن تلقي الجمعيات لطلبات لفتح فروع لها في تلك المناطق، وكما هو موضح في الجدول رقم**34** أجاب أغلب رؤساء الجمعيات بالنفي بنسبة 70.83%، بينما عبرت نسبة 29.16% عن وجود مثل تلك الطلبات، وأسباب عزوف الشباب عن طلب فتح فروع للجمعيات الشبانية ترجع إلى نقص الإعلام والحملات

التحسيسية للتعريف بالعمل الجمعوي بنسبة 70.58% من الذين أكدوا عدم وجود الطلبات، حيث أن الجمعيات لم تقم بدورها في الشرح والإشهار لأهدافها حتى تجلب إليها المنخرطين وبالتالي تفتح فروع أخرى لها بالقرى الصغيرة، ثم جاء سبب آخر وهو غياب الوعي الثقافي المدني لدى سكان المناطق الريفية بنسبة 47.06% نظرا لعوامل موضوعية عديدة مرتبطة بظروف الحياة الصعبة. ثم جاء سبب سوء أوضاع الشباب وقلة الإطارات المؤهلة بنسبة 29.41% للأولى، و نسبة 23.53% للثانية، فمعظم الشباب وخاصة المتعلم يهجر إلى المدن الكبيرة المجاورة لتحسين ظروف حياته والباقي ينخرط في معظمه في الأسلاك العسكرية والأمنية،ويبقى الشيوخ والكهول فقط في تلك المناطق وبالتالي لا يستفيد من طاقات وقدرات الشباب.

وعن الأسباب الكامنة وراء صعوبة النشاط في القرى والأرياف من طرف الجمعيات،يبين الجدول رقم**35** أن رؤساء الجمعيات قد ارجعوا الأسباب إلى الافتقار للمرافق والهياكل الشبانية الكافية من مراكز للشباب والثقافة وملاعب جوارية ومركبات رياضية، وكذا نقص الأموال بنسبة 33.33% لكل منها، يليها غياب التشجيع والاهتمام من طرف المسئولين المحليين، وعدم توفر الجمعيات على فروع نظرا لنقص المنخرطين والمتطوعين بتلك المناطق بنسبة 20.83% لكل منهما، بينما توزعت النسبة الباقية على الأسباب الأخرى كنقص الوعي المدني لدى السكان بسبب الاهتمام بظروف الحياة المعيشية وصعوبتها والعراقيل البيروقراطية بنسبة 12.5% لكل منهما، و صعوبة دخول مجتمع القرية و اختراقه بنسبة 08.33 %.

وفي الجدول رقم **36** اكدت نسبة مركبة من الشباب المستفيد من خدمات الجمعيات بأنه كان لها نشاط في القرى والأرياف وتتكون من 35.88% منهم قالوا نعم و21.17% أجابوا أحيانا، بينما أجاب 42.94% من الشباب بان الجمعيات لم تقم بنشاطات في المناطق الريفية، وهذه النسب تدعم ما جاء في إجابات مجتمع البحث الخاص بقادة الجمعيات من أنها قدمت عدة أنشطة في القرى والأرياف وهذه النسب تؤكد من ناحية أخرى أن الكثير من الجمعيات تنتمي

لمناطق ريفية أو دوائر تضم عدة قرى صغيرة مجاورة، بحيث يمتد نشاطها إليها بحكم القرب الجغرافي أو انتماء القادة إليها.

رابعا: إقبال و تفاعل الشباب مع أنشطة الجمعيات:

يلعب إقبال الجمهور المستهدف، وهو في دراستنا الشباب على برامج ونشاطات الجمعيات،و تفاعله معها بشكل إيجابي، دورا في غاية الأهمية في نجاح الجمعيات في تحقيق أهدافها المسطرة، ذلك لأن العلاقة بينها وبين الشباب المستفيد من خدماتها من أهم معايير تقييم مدى فاعليتها فيما أنشأت من أجله، فالجمعيات الأهلية تستمد شرعية وجودها من الدور الذي تقوم به لصالح الشباب، للتعرف على طبيعة العلاقة بين الجمعيات والشباب المستهدف تبنى الباحث السير في اتجاهين الأول من خلال قادة الحركة الجمعوية والثاني من خلال رأي الشباب أنفسهم(5)، لأنهم هم الأقدر على معرفة وتقدير مستوى ما يقدم إليها من أنشطة و خدمات متنوعة وآليات مناسبة تشكل الإطار العملي لمشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والثقافية للمجتمع.

و يرتبط الإقبال والتفاعل بنوعية العلاقة التي تجمع بين قادة و إطارات الجمعيات والشباب المستهدف من الأنشطة، فكلما كانت العلاقات جيدة تسودها الثقة والاحترام المتبادل، كلما زاد الإقبال والتجاوب من طرف الشباب، وتحسنت درجة مشاركتهم في أداء أدوارهم المنتظرة. فالشباب يكره أن تكون علاقة المؤطرين معه علاقة وصاية و تبعية، أو أن يعتقدوا بأن الشباب فئة قاصرة و عاجزة عن معرفة وتحديد احتياجاتها بنفسها، وأن تضع ما يلائمها من وسائل وأدوات وبرامج لإشباعها، وعلى هذا الأساس تعتبر عملية إشراك الشباب في التخطيط والإعداد والتنفيذ للأنشطة، وفي رسم الأهداف و الأولويات، سواء في الوقاية من الآفات الهدامة، أو لمن وقع فيها أومن السلوكات المرضية كالعنف والمخدرات، التدخل لأغراض التنمية لقدرات الشباب عن طريق التكوين والتدريب والمساهمة في المشاريع المهنية، أو الأنشطة الثقافية و الرياضية والترفيهية...

تعتبر من أهم عوامل نجاح وفعالية أداء الحركة الجمعوية لـــدورها فـــي رعايـــة الشباب في إطار مبادئ الخدمة الاجتماعية.

إن هذا السلوك يقود إلى جذب المزيد مـــن المتطـــوعين والمهتمـــين بالعمـــل الجمعوي في أوساط الشباب، و بالتالي يوسع من نطاق الاستفادة مـــن البـــرامج الوقائية والعلاجية والإنمائية، بما يؤدي إلى المنفعة الاجتماعية العامة.ولكن مـــن جهة أخرى فأنه يتوجب على الجمعيات لتفعيل عملية مشاركة الشباب فتح قنوات الاتصال معهم، من خلال آليات دائمة للاستشارة وأخذ آراء ووجهات نظر مختلف شرائح الشباب، سواء الشباب الجامعي أو المتخرج أو البطال...الخ عـــن طريـــق الاحتكاك وعمليات رجع الصدى أو التغذية العكسية، التي يعبر الشباب من خلالها عن همومه و طموحاته، ولا يبقى مجرد ملتقى سلبي للتوجيهات والأوامر. كمـــا يمكن استخدام أداة الاستثمار لمعرفة اتجاهات الشباب ورغباته حول نوعية وكيفية تقديم الأنشطة الملائمة.

ومنه فإن تغيير الثقافة التي تؤدي إلى النظر للفئات المستهدفة بأنهم عـــاجزين وقاصرين، وأنهم يحتاجون لفعل الخير والإحسان ويستحقون العطف، إلى ثقافـــة تعتبرهم شريكا في العمل الجمعوي، وطرفا في مستوى القيادة وصنع القرار فـــي الجمعيات مبدأ مهم في الرعاية الاجتماعية والنفسية الفعالة للشباب.

فقد أثبتت الكثير من التجارب في دول أمريكا اللاتينية وآسيا التـــي أشـــركت الفئات المستهدفة أن لها قدرة كبيرة على معرفة احتياجاتها الحقيقيـــة، وأنهـــا إذا أعطيت الفرصة، فأن التعاون له نتائج إيجابية، ويؤدي إلى تطور ونمو قدرات هذه الفئات، وإلى أن تأخذ المبادرة بأشكال إبداعية لم تكن تخطر على أذهان العـــاملين في المنظمات الأهلية وهذا على عكس العلاقات الأبوية التي تميز الجمعيات فـــي البلدان العربية و في الجزائر مع الشباب.

وتوضح الدراسة من خلال الجدول رقم **37** أن الإقبال من طرف الشباب مـــن جهة و تفاعلهم مع الأنشطة و الخدمات من جهة ثانية، حسب رأي قادة الحركـــة الجمعوية كان متوسطا في عمومه، ويمكن أن يرقى إلى درجة مقبول، وذلك بنسبة 37.5%، وهذا يشير إلى وجود تفاوت في مستوى الإقبـــال و كـــذلك التفاعـــل.

فالنشاطات الترفيهية و التسلية كالرحلات و الحفلات الموسيقية تلقى إقبالا كبيـــرا من طرف الشباب، بينما لا تلقى أنشطة أخرى كالمعارض و الملتقيات و الندوات العلمية و المسابقات الثقافية نفس الإقبال و التفاعل، لهذا مـــال كثيـــر مـــن قـــادة الجمعيات إلى الحكم بشكل وسطي.

كما أن نسبة من عبر عن الإقبال المتوسط والتفاعل الإيجابي للمستفيدين مـــن أنشطة الجمعيات بلغت 29.16%؛ حيث أكـــدت أن الشـــباب وإن كـــان إقبـــالهم متوسطا، فإنهم يتجاوبون بشكل إيجابي مع الأنشطة المقدمة لهم، ويرجع الســـبب حسب رؤساء الجمعيات إلى حسن اختيار البرامج والأنشطة التي يرغب الشـــباب في تلقيها، والتي تتماشى مع احتياجاتهم كما أن الإقبال يتجه صعودا كلما ذهبنا من المدن الكبرى إلى المناطق الريفية و القرى أو المدن الصـــغيرة، حيـــث تحـــرك الأنشطة الجمعوية الركود الذي يسودها، و بالتالي يكون إقبال الشباب عليها كبيرا، على عكس المدن الكبيرة. وفيما يتعلق بمسألة مشاركة الشباب في اقتراح وإعداد مشاريع البرامج والأنشطة داخل الجمعيات، يبين الجدول رقم **38** أن هناك تساويا بين الشباب المستهدف، فقد أجاب 37.94% منهم بأنهم سبق لهم واقترحوا برامج، ونفس النسبة أجابت بأن الشباب لم يشترك في أي اقتراح أو في الإعداد للبـــرامج داخل الجمعيات، لكن هناك من اقترح في بعض الأحيان، و ذلك بنسبة 24.11% مما يدل على أن الشباب يسعى دائما للمشاركة و المساهمة في إجـــراءات اتخـــاذ القرارات بالجمعيات، من خلال إبداء رأيه في البرامج والأنشطة وتنفيذها لصالح الفئة المستهدفة، رغم بقاء نسبة هامة من الشـــباب المتميـــز بـــروح الانســـحاب والسلبية، نظرا لنزعة النخبوية والاستعلاء لدى بعض إطارات الحركة الجمعوية.

وتؤكد هذه الملاحظة ما جاء في الجدول رقم **39** الذي يوضح أن نسبة 36.76 % من الشباب أكد أن قادة الجمعيات لا يقومون باستشارة الشباب الذين تستهدفهم الأنشطة الجمعوية، ونفس النسبة أكدت أنها تقوم بعملية استشـــارة الشـــباب فـــي المسائل التي تهمهم و تشكل احتياجاتهم و أولوياتهم، ثم جاءت نســـبة 26.47 % ترى أنهم يقومون بذلك أحيانا فقط.

ويدل هذا على أن هناك محاولات ومساعي ولكنها محتشمة وبسيطة لإشـــراك الشباب في العمل الجمعوي والابتعاد عن الأسلوب الأبوي في التعامل معهم. مـــن خلال إدماجهم في إجراءات اتخاذ القرارات بالجمعيات حتى و إن كان ذلك بأبسط الأشكال، وهي إبداء الرأي و المشورة، وهذا بواسطة التواصل الدائم معهـــم مـــن منطلق الاحترام لشخصياتهم، واعتبارهم طرفا مشاركا له مكانته الهامة في العمل الجمعوي.

ولمعرفة إلى أي مدى يتبنى قادة الجمعيات الآراء التي يعبـــر عنهـــا الشـــباب المستفيد أو العضو في الجمعيات، حول المسائل والقضايا والبـــرامج المطروحـــة للنقاش كما في الجدول رقم**40**، أكدت بنســـبة 43.82% مـــن الشـــباب أن قـــادة الجمعيات يحترمون آرائهم ويأخذونها بعين الاعتبار، و نسبة 21.76 % أجابـــت أن ذلك يتم أحيانا فقط، بينما كانت نسبة الشباب التي أجابت بأن إطارات الجمعيات لا يهتمون بوجهات نظرهم تقدر ب 34.41 %، وهذه النسبة تدل على وجود نوع من الإهمال و الاستهانة بإرادة ورغبة الشباب في نوعية البرامج وكيفية تقديمها، وهذا ما يخالف مبادئ الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب والتي تركز على الفئة المستهدفة في اقتراح وتنفيذ وحتى تقييم الخدمات والأنشطة، مما يعرقل بشكل واضح الأداء الحسن والفعال للنشاط الجمعوي و يمنع الحصول على النتائج المرجوة.

وعن كيفية التواصل مع الشباب، فقد شكل الاتصال المباشر أو الشخصي النسبة الأكبر ب 95.51% من الوسائل المستخدمة، تليهـــا طريقـــة الاســـتمارة بنســـبة 06.72% مما يشير إلى بقاء الأساليب الكلاسيكية رغـــم فاعليتهـــا فـــي تلقـــي المعلومات من الوسط المستهدف من النشاط بالنسبة للحركة الجمعوية، وهذا مـــا يؤكد عدم وجود الأساليب التكنولوجية الحديثة لدى جـــل الجمعيـــات كاســـتخدام الانترنت مثلا.

ومن جهة أخرى في الجدول رقم**41** يقيم الشباب طريقة معاملة قادة ورؤســـاء الجمعيات لهم بأنها جيدة، بنسبة 61.17 % وتقترب منها وجهة النظر التي تقول إن المعاملة مقبولة بنسبة 37.06%، بينما الذين عبروا عن ســـوء معاملـــة قـــادة

الجمعيات لهم لم تتعدى نسبتهم 01.76 %، وبالتالي فإن معاملة إطارات الحركة الجمعوية تتسم في أغلبها بأنها جيدة و ذات منحى إيجابي اتجاه الشباب، الذي يفضل طرق المرح والانفتاح ولا يحبذ أساليب الجدية و الصرامة الزائدة، وهذا ما يؤدي إلى نجاح الجمعيات في أهدافها. ولكن هذه المعاملة الجيدة لا تعبر بالضرورة عن تواصل وحوار دائمين، فكما جاء في الجداول السابقة فأن هناك عدة حواجز نفسية مجسدة في عدم استشارة معظم الشباب حول ما يهمهم، وإلى جانب هذا فأن حسن المعاملة يفسرها قلة عدد المنخرطين والأعضاء من الشباب في الجمعيات ومشاركتهم الضئيلة في أنشطتها أكثر من أي عامل أخر بالنظر إلى تركيبة معظم الجمعيات القيادية التي مرت بفترات زمنية طويلة.

ومن هنا فإن الجدول رقم **42** يبين أن 60.29 % من الشباب لم يتلقوا مشاكل ولم تعترضهم عراقيل معينة حالت دون استفادتهم من أنشطة الجمعيات، ونسبة 22.94% إعترضتهم عراقيل في بعض الأحيان، أما الذين تلقوا مشاكل فقد قدرت نسبتهم ب 16.76%. من خلال هاتين النسبتين نجد أن أهم المشاكل حسب رأي الشباب المستهدف هي نقص الإمكانيات و الوسائل في مقرات الجمعيات أو في مواقع الأنشطة، وذلك بنسبة 68.15 % ثم تأتي مشاكل أخرى بنسبة واحدة حسب الشباب وهي سوء التنظيم والبرمجة للأنشطة وبعد مقر الجمعيات عن عناوين سكناتهم والإجراءات البيروقراطية التي تفرضها الإدارات المختلفة على بعض الأنشطة بنسبة 13.33%، أما ضعف مستوى المؤطرين فأنه شكل مشكلة بالنسبة ل 07.41% من الشباب المستهدف. إن هذه المشاكل إلى جانب أشكال أخرى من العراقيل تساهم في العزوف الجماعي للشباب عن العمل الجمعوي و التطوع في الحياة الجمعوية.

وتبعا لما سبق يبين الجدول رقم **43** أن 59.70% من الشباب المستفيد يرى أن العمل الجمعوي والجمعيات بالنسبة لهم يمثل قناة تسمح بالمشاركة في الحياة العامة للمجتمع في المجالات الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية وغيرها. وعبر 45.59 % منهم أن الجمعيات أصبحت ضرورة اجتماعية خاصة منها التي تهتم بفئة الشباب، بينما 19.41% من الشباب المستفيد قال أن الجمعيات هي أداة سلبية

يحقق بها أشخاص يستغلونها لمصالحهم ومآربهم الضيقة، وليست وسيلة لمساعدة الشباب، وهذا الموقف جاء من خلال الوقائع التي يتداول الحديث عنها الشباب في المراكز الشبانية وغيرها. والنسب المذكورة يمكنها أن تدل في أبعاد أعمق على ما يعتقده الشباب عن الحياة الجمعوية أكثر منها ما يعتقده عن الواقع الحقيقـــي لهـــا، ويبدو هذا من خلال الجدول رقم **44** الذي يوضح أن 56.17% من الشباب يشعر أن الجمعيات قد حققت نوعا ما طموحاتهم، وبنسبة 34.41% قالوا بأنها حققـــت طموحاتهم وأنهم راضون عنها بينما نسبة 09.41% عبرت عن عـــدم الاقتنـــاع والرضا عن عمل وأداء الحركة الجمعوية، لأنها لم تحقق طموحات الشباب.

هوامش الفصل السابع:

(1) محمد محمود علوي، فاعلية التكلفة لمشروعات الرعاية الاجتماعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية،ع 12 ،2001، ص 144.

(2) نجوى الفوال، دور الجمعيات الأهلية وأندية الدفاع الاجتماعي في مكافحة الإدمان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ،2003 ،ص 53.

(3) المرجع السابق، ص70.

(4) أماني قنديل، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دون مكان نشر، 1999، ص115

(5) شهيدة المنظمات الأهلية العربية على مشارق القرى الحادي و العشرين، دار الكتب القومية، القاهرة،1997، ص 153.

الفصل الثامن: الأخصائيون الاجتماعيون و تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية في الجمعيات

تمهيد.

أولا: تاطير الجمعيات بالتخصصات الاجتماعية.
ثانيا: الجمعيات وطريقة خدمة الفرد.
ثالثا: الجمعيات وطريقة خدمة الجماعة.
رابعا: الجمعيات وطريقة تنظيم المجتمع.

خلاصة و استنتاجات.

تمهيد:

يعتبر الأخصائيون الاجتماعيون عماد مهنة الخدمة الاجتماعية في مختلف المجالات، ومنها مجال رعاية الشباب، سواء في المؤسسات الحكومية، أو في المؤسسات غير الحكومية أو الخاصة و منها الجمعيات والمنظمات المدنية، وباعتبار أن الخدمة الاجتماعية دخلت مرحلة الاحترافية والمهنية، فأنها أكثر من أي وقت سابق، تتطلب وجود مهنيين مختصين يقومون بتطبيق مبادئ و قواعد عملها، وكلما زاد عدد هؤلاء الأخصائيين كلما زادت كفاءة و فعالية أداء التدخل المهني لتلك المؤسسات و الجمعيات في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية.

كما يلعب الأخصائي الاجتماعي دورا بارزا في المهام والوظائف الوقائية والعلاجية و الإنمائية التي تدخل في صميم أهداف الجمعيات كآلية من الآليات تفعيل الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، حيث يقوم بلعب دور الأخ والصديق المتفهم لمشاكل وطموحات الشباب أكثر من غيره من إطارات الحركة الجمعوية، فيعمل على تشخيص حالات الشباب الفردية، و التوجيه و القيادة في العمل الجماعي ضمن الفريق، و اكتشاف المواهب و الطاقات الشابة الكامنة و الشخصيات القيادية. كما يساهم في التنسيق مع السلطات ورفع التقارير إليها عن احتياجات الشباب، واقتراح الحلول لمشاكلهم. وعليه فإن الأخصائي الاجتماعي له دراية أكبر باحتياجات الشباب، ويعرف كيف يحول أوقات فراغهم إلى أنشطة ذات فائدة جسمية وعقلية وفكرية وثقافية وغيرها، وبالتالي قيادة الشباب إلى تنمية وتطوير قدراتهم ومواهبهم وزيادة خبراتهم الاجتماعية لمواجهة الرهانات المستقبلية. وتكمن أهمية الأخصائي الاجتماعي في هذا الصدد في المؤهلات التي اكتسبها بواسطة التدريب النظري والتطبيقي على طرق تقديم الخدمات والمرونة في ردود الأفعال والاستجابة للمواقف الإنسانية المختلفة، والقدرة على حسن التفاعل مع الشباب المستهدف سواء من الأسوياء أو من غير الأسوياء، في إطار روح الفريق والعمل الجماعي.

و للأخصائي الاجتماعي في الدول الغربية مكانة هامة وكبيرة جدا، تتجسد في الصلاحيات والأدوار التي يمكنه القيام بها لمساعدة الأفراد و الجماعات والمجتمع في مختلف جوانب الحياة.

أولا: تأطير الجمعيات بالتخصصات الاجتماعية:

يهتم العمل الجمعوي بتحسين شروط وظروف الحياة وتفاعلاتها في كل القطاعات التي يعيش فيها الإنسان، ويزيد مردود هذا العمل إذ ما تمت مراعاة ملاءمة التأطير مع طبيعة اهتمام الجمعيات، لأن نجاح هذه الأخيرة مرتبط إلى حد بعيد بمدى توفر العنصر البشري المؤهل للقيام بأدوار معينة تناسب مع ما تطلبه الفئة المستهدفة من النشاط الجمعوي.

وتهدف الجمعيات الشبانية إلى الرعاية الاجتماعية والتكفل بشكل عام بقضايا الشباب الذي يعيش في عصر مليء بالتعقيدات والمشاكل النفسية والاجتماعية و الاقتصادية... التي انعكست سلبيا على حالته ووضعه في المجتمع، وبالتالي فان أفضل من يحرص على تخفيف أثار هذه الأزمات هم ذوي التخصصات الاجتماعية والإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية ومربي الشباب...الخ، فهم الأكثر كفاءة من حيث التكوين النظري والمعرفة العلمية بشؤون العلاقات الاجتماعية، وعليه فان الجمعيات الشبانية التي لها أكبر عدد من خريجي معاهد العلوم الاجتماعية في تأطيرها وقيادتها، هي الأقرب إلى النجاح في إعداد وبرمجة الأنشطة المناسبة للشباب ولاحتياجاتهم، وخاصة إذا كان التأطير في الخدمة الاجتماعية بواسطة الأخصائي الاجتماعي.

إن دور الأخصائي الاجتماعي في الجمعيات الشبانية له أهمية كبيرة، لأن العمل الميداني لهذه الجمعيات مع فئة ذات خصوصية و حساسية يتطلب مواصفات علمية ومهارات خاصة كمهارات الاتصال و الإقناع والتشخيص للحالات الفردية وتحليل المشكلات والعمل الجماعي، وزيارة الأسر و العمل على تغيير السلوكات السلبية والتوعية إضافة إلى تفهم الآخرين و التحكم في الانفعالات و مواجهة الضغوط والملاحظة الدقيقة والموضوعية في التقييم...الخ، وهذه

المواصفات تتطلب إلى جانب الاستعداد الشخصي تدريبا مهنيا معمقا في معاهد الخدمة الاجتماعية أو على الأقل في أقسام علم الاجتماع أو علم النفس.

فالشباب له مميزات وصفات وطاقات كبيرة يتوجب على المجتمع رعايتها والاهتمام بها بالطرق العلمية السليمة حتى تستغل لخدمة و لمصلحته. لكن الملاحظ لواقع العلوم الاجتماعية عموما و للخدمة الاجتماعية خصوصا يجد أن هناك تهميشا كبيرا تعاني منه، وهذا ما انعكس على مكانة الأخصائي الاجتماعي و النفسي في المؤسسات وفي الإدارات الاجتماعية الجزائرية، فما هي مكانته في الحركة الجمعوية؟ هل له دور محترم، أم أن كل شخص في الجمعية يعتبر نفسه قادرا على القيام بعمل الأخصائي الاجتماعي، وأنه مؤهلا لذلك؟.

انطلاقا مما سبق ومن خلال الجدول رقم **45** يتضح أن نوع التخصصات التي يحملها رؤساء الجمعيات الشبانية موضوع الدراسة، تمثلت في مجموعة من التخصصات غير المحددة في صنف علمي واحد بنسبة 25%، وذلك راجع لأنهم من ذوي المستوى المتوسط أو المستوى الابتدائي؛ حيث لم يتبلور تخصصهم العلمي بعد، كما يوجد منهم من له تخصص فني كالموسيقى أو تقني عمراني، ثم جاء بنسبة20.83 % التخصص مهندس وتخصص آداب و نسبة 16.66% لتخصص اقتصاد، أما تخصص علم الاجتماع ومربي الشباب فجاءا بنسبة ضئيلة جدا وهي 04.16%، والتخصصات الأخرى كعلم النفس و الخدمة الاجتماعية وهي تخصصات تتلاءم مع العمل الجمعوي في مجال رعاية الشباب فأنها لم تخضى بأي فرصة في قيادة و رئاسة الجمعيات.

وتدل هذه النسب والأرقام على الضعف الكبير في تأطير الحركة الجمعوية بالتخصصات الاجتماعية نظرا للعلاقة الوثيقة بين هذه التخصصات والعمل الاجتماعي و التطوعي، وهذا ما يعرقل إلى حد كبير أساليب العمل الموجهة لتطبيق طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب. وقد تأكد عجز الجمعيات في مجال التأطير من خلال الجدول رقم **46**؛ حيث أجاب 45.83% من قادتها أن عدد الإطارات المؤهلة بالجمعيات غير كاف، بينما قالت نسبة 37.5% منهم أن العدد كاف ونسبة 16.66% قالت أن العدد كاف نوعا ما.

وتضم الجمعيات الشبانية خاصة العديد من الإطارات ذات المستوى التعليمي العالي أو الجامعي، وذلك بنية مقصودة حتى تتعزز هيكلتها البشرية لتسهيل عملية قبول ملف اعتمادها من طرف الإدارة المختصة (الولاية)، لكن معظمهم من ذوي التكوين الجامعي البعيد عن التخصصات الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم النفس و مربي شباب، أما تخصص الخدمة الاجتماعية فأنه تخصص جامعي حديث النشأة بجامعة قالمة (ظهر منذ سنة 2000 فقط)، ولهذا فأنه لا يوجد عدد كبير من الحاملين لشهادات في هذا الفرع. ومن جهة أخرى فأن وجود عدد لا بأس به من الإطارات الجامعية في قيادة الجمعيات لا يعني الكفاءة و الفعالية في أدائها لنشاطها الجمعوي، نظرا لأن الكثير منهم لا يؤمن عن قناعة حقيقية بالعمل الجمعوي والتطوع، إضافة إلى العراقيل الموضوعية الكثيرة الأخرى.

وفيما يتعلق بموضوع تخصص الخدمة الاجتماعية يوضح الجدول رقم**47** أن نسبة 41.66% من رؤساء الجمعيات أجابوا بأنهم لا يعرفون أي شيئا عن هذا المصطلح الجديد، ثم نسبة 16.66% اعتبرت الخدمة الاجتماعية تخصص جامعي و12.5% مادة علمية، ويفسر ذلك بوجود بعض المتخرجين في محيط الجامعة في السنوات الأخيرة، ثم جاءت نسبة 20.83% ترى أن الخدمة الاجتماعية ممارسة واقعية وسلوكات انسانية يقوم بها الإنسان باستخدام الوسائل المتاحة له لمساعدة الآخرين، أو باعتبارها عمل تطوعي يدل على الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع.

وقد انعكس هذا الجهل والتهميش للخدمة الاجتماعية كتخصص علمي و مهنة ذات أهمية بالغة في التكفل بالعنصر البشري مهما كان صنفه وموقعه، على مستوى وجود الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات؛ حيث يبين الجدول رقم **48** أن 87.5% منها لا يوجد بها أخصائيون اجتماعيون، بمفهوم أن كل من هو حاصل على شهادة الليسانس على الأقل في علم الاجتماع أو علم النفس أو الخدمة الاجتماعية، أو مربي مختص في الشباب هو أخصائي اجتماعي، بينما لم تتعدى نسبة الجمعيات التي تتوفر علي أخصائيين اجتماعيين نسبة 12.5% فقط، وهي نسبة ضئيلة جدا في مجال رعاية الشباب كمجال صعب وحساس.

ثانيا: الجمعيات و طريقة خدمة الفرد الشاب:

كما سبق الإشارة فان للخدمة الاجتماعية ثلاث طرق رئيسية هي طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع، وكل طريقة لهـا مجالهـا ومنافعها على المستهدفين والمستفيدين من الخدمات والأنشطة التي تقدمها مهنـة الخدمة الاجتماعية وإلى جانب هذه توجد طرق أخرى ثانوية.

وخدمة الفرد لها أهميتها لكون الشباب ورغم تشـابه مشـاكلهم واحتياجـاتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... فان لكل واحد منهم ظروفا خاصـة تميزه عن الآخرين، تتطلب من إطارات الجمعيات التدخل بطريقة خدمة الفرد، أي محاولة مساعدته في نطاق حالته الفردية وخصوصيته، وهذا نظرا لكون الشـباب يعيش أزمات طارئة و ظروفا قاسية تستوجب التدخل السريع عن طريق المقابلـة لتشخيص حالته وسرعة إيجاد الحلول مع أسرته أو مؤسسته التعليمية أو المهنية، كما قد يكون التدخل الفردي لأغراض وقائية وتنموية.

ففي الجدول رقم**49** تشير الأرقام والنسب التي توصل إليها الباحث إلى أن نسبة 50% من الجمعيات الشبانية المدروسة تطبق طريقة العمل مع الشباب كحـالات فردية، أي تتعامل بشكل التدخل مع كل حالة من الشباب على حدى، وذلـك مـن خلال الدراسة و التشخيص والمتابعة لتطور أوضاع الشباب النفسية و الاجتماعية والصحية والتعليمية...الخ، نظرا لوجود البعض من الشباب الذين يعيشون ظروفا صعبة تدعو للتدخل من طرف إطارات الجمعية بهذه الطريقة.

وتمثلت أهداف التدخل الفردي في النصح والإرشاد والتوجيه بنسبة 100%، أي أن كل التدخلات بطريقة خدمة الفرد اتجاه الشباب كحالات فردية كانت في اتجاه تلك الأهداف التوعوية، باعتبار النصح والتوجيه والتوعية مـن أهـم احتياجـات الشباب والمراهقين بالنظر لخصوصية المرحلة العمرية التي يمرون بها، والتـي تستوجب مرافقتهم من طرف الراشدين وأصحاب الخبرة في الحياة. ثم جاء علاج المشاكل والأزمات التي يعيشها الشباب بنسبة 75%؛ حيث تتدخل الجمعيـات لمعالجة صعوبات التكيف الاجتماعي والنفسي وسوء التواصل بين الشباب وبـين محيطهم الخارجي، في الدراسة أو في العمل بطريقة كل شاب لوحده...الخ وجاء

هدف التدخل للوقاية من الآفات والأخطار المحتملة على الشباب بنسبة 66.66% من خلال التنبيه بنتائج السلوكات والممارسة السلبية من طرف بعض الشباب كتعاطي المخدرات والتدخين...الخ، إضافة إلى وجود تدخلات بطريقة خدمة الفرد بهدف إقناع الشباب بالانخراط في الجمعية أو قبول القيام بنشاط ما يكون في صالحه، أو بعض المهام والأدوار كالتمثيل والمسرح و الغناء. وجاءت نسبة الجمعيات التي لا تطبق طريقة العمل مع الشباب كحالات فردية بنسبة 20.83% فقط، ويدل هذا أنه ورغم عدم وجود أخصائيين اجتماعيين أو مختصين في علم الاجتماع فأن رؤساء الجمعيات يطبقون بشكل أو بآخر طريقة التدخل مع الشباب كأفراد، حتى وإن كان ذلك بدون إدراك ووعي تام بالمبادئ العلمية المعروفة لخدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية.

أما من يقوم بممارسة العمل بطريقة خدمة الفرد في الجمعيات، فأن الدراسة بينت من خلال الجدول رقم **50** أن رؤساء الجمعيات هم في أغلب الأحيان من يقوم بتطبيق خطوات التدخل الفردي بنسبة 83.33%، ثم ياتي أي إطار آخر من إطارات الجمعيات كالنائب أو الأمين العام بنسبة 58.33%، مما يدل على هيمنة الجانب الإداري في نشاط الجمعيات الشبانية على الجانب العلمي و البيداغوجي والتربوي، أما دور الأخصائي الاجتماعي باعتباره المهني الملائم للتدخل في الخدمة الاجتماعية، فان دوره لم يتجاوز نسبة 12.5%، وذلك راجع لغيابه شبه التام من عضوية الحركة الجمعوية الشبانية التي هي في حاجة كبيرة لوجوده، كما تستعين الجمعيات في بعض الأحيان بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين التابعين لمؤسسات الشباب في دراسة و تشخيص وعلاج و متابعة الحالات الفردية المطروحة للمعاينة، أو بإمام مسجد أو بطبيب حسب حالة الفرد.

ومن هذا المنطلق فأن خطوات التدخل في إطار خدمة الفرد تكتفي باستقبال الحالات دون متابعتها باستمرار حتى خارج الجمعيات، وعليه فأن نسبة 58.33% من الجمعيات لم تتصل بأسر الشباب لجمع المعلومات عنهم ومعرفة أحسن بحالتهم لمساعدتهم بكيفية فعالة، بينما 41.66% من الجمعيات أكدوا أنهم سبق واتصلوا وتحدثوا مع أسر بعض الشباب لمناقشة حالتهم الفردية خاصة إذا تعلق الأمر

بالإناث؛ حيث يكون الاتصال لإقناع الأسر للسماح ببناتهم بالقيام بالأنشطة الجمعوية كالرحلات مثلا، وهذا ما أظهره الجدول رقم **51**. أما الأساليب الأخرى المستخدمة في دراسة الحالات الفردية للشباب من طرف الجمعيات كما يوضحه الجدول رقم**52**، فهي الاتصال بأصدقائهم بنسبة 66.66%، والسبب هو سهولة عملية البحث عن الأصدقاء وإيجادهم خاصة في الحي أو المدينة الصغيرة، وهذه وسيلة تتيح الكثير من المعلومات الواقعية عن حياة الشاب العميل، وماضيه وطموحاته المستقبلية، خاصة إذا تمت بطرق علمية في إطار مبادئ وفلسفة الخدمة الاجتماعية، بينما يفضل بعض رؤساء الجمعيات بنسبة 25% الاتصال بالمسئولين في المستوى المحلي لمساعدة الشباب على حل مشاكلهم أو الاتصال بخبراء في ميدان علم النفس أو الطب النفسي، أما الاتصال بمقر الدراسة او العمل فلم يتجاوز نسبة 16.66 %. وعن التدخل الفردي من جهة نظر الشباب، فأن الجدول رقم **53** يوضح أن نسبة 20.29% من التدخل الجمعوي كانت بطريقة خدمة الفرد، وهي النسبة الأقل مقارنة مع طريقة خدمة الجماعة أو تنظيم المجتمع لأنها طريقة تتطلب دقة و تخصصا في التعامل مع الحالات الفردية للشباب.

ثالثا: الجمعيات وطريقة خدمة الجماعة:

تتلاءم طريقة خدمة الجماعة بشكل مباشر مع حاجات الشباب الآنية لنمو شخصياتهم وتكوينهم النفسي والاجتماعي وفي تحصيل رغباتهم المختلفة وفي الترويح و الترفيه، لأن فئة الشباب أكثر الفئات الاجتماعية ميلا للاجتماع والاندماج الشللي إذا كان ذلك يحقق اتجاهات فطرية لديهم، ومن هنا تأتي طريقة خدمة الجماعة لتهذيب هذه الاتجاهات لما يتناسب و ظروف حياتهم ونموهم في إطار انتمائهم الاجتماعي العام.

وخدمة الجماعة أو العمل مع الجماعات كطريقة هامة من طرق الخدمة الاجتماعية، لها دور كبير في تحسين أداء الأفراد ورفع مستوى مردود يتهم في شتى المجالات الاقتصادية و التربوية و العلمية و الاجتماعية وغيرها، أي أن أسلوبهم في أداء أدوارهم المنتظرة ومهامهم ووظائفهم يتطور نحو الأفضل، بفضل

اكتساب الأفراد في الجماعة قدرات إضافية ومهارات وخبـرات جديـدة، نتيجـة التفاعل والاحتكاك مع بقية الأعضاء، وكذا نتيجة ما تقدمه الجماعة لهم من دعـم نفسي و تأطير وتوجيه من طرف أخصائي العمل مع الجماعات أو القائـد، وبالتالي تزيد درجة الثقة بالنفس و المحفزات على صـقل المواهـب والطاقـات الكامنة في الأفراد واستثمارها في نطاق العمل الجماعي.

ويشترط لنجاح العمل في الجماعة وجـود أخصـائي اجتمـاعي مؤهـل وذو مهارات في طريقة خدمة الجماعة من جهة، ووضع بـرامج وأنشـطة ملائمـة وتساعد على النمو الجيد للجماعة وتحقيق أهدافها المسطرة. والبرنامج هـو تلـك الأنشطة و المهام المختلفة القائمة على التفاعلات والعلاقات والتجارب المتبادلـة بين أعضاء الجماعة؛ بحيث يوضع البرنامج بالتعاون بـين الأخصـائي وأفـراد الجماعة التي يعمل معها من أجل تطبيقه لإشباع حاجات الجماعة ورغباتها، وعليه فانه بدون برنامج أو أنشطة لا تكون الجماعة سوى تجمع بشري جامـد وخامـل بدون وظائف ولا ديناميكية ولا أهداف، وبالتالي لا يمكن للجماعة أن تستمر وأن تنمو كما يجب. ولنجاح البرنامج يجب أن تتلاءم فقراته مـع رغبـات أعضـاء الجماعة من جهة ومع قدراتهم وإمكانياتهم الجسمية والعقلية و النفسية من جهـة أخرى، ولهذا تبنى البرامج و الأنشطة على تخطيط مسبق ودقيق لمسايرة جميـع أبعاد العمل في إطار الجماعة وأهدافه.

ويعتبر العمل الجمعوي فضاء رحبا وخصبا لممارسة خدمة الجماعة، خاصـة مع جماعات الشباب لتحقيق غايات عديدة لمصلحتهم، فـي الجوانـب النفسـية و الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية و غيرها، لهذا فان معظم أنشطة الجمعيات المقدمة للشباب تتم في إطار عمل الفريق وهذا ما يوضحه الجـدول رقـم **54**، حيث نجد أن 87.5% منها تمارس أعمالها بطريقـة خدمـة الجماعـة، ونسـبة 12.5% أحيانا، مما يشكل نسبة 100% من الجمعيات تقوم بتقديم خدماتها بتلـك الطريقة، أما أشكال التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة من طـرف إطـارات الجمعيات، فأن النقاشات حول مائدة مستديرة في مقرات الجمعيات حازت علـى الصدارة بنسبة 54.16% تليها إلقاء المحاضرات بنسبة 50%، ثم النشاط الجماعي

الحي في الهواء الطلق بنسبة 41.66%، إضافة إلى العروض المسرحية وعرض الأفلام الوثائقية والأشرطة التربوية والثقافية المتبوعة بنقاشات عامة.

أما الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات للشباب بطريقة خدمة الجماعة فيوضحها الجدول رقم **55**؛ حيث أن الأنشطة الثقافية والفنية جاءت في المقدمة بنسبة 83.33% تليها الرحلات والسياحة بنسبة 62.5% ثم الأنشطة الرياضية بنسبة 50%، وهذا ما سبق وأكده الجدولان رقمي **23** و **24**؛ حيث حازت النشاطات الفنية وشبه الترفيهية إلى جانب الرحلات على الصدارة ضمن أنشطة الجمعيات الشبانية، ثم الأنشطة التربوية كالدروس التعليمية بنسبة 41.66%، أما التوعية الصحية فليست لها الأولوية الكبيرة؛ حيث جاءت بنسبة 37.5%، والتدريب المهني والتكوين بنسبة 25% فقط، من الأنشطة و الخدمات المقدمة بطريقة خدمة الجماعة، وهذا ما يصب في نفس الاتجاهات التي سبق الإشارة إليها، وهي غلبة الأنشطة الترفيهية و الفنية على البرامج والأنشطة الإنمائية في العمل الجمعوي.

وكما سبق و تناولناه من قبل فان للمشاركة الجماعية لأعضاء الجماعة دور أساسي في إنجاح خطوات وعمليات خدمة الجماعة والعمل مع الجماعات، ويتم ذلك إذا ما توفر لها أخصائيين اجتماعيين لهم خصائص قيادية وتوجيهية تعاونية أو ديمقراطية، فالأخصائي الاجتماعي أو القائد في الجماعة ما هو إلا مساعد و موجه لأفرادها في تفاعلاتهم و علاقاتهم وردود أفعالهم في المواقف المختلفة من النشاطات أو خلال قيامهم بأدوارهم في إطار الجماعة و أهدافها أو أهداف الجمعيات الشبانية، فالأسلوب التشاوري الذي تنتهجه قيادة الجمعيات في علاقتها مع الشباب هو الكفيل ببناء جو الثقة و الاحترام و التعاون بما يخدم أهداف وبرامج الجمعيات ومصالح الشباب، وبالتالي مصلحة المجتمع العامة.

ومن هنا فان هذه الدراسة قد بينت من خلال الجدول رقم **56** أن توزيع المهام و الأدوار بين أعضاء الجمعيات الشبانية في إطار العمل الجماعي تراعى فيه مبادئ التعاون و التشاور بين قادة الجمعيات والشباب المنخرط و المستفيد بنسبة 83.33%، حيث تتم عملية تقسيم الأدوار وتوزيعها بين الأعضاء بشكل فيه روح

الحوار والتشاور وبعيدا عن النزعة السلطوية أو البيروقراطية، فالكل متساوون في قوة الرأي و الطرح ووجهات النظر التي يرونها مناسبة لأهداف الممارسة المهنية للنشاط الجماعي، حيث يفصل بين الآراء المختلفة و المتضاربة من خلال الحوار والنقاش اللذان يفرزان في النهاية أفضل القرارات.

ثم جاء ثانيا في كيفية توزيع المهام والأدوار معيار التخصص بنسبة 45.83% حيث يفضل الأعضاء أن يقوم كل واحد منهم بما يتناسب ومؤهلاته وقدراته العلمية و النفسية وميولاته، ثم جاءت بنسبة 25% لطريقة تدخل الرئيس أو قيادة الجمعيات في التوزيع للأدوار وحتى اختيار نوع النشاط المقترح للشباب، وذلك بما يراه الرئيس أو قيادة الجمعيات مناسبا، ولكن بعض الرؤساء يرون أن ذلك لا يعبر عن هيمنة تامة على القرارات لأن التدخل يتم في الحالات التي يتهرب فيها الأعضاء من الشباب من بعض الأنشطة غير المحببة إليهم، أو خلافهم حول بعض المهام و الأدوار فيتدخل الرئيس للفصل في مثل هذه الإشكالات. وإلى جانب ما سبق فهناك كيفية أخرى ذكرت وتتمثل في توزيع الأدوار والمهام حسب توفر الوقت المناسب لصاحب المهمة.

و للخدمة الاجتماعية بطريقة خدمة الجماعة عدة عمليات وخطوات، ومن أهمها عملية التقويم و المتابعة لما تم من أنشطة ومدى التحسن الحاصل في الحياة الجماعية، من طرف الأخصائيين الاجتماعيين أو على الأقل من طرف قادة الحركة الجمعوية حيث تقيم عوائد ونتائج البرامج والأنشطة خلال فترة زمنية معينة، كما يقيم مستوى أداء أعضاء الجماعة والجماعة نفسها، حيث يكون التقييم للجوانب الكمية و النوعية للأنشطة و الخدمات.

وقد أظهر الجدول رقم**57** أن 45.83% من الجمعيات المدروسة تقوم بمتابعة وتقييم مدى تطور حالة الجماعة بعد استفادتها من الأنشطة، بينما نسبة 29.16% من الجمعيات يطبقون أسلوب المتابعة والتقييم كأحد عمليات خدمة الجماعة في بعض الأحيان فقط وليس بشكل دائم، وهذه العملية تسمح بمعرفة مدى استجابة جماعة الشباب لأبعاد خدمة الجماعة ولأهدافها، وبالتالي أهداف الجمعيات المتمثلة في مساعدتهم وتنمية قدراتهم و شخصياتهم، وقد أكدت نسبة 58.82% من

الجمعيات من مجموع النسبتين الأوليتين أنها تقوم بتعديل البرنامج أو النشـــاط أو تغيره بناء على نتائج عملية التقويم، حتى تتحسن استفادة الشـــباب مـــن البـــرامج والأنشطة مستقبلا ويتطور مردودهم، ونسبة 05.88% تعدل البرامج أحيانا، ونسبة 35.29% لا تقوم بالتعديلات إطلاقا. لكن توجد نسبة 25% من الجمعيات لا تتابع نتائج و أثار ما تقدمه من برامج و أنشطة للجماعات الشبانية، وقد يرجـــع ذلك إلى أن الكثير من الأنشطة و الخدمات المقدمة عبارة عن معارض فنية أو حفلات موسيقية أو حملات تحسيسية، لا تستطيع الجمعيات متابعة الشباب المستفيد منها، أو تنقصها الوسائل التقويمية الضرورية لذلك، علـــى عكـــس لـــو كانـــت النشاطات ذات أغراض تكوينية أو علاجية.

ومن جهة أخرى و في الجدول رقم**53** أكدت نسبة 72.35% من الشباب أنهـــا تستفيد من خطوات طريقة خدمة الجماعة أو العمل الجماعي، وهذا كما رأينا هـــو صلب عمل الجمعيات، بهدف مقابلتها لحاجيات الشباب، لذلك فهي مـــن أفضـــل طرق الخدمة الاجتماعية منفعة لهذه الفئة من المجتمع.

رابعا: الجمعيات وطريقة تنظيم المجتمع:

يعيش الأفراد والجماعات تحت خيمة واحدة تسمى المجتمع، سواء كان محليـــا أو وطنيا؛ حيث تجمعهم رقعة جغرافية واحدة وعلاقات وروابط اجتماعية وثقافية واقتصادية مشتركة...الخ. ولهذا فان مقتضيات هذا الاجتمـــاع تتطلـــب تنظيمـــا وتنسيقا وتحكما في التغيرات المختلفة الحاصلة باستمرار، خاصة في مجال زيادة الاحتياجات والطلبات موازاة مع تناقص الموارد والإمكانيات.

ويأتي دور طريقة تنظيم المجتمع كوسيلة للعمل الاجتماعي من طرف الهيئات الحكومية، والمنظمات والجمعيات، لرصد وتسجيل مختلف التحولات الاجتماعيـــة وذلك بتشخيص الوضعيات الاجتماعية المرضية والمشكلات المجتمعية المستجدة، ومن ثم تحديد الاحتياجات والأهداف وترتيب الأولويات، ووضع الخطط والبرامج

وإقحام المجتمع في المشاركة والعمل على تنفيذها وإنجاحها، بهدف إشباع حاجياته وحل مشاكله.

وقد ظهر التنظيم في مهنة الخدمة الاجتماعية مع نشأة جمعية تنظيم الإحسان اللندنية سنة 1869، وكما رأينا كان هدف هذه الجمعية هو تنسيق المساعدات المقدمة للمحرومين من الأسر والأفراد لتجنب تكرار تقديم المساعدات لنفس المستفيدين، وحتى تكون العملية عادلة ومتوازنة بين الجميع. كما استهدف التنظيم في البداية تجميع جهود ذوي البر والإحسان وتنسق الأنشطة وتكاملها لرفع مستوى الخدمات و المساعدات، ثم تطور مفهوم تنظيم المجتمع كطريق من طرق الخدمة الاجتماعية عن طريق القيام بالبحوث العلمية على المجتمع ككل أو المسح لمعرفة مشاكله وحاجياته وتحديد الوسائل والموارد المتاحة والضرورية لذلك واقتراح الحلول الملائمة، وبالتالي أصبح المفهوم أقرب إلى إضفاء المنهجية على العمل الاجتماعي في المجتمع المحلي أو الوطني، وكذا التخطيط و الإصلاح الاجتماعي.

وطريقة تنظيم المجتمع في رعاية الشباب، تنطلق من تحديد الأبعاد الواقعية لوضعية الشباب في المجتمع، أي حصر مطالبه وحاجياته الملحة وذات الأولوية، بغية وضع الخطط والبرامج وتجنيد الفئات المستهدفة بإشراكها في كل المراحل والخطوات، ولهذا فأن الجمعيات الشبانية تبادر إلى البحث و التقصي لمعرفة احتياجات الشباب المختلفة، وهذا ما يؤكده الجدول رقم **58**، الذي يبين أن أغلب الجمعيات تقوم بالبحث في مسألة تحديد الاحتياجات الشبانية بنسبة 66.66% وان 16.66% منها تقوم بذلك أحيانا، وهذه العملية ضرورية لأنها تؤدي إلى معرفة المشكلات والعراقيل التي تعيق ظروف حياة الشباب، وتساعد على وضع الخطط المناسبة لمعالجتها.

أما عن أسلوب وكيفية تحديد احتياجات الشباب من طرف الجمعيات، فان 45% يلجئون للتنسيق مع مؤسسات الشباب المختلفة مثل دور الشباب أو بيوت الشباب وغيرها، وهذا ما يشير إلى أن العديد من الجمعيات في الحقيقة لا تسعى بذاتها لمعرفة واقع الشباب، بل تستغل البيانات والمعطيات المتوفرة مسبقا لدى تلك

المؤسسات والأجهزة الإدارية؛ و من ثم تشترك مع السلطات العمومية في بعض الأنشطة الموجهة للشباب. كما تساوت نسبة كل من الدراسة الميدانية المباشرة، أي الاحتكاك مع الشباب، وسبر الآراء من خلال استمارات بنسبة 20%، مما يدل على إهمال عملية التحديد العلمي للاحتياجات. وهناك مجموعة من الجمعيات أكدت أنها لا تقوم بعملية تحديد احتياجات الشباب، بنسبة 16.66% وهي نسبة ضئيلة إلى حد ما، و يرجع السبب إلى أن هذه الجمعيات تعرف ما يحتاجه الشباب بناء على تجاربها السابقة، أو أنها تضع البرامج بطريقة ارتجالية وعفوية لواقع الشباب كما رأينا في الجداول السابقة.

ومن جانب آخر تؤكد مبادئ طريقة تنظيم المجتمع على مسألتي التخطيط، ومشاركة أعضاء المجتمع أو السكان في تلك الخطط والبرامج، باعتبارهم هدفها الأساسي وأداة تنفيذها في الوقت نفسه. والأخصائي الاجتماعي يضع في أولياته استشارة السكان، أو الفئة الشبانية وتشجيهم على المبادرة للتنظيم والتنسيق والاتحاد لتحقيق غاياتهم المشتركة في إطار بيئتهم التي يعيشون فيها، وبالتالي مساعدتهم على إدراك مشكلاتهم والمشاركة في وضع الحلول لها، في إطار مبدأ المسؤولية الاجتماعية وحق اتخاذ القرار.

ويبين الجدول رقم **59** أن جل الجمعيات الشبانية تقوم بالتخطيط لبرامجها خلال المدى الزمني المختار، وهو عادة لا يتعدى السنة من خلال المقابلات، وذلك بالتعاون والتنسيق أولا مع مؤسسات الشباب، بنسبة 66.66%، وهذا ما يؤكد قوة العلاقات بين الجمعيات ودور الشباب أو ديوان مؤسسات الشباب الذي يؤطرها، ثم جاء التعاون مع السلطات العمومية الأخرى كالبلديات والمديريات المختلفة بنسبة 45.83%، فكثيرا ما تدعو الهيئات الحكومية بعض ممثلي المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الشبانية لمشاركتها في بعض الأنشطة في بعض المناسبات، من خلال عرض منتجاتها كالألبسة التقليدية والصناعات الحرفية أو الصور والرسومات، أو تقديم عروض موسيقية ومسرحية...الخ. لكن ثلث الجمعيات أي نسبة 33.33% أكدت أنها تخطط لبرامجها وأنشطتها بعد أن تتصل بالشباب المستهدف سواء منه المنخرط في الجمعية أو غير المنخرط والذي يتواجد في

المحيط الاجتماعي للمجتمع الذي تعمل فيه الجمعية، أما التنسيق مع الجمعيات لتخطيط البرامج فلم يتجاوز 25%، ومع قادة المجتمع المحلي والأعيان والخبراء بلغت النسبة 08.33% فقط، أما مع الأسر فالنسبة معدومة. وهذه النسب تدل على أن البرمجة بعيدة إلى حد كبير عن واقع الشباب، رغم كون الجمعيات أولى المؤسسات الاجتماعية معرفة بقضايا الشباب، لقربها منه وتلعب التوعية في تنظيم المجتمع دورا مهما في نجاح الجمعيات في حث الشباب على الانخراط في العمل الاجتماعي والتنموي، وفي تنظيم وتنسيق وتوحيد الجهود والوسائل المتاحة، وجعل المردود الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي لتلك الجهود والخدمات مرتفعا وفعالا، وقد توفرت للجمعيات الشبانية في هذا العصر وسائل إعلامية متطورة ومتنوعة للتواصل مع الشباب وحثه على المبادرات التطوعية كالراديو أو الإذاعة المحلية والانترنت وغيرهما، إلى جانب الوسائل الاتصالية التقليدية المعروفة.

فالجدول رقم**60** يوضح أن معظم الجمعيات تستخدم وسائل الاتصال المتاحة لإيصال رسائلها التحسيسية المختلفة للشباب، حتى تضمن تغطية أوسع لشرائحه من طلبة ومتخرجين وبطالين وغيرهم، فنسبة 75% من الجمعيات توظف الوسائل الإعلامية المختلفة بشكل دائم، بينما نسبة 08.33% تستخدمها أحيانا، وتتوزع الوسائل المستخدمة على عدة أنواع، لكن أكثرها استخداما هما الاتصال الشخصي واللافتات أو الملصقات بنسبة 70%، ثم المطويات بنسبة 50%؛ حيث تعد هذه الوسائل الأقل تكلفة والأسهل من حيث التطبيق للوصول إلى الشباب المستهدف، ثم جاءت وسيلة الإذاعة بنسبة 35%، وخاصة الإذاعة الجهوية لمدينة عنابة قبل افتتاح إذاعة قالمة أواخر عام 2008، أما بقية الوسائل كالتلفزة والجرائد والانترنت فهي الأضعف من حيث الاستخدام بغرض التوعية والتعبئة للشباب للنهوض بقضاياهم. لكن هناك نسبة 16.66% من الجمعيات لا تستخدم وسائل الإعلام في التوعية، لأنها تمارس في أنشطتها أهدافا ترفيهية بالدرجة الأولى و لاتهتم بالتوعية والتحسيس.

وتعقب عملية تحديد احتياجات المجتمع من طرف الأخصائي أو الممارس التنموي خطوة أخرى هي القيام بالعمل من اجل إحداث التغيير المرغوب في

الأوضاع بتلبية الحاجات والضروريات، ويتم ذلك بواسطة برامج العمل والأنشطة التي ينفذها أعضاء المجتمع لتعميم الفائدة وتحقيق ما يطمحون إليه من رفاهية اجتماعية. وتمارس الجمعيات هذه الخطوة بروح المبادرة البحتة كما أنها قد تقترح برامج ومشاريع لرعاية الشباب نابعة من معايشتها لواقعهم ومعاناتهم جراء المشكلات المجتمعية الكبيرة، كالبطالة ونقص التأهيل والتكوين و الوقوع في الانحرافات والآفات.

ويبين الجدول **61** أن معظم الجمعيات قد قامت باقتراح أو الإسهام في اقتراح برامج ومشاريع لرعاية الشباب موجهة للسلطات العمومية، وذلك بنسبة 91.66% خلال اجتماعاتها المتكررة مع المسئولين سواء الوالي أو رؤساء الدوائر والبلديات أو مدراء القطاعات المختلفة وخاصة مدراء الشباب والرياضة والثقافة والنشاط الاجتماعي والتكوين المهني والتوظيف. ونوع المشاريع المقترحة تتمثل في المشاريع المهنية بدرجة أولى بنسبة 31.81% باعتبار أن البطالة هي المشكل والهاجس الرئيسي للشباب بشكل خاص، ولهذا فالجمعيات تطالب في كل مرة بتجسيد مشاريع اقتصادية لخلق مناصب الشغل، أو تتدخل لتقديم اقتراحات من اجل تحسين برامج تشغيل الشباب أو ما قبل التشغيل أو الشبكة الاجتماعية أو صندوق دعم مبادرات الشباب... التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية، ثم جاء اقتراح الملاعب الجوارية ومراكز التسلية بنسبة 25%، خاصة في بعض الأحياء أو القرى التي تفتقر لمثل هذه المرافق الترفيهية المساعدة على جذب و تاطير الشباب وإبعاده عن الآفات الاجتماعية الخطيرة كالمخدرات والتدخين والعنف والهجرة غير الشرعية... وجاءت اقتراحات أخرى بشكل اقل مثل اقتراح تنظيم أيام وطنية حول الصناعات التقليدية أو القيام بإحصاء الشباب وحاجياته في المنطقة وإقامة متحف وفتح قاعات انترنت ونوادي للتدريب في فن الموسيقى والعزف على الآلات الموسيقية، إضافة إلى مشاريع لانجاز لافتات إشهارية ومطويات تحسيسية ضد المخدرات وضد العنف توضع في ملاعب كرة القدم خاصة، وكذلك اقتراح إحدى الجمعيات لمشروع مسابقة وطنية تحت اسم كالاما ستار لاختيار أحسن

المواهب الشابة في الرسم والشعر والموسيقى والرياضة...أما الجمعيات التي لـــم تقترح أي مشاريع فنسبتها 08.33% فقط.

وعليه يمكن القول بان طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية قد أولت لها الحركة الجمعوية اهتماما كبيرا، نظرا لصعوبة وتعقد المشكلات التي يعاني منهـــا الشباب ومحدودية إمكانيات الجمعيات الواجب توفرها من اجـــل التكفـــل بهـــذه المشكلات وحلها. لذا تقوم الجمعيات بالتنسيق والعمل مع الحكومة لتـــذليل تلـــك الصعوبات.

لكن نسبة هامة من تلك الاقتراحات لم تكن لها الشمولية لمعالجة مشاكل الشباب بشكل عام، بل كانت مجرد مطالب لتنظيم أنشطة ظرفية خاصة بالجمعيات نفسها، بعيدا عن النظر إلى الشريحة الشبانية من زاوية استراتيجيه شاملة لتحقيق بـــرامج دائمة.

الفصل التاسع:

العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة وفيما بين الجمعيات

تمهيد

أولا: تصور قادة الجمعيات للعمل الجمعوي و دوافعه.
ثانيا: موقف السلطات من مبادرات و نشاطات الحركة الجمعوية.
ثالثا: طرق التمويل وأثرها على استقلالية الجمعيات.
رابعا: العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق و التشبيك.

خلاصة و استنتاجات

تمهيد:

لم تدرس ظاهرة الجمعيات أو الحركة الجمعوية في بلدان العالم الثالث، إلا وكانت قضية العلاقة مع الدولة ومدى الاستقلالية بين الطرفية أو تبعية الجمعيات للدولة هي أهم النقاط المفصلية في تحديد جدية أن نطلق على إعمالها ونشاطاتها عملا جمعويا حقيقيا، ضمن المفاهيم السليمة والمتعارف عليها للمجتمع المدني.

لقد تناولت معظم الدراسات طبيعة هذه العلاقة نظرا لأهمية متغير الاستقلالية في تبوء الجمعيات لمكانتها في البناء الاجتماعي للجمعيات الحديثة، كما ترتبط بالتمويل قوة التأثير لدى الجمعيات في القرارات المختلفة بالمجتمع وكذلك مصداقية وواقعية الاقتراح الذي تطرحه لحل القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المواطنون، كما يستمد الشباب قدرته على إزالة التهميش وإبراز طاقاته من تلك المبادرات التي تحملها الجمعيات التي تمثله، ومن التنسيق وتجميع الجهود وتكاملها لفائدته، لتحقيق الأهداف المشتركة.

أولا: تصور قادة الجمعيات للعمل الجمعوي:

تعاني معظم الحركات الجمعوية خاصة في البلدان النامية من أزمة حقيقية في قيادتها أو إطاراتها العليا، سواء في التكوين والتأهيل العلمي والمستوى الثقافي، أو في الذهنيات السائدة لدى أغلبية كبيرة منهم، مما خلق انعداما للثقة بينهم وبين القواعد من مختلف الفئات الاجتماعية التي تزعم تمثيلها والدفاع عن حقوقها، ولا تستبعد الكثير من الدراسات في هذا الشأن التدخل الحكومي و التأثير السياسي والحزبي على هؤلاء القادة الجمعويين، نظرا للسياق العام السائد، في النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث لا يشجع هذا السياق على إفراز قيادات ذات كفاءة مهنية وأخلاقية لقيادة العمل الجمعوي.

فكثيرا ما تؤدي عدم الشفافية في تسيير الجمعيات وكذلك النزعة الفردية والتسلطية في إدارتها، مقابل غياب الرقابة والمتابعة بل والتواطؤ بشكل أو بآخر من طرف مختلف الأجهزة العمومية، إلى تشوه صورة العمل الجمعوي، فيظهر قادة لا تعنيهم المبادئ والأهداف التي قامت على أساسها ومن اجلها الجمعيات، بقدر ما يهمهم استغلال هذه الجمعيات وجعلها مطية للوصول إلى مراتب اجتماعية أعلى، وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية بالطرق الملتوية وغير المشروعة على حساب القضايا النبيلة التي تدافع عنها. وعليه تنشأ الكثير من التنظيمات الجمعوية بعيدا عن الدوافع والرغبات الواقعية والحقيقية للشباب، وتتأسس جمعيات من خلال تصورات شخصية ضيقة أحيانا أو خاطئة أحيانا أخرى، لهذا توجد العديد من السلبيات التي تناولها الباحث في فصول سابقة ومن بينها ذات العلاقة بالقادة وأساليبهم وبطرق تسييرهم للجمعيات، فنجد أن هناك من بينهم من يشتغل في مصالح وهيئات إدارية لها وصاية على الجمعيات كالمديريات الولائية المختلفة أو المجالس المنتخبة، وبالتالي تجدهم يمسكون بمعظم خيوط إدارة ملفات الجمعيات من الاعتماد إلى التمويل والمراقبة ...الخ، وبالتالي يحصلون على نوع من الاحتكار والنفوذ، مما يطرح عدة تساؤلات حول مبدأ الاستقلالية، ويعطي انطباعا بأن هذه الجمعيات محسوبة على السلطة أو الإدارة، الأمر الذي يشوه سمعتها أمام الجمهور.

وتتمركز القرارات داخل الجمعيات في معظم الأحيان حول رؤسائها وبعض النواب وهذا منذ تأسيسها، لهذا فإن التصورات التي يحملونها عن العمل الجمعوي ودوافعه تؤثر في منهجهم العملي وفي إدارتهم للنشاطات الموجهة للفئة المستهدفة وهي الشباب، وحتى في مواقفهم من السلطات العمومية وقراراتها.

ويظهر الجدول رقم **62** أن الأغلبية الساحقة من قادة الحركة الجمعوية في الجزائر تتصور أن دوافعها الدخول العمل الجمعوي نابعة من فكرة التكامل مع الدولة كعلاقة ايجابية وبناءه معها، وذلك بنسبة 91.66% ، أي أن الجمعيات لها نفس أهداف الدولة، وكل منهما يقوم بأداء مهامه المحددة له، وحتى في حالة

قدرة الدولة على القيام بكل الأعباء فإنه لا ينبغي لها الانفراد بكل شيء بل يجب أن تسمح للمجتمع المدني بالمساهمة، ثم جاء الاعتقاد القائل بأن الجمعيات انطلقت من فكرة أنها القناة الملائمة للتعبير عن انشغالات وهموم المجتمع بنسبة 70.83%، وهنا يظهر نوع من البعد المعبر عن الروح النقدية اتجاه السياقات التي تؤدي أوضاع شائكة في المجتمع، ثم تغطية عجز وتقصير الدولة عن أداء واجباتها بنسبة 37.5%، أي أن دوافع نشأة الجمعيات تزامنت وواكبت فترة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل بعض المواطنين إلى المبادرة بالتكفل بإشباع حاجياتهم المختلفة دون الاعتماد على الدولة عبر الجمعيات، وخاصة لدى فئة الشباب التي تضررت بشكل أكثر من غيرها، وهناك نسبة تقدر ب 08.33% ترى أن دوافع لجوئها للعمل الجمعوي هو تحقيق جدار منيع لصد ومواجهة ما يصدر عن الدولة من تعسف محتمل،ونسبة 00 % لدوافع مراقبة عمل الدولة، وهذه النسب الضئيلة جدا تدل على أن الجمعيات تميل أكثر إلى المهادنة والانسجام مع توجهات السلطات العمومية، نظرا لكونها المصدر الأول للدعم المالي، وكذلك لتداعيات الأزمة الأمنية السائدة في البلاد، كما أن السياق السياسي ضيق كثيرا من الروح النقدية للمنظمات الحزبية والجمعوية.

أما فكرة تأسيس الجمعيات فذات مصادر متعددة منها الذاتية ومنها الصادرة بإيعاز من إطراف أخرى، ففي الجدول رقم **63** ارجع 87.5% من قادة الجمعيات مصدر فكرة تأسيس الجمعيات إلى إراداتهم الذاتية والحرة؛ حيث قالت هذه النسبة أن بداية التفكير في تأسيس الجمعيات كانت عن طريق الرئيس في اغلب المرات، معه بعض الأعضاء المؤسسين الآخرين، وذلك أثناء المشاركة في فعاليات ملتقى أو ندوة معينة، أو حتى بعد مناقشات مع الأصدقاء، ثم تبدأ عملية الشرح وجس نبض بقية الأعضاء المؤسسين الآخرين، لإقناعهم بالفكرة حتى يكتمل نصاب التأسيس والاعتماد القانوني للجمعية وهو 15 عضوا. وهناك من يقتنع وينخرط في القضية التي تحملها

فكرة تأسيس الجمعية، وهناك من يوافق لمجرد تقديم المساعدة فقط بحكم الصداقة أو علاقة القرابة التي تربطه مع صاحب الفكرة الأساسي. أما المصدر الموضوعي لفكرة تأسيس الجمعيات بإيعاز من السلطات أو المسئولين في الإدارة العمومية فإن كل الرؤساء رفضوا ونفوا أن تكون الجمعيات التي يديرونها تأسست وفقا لذلك، لأن هذه الصفة تشوه مصداقية الجمعيات التي تحملها وتثير حولها شكوك كبيرة، لكن هذا النفي لا يعني انه لا توجد حالات ارتباط فعلية بين بعض قادة أو إطارات الحركة الجمعوية وبعض مسئولي الهيئات الإدارية الوصية، وهذا ما لاحظه الباحث وتوصل إليه من وجود نوع من التشابك وتقاسم الأدوار بين الطرفين، أما عامل التشجيع من طرف الشباب أنفسهم فكان بنسبة 12.5% فقط.

ويتوافق النفي المطلق لصدور فكرة تأسيس الجمعيات عن طريق الإيعاز من طرف السلطات، مع النفي المطلق كذلك لوجود أي تدخل من طرف شخصيات سياسية أو حزبية في قرارات الجمعيات، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم**64**؛ حيث أكدت كل الجمعيات أنها لم تتعرض لتدخلات من طرف الشخصيات السياسية أو الحزبية، وتفسر هذه النتيجة بأن أنشطة الجمعيات محل الدراسة كلها عبارة عن أنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية... بعيدة عن المعترك السياسي و نشاط الأحزاب، كما أن الحراك السياسي في المنطقة ضعيف ولا تأثير له إلا خلال المواعيد الانتخابية، ومن جهة أخرى فإن الجمعيات لا وجود أو عمق اجتماعي كبير لها، بما يغري السياسيين لمحاولة استغلالها لأغراض سياسية أو حزبية، لكن هذا لا يعني كذلك شهادة براءة كاملة للسياسة من العمل الجمعوي، لأن تدخلهم في أنشطة وقرارات الجمعيات قد يتم بطرق غير مكشوفة وفي الكواليس، من خلال العلاقات الشخصية والصداقة أو الزمالة في الأحزاب لبعض القادة، ولهذا فإن التدخل يكون معنويا وذو طابع إيديولوجي أكثر منه تدخلا مباشرا أو ظاهرا، وهذا لا يصرح بوجوده رؤساء الجمعيات.

إذا فإن استقلالية الحركة الجمعوية عن الإدارة والدولة، مؤشر حقيقي عن التزامها بالأهداف التي أوكلها لها المجتمع، وعن وقوفها إلى جانبه. وأكثر ما

يطلبه الشباب من هذه الجمعيات التي تتبنى قضـــاياه هـــو عـــدم التلاعـــب بهـــا واستغلالها بعيدا عن الانشغال بتلبية حاجياته بالتواطؤ مـــع بيروقراطيـــة الدولـــة وإغراءاتها.

ثانيا: موقف السلطات من المبادرة و الأنشطة الجمعوية:

يعتبر المجتمع المدني وحركته الجمعوية ومختلف التنظيمات الأخرى قطاعـــا ثالثا إلى جانب الدولة وأجهزتها (القطاع الأول) والقطاع الخاص (القطاع الثاني)، وبقدر الحرية المتاحة في المجتمع من طرف الدولة تنمو أنشطة القطاعين الثـــاني والثالث، وتزداد المبادرات لإشباع الحاجيات المختلفة لكـــل مكونـــات المجتمـــع وجماعاته وفئاته الكثيرة.

إن ميزة العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية في الجزائر كمـــا فـــي العـــالم العربي كجزء من العالم الثالث حسب العديد من الدراســـات والبحـــوث تطبعهـــا التوترات وعدم الثقة، متبوعة بالاستقلالية والاحتواء والتبعيـــة بســـبب الهيمنـــة القانونية والسياسية والمالية وحتى الأمنية للدولة إلـــى جانـــب التكـــوين الثقـــافي والاجتماعي السائد، الذي يعيق كل تحرك نحو بروز مجتمع مدني حقيقي وفعال، على العكس من المفهوم السائد للمجتمع المدني في المجتمعات الغربية التي تنظر إلى الجمعيات باعتبارها آليات للمراقبة و التنبيه عن النقائص والسلبيات الصادرة عن ممثلي الدولة، لان قوة هذه الجمعيات تقود إلى قـــوة الدولـــة كـــذلك والـــى استقرارها وليس العكس، لهذا فان الدولة بمؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية في الغرب تضمن حرية واستقلالية العمل الجمعوي بكل الوسائل.

وتبين الدراسة أن للجمعيات في علاقتها مع الدولة أراء متباينة إلى حـــد مـــا، نظرا لان كل جمعية تختلف عن الأخرى في مدى قربها أو بعدها عـــن الإدارات العمومية فالجدول رقم **65** يبين أن هناك اختلافا في إجابات رؤســـاء الجمعيـــات حول اشتراط السلطات للترخيص من اجل مباشرة أي نوع من أنـــواع الأنشـــطة المقدمة عليها، لهذا كانت نسبة من أكد أن الدولة تشترط الترخيص،ومن أكد غير ذلك متقاربة نوعا ما، فقد رأى 58.33 % من رؤســـاء الجمعيـــات أن نشـــاطها

يتطلب الحصول على إذن أو ترخيص مسبق من طرف السلطات العمومية، سواء كانت إدارية أو أمنية، ومن هذه النسبة قال35.71% أن عملية الحصول على الترخيص الإداري تتم بصعوبة نسبية، ونفس النسبة أكدت بان ذلك يتم حسب مواقف السلطات من الجمعية، حيث كلما كانت لها ارتباطات بالإدارة وعلاقات شخصية جيدة لقادتها كان الحصول على الترخيص سهلا والعكس صحيح، وجاءت نسبة 28.57% لمن اعتبر عملية الحصول على الترخيص سهلة.

والترخيص هو وثيقة إدارية رسمية تطلب في حالة قيام الجمعيات بنشاطات خارج مقراتها الخاصة، سواء في القاعات العمومية أو في الساحات والميادين، ومهما كان نوع النشاط تجمعات أو دورات أو مسابقات أو عقد اتفاقيات مع جمعيات أجنبية، كما يطلب حتى في حالات التدخل لتنظيف المحيط والحفاظ على البيئة مثلا في إطار عمل جماعي كما رأى البعض من قادة الجمعيات.

لكن يرى البعض الآخر أن النشاط من حق الجمعيات بدون أي ترخيص ما دامت تنشط في إطار أهدافها المدرجة في القانون الأساسي الذي اعتمدت على أساسه، أو في حالة طلب قاعات للعرض أو النشاط حيث لا بد من موافقة المدير، لكن رغم هذا يشير هؤلاء إلى إمكانية وجود عراقيل بيروقراطية أو تحقيقات أمنية أثناء التجمعات والأنشطة الجمعوية. وهذه الرقابة المسبقة أو القبلية على أنشطة الجمعيات تعيق سرعة تحركها ومبادرتها التي هي جوهر الفرق بينها وبين المؤسسات الحكومية في العمل الاجتماعي، ومع هذا يلاحظ غياب الرقابة على التسيير للأموال التي تحصل عليها الجمعيات من طرف الممولين.

إن العلاقة الطبيعية بين الدولة والحركة الجمعوية يجب أن تتمحور حول حرية النشاط، وان تكون الرقابة بعدية من خلال التقارير الشفافة الأدبية والمالية، فعلى الدولة وأجهزتها الإدارية المختلفة المركزية والمحلية توفير المناخ الملائم والمشجع للعمل الجمعوي، من خلال الدعم المالي لها وفق برامج دقيقة، لان ذلك استثمار هام في الرأسمال الاجتماعي، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة تدخلها البيروقراطي في توجهات وقرارات الجمعيات وأنشطتها، وان لا تستغل حاجة

الجمعيات للأموال لمزيد من الهيمنة والسيطرة عليها فتفقد بذلك حريتها واستقلاليتها.

لكن قد تكون الجمعيات في أحيان كثيرة من الضعف الإداري ونقص الكفاءة التنظيمية ما يجعلها عاجزة عن تكوين ملفات إدارية دقيقة توضح من خلالها طبيعة ونوعية النشاط ومدى جدواه وفائدته للشباب، مما يؤدي إلى رفضه نظرا لهذه الدواعي الموضوعية.

ويشير الجدول رقم **66** إلى مدى التعاون والعمل المشترك والتكامل بين الجمعيات الشبانية والدولة، من خلال القيام بأنشطة مشتركة، حيث أكد 83.33% من قادة الجمعيات أنهم اشتركوا مع مؤسسات حكومية رسمية في تقديم أنشطة وبرامج في مؤسسات الشباب أو الثقافة أو الجماعات المحلية أو الحماية المدنية...الخ، ومن بين هذه الأنشطة نجد حملات التوعية ضد حوادث المرور، أو ضد الآفات الاجتماعية أو العنف في الملاعب...الخ، بينما عبر 16.66% من رؤساء الجمعيات أنه لم يسبق لهم القيام بأي نشاط مشترك مع الدولة، والسبب هو مواقف جمعياتهم التصادمية أو الرافضة لمواقف الإدارة أو لسوء العلاقات مع المسئولين.

وفي هذا العصر المتسم بعلو شأن المجتمع المدني في العالم، أصبحت المجتمعات تنظر إلى الجمعيات كشريك في تسيير الشأن العام، فلا تصدر الدول قراراتها بمعزل أو دون أن تأخذ رأي المجتمع المدني حولها. ويوضح الجدول رقم **67** أن 50% من الجمعيات تلقت اتصالات من مؤسسات الدولة تطلب فيها رأيها حول بعض المسائل التي تهم فئة الشباب، بينما نفس النسبة لم تتلقى أي دعوة أو طلب مشورة حول قضايا الشباب، ويرجع سبب ذلك إلى كون بعض الجمعيات لها سنوات عديدة من العمل، فمنها من بدأ منذ 1990 بتقديم نشاطات وخدمات لفائدة الشباب، فأصبح لها صيت اجتماعي و ثقافي، وأصبحت معروفة لدى المسئولين المحليين، مما سمح لها بفرصة لنوع من المشاركة في إبداء رأيها كممثلة للمجتمع عامة وللشباب خاصة في المسائل الشبانية. بينما توجد جمعيات أخرى حديثة النشأة، ويقودها شباب يفتقدون للخبرة وحتى للجرأة في فرض

الجمعية على المستوى المحلي، وبالتالي فهي لا تزال في مرحلة البحث عن مكانة لها في الفضاء الجمعوي وفي ظل بيروقراطية صعبة الاختراق.

ومن أهم محددات العلاقة بين الجمعيات ومحيطها العام هي القوانين واللـــوائح التنظيمية والمراسيم التنفيذية التي تنظم الفضاء الجمعوي، ويعـــد قـــانون **90_31** آخر قوانين الجمعيات في الجزائر، جاء مع فتح المجال السياسي والتحـــول مـــن النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بعد تبني دستور فيفـــري 1989، ويبـــين الجدول رقم**68** أن غالبية الجمعيات ترى بان قانون الجمعيات **90_31** مقبول وذلك بنسبة 66.66%، ويرجعون سبب الصعوبات إلى عدم تطبيقـــه كمـــا هـــو مطلوب، وتأويل مواده وبنوده من طرف المسؤولين بشكل يخدم أكثـــر المصـــالح الشخصية الضيقة لقوى وعصب إدارية، فالعيب ليس مواد القانون نفسه، وهذا ما تؤكده نسبة 12.5% من الجمعيات التي اعتبرته قانونا جيدا ويـــلاءم الجمعيـــات، ونفس النسبة عبرت عن عدم الدراية بتفاصيل القانون، وذلك قد يعود إلـــى عـــدم الاهتمام واللامبالاة، والتعامل مع الواقع بدون تصور واضح وتعمق ولكن كردود فعل فقط اتجاه ما يجري، كما يعود إلى ضعف المستوى التعليمي لبعض رؤســـاء الجمعيات. أما الجمعيات التي اعتبرت القانون سيئا فبلغت نسبتها 08.33% فقط، وهي نسبة ضئيلة تعبر عن حالة ميل للرضا عن القانون، وقد تعبر أكثـــر عـــن رفض السلوكات والممارسات التي تصدر عن أعوان الإدارة والمســـئولين عـــن الجمعيات؛ حيث يفتقدون إلى الثقافة الجمعوية والمدنية ولا زالت رواسب الفكـــر الاقصائي مهيمنة على طريقة تفكيرهم.

لكن وتبعا لهذه المواقف من قانون الجمعيات فان الجدول رقم **69** يوضـــح أن نسبة 58.33% من رؤساء الجمعيات يؤيدون عمليـــة إدخـــال تغيـــرات علـــى القانون90_31، ويعللون ذلك بكون بعض مواده أصبحت لا تواكـــب التطـــورات والمستجدات التي عرفها المجتمع وكذا الحركة الجمعوية، ومن بين التعديلات التي يطالب بها هؤلاء القادة هي السماح للجمعيات بممارسة أنشطة ذات مردود مـــالي يعود لخزينة الجمعيات، وظهر هذا الرأي عكس ما جاء في الجدول السابق مـــن رضا اغلب قادة الجمعيات على القانون 90_31 مما يدل على أن القـــانون فيـــه

الكثير من الايجابيات بالنسبة للحركة الجمعوية، ومنها تسهيلات وإعفاءات ولكنه في بعض الجوانب فقط لا يلبي طموحاتها، كما يبين كذلك عدم فهم للقانون بالشكل المناسب. وجاءت نسبة 29.16% بدون موقف في هذا الشأن، فلا هي مع التعديل ولا مع الإبقاء على نفس المواد، بينما أقلية فقط ترفض التعديل ونسبتها 12.5 %، مما يدل على الغموض والتشويش الذي يكتنف موضوع القانون 90_31 بالنسبة لرؤساء الجمعيات.

وعن رأي رؤساء الجمعيات وتقييمهم لعلاقاتهم مع السلطات العمومية، فان الجدول رقم **70** يبين أن نسبة 87.5% منهم تعتبر أنها علاقة شراكة وتكامل، وهذا ما يتماشى مع دوافع تأسيس الجمعيات التي تم تناولها في الجدول رقم **62**، مما يعني أن أغلب الجمعيات الشبانية لها مواقف مشبعة ببعد التعايش والمهادنة مع السلطات، باعتبار أن معظم أنشطتها تتم بالاشتراك مع مؤسسات الشباب التابعة للدولة إضافة إلى أن التمويل مصدره الأساسي هي الدولة، بينما اعتبرت نسبة 20.83% من رؤساء الجمعيات أن علاقتها مع السلطات تقتصر على تلقي المعونات فقط، وذكرت نسبة 12.5% أن العلاقة تختلف حسب درجة وعي وتفهم المسئولين وموقفهم من العمل الجمعوي والتطوع وأهميته بالنسبة للشباب، كما أكد آخرون أن لا وجود لأي نوع من العلاقات مع السلطات لان الدولة لا تهتم بالجمعيات.

ومن جهة أخرى لم ترى أي جمعية بأن علاقتها مع الدولة هي علاقة سيطرة وتبعية أو صراع ومواجهة، وهذا يندرج في إستراتيجية الجمعيات المؤيدة للمهادنة بشكل عام مع السلطات العمومية.

ثالثا: طرق التمويل الحكومي وانعكاساتها على الجمعيات :

إن التمويل هو تلك الأموال التي تتلقاها الجمعيات من المتبرعين أو الداعمين أو حتى المنخرطين في شكل حقوق أو رسوم الاشتراك والعضوية، ويمكن أن يتم التمويل من خلال مواد عينية ووسائل عمل مختلفة كالأوراق والأثاث وغيرها، وتأتي من مصادر متنوعة حكومية أو من القطاع الخاص أو من جهات خارجية (

أجنبية) بهدف مساعدتها على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها لخدمة الفئات المستهدفة ومن خلالها المجتمع ككل.

والتمويل بالنسبة للجمعيات بمثابة القلب النابض والمحرك لنشاطاتها، فقبل ذلك ترسم الخطط والبرامج بناء على مدى توفر الموارد المالية الكافية لتفعيلها وتنفيذها، كما أن حجم تلك النشاطات وتنوعها ومدى جديتها وبالتالي تأثيرها في محيطها يتوقف على التمويل، فهو إذا عصب الحياة الرئيسي لاستمرارية وتطور الجمعيات ونجاحها في التغيير.

وتلعب طبيعة مصادر التمويل دورا مهما في التأثير على حرية تصرف الجمعيات في العمل وفي اختيار الأنشطة الملائمة، لأنه في كثير من الأحيان تمارس على الجمعيات ضغوطا معينة من طرف المانحين، وذلك في شكل شروط مقابل التمويل، وإلا منعت من الاستفادة من الأموال لان عملية التمويل ترتبط عادة بأهداف سياسية أو إيديولوجية أو تجارية، وتستغل في تحقيق مصالح قوى معينة، مما يؤدي إلى نوع من التبعية للجمعوي اتجاه مصدر التمويل، فالدعم الخارجي مثلا عادة ما يتم تحت شعار الإصلاح والديمقراطية والحكم الراشد وتشجيع المبادرات الفردية بما تحمله هذه المفاهيم من مضامين إيديولوجية.

ومصادر التمويل متنوعة؛ حيث هناك المصادر الذاتية كاشتراكات الأعضاء والمداخيل من بعض الأنشطة كالمعارض لبيع المنتجات أو إيرادات على تأجير أملاك للجمعية، وهناك المصدر الحكومي للتمويل؛ حيث تخصص الدولة ميزانية سنوية لدعم العمل الجمعوي في كل القطاعات والمجالات، كمجال رعاية الشباب، أو التكفل بالمعوقين والعجزة والأطفال...الخ، وذلك في إطار السياسية الاجتماعية والتضامن، كما توجد مصادر تمويل من طرف الخواص من رجال الأعمال والتجار والمحسنين الذين يوصون أو يحسبون بعض ممتلكاتهم لفائدة الجمعيات الخيرية، نتيجة لدوافع دينية أو إنسانية، والى جانب هذه المصادر، توجد المساعدات الخارجية المقدمة من طرف منظمات أجنبية غير حكومية أو دول أو سفارات أو هيئات كالاتحاد الأوروبي أو اليونيسيف أو اليونسكو.

وتستفيد الجمعيات الجزائرية ومنها جمعيات رعاية الشباب من الدعم المالي الحكومي بالدرجة الأولى من خلال الوزارات المعنية بنوع النشاط، ممثلة بالمديريات التنفيذية المختلفة كمديرية الشباب والرياضة ومديرية الصحة والسكان و النشاط الاجتماعي، والولاية والبلديات ولكن رغم هذا تشتكي معظمها من نقص الأموال ومن عدم التكافؤ و غياب العدالة والشفافية في الحصول عليها، إلى جانب نوع من الابتزاز والمساومات لمنح الدعم من طرف بعض المسئولين.

ويظهر الجدول رقم **71** أن 50% من قادة الجمعيات يعتقدون أن تمويل الدولة للجمعيات لا يمكنه أن يؤدي إلى التبعية لها، ولا يفقدها الاستقلالية المطلوبة لنشاطها، والسبب هو أن هذا التمويل واجب على الدولة ولا يمكن لها ولأعوانها توظيفه لغرض غير وجهته الاجتماعية الصحيحة، وبالتالي فالتمويل الحكومي حق ومكسب للحركة الجمعوية، كما يرجع السبب أيضا إلى إيمان هؤلاء القادة بامتلاكهم قدرة ومناعة تحميهم من التبعية للمانحين في الإدارات العمومية وذلك بسبب معرفتهم الجيدة بالقوانين والتنظيمات التي تحكم نشاط الجمعيات وعلاقتها مع الدولة. بينما أكد 41.66% من رؤساء الجمعيات أن انفراد الدولة بالدعم المالي للجمعيات يؤدي حتما إلى الانصياع والتبعية للسلطة العمومية، سواء لدوافع موضوعية أو لأهداف ذاتية، لان الممول يشترط على الجمعيات نوع النشاط الذي ينبغي عليها تقديمه وكيفية ذلك والمكان والزمان...الخ، ومن يرفض أو يقاوم هذه الشروط يحرم من التمويل ويتعرض لعراقيل، وبالتالي تفقد الجمعيات استقلاليتها وحريتها في اختيار الأنشطة المناسبة، فبعض المسئولين يشترطون على الجمعيات نظير تمويل جزء أو كل النشاط أن تتعامل مع فندق بعينه أو مطعم معلوم، ونتيجة هذه المعادلة التمويلية الصعبة يلجأ عدة رؤساء للجمعيات إلى عدم الرضوخ وتجميد النشاط أو التفكير في الانسحاب من العمل الجمعوي كما فعل آخرون من قبلهم. ومن جهة أخرى كانت نسبة رؤساء الجمعيات الذين عبروا عن عدم درايتهم تقدر ب 08.33%، مما يدل أن الأمر لا يهم بالنسبة لهم بقدر أهمية التمويل.

وفي سياق نفس هذه الممارسات من أطراف في الإدارات العمومية تتدرج طريقة توزيع الأموال دون تبني للمبادئ الشفافية والعدالة في التوزيع، حيث توجد آلية تحدد إجراءات تقديم الدعم والجمعيات التي تستحق ذلك، وتتمثل في اللجنة المشتركة المتكونة من عدة أطراف ومنها ممثلين عن الحركة الجمعوية، لكن هناك من يشكك في إجراءات الشفافية المعتمدة وانعكاس ذلك سلبا على عدالة وتكافؤ فرص التمويل من طرف الدولة، فالجدول رقم **72** يوضح أن 62.5% من الجمعيات النشطة فعلا والتي لها برامج وأهداف جدية لخدمة ورعاية الشباب وليس أنشطة الحفلات والرقص والمعارض التافهة والرحلات عديمة الفائدة، لا تستفيد من الدعم المالي الكافي.

أما الجمعيات التي تعتقد أن التمويل عادل فلم تتجاوز نسبتها 08.33% من الجمعيات المدروسة نظرا لان هناك بعض الجمعيات التي تستفيد أكثر من غيرها وأكثر مما تستحق، لأنها غير نشطة، كما عبرت نسبة 29.16% من الجمعيات عن تحفظها في تأكيد أو نفي مسالة العدالة في توزيع المساعدات المالية من طرف الدولة، وذلك نظرا لحساسية هذا الموضوع بالنسبة لرؤساء الجمعيات فبعضهم يقول خلال المقابلة بان جمعيته لم تستفد من أي تمويل من الدولة، ثم يعودوا ويقولوا أنهم استفادوا من حصص ضئيلة وغير كافية من الأموال لإقامة أنشطة جيدة وفعالة وذلك خلال مدة زمنية طويلة.

ويبين الجدول رقم **73** أن معايير تمويل الجمعيات الشبانية المدروسة حسب رؤسائها تتمثل في علاقات القرابة الجهوية وما يرتبط بها من روابط عشائرية وقبلية حتى عائلية، بنسبة 33.33%، موزعة على عوامل مختلفة محددة للتمويل منها العلاقات الشخصية أو الزبائنية والمحسوبية، أي التقاطع في المصالح والمنافع وتبادل المكاسب و الولاء والتبعية، ثم جاء عامل الانتماء لنفس العائلة السياسية أو الحزب بنسبة 16.66%، حيث يكون انتماء رئيس الجمعية والمسئول عن التمويل لنفس الحزب عاملا محفزا على إعطائه الأولوية في التمويل.

و بالنسبة لقادة الجمعيات الذين يرون أن العامل الموضوعي للتمويل والمتمثل في النشاط كعامل محددة له فنسبتهم هي 20.83% فقط، مما يبين ويؤكد وجهة

النظر السائدة حول عشوائية التمويل وعدم وضوح منهجية توزيع الدعم، ونتيجة ذلك أنه توجد جمعيات تتمتع بنوع من الوفرة المالية إضافة إلى المقرات بدون أن تمارس نشاطات كثيرة، وجمعيات أخرى ينعدم التمويل الحكومي لها رغم أنها نشطة وذات حيوية في الميدان، مما يضطرها إلى التقليل من نشاطاتها أو تجميدها تدريجيا.

إن الجمعيات ورغم أنها مؤسسات غير هادفة للربح لكنها في حاجة دائمة إلى المساعدات والتمويل لتنفيذ برامجها الموجهة للمنفعة العامة ولإشباع حاجيات الشباب، الذي ينتظر منها أنشطة دائمة وملائمة له، ولهذا فالدولة تتحمل مسؤولية كبيرة لتصحيح هذه الوضعية، فبإمكانها أن تشجع الجمعيات على القيام بمبادرات في إطار الدور الاقتصادي، من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية وخدماتية كالصناعات التقليدية والحرفية والتدريب والمعارض والحفلات مقابل أسعار رمزية بهدف توفير موارد ملية ذاتية تستخدمها في أنشطتها لخدمة المجتمع وتسمح لها بالنمو والاستمرار، كما تمنحها حصانة ضد تدخل القوى الخارجية عن الجمعيات وبالتالي تنال الاستقلالية والمصداقية الضروريتين لممارسة نشاطاتها، ويمكن للدولة انطلاقا من أهمية دور الحركة الجمعوية كذلك أن تقدم للجمعيات الشبانية تسهيلات وإعفاءات ضريبية وجمركية، وكذا الاستفادة من التمويل الخارجي وفقا لضوابط ونظام رقابة دقيق، حتى لا تقع فريسة سهلة لبعض الأفكار الأجنبية الهدامة والمتناقضة مع القيم الوطنية، وفي هذا الإطار أيضا يعتبر نظام المحاسبة والمتابعة لأموال لدعم المالي من طرف الدولة أمرا ضروريا، حتى يتم صرف تلك الأموال بروح المسؤولية ولخدمة المجتمع والشباب لا لاستغلالها لإغراض شخصية.

رابعا: العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق والتشبيك

إن مسألة التنسيق بين الجمعيات الشبانية هي أحد أبرز الآليات العملية الكفيلة بتجاوز الكثير من صعوبات ومعيقات الأداء التي تحول دون تحقيق أهدافها، خاصة في ظل اشتداد قبضة الدولة على العمل الجمعوي، ولهذا فقط أصبح إنشاء

الشبكات الجمعوية والاتحادات أو التنسيقيات والرابطات بمثابة المدخل الاستراتيجي المؤدي إلى اختراق جدار التعسف السلطوي، وجمع طاقات وقدرات وموارد الجمعيات والتنظيمات تحت مضلة واحدة لاستغلالها لصالح الشباب والمجتمع.

ويعني التشبيك انضواء مجموعة من الجمعيات التي تعمل في المجال نفسه تحت مضلة اتحاد أو رابطة واحدة، وقد يبدأ التشبيك من آلية بسيطة عبارة عن اتصالات تشاورية إلى الاشتراك في تنظيم أنشطة في إطار تنظيمي وإداري واحد، وعملية التشبيك يمكن أن تتم حسب نوعية الأنشطة أو حسب منطقة الانتماء الجغرافي، أي إتحاد يضم الجمعيات الناشطة في إطار منطقة جغرافية واحدة، وهناك مستوى التنسيق والتشبيك على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي بين الجمعيات التي تناضل من أجل قضايا مشتركة.

لقد أصبح التشبيك إذا ظاهرة عالمية مع ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يسعى جاهدا لوقف زحف العولمة الرأسمالية، وهيمنة البعد التجاري على كل شيء، مما يهدد المنظومات الاجتماعية للدول بالتراجع عن المكاسب والحقوق، فتكتلت المنظمات غير الحكومية شبكات مدنية إقليمية وعالمية لتكون جبهة موحدة لرفض البرامج والسياسات الضارة.

وزادت أهمية التشبيك بين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني مع بروز وزيادة دورها التنموي، حيث بدأت تتبنى استراتيجيات أكثر عمق، تقوم على أساس استمرار الاتصال وتوسيع مدى الآثار المترتبة على أنشطتها، وقد أدركت هذه المنظمات أن العمل بمفردها لن يحقق أية عوائد أو منافع إلا للأعمال الصغيرة في المستوى المحلي الضيق(**1**)، وتبعا لذلك فإن حاجة الجمعيات إلى التنسيق والتشبيك عامل هام، بل وشرط من شروط تفعيل دور الحركة الجمعوية في كل المجالات، وخاصة في مجال رعاية الشباب، ولهذا توجد عدة دول لها تشريعات ملزمة للجمعيات بالانضمام إلى اتحادات نوعية لها نشاطات متشابهة، أو في اتحادات جغرافية، وهناك تشريعات غير ملزمة وكلاهما يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل(**2**).

وتتمثل أهداف التشبيك وتكوين تحالفات وشبكات جمعوية فيما يلي:

- السماح بإمكانية تراكم المعلومات والبيانات حول المجتمع أو الفئات المستهدفة، وتبادل التجارب والخبرات بين الجمعيات.
- القدرة أكثر على الضغط والتأثير على الدولة لمواجهة السياسات القاسية التي لا تخدم المجتمع.
- تعبئة موارد الجمعيات سواء المادية أو المالية أو البشرية لتجنب الهدر وضياع الجهد والوقت والمال.
- إيجاد رؤية واضحة وأرضية للعمل المشترك.

وأخيرا فإن الشبكات الجمعوية لا تنافس الجمعيات في أخذ دورها اوالهيمنة عليها، بل هي توحيد لجهودها وتقريب لآرائها وتقوية لها، وبالتالي تزيد من قدراتها على التغيير والتأثير في المجتمع وفي الدولة. وقد حاولنا في هذه الدراسة التعرف على مدى وجود ثقافة التنسيق والتشبيك لدى الجمعيات الشبانية،

ففي سؤال عن قيام الجمعيات المدروسة باتصالات فيما بينها، أظهر الجدول رقم **74** أن أغلبية الجمعيات لها مثل هذه الاتصالات بنسبة 91.66 %، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تبادل المعلومات والتجارب بنسبة 86.36 % من مجموع الاتصالات، ثم جاء طلب الاستشارات بنسبة 40.91%، مما يدل على وجود أرضية واسعة للتنسيق والتشاور بين الجمعيات الشبانية حتى وإن كان في نطاق العلاقات الشخصية بين قادة وإطارات الحركة الجمعوية، فهو لم يرقى إلى مستوى التنسيق المؤسسي المهيكل أي التشبيك، بينما لم تقم سوى 27.27% من الجمعيات بدورات تدريبية مشتركة حول العمل الجمعوي أو كل ما يتعلق بالخدمة الاجتماعية في مجال الشباب، ولم تتجاوز نسبة الجمعيات التي لم تقم باتصالات فيما بينها 08.33%. إذا وجود اتصالات لا يعني بالضرورة تنسيقا رسميا مؤسسا بين الجمعيات لكنه يعبر في الوقت نفسه على وجود نواة ولو بشكل بسيط لقيام نوع من الشبكات لو توفرت شروط و عوامل مساعدة.

ويبين الجدول رقم **75** أن 87.5 % من الجمعيات قد أجرت الاتصالات مع الجمعيات المحلية الناشطة في إقليم الولاية، أما الاتصالات مع الجمعيات الوطنية

فكانت بنسبة 37.5 %، وذلك مع جمعيات لها نفس الأهداف وهي التكفل بشريحة الشباب، ثم جاءت نسبة الجمعيات التي ربطت اتصالات مع الجمعيات الأجنبية مقدرة بـ 25 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع نوع الجمعيات المدروسة وهي أغلبها جمعيات محلية ولائية، وكانت نتيجة هذه الاتصالات إقامة اتفاقيات لتبادل الشباب بين الجمعيات الجزائرية والجمعيات الأجنبية خاصة من دول المغرب العربي وبعض الدول الأوروبية.

ويبين الجدول رقم **76** أن 62.5 % من الجمعيات تشترك في شبكات جمعوية واحدة، لكن الحقيقة أن هذه الشبكات عبارة عن الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق وتبادل الشباب، والرابطة الولائية للأنشطة الثقافية، وهما رابطتان شبه حكوميتين تضمان العديد من الجمعيات الشبانية، و أنهما ترسمان برامج مشتركة منها الترفيهية ومنها التكوينية والتدريبية، بينما أكدت نسبة 37.5 % من الجمعيات أنها لا تشترك في مثل هذه الشبكات، فهي تعمل منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات الشباب، وهذا يحرمها من عدة أنشطة ومن توسيع تواجدها في ميدان تقديم الخدمات للشباب.

ويوضح الجدول رقم **77** رأي قادة الجمعيات حول أهمية ودور التنسيق فيما بين الجمعيات حيث أجاب معظمهم بأكثر من عبارة واحدة، فكانت آراؤهم مركزة على مسالة تعارف الجمعيات القريبة النشاط فيما بينها بنسبة 62.5 %، وكذلك بنفس النسبة على تحقيق التكامل في الأهداف والوسائل، تليها أهمية أخرى وهي تقديم وجه أو صورة جيدة عن العمل الجمعوي بنسبة 58.33% حيث يعمل التنسيق على إقامة جسر للتعارف والتواصل المستمر على صعيد تحقيق الانسجام في الرؤية لقضايا الشباب المعقدة.

كما أيدت نسبة هامة من الجمعيات قدرت ب 50 % دور التنسيق في توفير بنك أو رصيد معلوماتي يمدها بالبيانات الحديثة حول كل ما يهم عالم الشباب كعدد المتخرجين أو المتسربين من المدارس، وعدد حالات الإدمان أو التعاطي للمواد المحظورة وعدد البطالين...إضافة إلى الجوانب الايجابية كالمواهب الشابة في شتى المجالات وكيفية استثمارها بطرق علمية مناسبة لأوضاعهم و خصوصياتهم.

وذهبت نسبة 45.66% إلى أن التواصل والتنسيق بين الجمعيات عامل مهم يساعد على جذب أكبر عدد من المتطوعين للعمل الخيري ولخدمة المجتمع، ذلك لان العديد من الأنشطة تتطلب كثيرا من المتطوعين كعمليات التنظيف أو التشجير أو الخرجان التحسيسة في المناطق البعيدة وكذا عمليات تقديم المعونات والمساعدات للأسر الفقيرة في المناسبات...الخ، فكل هذه العمليات يسهل تنفيذها إذا ما تضافرت جهود الجمعيات وبالتالي تقدم صورة جيدة للمواطنين عن العمل الجمعوي؛ حيث يعتبره قطاع من الناس بأنه حلبة للصراع الشخصي بين قادته على المناصب والمسؤوليات.

وعن مشكلات العمل الجمعوي المشترك التي تعيق التنسيق وخلق رابطات وشبكات بين أعضاء الحركة الجمعوية فإن الجدول رقم**78** يوضح أن اكبر المشكلات التي تعيق التنسيق بين الجمعيات الشبانية هي الرغبة في العمل الفردي بنسبة 41.66%؛ حيث يهدف كل رئيس جمعية في أن يخص اسمه بالإشهار والرواج لدى المسئولين بالدرجة الأولى حتى ينال المزيد من الحظوة والمكانة دون اكتراث بالأهداف السامية للعمل الجمعوي، كما أن الصراعات الشخصية جاءت بنسبة 37.5 %، وتتمثل في سوء التفاهم والخلافات المرتبطة بعوامل أخرى مثل الصراعات على أموال الدعم والتنافس الإيديولوجي بنسبة 29.16 % والتنافس الحزبي بنسبة 20.83%. بينما ذكرت إجابات أخرى أن أهم عوائق التكامل والتنسيق الجمعوي هو العقلية المتخلفة والتفكير السلبي نتيجة النظرة الضيقة للمصالح الشخصية على حساب مصالح الجماعة والمجتمع، فكل رئيس جمعية له نظرته الخاصة وأهدافه ودوافعه لدخول العمل الجمعوي، فهناك من له أهداف نبيلة ولكن بالمقابل يوجد من له أغراض أخرى كالوصول إلى المسئولين في المؤسسات الدولة، أو استغلال منابر الجمعية لتسلق المسؤوليات أو استغلال الوسائل المتاحة للمنفعة الشخصية كالقيام بالرحلات والأسفار إلى الخارج وغيرها.

هوامش الفصل التاسع:

(1) نجوى الفوال، مرجع سابق، ص 99.

(2) أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 78،79.

النتائج العامة:

أدت التحولات الكبيرة والعميقة التي عرفها المجتمع الجزائري في بداية عشرية الثمانيات من القرن العشرين إلى محاولات من طرف عدة فئات نخبوية للخروج من السيطرة والهيمنة التي فرضتها عليها الدول، ممثلة في الحزب الواحد الحاكم والأسلوب الاقتصادي والثقافي والاحتكاري، ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية لعام 1986، بدا أن المجتمع قرر الطلاق مع نمط الحكم السائد، سواء بعقوبة أو بطريقة مفتعلة.

واتضح أكثر مع أحداث 05 أكتوبر 1988 التي انتفض خلالها الشباب في معظم جهات الجزائر مطالبا بحقوقه وتلبية حاجاته المختلفة في الحياة الطبيعية.

ونتيجة لهذه الأحداث ظهرت أشكال أخرى في التعامل بين الدولة والمجتمع، حيث فسح المجال لحرية التعبير والتعددية السياسية وبداية تطبيق مبادئ اقتصاد السوق ونشأت معها الحركة الجمعوية في الجزائر بطريقة فعلية وحقيقية، فرغم وجود جمعيات ذات تأثير كبير في تاريخ الجزائر خاصة قبل الاستقلال، مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والجمعيات الرياضية الكثيرة، وحتى بالنسبة لتشكيلات المجتمع المدني السياسية التي قادت الحركة الوطنية في نضالها الطويل من أجل استرجاع السيادة الوطنية، رغم ذلك فإن فترة ما بعد الاستقلال عرفت ركودا جمعويا كبيرا وسيطرة مطلقة للدولة على المجتمع بواسطة المنظمات الجماهيرية، إلى درجة تماهي الاثنين معا إلى غاية صدور دستور فيفري 1989 الذي فتح مجال لمرحلة جديدة مغايرة من العمل الجمعوي، والمبادرات الذاتية لمختلف القوى الاجتماعية حيث ومع صدور قانون الجمعيات 90–31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 ظهرت ما أصطلح على تسميته لدى الكثير من الباحثين الانفجار الجمعوي، وذلك بنشأة آلاف الجمعيات الوطنية و الولائية والمحلية من كل مناطق الجزائر؛ حيث وجدت تسهيلات كبيرة من طرف الدولة في تلك المرحلة الأولى من الانفتاح على المجتمع، لكن هذا الاندفاع والحماس ما لبث أن تراجع مع الاضطرابات والصراعات السياسية، وما نتج عنها من أزمة أمنية

تحولت في اقتتال دموي بين أبناء الوطن الواحد، وأخذ أبعادا متشعبة ومعقدة للغاية.

ورغم تأثيرات هذه التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على نوعية العمل الجمعوي وحجمه، إلا أن الجمعيات عامة والجمعيات الشبانية خاصة كان عليها دورا هاما للقيام به في تأطير وتنظيم الفئات الشبانية بأصنافها المختلفة: طلبة بطالين، عاملين... الخ؛ حيث كان وقع انعكاسات الأزمة كبيرا على الشباب بشكل أساسي، فالشباب شريحة اجتماعية ذات خصوصية فهي في حاجة إلى تكفل ورعاية باستمرار سواء أثناء الأوقات الحرجة كالحروب أو الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، أو في أوقات الاستقرار والسلم، لأن حاجياتهم ومطالبهم تفرض على المجتمع التكفل بها حتى لا يتحول الشباب إلى بؤرة ومصدر لأزمات ومشاكل اجتماعية أكثر خطورة، من خلال الطرق العلمية المناسبة في رعايته.

وعلى هذا الأساس جاء التساؤل الأول حول طبيعة ونوعية البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية لمقابلة احتياجات الشباب وتحقيق مطالبهم ورغباتهم؟

وللإجابة على هذا السؤال استخدم الباحث أدوات البحث المتمثلة في الاستمارة الموجهة إلى كل من قادة الجمعيات من جهة والشباب المستهدف والمستفيد من الأنشطة من جهة أخرى، وكذلك أداة المقابلة مع الاثنين، إلى جانب استخدام أداة الملاحظة والمشاركة في بعض التظاهرات والفعاليات والأنشطة التي نظمتها بعض الجمعيات الشبانية والرابطة الولائية لأنشطة الهواء الطلق وتبادل الشباب، التي تنضوي تحت مظلتها العديد من هذه الجمعيات.

وعن أنواع الأنشطة فأن قانون الجمعيات الجزائري، قد سمح للحركة الجمعوية بترقية النشاطات ذات الطابع المهني واجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، حيث فتح له المحالات واسعة لرعاية الشباب، باعتبارها الفئة الأكثر والأهم والأخطر في المجتمع.

ومن هذا المنطلق فإن الشباب في حاجة كبيرة إلى أنواع معينة من الأنشطة التي تتلاءم مع تطلعاتهم وآمالهم وكذلك مع ظروفهم وخصائصهم، فليس العبرة في الأنشطة بقدر ما هي في نوعية وطبيعة هذه الأنشطة.

وقد دلت هذه النتائج الميدانية أن الجمعيات الشبانية تتبنى الميدان الثقافي بشكل أساسي في أنشطتها وبرامجها المقدمة للشباب، بنسبة 87.5 % وهي نسبة جد مرتفعة خصوصا إذا أضفنا لها ميدان الرحلات والترفيه بنسبة 58.33 %، ومن هنا فإن مدخل الترفيه والتنشيط الثقافي هو المهمين على طبيعة الأنشطة المقدمة للشباب، ورغم أهمية هذا الميدان في التوازن النفسي للشباب ورفع مستوى الاندماج الاجتماعي لديهم، إلا أنه يدل على تهميش بشكل أو بآخر للمدخل التنموي والاقتصادي أو المهني المتمثل في التكوين والتدريب و التمهين، من خلال تنظيم الدورات أو الأيام التكوينية كفائدة الشباب في كيفيات إنشاء المؤسسات المصغرة وإجراءات الحصول على قروض من البنوك.

فقد حازت الأنشطة الثقافية على بقية الأنشطة المقدمة للشباب من طرف الجمعيات وخاصة منها إقامة المعارض بنسبة 62.5 %، تليها الرحالات الترفيهية والأسفار السياحية سواء الداخلية أو إلى خارج الجزائر بنسبة 58.33 %، أما الدورات التدريبية فلم تتجاوز حسب رأي قادة الجمعيات 16.66 % من الأنشطة الكلية.

وهذا ما أكدته بنسب متقاربة عينة الشباب المستفيد؛ حيث عبر عن هيمنة الأنشطة الثقافية كالحفلات الموسيقية وإقامة المعارض المختلفة الأهداف والرحلات والمخيمات الصيفية وحتى في ممارسة الألعاب داخل مقرات الجمعيات، حيث تراوحت النسب بين 37.35% و 75%.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستمرارية في تقديم الأنشطة والخدمات للشباب، حيث غالبا ما تكون بشكل متقطع 41.66% أو في مناسبات معينة فقط بنسبة 20.83%، إلى جانب كون نسبة 56.17 % من الشباب اعتبرت أن الجمعيات لم تحقق طموحاتها إلا بكيفية قليلة فإنه يمكن الاستخلاص بأن البرامج والأنشطة التي تقدمها الحركة الجمعوية للشباب لا تعبر عن الانشغالات الفعلية والطموحات

الحقيقية لفئة الشباب المستهدف، من حيث معالجة المشاكل التي يتخبط فيها ويعاني من تبعاتها، مثل البطالة والفقر والتهميش وسوء التكيف الاجتماعي والمشاكل العائلية والاجتماعية كالعنف وتعاطي المخدرات وإدمانها... وغيرها من الآفات، فلم تسطر الجمعيات البرامج التي تسهم حقيقة في معالجتها أو على الأقل التقليص من آثارها، من خلال مداخل وقائية وعلاجية ومشاريع تنموية، فجل الجمعيات سقطت في تبني البرامج والنشاطات التي تتميز بالسطحية والسهولة في التنفيذ كإقامة المعارض والحفلات الموسيقية والرحلات.

أما المدخل الحديث في العمل الجمعوي والمتمثل في الإسهام التنموي بإنشاء مشاريع لفائدة الشباب، أو تنمية قدراتهم الإنتاجية وطاقاتهم الإبداعية لمكافحة ظاهرة البطالة بشكل أساسي، من خلال التكوين والتدريب فلم تخضى باهتمام كبير؛ حيث أن 50% من البرامج التدريبية كانت في الإعلام الآلي بشكل أساسي إلى جانب بعض الجمعيات القليلة وهي اثنين فقط التي تقدم تكوينا متخصصا في الصناعات التقليدية خاصة لفئة الإناث من الشباب. وعليه فان البرامج والأنشطة التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية والموجهة لفائدة الشباب لا تلبي الاحتياجات الحقيقة لهم ولا تغطي سوى جزءا بسيطا من هذه الاحتياجات، وهي الاحتياجات الترفيهية والترويحية فقط، مع إهمال الأنشطة الأخرى ذات البعد العلاجي والإنمائي.

وعن أهمية دور الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات للتكفل الأمثل بالطرق العلمية الملائمة لرعاية الشباب، ولتطبيق مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية، طرح الباحث سؤالا عن نسبة ومكانة هؤلاء الأخصائيين في الجمعيات الشبانية؛ حيث أظهرت الدراسة الميدانية على رؤساء الحركة الجمعوية أن أغلب هؤلاء لا علاقة لهم بأي من العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع أو علم النفس أو الخدمة الاجتماعية أو تربية الشباب؛ حيث شكل تخصص آداب وهندسة الصدارة بنسبة 20.83% لكل منهما، ثم الاقتصاد بنسبة 16.00%، ثم تخصص الطب بنسبة 08.33%، بينما حصل تخصص علم الاجتماع ومربي شباب على نسبة 04.16%، وعليه يمكن القول أن التخصصات الاجتماعية القريبة من العمل ومربي شباب كذلك،

وعليه يمكن القول أن التخصصات الاجتماعية القريبة من العمل الجمعوي الهادف إلى رعاية الشباب لم يتعدى نسبة 08.33%، والنسبة المتبقية المقدرة بـــ 91.66% تقاسمتها بقية التخصصات من علوم اقتصادية ودقيقة، مما يدل على ضعف هذه التخصصات في البنية البشرية للحركة الجمعوية الشبانية.

أما عن مدى كفاية الإطارات المسيرة في الجمعيات من الحاصلين على الشهادات العلمية الجامعية في التخصصات الاجتماعية، فقد عبرت نسبة 45.83% من رؤساء الجمعيات بان حجم هؤلاء الإطارات غير كاف، ونسبة 16.66% أكدت بأن عددهم كاف نوعا ما، مما يدل على الضعف الواضح في الإطارات الجمعوية من ذوي التخصصات الاجتماعية، وهو ما يفقدها عاملا مساعدا ذو أهمية بالغة في نجاح الرعاية الاجتماعية وتطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث الرئيسية.

وعن مدى معرفة قادة الجمعيات الشبانية بمهنة الخدمة الاجتماعية فان 41.66 % من رؤساء الجمعيات لا يعرفون أي شيء عنها و لم يسمعوا بهذا المصطلح من قبل و توزعت بقية النسب على اعتبارها تخصصا جامعيا أو مادة علمية أكاديمية، بينما أرجعها البعض إلى مستوى السلوكات الفردية التي يمارسها الأشخاص اتجاه الآخرين ...وهذا يدل على غياب الثقافة العلمية بتخصص علمي جامعي تحول إلى مهنة إنسانية في الكثير من الدول المتقدمة؛ حيث تتولى هذه المهنة دور الرعاية الاجتماعية بواسطة تطبيق مبادئ و طرق علمية ملائمة لفئة الشباب ومراعية لخصائصهم النفسية و الاجتماعية و تطلعاتهم الاقتصادية و الثقافية و السياسية و غيرها.

وقد أظهرت الدراسة وأكدت الغياب شبه التام للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الشبانية حيث لم تتجاوز نسبتهم 12.5 % بينما 87.5 % من الجمعيات لا تضم أي أخصائي اجتماعي، لان جل إطاراتها الجامعية لها اختصاصات بعيدة عن ميدان العلوم الاجتماعية، وهناك بعض الجمعيات لا تضم أي إطار أو متطوع حاصل على احد شعب العلوم الاجتماعية، وهو ما ينعكس سلبا على نوعية و

أسلوب التدخل للجمعيات في تعاملها مع الشباب وكيفية تقديم خدماتها إليهم بالطرق العلمية للخدمة الاجتماعية.

فالجمعيات الشبانية تمارس عملية التدخل المهني بطريقة خدمة الفرد بنسبة 50 % بغرض علاج المشكلات التي تطرأ على علاقة بعض الشباب خاصة مع الجمعيات نفسها كصعوبات الانخراط أو المشاركة في الأنشطة والفعاليات الجمعوية المختلفة وليس لمعالجة المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للشباب كأفراد ويمارس هذا التدخل رئيس الجمعية بنسبة 83.33 % أو أي إطار آخر في الجمعية بنسبة 58.33 % وهذا نظرا للغياب شبه التام للأخصائيين الاجتماعيين كأصحاب الاختصاص في الخدمة الاجتماعية.

إن وجود هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز مهمة ومكانة كبيرة داخل الجمعيات يعطي لمبادئ وطرق الخدمة الاجتماعية صدارة في أولويات النشاط والخدمات الهادفة إلى رعاية الشباب، فطريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع لا يستطيع إدراك فلسفاتها وغاياتها سوى من لهم تكوين وإعداد في الخدمة الاجتماعية، فمن بين المبادئ و العمليات التي تقوم عليها طريقة خدمة الفرد هو الدراسة والتشخيص والتقييم ولتحقيق ذلك على الجمعيات أن تتعامل مع الشباب كأفراد لهم ظروف خاصة وأن تتصل بأسرهم لمعرفة المزيد عن حالاتهم لرسم خطة العلاج أو الوقاية من الأخطار المحتملة كانعكاسات لظروفه ونمط حياته.

لقد أظهرت النتائج أن هناك نسبة 58.33 % من الجمعيات الشبانية لم تتصل بأسر الشباب المستفيدين من خدماتها أو المنخرطين فيها، مقابل 41.66 % منها قامت باتصالات مع اسر الشباب، مما يدل على غياب ثقافة الممارسة المهنية بالتدخل بطريقة الفرد و هذا راجع إلى غياب المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، لذا تلجا الجمعيات وقادتها وإطاراتها إلى الاتصال بأصدقاء الشباب الدين لهم مشاكل و سوء في التكيف الاجتماعي بنسبة 66.66 % لأنها الأسلوب الأسهل، ورغم درجة فعاليته العالية في جمع كم كبير من المعلومات حول الشباب وخصائصهم الفردية، إلا انه غير كاف تماما لان الكثير من الشباب

يرسمون صور حسنة لهم في علاقاتهم مع المحيط الاجتماعي و مع أصدقائهم فلا يظهرون على حقيقتهم.

وعلى هذا الأساس فان استخدام طريقة خدمة الفرد في الجمعيات الشبانية لا يتعدى نسبة 20.29 % من الاستخدام الإجمالي للطرق و هذا ما يدل على هامشية هذه الطريقة، بينما احتلت طريقة خدمة الجماعة ممثلة في أسلوب العمل الجماعي أو النشاط في إطار فرق و أفواج الصدارة بنسبة 72.33 % حسب وجهة نظر الشباب من مجموع الطرق المستخدمة، أما قادة الجمعيات فإنهم أكدوا استخدام طريقة خدمة الجماعة بشكل دائم بنسبة 87.5 % و أحيانا بنسبة 12.5 %، مما يدل على اعتماد هذه الطريقة بالدرجة الأولى في التعامل مع الشباب و التدخل لتقديم الخدمات لهم و تتمثل أهم الخدمات المقدمة بطريقة خدمة الجماعة في الأنشطة الثقافية والفنية بنسبة 83.33 % وهذا تماشيا مع التوجهات العامة للعمل الجمعوي في مجال رعاية الشباب تليها الرحلات بنسبة 62.5 % ثم الأنشطة الرياضية بنسبة 50 %، أما التدريب و التكوين والتعليم فلم يكن من الأنشطة الأكثر تقديما بطريقة خدمة الجماعة.

ومن مبادئ طريقة خدمة الجماعة هي المشاركة الايجابية من طرف الشباب في الأنشطة و البرامج من حيث اقتراحها وتحضيرها وتنفيذها و تقييمها حيث أكد 83.33 % من قادة الجمعيات أنهم يعتمدون الأسلوب التعاوني و التشاوري في النشاط الجماعي؛ بحيث يشترك الشباب في كل مرحلة حتى يشعر بالمسؤولية وبشخصيته في الجمعية و هذا العنصر يساعد على التفاعل الجيد بين الشباب ومحيطهم، كما أن 45.83 % من الجمعيات تقوم بمتابعة تطور حالة جماعة الشباب بعد تلقيها للخدمات، مما يسهم في إدخال تعديلات على الأنشطة في المستقبل وتحسين هذه الخدمات لتعود بالمنفعة على الشباب بينما 29.16 % تقوم بذلك أحيانا ونسبة 25 % لا تقوم بالمتابعة إطلاقا و من هنا.

أما تطبيق طريقة تنظيم المجتمع من طرف الجمعيات فان أهم عملياتها هي رفع انشغالات الشباب إلى السلطات العليا سواء المحلية أو المركزية بنسبة 28.82 % من الطرق الأخرى حيث تعتمدها الجمعيات الشبانية للتكفل بقضايا الشباب، من

خلال وضعها في سياقه الاجتماعي والاقتصادي و السياسي والقانوني العام نظرا لتعقد المشاكل التي يعانيها الشباب في مختلف المجالات. وتتم هده العملية بعدما تكون الجمعيات قد درست جيدا وضعية الشباب وقامت بتحديد احتياجاتهم الحقيقية وكذلك الكيفيات الملائمة لإشباع تلك الاحتياجات فهناك نسبة 66.66 % من الجمعيات يعمل على معرفة مشاكل الشباب وتحديد احتياجاتهم و16.66 % قامت بذلك أحيانا، وأهم الأساليب المستخدمة هي التنسيق مع المؤسسات الشبانية بنسبة 45 % ثم الدراسة الميدانية المباشرة و سبر الآراء بنسبة 20 % لكل منهما، أما الجمعيات التي لا تعمل على تحديد احتياجات الشباب فبلغت نسبتها 16.66 %، ومن هذا المنطلق فإنها تسطر برامجها وأنشطتها بمعزل عن رغبة وحاجات الشباب وإنما تضعها بشكل عفوي اومستمد من التجارب السابقة.

وعن كيفية التخطيط للبرامج المستقبلية فان 66.66 % من الجمعيات تقوم بذلك بالتعاون و التنسيق مع المؤسسات الشبانية كدور الشباب مثلا، ثم مع السلطات العمومية بنسبة 45.83 % مثل البلديات و بعض الهيئات كالحماية المدنية أو الشرطة بينما العمل مع الشباب المستهدف لتخطيط البرامج فلم ينل سوى 33.33 % و هذا يدل على نوع من التهميش تمارسه الجمعيات الشبانية على جمهورها المستهدف.

وتتطلب تطبيق طريقة تنظيم المجتمع كذلك إلى جانب رفع الانشغالات وتحديد الاحتياجات والتخطيط استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا الإعلام المتاحة للوصول إلى اكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة من نشاط الحركة الجمعوية وهي الشباب و عليه فان 75 % من الجمعيات تقوم بنشر أهدافها و نقل أنشطتها عبر وسائل الإعلام و الاتصال، وهناك 16.66 % لا تقوم بذلك لكن أهم الوسائل المستخدمة هي اللافتات والمطويات والملصقات وهي وسائل محدودة في الزمان والمكان وبالتالي لا تصل إلا إلى عدد محدود من الشباب، مما يعني أن الجمعيات الشبانية لا تستغل وسائل مثل الإذاعة و التلفزيون و الصحف لإقناع جمهورها من الشباب بأفكارها والإشهار لخدماتها، مما يضعف من آليات المساعدة على التأثير في المجتمع المحلي المستهدف و بالتالي يقلل من فرص تنظيم هدا المجتمع.

وعن التساؤل حول امتداد العمل والنشاط الجمعوي إلى المناطق الريفية والقرى الصغيرة، فقد أظهرت النتائج الميدانية أن 66.66% من الجمعيات قد نشطت عدة تظاهرات في الأرياف أو في القرى والبلديات الصغيرة التابعة لولاية قالمة، مقابل 33.33 % منها لم تقم بتنظيم نشاطات جمعوية في المناطق الريفية.

وتمثلت معظم الأنشطة التي قدمتها الجمعيات الشبانية في هذه المناطق في الحملات التحسيسية ضد الآفات الاجتماعية التي تمس عادة فئة الشباب، كالمخدرات والكحول، وأيضا التعريف بأهمية العمل الجمعوي بنسبة 43.75%، بينما الأنشطة الأخرى كتقديم الخدمات الصحية وتكريم الشباب المتفوق في الدراسة وغيرها فلم تختص باهتمام كبير مثلها مثل الأنشطة الثقافية كذلك، وأكد قادة الجمعيات على الصعوبات والعراقيل الموجودة امام نشاط الجمعيات في المناطق الريفية؛ حيث سجل عزوف شباب تلك المناطق عن العمل الجمعوي، فنسبة 70.83% من الجمعيات لم تتلقى أي طلبات لفتح فروع لها في القرى المعزولة، وترجع أسباب هذا العزوف أساسا إلى نقص الإعلام والتعريف بأنشطة الجمعيات في أوساط الشباب في تلك المناطق وبالتالي إكسابه ثقة بالنفس وروح المبادرة لمعالجة مشاكله والتكفل بقضاياه ذاتيا، فغياب الإعلام و التحسيس والتحرك من طرف الجمعيات أدى إلى ضعف الوعي الثقافي وروح التحضر والمدنية والمواطنة.

ويرى الشباب المستهدف أن أهم عوامل عدم وجود حركة جمعوية نشطة بالمناطق الريفية تعود إلى نقص الهياكل والمرافق والمؤسسات التي تتكفل بقضايا الشباب ،سواء الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية وغيرها إضافة إلى نقص الأموال لدى الجمعيات بنسبة 33.33%، وهناك عامل آخر مهم وهو عدم التشجيع من طرف الجهات المسؤولة عن قطاع الشباب لفائدة القرى والبلديات المعزولة بسبب تركيزها على المدن الكبرى التي تضم العدد الأكبر من الشباب.

وعليه نخلص إلى أن النشاط الجمعوي في مجال رعاية الشباب ورغم انه حقق امتدادا لا بأس به بالنظر لطبيعة المنطقة التي لا توجد بها قرى معزولة كثيرة كبقية ولايات الجزائر، إلا أن هذا النشاط لم يحقق نتائج ملموسة مثل تجنيد أعداد

كبيرة من الشباب فيها للمشاركة والمساهمة في التكفل بالتنمية المحلية، من خلال تنظيمات جمعوية، أو فتح فروع للجمعيات الموجودة، وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك هو غياب الإمكانيات المادية والمالية، والتشجيع من طرف السلطات العمومية المحلية في البلديات.

أما السؤال عن طبيعة العلاقة بين الجمعيات الشابنية والسلطات العمومية فإن هذا العامل من أهم محددات درجة استقلالية الحركة الجمعوية، وقدرتها على العمل الطوعي الحر، والتأثير الحقيقي في مجالات عملها على أصحاب القرار وعلى المجتمع ككل، فالدراسة الميدانية على قادة الجمعيات أظهرت أن تصور هؤلاء حول العمل الجمعوي ينطلق من كونه جاء ليكون إضافة لعمل الدولة الاجتماعي، أي أن يتكامل دور الجمعيات مع دور الدولة بنسبة 91.66%، ثم هناك نسبة أقل قدرت بـ 0.83 % كان دافعها للعمل الجمعوي هو التعبير عن انشغالات المجتمع والتغطية أو سد الثغرات التي تظهر في عمل الدولة الاجتماعي بنسبة 37.5%، بينما لم يكن للتصورات النقدية أو التصادمية مع السلطات العمومية لدى قادة الحركة الجمعوية سوى قدرا ضئيلا بنسبة 08.33% لنقد ومواجهة السياسات الحكومية، ونسبة 00% لمراقبة عمل الدولة، مما يدل على أن جل الجمعيات لا تعتمد على القناعات التصادمية، بقدر تبنيها لمقارنة تدعو إلى التعاون والتنسيق التام مع مؤسسات الدولة قد يرجع ذلك إلى انعكاسات الأزمة السياسية والأمينة التي عرفتها البلاد خلال أكثر من عشرية من الزمن منذ 1992. وفي جانب آخر من منحى التدخل الخارجي في تأسيس الجمعيات، أكد أغلب قادتها بنسبة 87.5% أنها تأسست بطريقة نابعة من إدارتهم الذاتية الحرة ولم تكن بإيعاز من السلطات العمومية أو غيرها، بينما شجع الشباب المستهدف من أنشطة الحركة الجمعوية ما نسبته 12.5% من قادة الجمعيات لتأسيسها.

أما عن التدخل في القرارات الجمعيات فلم يصرح أي من رؤسائها بأن أحد الشخصيات السياسية أو الحزبية تدخلت في صلب عمل الجمعيات أو التأثير في قراراتها، أي بنسبة 100% لعدم التدخل، مما يعطي حكما مفاده ترك العمل الجمعوي وشانه بدون ضغوطات وشروط تشوه استقلاليتها، لكن هذا لا يعني أن

العمل الجمعوي يجري ويدور بدون أي عراقيل من طرف أجهزة الدولة، فنسبة 58.33% من الجمعيات محل الدراسة أكدت أن السلطات العمومية اشترطت عليها تراخيص لبدء أنشطتها منها نسبة 35.71 % حصلت على هذه التراخيص بصعوبة نسبية ونفس النسبة تحصلت عليها وفقا للمواقف التي تتخذها الجمعيات اتجاه السلطات، مما يدل على نوع من المساومات وفي بعض الأحيان تصل إلى حد الابتزاز كما أكد بعض قادة الحركة الجمعوية، ومن أشكال هذه المساومات هو إجبار الحركة الجمعوية الاشتراك مع الدولة في إقامة وتنظيم بعض الأنشطة رغم أن اغلب الجمعيات تحبذ المشاركة مع الدولة لكسب المزيد من التجربة وتوفير الإمكانيات؛ حيث أن 83.33% من الجمعيات قدمت أنشطة مشتركة مع الدولة، مقابل 16.66% فقط لم تقدم أنشطة مشتركة مع الدولة، وهذا ما يؤكد التصور الذي بنت عليه الجمعيات دوافعها للعمل الجمعوي، وهو التصور التعاوني والمهادن للدولة ومؤسساتها.

وعن قانون الجمعيات 90-31 الذي يحدد نوع العلاقات بين الحركة نوع العلاقات بين الحركة الجمعوية والدولة من جهة ومع المحيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، فإن جل الجمعيات وصفته بالمقبول بنسبة تقدر بـ 66.66% لكن هذا لم يمنع من مطالبة 58.33% منهم بضرورة إدخال تغيرات أو تعديلات عليه، حتى يتماشى مع التحولات التي حصلت على مدى أكثر من عشرية من الزمن منذ صدوره سنة 1990، ولم يرفض التغيير على القانون سوى 12.5% من الجمعيات. وفي الخلاصة يقيم قادة الحركة الجمعوية علاقتهم بمؤسسات الدولة بأنها علاقة شراكة وتكامل وهذا انسجاما مع رؤيتهم الذاتية للعمل الجمعوي بنسبة 87.5 % مقابل نسبة 20.83% منهم تعتقد أن العلاقة بين الطرفين هي مجرد تقديم المعونات من الدولة إلى الجمعيات أما مسألة التمويل وما تشكله من آثار على استقلالية الجمعيات فإن 50% منها ترى أن التمويل من طرف الدولة لا يعني التبعية لها بالضرورة، لان هذا من واجبات الدولة من جهة، وأن القادة يفترض أن يكونوا قدر المسؤولية التي تحملوها من خلال التحدث باسم الشباب، فلا ينبغي أن يسقطوا في الابتزاز والمساومات. وهناك نسبة 41.66%

من الجمعيات ترى أن التمويل عنصر من عناصر الرضوخ للدولة، لان الجمعيات ليس لها مصادر بديلة للتمويل، وهذه النتيجة تؤيد المدخل غير التصادمي الذي تعتمده معظم الجمعيات نحو الدولة، رغم اعتراف 62.5% منهم بأن التمويل غير عادل لأنه يخضع لمعايير غير موضوعية مثل الجهوية بنسبة 33.33% والعلاقات الشخصية والمصالح، أما الجمعيات النشطة فليس لها حظ كبير من فرص التمويل من طرف الدولة إلا بنسبة 20.83% حسب رأي قادة الجمعيات.

والاستنتاج الذي نخرج به عن علاقة الحركة الجمعوية بالدولة هو أنه رغم كون الجمعيات لا تنطلق من نية مسبقة للمواجهة والتصادم مع الدولة ومؤسساتها، إلا أن هناك عدة عراقيل منها الشروط الموضوعية أمام كل من النشاط والتمويل، مما يعيق العمل الجمعوي وسهولة اتخاذ القرارات فيه بالتدخل السريع وروح المبادرة من أجل التكفل بقضايا الشباب المثقل بمشاكل متعددة ومتنوعة.

وعن تساؤل حول وجود التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة الجمعوية الشبانية ومدى الدخول في اتحادات أو روابط أو تنسيقيات تعمل ضمن نفس الأهداف لمزيد من الفعالية والنجاح في أداء دورها فإن الأغلبية الساحقة من الجمعيات الشبانية بنسبة 91.66% قالت أنها تعمل في إطار من التواصل والتعاون مع بقية الجمعيات، مقابل 08.33% فقط لم تقم أي اتصالات مع غيرها من الجمعيات الشبانية، وتدور معظم الاتصالات حول تبادل التجارب والخبرات بنسبة 86.36% وهذا فيما بين الجمعيات المحلية بنسبة 87.5% والجمعيات الوطنية بـ 37.5% أما الجمعيات الأجنبية فجاءت بنسبة 25%.

والاتصالات بهذا الشكل أدت إلى دخول 62.5% من الجمعيات الشبانية في شبكات أو روابط، لكن هذه الشبكات ما هي إلا هياكل تعتمدها الدولة وتشرف عليها فلا تتمتع بالاستقلالية الكافية الضرورية للعمل الجمعوي، وتتمثل في الرابطتين الولائيتين للأنشطة العلمية والثقافية وتبادل الشباب؛ بحيث لا يمكن وصفها بأنها شبكات مدنية جمعوية بأتم معنى الكلمة وبالمدلول الحقيقي لها وما ينجم عنها من حصول قوة للضغط على السلطات العمومية لتحقيق مطلب الشباب وإشباع حاجياته والاستماع لكلمته، فمعظم قادة الجمعيات يعتقدون أن الشبكات

الجمعوية ذات النشاطات المتشابهة أو التي تعمل في نطاق جغرافي واحد عامل مساعد على التعارف بين هذه الجمعيات، وتؤدي من جهة أخرى إلى التكامل في الأهداف والوسائل بنسبة 62.5% لكليهما، أكثر من كونها عاملا لتحقيق مكانة وقوة في الاقتراح وفي مواجهة السلطات العمومية، التي جاءت بنسبة 33.33 %، وهذا من أسباب عدم قيام تنسيق وتشبيك بين الجمعيات، وهو تفضيل التحالف مع الدولة وأجهزتها على التحالف بين الجمعيات.

وعن أسباب عدم وجود شبكات جمعوية يرى 41.66 % من قادة الجمعيات أن ذلك راجع للرغبة في العمل الفردي وحب الظهور والتميز ونيل مكاسب شخصية أكثر منه الرغبة في العمل الجمعوي والتطوعي الحقيقي لفائدة الشباب، ثم تأتي الصراعات الشخصية بنسبة 37.5% والصراع على أموال الدولة بـــ 29.16% إضافة إلى الصراعات الإيديولوجية والحزبية بين إطارات الحركة الجمعوية... كل هذه العوامل معيقة إلى حد كبير لقيام شبكات مؤسسة ومنظمة تعمل في إطار منظم على جمع شتات الحركة الجمعوية لتفعيل وترقية دورها في تجسيد طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.

أما عن السؤال المتعلق بمدى إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في إبداء رأيه ووجهات نظره حول القضايا التي تهم مستقبله ومصيره فإن أغلب رؤساء الجمعيات يقيمون مستوى إقبال الشباب على الأنشطة التي تقدمها الجمعيات، بأنه إقبال متوسط بنسبة 66.66% منهم، بينما التفاعل والمشاركة التي يظهرها هؤلاء الشباب فيمكن نعتهما بالمقبولة على العموم بنسبة 54.16% والسبب قد يكون راجع لنوعية الأنشطة، فالشباب يقبل أكثر على الخدمات الترفيهية والرحلات، وبالتالي يتفاعل أكثر مع كل ما هو خفيف و مسلي، كما أن الأمر قد يعود إلى عدم أخذ رأي الشباب في البرامج حيث أجاب37.94 % من الشباب بأنهم لم يشتركوا في اقتراح البرامج، والأنشطة التي تقدمها الجمعيات، و نفس النسبة أكدت العكس، أي أنها سبق وقدمت اقتراحات، والمفروض هو أن يقترح الشباب بكيفية مستمرة، وأن يكون انخراطه وتفاعله على الدوام وأن لا يصدر أي قرار من الجمعيات إلا بعد مشورة من طرف الشباب، حول نوع النشاط و كيفية تقديمه، حتى يكون

متماشيا مع احتياجاتهم ورغباتهم، وهذا ما تم بشكل جزئي فقط، فنسبة 36.76% من الشباب لم يتم استشارتهم فيما يهمهم من قضايا، ونسبة مطابقة من الشباب تمت استشارتها لكن لم يؤخذ برأيها ووجهة نظرها في كل الحالات؛ بحيث نجد أن 34.41% من الشباب لم تتبنى الجمعيات إقتراحتهم وأرائهم، مما دل على نوع من الانفصال بين قادة الجمعيات والقاعدة الشبانية التي تستهدفها، وهذا ما يزيد في ضعف دور الحركة الجمعوية الشبانية. أما عن تقييم الشباب لطريقة معاملة رؤساء الجمعيات لهم فجاء بنسبة61.17% بأنها جيدة، وبنسبة 01.76 % فقط رأوا أنها سيئة.

وعلى العموم فإن المشاركة الشبانية في أعمال الجمعيات لم ترقى إلى مستوى طموحاتهم ومطالبهم نظرا لضعف آليات التواصل والحوار بين إطارات الجمعيات والشباب في الأحياء والقرى، وفي المؤسسات الشبانية كذلك، وهذا ما طبع العمل الجمعوي بنوع من النخبوية والبعد عن عمق معاناة الشباب من الظروف الصعبة التي يعيشونها.

الخاتمة:

لقد أصبح المجتمع المدني فعلا يحتل مكانا بارزا في تفكير و جداول أعمال العديد من قوى المجتمع الجزائري وهيئاته على المستويين المحلي والوطني؛ نظرا لدوره ووظائفه المتنوعة للنهوض بالمجتمعات المحلية و المجتمع العام والأفراد بواسطة مكوناته الأساسية وأهمها الجمعيات باعتبارها مدرسة اجتماعية تربوية وقاطرة لقيادة المجتمع إلى التحديث والتطوير والتنمية.

إن دور الحركة الجمعوية بشكل عام، قد ازداد أهمية مع ترك الدولة وتخليها عن مجالات كثيرة من اهتماماتها الموجهة للعمل الاجتماعي لفائدة شرائح اجتماعية هشة أو مهمشة كالمعوقين و المسنين و الأطفال و المرأة و الشباب ...الخ، نتيجة للتوجهات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في التحول إلى اقتصاد السوق بفعل العولمة وانعكاساتها الكثيرة.

و قد أظهرت الجمعيات من خلال العمل الجمعوي والتطوعي عبر التجربة الاجتماعية التي عرفتها بالجزائر في العقود الأخيرة، أنها و نظرا للأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المتأزمة قد اصبحت ضرورة قصوى للأفراد وللمجتمع، لأنها ليست مصدرا لتقديم المساعدات والخدمات والإغاثة فقط، بل تعد مشتلة حقيقية لخلق و نشر الأفكار الجديدة والواقعية، وإيصال الاقتراحات والحلول البناءة التي تعكس ما يجري من تفاعلات وعلاقات، وما يوجد من قضايا وانشغالات واحتياجات، إنها الجسر الذي يربط قمة هرم صنع القرارات وعمق المجتمع و قاعدته الواسعة.

ويتجلى دور الحركة الجمعوية الشبانية في قدرتها على تغيير الأنماط السلوكية السلبية لدى فئة الشباب، الذي هو ركيزة أي تنمية حقيقية وتهيئتهم للاندماج في الدورة الإنتاجية للمجتمع، في المجالات المختلفة كالتعليم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة والاقتصاد وغيرها... أي تحسين صور وآثار التفاعلات والعلاقات بين الشباب ومحيطهم الاجتماعي، بما يتناسب وطموحاتهم وكذا طموحات المجتمع، من خلال البرامج والأنشطة الجمعوية والتطوعية الهادفة والمدروسة في سياقها الاجتماعي و العلمي، مع الاعتماد بشكل أساسي على الأنشطة ذات المردودية

الإنشائية والتنموية، كالتكوين والتدريب على انجاز المشاريع المهنية التي تحسن من مستوى حياة الشباب وتخرجهم من البطالة والتهميش و اليأس من المستقبل، إلى جانب الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية ذات الآثار النفسية والوجدانية الجيدة.

إلا أن الملاحظ ميدانيا هو التركيز الشديد على الأبعاد الترفيهية للأنشطة والخدمات المقدمة من طرف الجمعيات الشبانية لفائدة الشباب مثل المعارض الفنية والحفلات الموسيقية والرحلات السياحية إلى الشواطئ والحمامات المعدنية، وهذا توجه لا يخدم انشغالات الشباب الحقيقية إضافة إلى مشكلة ضعف الإقبال من طرف الشباب على الأنشطة الجمعوية باستثناء الرحلات والحفلات الموسيقية.

ويقتضي التكفل العلمي الناجح للحركة الجمعوية بفئة الشباب وجود قيادات جمعوية مؤهلة ومعدة، في إطار تخصصات علمية مناسبة وأهمها وأفضلها هي العلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع أو علم النفس أو الخدمة الاجتماعية، مع وجودهم بإعداد كافية لتغطية مختلف أوجه النشاطات وأبعادها وطرق تقديم الخدمة الاجتماعية لان هذه المهنة ذات خصوصية لتعاملها مع الأفراد و الجماعات و كذا المجتمع المحلي أو الوطني، لهذا فعلى قيادات الحركة الجمعوية أن تتوفر على أخصائيين اجتماعيين ذوي تأهيل و مهارة لأداء مهمة تطبيق مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية، لكن الحقائق الميدانية لواقع الحركة الجمعوية الشبانية يؤكد أن جل أعضاء طواقم إدارة و قيادة الجمعيات بعيدين عن العلوم الاجتماعية بشكل عام وعن الخدمة الاجتماعية بشكل خاص، مع ضعف كبير لعدد الأخصائيين الاجتماعيين بها، و هذه الوضعية من اكبر عوامل إعاقة التطبيق الصحيح والعلمي لمبادئ طرق الخدمة الاجتماعية و تفعيلها و ترقيتها في مجال رعاية الشباب، مما يطرح على منظومة رعاية الشباب ضرورة مضاعفة الاهتمام بالتكوين الأكاديمي والتطبيقي للأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال الحيوي والهام في ديناميكية تطور المجتمع الجزائري.

وفي جانب آخر يتطلب نجاح دور الحركة الجمعوية الشبانية في توسيع مشاركة كل الشباب في محيطها الاجتماعي مشاركة عمودية من خلال إتاحة

الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وانشغالاتهم والإسهام في اتخاذ القرارات التي تهمهم، ومشاركة أفقية عبر امتداد الأنشطة الجمعوية إلى المناطق الريفية التي هي عمق هام للمجتمع وخزان لا ينضب لموارده ومواهبه البشرية؛ حيث تمارس الجمعيات نوعا من المركزية و الاحتكار في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الشبانية، مما كرس طابع النخبوية داخل الجمعيات يتمثل في قياداتها المتواصلة منذ سنوات طويلة، وخارجها حيث لا تشمل أنشطة الحركة الجمعوية وخدماتها سوى فئات محدودة من الشباب رغم حاجاتهم الشديدة للرعاية والتكفل بهم. وفي جانب علاقة الشباب بالجمعيات فإنها في اغلب الأحيان ذات اتجاه واحد لا تفاعل فيها، بسبب تلقي الشباب لأنواع معينة من الأنشطة وهي الأنشطة الفنية والترفيهية بدرجة أساسية دون أن يكون لهم دورا في اختيارها أو اقتراحها.

لكن تبقى أهم معيقات الحركة الجمعوية الشبانية التي أثرت على أدائها وجعلتها بعيدة عن التأثير في المجتمع واختراق شوارعه وأحيائه الشعبية، هو غياب الاستقلالية و روح المبادرة إزاء مختلف القضايا والمشاكل المطروحة مما الصق بها صفة التبعية والموالاة للإدارة على حساب قواعده التي يمثلها، وهذا ما زاد في سلوكات الزبونية والمحسوبية، وكرس غياب المحاسبة والشفافية و بالتالي الفساد في دواليب الجمعيات، حتى أصبح العمل الجمعوي لدى العديد من الشباب مرادفا للانتهازية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فانفض الشباب من حول الجمعيات. وهذه التبعية من ابرز عوامل إبعاد الحركة الجمعوية من دائرة مفهوم ومقومات المجتمع المدني و التي من أهمها الاستقلالية و الطوعية.

كل هدا يضاف إليه نقص الإمكانيات والوسائل وافتقاد المقرات الكافية والملائمة للعمل الجمعوي، واستغلال عملية التمويل الحكومي من طرف بعض أعوان الدولة في شكل تصرفات ابتزازية. و تعود نقائص و سوء العلاقة بين الجمعيات والدولة إلى ظروف نشأة كل منهما الأدوار التي انيطت بهما غداة الاستقلال و طوال مراحله إلى غاية مرحلة الانفتاح و التعددية؛ حيث هيمنت أجهزة الدولة واحتكرت كل الأنشطة الاجتماعية، ثم بعد ذلك استمرت نفس النخب تقريبا المتخرجة من فكر الحزب الواحد في قيادة الحركة الجمعوية مما افقدها

روح التعاون و التكامل والتنسيق بين الجمعيات، للرغبة في العمل الفردي وتحقيق المصالح الشخصية.

ومن هنا فان الحركة الجمعوية في الجزائر لا تزال تتلمس طريقها وتبحث عن نفسها وعن وجودها الفعال و المؤثر في المجتمع والدولة، خاصة في المجتمعات المحلية و في عنصرها الحيوي و هو الشباب.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم، سعد الدين. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر. درا قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

2- إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2000،.

3- أبو المعاطي، ماهر وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي ورعاية الشباب، مركز نشر وتوزيع الكتب الجامعي، جامعة حلوان، القاهر، 2001، .126

4- أبو المعاطي، ماهر، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكنوماشين للطباعة. القاهرة، .1988

5- الباز، شهيدة، المنظمات الأهلية العربية على مشارق القرى الحادي و العشرين، دار الكتب القومية، القاهرة، 1997.

6- الأنصاري، عبد الحميد، نحو مفهوم عربي- إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي،القاهرة..2002

7-البطريق، محمد كامل و أبو الفضل، حسن طه ، مدخل الخدمة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة دون سنة نشر.

8- بوحوش، عمار، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

9- بوطالب، محمد النجيب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.2002،1

10- بودون،ر، بوريكو، ف، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.

11- جابي، عبد الناصر، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، الواقع والآفاق، نوفمبر .2006

12- دافيز، مارتن وآخرون، علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ترجمة شحاتة صباح، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ط2004،2.
13- ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2001.
14- الهرماسي، عبد االلطيف، الدولة والتنمية في المغرب العربي، سلسلة آفاق مغاربية، دار سراس للنشر، تونس 1993.
15- زرواطي، رشيد، مدخل للخدمة الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، 2000.
16- حسان، مصطفى، إسهامات الخدمة الاجتماعية في تطوير مراكز الشباب الريفية، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم جامعة القاهرة، المجلد الأول/ .1994
17- حمودي، عبد الله، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العرب، دار برتقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، .1998
18- ليكي، بيريت، م وآخرون، إدارة الجمعيات الخيرية غير الهادفة للربح، ترجمة:علا عبد المنعم عبد القوي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.2000،1
19- ليلة، علي، الشباب والمجتمع، المكتبة المصرية، الإسكندرية، .2004
20- مصطفى، يسري، "الحركات الاجتماعية، المفهوم والواقع" في تأليف جماعي تحرير يسري مصطفى، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي. مركز البحوث العربية و ميربيت،القاهرة، ط1، 2002.
21- محمود حسن، عبد المحي، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002.
22- منتدى الفكر العربي ومنتدى برونو كارايسكي، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، ندوة عقدت في عمان (الأردن) في 6-7 ديسمبر 1997، مطابع الدستور التجارية، عمان، ط1، 2000.
23- مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل عيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، دار المعارف بمصر، بيروت، القاهرة المجلد 1، ج1، 1953.

24- مارتن دايفر وآخرون، علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ترجمة شحاتة صيام، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ط2 ،2004.
25-محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت.
26- منتدى التنمية البشرية للشباب، احتياجات ومشكلات الشباب في ضوء المتغيرات العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
27- سراج الدين، إسماعيل، الشباب والإصلاح والتحديث، مكتبة الإسكندرية، 2005.
28- عارف، نصر، التنمية من منظور متجدد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، .2002
29-عبد اللطيف، سوسن عثمان، تنظيم المجتمع، أسس الممارسة المهنية، دون دار النشر، 2006.
30- عطية، السيد عبد الحميد و بدوي، هناء حافظ، الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.
31- عفيفي، عبد الخالق محمد، الرعاية الاجتماعية، المفاهيم ،النشأة، التطور، مؤسسة الكوثر للطباعة، دون مكان نشر، 2004.
32- علام، ماجدة كمال، التدريب الميداني في المؤسسات الاجتماعية، دون مكان نشر، دون سنة نشر.
33- عويس، محمد ، البحث العلمي وممارسة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.
34- علوي، محمد محمود، فاعلية التكلفة لمشروعات الرعاية الاجتماعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، ع ،2001.
35- الفوال، نجوى، دور الجمعيات الأهلية وأندية الدفاع الاجتماعي في مكافحة الإدمان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، .2003
36- فهمي، نورهان منير حسن، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

37- فهمي، محمد سيد، أسس الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998
38-فهمي، محمد سيد، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
39- فوكت، أولريخ ، العلاقات القائمة حاليا بين المنظمات غير الحكومية العربية والأوربية، ورقة قدمت لندوة عمان حول دور المنظمات الغير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، منتدى الفكر العربي، عمان 2000.
40-قنديل، أماني و بن نفيسة، سارة، الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994.
41- قنديل، أماني، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية، دار المستقبل العربي، القاهرة، .1994
42- قنديل، أماني وآخرون.الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دون مكان نشر، .1999
43- قنديل، أماني، المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000.
44- قنديل، أماني، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1998.
45- رشوان، عبد المنصف حسن ، ممارسة الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب وقضاياهم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، .2006
46- شكر، عبد الغفار، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر...ط1، .2003
47- ثابت، أحمد، الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، .1999
48- خليل، خليل أحمد، المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، ط1، .1984
49- خليل، خليل أحمد، مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطليعة، بيروت، 1989.

13 خروع، أحمد، حصيلة القانون الدولي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

50-غباري، محمد سلامة محمد، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1989.

الرسائل الجامعية:

1- أبو النجا، قوت القلوب، دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع على المستوى المحلي، رسالة مطبقة على جمعية الهلال الأحمر المصري بالفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة- فرع الفيوم، 1996.

2- أبو حلاوة، كريم، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق، دون سنة .

2- عبد الرحمان، حامد السيد، دور النشاط الأهلي في تنمية القرية المصرية، دراسة ميدانية بقريتي شيبة النكارية وبني عامر بمحافظة الشرقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع. جامعة المنوفية، 1995.

3- عبد الرزاق، مها محمد مرسي، نماذج ممارسة تنظيم المجتمع في جمعيات التنمية المحلية، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – معهد العلوم الاجتماعية، شعبة الخدمة الاجتماعية "تنظيم المجتمع" ، جامعة الإسكندرية. 1997.

4- الطويل، رأفت علي يوسف، الخصائص النفسية والاجتماعية للمشاركين في المجال التطوعي دراسة سيكولوجية بيئية مقارنة بين الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات والبحوث البيئية- قسم الإنسانيات – جامعة عين شمس، 1998.

5- حامد، نهاد محمد كمال يحي، دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة تحليلية ميدانية للفترة من 1970 إلى 1995، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس..2000

6- بدوي، منال عبد السلام، دور المرأة في الجمعيات الأهلية، دراسة ميدانية لعينة من عضوات الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، .2001

7- الصلاحي، فؤاد عبد الحليل، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، .1997

8- حسانين، بخيث فريد، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مناهضة سوء استغلال الأطفال العاملين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، .2006

9- عبد الجليل، محمد عبد الله، فؤاد، دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب. قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة.

10- محمد شعبان، عبد السلام، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2000.

الكتب الاجنبية:

1- omar derras, (la participation associative et rapport ou politique des jeunes en algerie), coordination omar derras, le mouvement associatif au magreb, les cahiers du CRASC , oron, N°: 05, 2002 .

2-Dan ferrand-bechmann " solidarité et bénévolat, y'a pas que l'argent dans la vie panoraniques ,editions corlet et arléa, condé sur-noireau France. N°09.

المجلات:

1- الجابري، محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع 176، جانفي 1993.

2- جيلالي، عبد الرزاق ، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 314، افريل 2005.
3- الجنحاني، حبيب ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع 3 المجلد 27 جانفي / مارس 1999.
4- دراس، عمر ، المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر، كراسك، وهران، العدد 05، 2002.
5- هويدي، فهمي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ال15، العدد 166، ديسمبر 1992.
6- وناس، المنصف، "الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، التاريخ والأفاق" المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس،العدد 04، 1997.
7- الحمادي، على مجيد، فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية، مجلة شؤون عربية، الشارقة، الإمارات، العدد 117، ربيع 2004.
8- كنعان، أحمد علي و المجيدل، عد الله، الشباب والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 241، 1999.
9- مابرو، روبرت، "المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي "، ندوة عمان حول دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، ديسمبر 1997، منتدى الفكر العربي،عمان، العدد 3، ط1، 2000.
10- مرتضى، مصطفى، و محمود، علي، ظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي المصري، مجلة بحوث الشرق الأوساط، القاهرة، ع 19، 2006.
11- مجموعة من الباحثين، الشباب العربي ورؤى المستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 48، ط1، 2006.
12- عمران، كامل، الشباب وفوائد استثمار وقت الفراغ، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 27، ع3، 1999.
13- الصبيحي، أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.

14- القندري، سهام أحمد، "دور الجمعيات الأهلية في مواجهة الآثار السلبية المترتبة على الأزمات"، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية
15- شرف الدين، فهيمة ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 278، أفريل 2002.
16- شعيب، مختار، مفهوم الشاب المصري للتنمية في الألفية الثالثة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مستقبل المج والتنمية، ع 22، 2002.
17- توفيق، إبراهيم، حسنين، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، ع ... سبتمبر 1992.
18- غاليسو، رونيه ، "الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية، علاقة الدولة بالمجتمع في تاريخ المغرب العربي "، مجلة إنسانيات وهران، العدد 08، ماي/ أوت 1999.
19- غرايبة، فيصل محمود، " الشباب العربي ومستجدات العصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط1، ع 48، 2006.

الجرائد:

1- جريدة الخبر الأسبوعي، 27 أوت/ 02 سبتمبر 2001، العدد 130.
2-جريدة الخبر الأسبوعي، 17 / 23 ديسمبر 2005، العدد 355.
3- جريدة الخبر.ع 4735 21 /2006/06
4-جريدة الشروق اليومي. 1279 16 /2005/01.
5-جريدة الخبر،ع، 4582 20 / 12/ 2005.
6- جريدة الأحداث، ع، 05/ 10 / 2008.

7- عبد الحسين شعبان، حوار مع جريدة الخبر الجزائرية، ع 4655، 19 مارس 2006.

8- Mustafa cherif, ya – t-il une société civile, quotidien l'expression, n° .13/03/2008

مواقع الانترنت:

1- بو عجيلة، أحمد ، المجتمع المدني في المشروع المجتمعي للتغيير، مجلة أفكار الإلكترونية، تونس. AFKARonLine.org www.aFKA@

2- البرزنجي، ثريا ، المجتمع المدني والمفاهيم المعاصرة، جريدة المدى العراقية. www.almad poper.com .2006 16 ماي

3- ناجي، عزو محمد عبد القادر، الحق ي تكوين الجامعات والمؤسسات الأهلية في الجزائر. منتدى الحوار المتمدن العدد 2261 www.ahewar.org /debat / shaw ، 24 / 04 / 2008

26

4- قانصو،وجيه، الدولة والمجتمع المدني، الموقع الإلكتروني لجريدة الأخبار اللبنانية، ع 15793 www.al-akhbar.com

-5 www . el – mourodia . dz / constitutions 63

-6www . conseil – constitutionnel .d 7 / com . 1976

-7 ferrahi ali . la synamique associative en algerie www. Gredaal. Com / associations

-8associatve sahre kettas . les violations des libertes www.algeria - watch . org .

-9www.dz .undp . org / evenements

-10 le mouveent associatif en algerie ne repond pas aux criteres intornationaux www.algeria.com / forums.

-11www.el_watan .com . 25/ 04/ 2006

-12 www. Olgeria .com / forums
13- beatrice pouligny, l’émergence d’une cocieté civile international
www.ceri-science-p-org
14-Djamel aissani, Historique et évolution du mouvement associatif en algerie .www.ama.ass.dz. 23/05/2006

15-www.diwahalarab.com مجلة " ديوان العرب" الالكترونية.

الملاحق:

1- <u>الجداول:</u>

جدول رقم 02: يبين توزيع الجمعيات حسب اسمها وتاريخ تأسيسها وجنس رئيسها وعدد منخرطيها وعدد عينة الشباب و مقر الجمعيات وعدد الاجتماعيين بها.

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ تأسيسها	جنس رئيسها	عدد منخرطيها في 2007	عدد الأفراد العينة المستفيدة	مقر الجمعية	عدد الاجتماعيين بالجمعيات
01	جمعية جذور الترقية السياحية والصناعات التقليدية	2000/01/16	ذكر	47	12	قالمة	00
02	جمعية أفكار الثقافة لرعاية الشباب	2007/07/04	ذكر	25	10	قالمة	08
03	الجمعية الثقافية الولائية الجيل الجديد	2007/07/28	ذكر	98	16	قالمة	08
04	جمعية حماية وترقية الشباب	1990/03/26	ذكر	350	17	قالمة	05
05	جمعية "أجيال الغد" للأنشطة العلمية والتقنية	2005/05//29	ذكر	500	20	وادي الزناتي	02
06	الجمعية الثقافية للموسيقى "مالكا"	1986/11/26	ذكر	100	16	قالمة	04
07	جمعية الينابيع الثقافية للفنون	2007/09/16	انثى	148	13	قالمة	00

	التقليدية						
08	جمعية الوئام للثقافة والترفيه	1999/11/23	ذكر	151	18	هواري بومدين	08
09	جمعية نشاطات الشباب هواري بومدين	1987/01/29	ذكر	20	10	هواري بومدين	00
10	جمعية خلود للنشاطات النسوية والصناعات التقليدية	1997/10/11	أنثى	16	22	لخزارة	00
11	جمعية نشاطات الشباب بلخير	1989/05/14	ذكر	25	16	بلخير	00
12	جمعية صفاء لمكافحة المخدرات والإدمان	2005/07/17	ذكر	52	06	بلخير	00
13	الجمعية الثقافية "التحدي والإنتصار"	2004/12/10	ذكر	25	15	بلخير	04
14	جمعية نشاطات الشباب لحي الإخوة رحابي "قالمة"	1994	ذكر	25	16	قالمة	00
15	جمعية أمل الثقافية-برج صباط-	2007/01/23	ذكر	248	16	برج سباط	03
16	جمعية نشاطات الشباب هيليوبوليس	1986/08/11	ذكر	100	14	هيليوبوليس	01
17	الجمعية الثقافية مصطفى كاتب هواري بومدين	1990/05/30	ذكر	35	08	هواري بومدين	01

18	**جمعيـــة نشـــاطات الشـــــباب وادي الشحم**	1988/12/10	ذكر		09	وادي الشحم	02
19	**جمعيـــة نشـــاطات الشـــــباب وادي السخون**		ذكر		10	قالمة	00
20	**جمعيـــة الإعـــلام و الإتصـــال فـــي أوساط الشباب**	1996/10/11	ذكر	50	17	قالمة	04
21	**جمعيـــة الصـــحة والرفاهية**	2002/07/30	ذكر		11	قالمة	03
22	**جمعيـــة أوصـــال الثقافية**	1990	ذكر		16	قالمة	05
23	**المنظمة الوطنيـــة لتواصل الأجيال – الفرع المحلي-**	1992/08/29	ذكر	27	20	قالمة	07
24	**جمعية النجاح بعين مخلوف**		ذكر	65	12	عـــين مخلوف	02

جدول رقم3: يبين مدى توفر الجمعيات على فروع خارج المقر الرئيسي

توفر الجمعيـــات على فروع	**ت**	**%**	
نعم	06	25	
لا	18	75	
المجموع	24	100	

جدول رقم 4: يبين توفر الجمعيات على مقر ونوعه

توفر الجمعيات على مقر	ت	%	نوع المقر	ت	%
نعم	21	87.5	مقر خاص	01	4.76
			مقر مؤجر	02	9.52
			مؤسسة شبانية	18	85.7
			دار الجمعيات	00	00
			أخرى تذكر	00	00
لا	03	12.5			
المجموع	24	100			

جدول رقم 5: يبين رأي رؤساء الجمعيات حول كفاية المقرات لاحتضان الأنشطة

مدى كفاية المقر	ت	%	
كاف	07	29.16	
غير كاف	17	70.83	
المجموع	24	100	

جدول رقم 6: يبين توفر الجمعيات على موقع بشبكة الانترنت والمـــدى الزمنـــي لتجديده

تـــوفر موقـــع الكتروني	ت	%	فترات تحديثه	ت	%
نعم	05	20.83	كل شهر	03	60
			كل ثلاثة أشهر	01	20
			كل 06 أشهر	02	40
			كل سنة	00	00
لا	19	79.16			
المجموع	24	100			

جدول رقم 7: يبين توزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس

الجنس	ت	%	
ذكور	22	91.66	
إناث	02	08.33	
المجموع	24	100	

جدول رقم 8: يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب السن

فئات العمر	ت	%	
اقل من 20سنة	00	00	
من 20إلى 30 سنة	05	20.83	
من 30إلى 40سنة	06	25	
أكثر من 40سنة	13	54.16	
المجموع	24	100	

جدول رقم 9 : توزيع رؤساء الجمعيات حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	ت	%
أمي	00	00
ابتدائي	01	04.16
متوسط	02	08.33
ثانوي	08	33.33
جامعي	10	41.66
ماجستير	00	00
دكتوراه	01	04.16
المجموع	24	100

جدول رقم 10: يبين توزيع رؤساء الجمعيات حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	ت	%
أعزب	9	37.5
متزوج	15	62.5
أرمل	00	00
مطلق	00	00
المجموع	24	%100

جدول رقم 11: يبين الحالة العائلية لرؤساء الجمعيات حسب السن

الحالـــــة العائلية / السن	أعزب	%	متزوج	%	أرمل	%	مطلق	%	المجموع
اقل مـــن 20سنة	00	00	00	00	00	00	00	00	00
من 20إلى 30 سنة	05	20.83	01	04.16	00	00	00	00	07
من 30إلى 40سنة	00	00	05	20.83	00	00	00	00	05
أكثر مـــن 40	02	08.33	11	45.83	00	00	00	00	13
المجموع	07	29.16	17	70.83	00	00	00	00	24

جدول رقم 12: يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب مهنهم الأصلية

المهنة الأصلية	ت	%
موظف إداري	04	16.66
معلم	06	25
طبيب	02	08.33
طالب	02	08.33
متقاعد	06	04.16
أعمال حرة	01	25
بطال	01	04.16
أخرى تذكر	02	08.33
المجموع	24	100

جدول رقم 13: يبين الوضعية المهنية الأصلية لرؤساء الجمعيات حسب السن

الوضعية المهنية / السن	موظف إداري	معلم	طبيب	طالب	متقاعد	بطال	عامل حر	أخرى تذكر	المجموع
اقل مـــن 20 سنة									
من 20 إلى 30 سنة									
من 30 إلى 40 سنة									
أكثر من 40 سنة									
المجموع									

جدول رقم 14: يبين المدة الزمنية التي قضاها رؤساء الجمعيات في مناصبهم

المدة الزمنيـــة للـــرئيس بمنصبه	ت	%
أقل من 06 أشهر	01	04.16
من ستة أشهر إلى سنة	03	12.5
من سنة إلى 03 سنوات	05	20.83
من 03سنوات إلـــى 06 سنوات	06	25
من 06 سنوات إلـــى 08 سنوات	03	12.5
أكثر من 08 سنوات	06	25
المجموع	24	100

جدول رقم 15: يبين حصول رؤساء الجمعيات على تكوين أو تدريب في العمل الجمعوي ونوع التكوين

الحصول على التدريب	ت	%	نوع التكوين أو التكوين	ت	%
نعم	15	62.5	تكوين نظري عام	09	60
			تدريب في الإدارة والتسيير	05	33.33
			تـــدريب فـــي الخدمـــة الاجتماعية	00	00
			تكوين في فنون الاتصال	00	00
			تدريب تقني	01	06.66
			أخرى تذكر	00	00
لا	09	37.5			
المجموع	24	100			

جدول رقم 16: يبين نوع الجهة التي نظمت التدريب

الجهة المنظمة للتدريب	ت	%
مؤسسة حكومية	11	45.83
مؤسسة خاصة	00	00
مؤسسة أجنبية	01	04.16
في إطار شراكة بين الجمعيات	02	08.83
أخرى تذكر	01	04.16
المجموع	15	100

جدول رقم17: يبين توزيع أفراد عينة الشباب المستفيد حسب الجنس

الجنس	ت	%
ذكر	193	56.76
أنثى	147	43.23
المجموع	340	100

جدول رقم18: يبين سن المستفيدين من الشباب

سن عينة الدراسة	ت	%
20-15	135	39.70
25-21	70	20.59
30-26	85	25
35-31	20	05.88
36 فما فوق	30	08.82
المجموع	340	100

جدول رقم19: يبين مكان إقامة عينة البحث من الشباب المستفيد

مكان الإقامة	ت	%
عاصمة الولاية	60	17.65
مقر الدائرة	100	29.41
مقر البلدية	165	48.53
قرية صغيرة	15	04.41
المجموع	340	100

جدول رقم20: يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة من الشباب المستفيد

المستوى التعليمي	ت	%
أمي	05	1.47
ابتدائي	22	6.47
متوسط	127	37.35
ثانوي	104	30.59
جامعي	82	24.12
المجموع	340	100

جدول رقم21: يبين توزيع جنس عينة الشباب حسب مستواهم التعليمي

المستوى / الجنس	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
ذكور	00	02	14	11	11	37
إناث	01	02	11	10	06	30
المجموع	01	04	25	21	17	68

جدول رقم 22: يبين عضوية الشباب المستفيدين في الجمعيات وكيفية تعرفهم عليها

العضـــوية في الجمعيات	**ت**	**%**	**كيفية التعرف على الجمعية**	**ت**	**%**	الوســـط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	187	55	عن طريق الأصدقاء	123	65.77		
			عن طريق الأقارب	29	15.50		
			عن طريق الجيران	24	12.83		
			عن طريــق وســائل علام	09	04.81		
			عن طريــق نشــاطها يداني	155	45.59		
لا	153		أخرى تذكر	00	00		
المجموع	430	100				و ج الإجمالي	إم الإجمالي

جدول رقم 23: يبين الميدان الرئيسي لنشاط الجمعيات في مجال رعاية الشباب

الميـــــدان الرئيســـــي للجمعيات	**ت**	**%**
الميدان التربوي	16	66.66
الميدان الصحي	04	16.66
الميدان البيئي	02	08.33
الميدان الثقافي	21	87.5
الميدان الرياضي	11	45.83
الميدان الاقتصادي	04	16.66
الرحلات والترفيه	14	58.33
أخرى تذكر	04	16.66
المجموع	76	100

جدول رقم 24: يبين النشاط الأكثر تقديما من طرف الجمعية لفئة الشباب

النشـــاط الأكثـــر تقـــديما للشباب	**ت**	**%**
إقامة المعارض	15	62.5
الملتقيات والندوات العلمية	11	45.83
الدورات الرياضية	09	37.5
تنظيم دورات تدريبية	04	16.66
تبادل الشباب مع الخارج	04	16.66
الرحلات الترفيهية	14	58.33
زيادة المواقع الأثرية	07	29.16
تقديم المساعدات المادية	03	12.5
أخرى تذكر	06	25
المجموع	73	100

جدول رقم 25: يبين رأي رؤساء الجمعيات حول سماح القوانين بتعدد نشاط الجمعيات

السماح بتعدد الأنشطة	ت	%
نعم	16	66.66
لا	08	33.33
المجموع	24	100

جدول رقم 26: يبين الأنشطة التي استفاد منها الشباب من الجمعيات

الأنشطة	ت	%
أنشطة ثقافية	255	75
أنشطة رياضية	111	32.64
حفلات موسيقية	126	37.05
معارض	224	65.88
محاضرات علمية	118	34.70
حملات تطوعية	43	12.64
رحلات ومخيمات صيفية	127	37.35
دورات تدريبية	78	22.94
خدمات صحية	34	10
حملات تحسيسة	93	27.35
مجلات ومطويات	38	11.17
إنشاء مشاريع مهنية صغيرة	37	10.88
مساعدات مالية	05	1.47
زيارات للمرضى	19	5.58
أخرى تذكر	05	1.47
المجموع	1313	100

جدول رقم 27: يبين كيفية قضاء الشباب المنخرط لأوقات فراغهم بالجمعية

كيفيـــة قضـــاء أوقـــات الفراغ	ت	%
المطالعة	165	48.53
ممارسة الألعاب	124	36.47
الاستماع الأغاني	126	37.06
استخدام الإعـــلام الآلـــي والانترنت	113	33.23
تعلم هواية معينة	135	39.70
تعلم اللغات الأجنبية	07	02.06
أخرى تذكر	15	4.41
المجموع	685	100

جدول رقم 28: يبين تقديم الأنشطة للشباب

شكل تقديم الأنشطة	ت	%
بشكل دائم	09	37.5
بشكل مناسباتي	05	20.83
بشكل متقطع	10	41.66
المجموع	24	100

جدول رقم 29: يبين المدى الزمني لحضور الرئيس لمقر الجمعية

مـــدى الحضـــور إلـــى الجمعية	ت	%
يوميا	10	41.66
أسبوعيا	09	37.5
بمناسبات معينة	03	12.5
أخرى تذكر	02	08.33
المجموع	24	100

جدول رقم 30: يبين كيفية اختيار الجمعيات لبرامجها

معايير اختيار الأنشطة	ت	%
سهولة تنفيذها	10	41.66
سهولة تمويلها	13	54.16
إقبال الشباب عليها	09	37.5
موافقة الإدارة	06	25
سهولة تقييمها	00	00
فائدتها وحاجـــة الشـــباب إليها	14	58.33
أخرى تذكر	00	00
المجموع	52	100

جدول رقم 31: يبين برمجة الأنشطة حسب حاجات ورغبات الشباب

تقـــديم البـــرامج حســـب الحاجات والرغبات	ت	%
نعم	18	75
لا	03	12.5
لا أدري	03	12.5
المجموع	24	100

جدول رقم 32: يبين مدى تقديم الجمعيات لبرامج تدريب لفائدة الشباب ونوع ذلك التدريب

تقديم البرامج التدريبية	ت	%	نوع التدريب المقدم	ت	%
نعم	16	66.66	تدريب على إعداد المشاريع المهنية	05	31.5
			تدريب في الإعلام الآلي	08	50
			تدريب مهني مختص	02	12.5
			أخرى تذكر	01	06.25
لا	08	33.33			
المجموع	24	100			

جدول رقم 33: بين قيام الجمعيات بأنشطة في الأرياف ونوع تلك الأنشطة

القيام بالأنشطة في الأرياف	ت	%	نوع الأنشطة المقدمة في الأرياف	ت	%
نعم	16	66.66	حملات توعية ضد الآفات الاجتماعية	07	43.75
			خدمات صحية	04	25
			دروس تقوية للتلاميذ	03	18.75
			دروس محو الأمية	03	18.75
			تحديد احتياجات شباب الأرياف	04	25
			التعريف بأهمية العمل الجمعوي	07	43.75

الجدول رقم 34: يبين وجود طلبات من الشباب لفتح فروع بالقرى أو عزوفه وأسباب العزوف

وجـــود طلبـــات لفـــتح فروع للجمعيات بالقرى	**ت**		**%**		
نعم	07		29.16		
لا	17	70.83	**أسباب العزوف**	**ت**	**%**
			نقـــص الإعـــلام وعـــدم التعريف بالعمل الجمعوي	12	70.58
			غياب الوعي الثقافي المدني	08	47.06
			نظرة الشك اتجـــاه العمـــل الجمعوي	06	35.29
			سوء أوضاع الشباب الريفي	05	29.41
			قلة الكوادر بالأرياف	04	23.53
			أخرى تذكر	01	05.88
المجموع	24	100			

جدول رقم 35: يبين أسباب صعوبة وجود نشاط جمعوي بالقرى و الأرياف

الأسباب	**ت**	**%**	
الافتقار للهياكل و المؤسسات الشبانية	08	33.33	
عدم وجود مكاتب و فـــروع للجمعيات	05	20.83	
غياب التشجيع من طرف السلطات	05	20.83	
كثرة العراقيل البيروقراطية	03	12.5	
الظروف الأمنية غير المناسبة	01	04.16	
نقص الأموال لدى الجمعيات	08	33.33	
غياب الوعي المدني لدى السكان	03	12.5	
صعوبة الدخول إلى مجتمع القرية	02	08.33	
أخرى تذكر	00	00	
المجموع	35	100	

جدول رقم 36: يبين قيام الجمعيات بتقديم خدمات وانشطة في المناطق الريفية حسب الشباب

تقديم الأنشطة بالمنـــاطق الريفية	ت	%
نعم	122	35.88
لا	146	42.94

جدول رقم 37: يبين مستوى إقبال الشباب على الأنشطة وتفاعلهم معها حسب رأي رؤساء الجمعيات

الإقبال / التفاعل	ايجابي	%	مقبول علـــى العموم	%	سلبي	%	المجموع	%
كبير	03	12.5	01	04.16	00	00	04	16.66
متوسط	07	29.16	09	37.5	00	00	16	66.66
ضعيف	00	00	03	12.5	01	04.16	04	16.66
المجموع	10	41.66	13	54.16	01	04.16	24	100

جدول رقم 38: يبين مشاركة الشباب في اقتراح أو إعداد بعض البرامج والأنشطة بالجمعية

المشاركة في اقتراح البرامج	ت	%
نعم	129	37.94
لا	129	37.94
أحيانا	82	24.11
المجموع	340	100

جدول رقم 39: يبين استشارة قادة الجمعيات للشباب حول احتياجاتهم وأولوياتهم

الاستشارة	ت	%
نعم	125	36.76
لا	125	36.76
أحيانا	90	26.47
المجموع	340	100

جدول رقم 40: يبين تبني الجمعيات لوجهة نظر الشباب حول برامجها والوسيلة المستعملة في معرفتها

اخذ وجهة نظـر الشباب من طرف الجمعيات	ت	%	وسيلة الاستماع للشباب من الجمعيات	ت	%
نعم	149	43.82	عن طريق استمارة	15	06.72
			بالاتصال المباشر	213	95.51
			أخرى تذكر	00	00
أحيانا	74	21.76			
لا	117	34.41			
المجموع	340	100			

جدول رقم 41: يبين تقييم الشباب لطريقة معاملة المسؤولين بالجمعيات

طريقة المعاملة	ت	%
جيدة	208	61.17
مقبولة	126	37.06
سيئة	06	1.76
المجموع	340	100

جدول رقم 42: يبين تلقى الشباب لمشاكل وعراقيل أمام الاستفادة من أنشطة الجمعيات ونوع تلك المشكلات

تلقي الشباب للعراقيل	ت	%	نوع المشكلات والعراقيل	ت	%
نعم	57	16.76	ضعف مستوى أداء المؤطرين	10	7.41
			نقص الإمكانيات والوسائل	92	68.15
			سوء التنظيم والبرمجة للأنشطة	18	13.33
			يعد مقر الجمعية عن محل السكن	18	13.33
			الإجراءات البيروقراطية من طرف الإدارة	18	13.33
			أخرى تذكر	00	00
أحيانا	78	22.94			
لا	205		60.29		
المجموع	340		100		

جدول رقم 43: يبين ماذا يمثل العمل الجمعوي والجمعيات للشباب

رمزية العمل الجمعـــوي للشباب	ت	%
ضرورة اجتماعية	155	45.59
أداة لتحقيـــق المـــآرب الشخصية لقادتها	66	19.41
قنـــاة تســـمح بمشـــاركة الشباب في الحياة العامة	203	59.70
شيء ثانوي	14	04.12
أخرى تذكر	00	00
المجموع	340	100

جدول رقم 44: يبين مدى تحقيق الجمعيات لطموحات الشباب المستفيد

تحقيق الطموحات	ت	%
نعم	117	34.41
لا	32	09.41
نوعا ما	191	56.17
المجموع	340	100

جدول رقم 45: يبين نوعية التخصص العلمي لرؤساء الجمعيات

التخصص العلمي	ت	%
علم الاجتماع	01	04.16
علم النفس	00	00
خدمة اجتماعية	00	00
مربي الشباب	01	04.16
حقوق	00	00
اقتصاد	04	16.66
آداب	05	20.83
طب	02	08.33
هندسة	05	20.83
أخرى تذكر	06	25
المجموع	24	100

جدول رقم 46: يبين مدى كفاية الجمعيات من الإطارات المؤهلة

مدى كفاية الجمعيات	ت	%
كاف	09	37.5
غير كاف	11	45.83
كاف نوعا ما	04	16.66
المجموع	24	100

جدول رقم 47: يبين مدى معرفة رؤساء الجمعيات لمصطلح الخدمة الاجتماعية

المعرفة بمصطلح الخدمة الاجتماعية	ت	%
مادة علمية	03	12.5
تخصص جامعي	04	16.66
مهنة جديدة	02	08.33
لا شيء	10	41.66
أخرى تذكر	05	20.83
المجموع	24	100

جدول رقم 48: يبين وجود أخصائيين اجتماعيين بالجمعيات وأهمية دورهم

وجـــــود أخصائيين اجتماعيين	ت	%	أهمية دورهم	ت	%
نعم	03	12.5	أساسي	01	33.33
			مهم نوعا ما	02	66.66
			ثانوي	00	00
لا	21	87.5			
لا أدري	00	00			
المجموع	24	100			

جدول رقم49: يبين تطبيق الجمعيات لطريقة العمل مع الشباب كحالات فردية و أغراض التدخل معهم

تطبيق طريقة العمل مع الشباب بالطريقة الفردية	ت	%	أغـــراض التـــدخل العمـــل بالطريقة الفردية	ت	%
نعم	12	50	النصح والإرشاد والتوجيه	12	100
			الوقاية من الأخطار	08	66.66
			علاج المشاكل	09	75
			المساعدة في تجسيد مشروع	03	25
			أخرى تذكر	01	08.33
لا	05	20.83			
أحيانا	07	29.16			
المجموع	24	100			

جدول رقم 50 : يبين صاحب التدخل بالطريقة الفردية

القائم بالتدخل	ت	%
الأخصائي الاجتماعي	03	12.5
رئيس الجمعية	20	83.33
أحد إطارات الجمعية	14	58.33
أخرى تذكر	01	04.16
المجموع	38	100

جدول رقم 51: يبين إن كانت الجمعيات قد اتصلت بأسرة شباب معين لدراسة حالته

اتصال الجمعية بأسرة الشاب ما	ت	%
نعم	10	41.66
لا	14	58.33
المجموع	24	100

جدول رقم52: يبين طرق الرعاية والخدمة المستعملة من طرف الجمعيات للتكفل بالشباب حسب وجهة نظر الشباب

طرق الرعاية والتدخل	**ت**	**%**
المتابعة الفردية	69	20.29
العمل الجماعي	246	72.35
رفع انشغالات الشباب إلى السلطات	98	28.82
أخرى تذكر	00	00
المجموع	413	100

جدول رقم53: يبين مدى تطبيق الجمعيات لطريقة خدمة الجماعة وشكل تدخلها

تطبيق طريقة خدمة الجماعة	ت	%	شكل التدخل	ت	%
نعم	21	87.5	نشاط جماعي في الهواء الطلق	10	41.66
			نقاش حول مائدة مستديرة	13	54.16
أحيانا	03	12.5	إلقاء محاضرات	12	50
			أخرى تذكر	03	12.5
لا	00	00			
المجموع	24	100			

جدول رقم54: يبين أهم الخدمات التي قدمتها الجمعيات للشباب بالطريقة الجماعية

أهم الخدمات	ت	%	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توعية صحية	09	37.5		
دروس تعليمية	10	41.66		
تدريب مهني	06	25		
رحلات	15	62.5		
أنشطة فنية وثقافية	20	83.33		
دروس دينية	04	16.66		
أنشطة رياضية	12	50		
أخرى تذكر	00	00		
المجموع	76	100		

جدول رقم 55: يبين كيفية توزيع الأدوار على أعضاء الجمعيات في إطار النشاط الجماعي

كيفية توزيع الأدوار	ت	%
بالتعاون والتشاور	20	83.33
بقرار من طرق الرئيس	06	25
حسب التخصص	11	45.83
أخرى تذكر	02	08.33
المجموع	39	100

جدول رقم 56: يبين متابعة الجمعيات لتطور حالة جماعة الشباب بعد الخدمة، وتعديل النشاط لاحقا وفقا لذلك

متابعة الجمعيات	ت	%	تعديل البرنامج أو النشاط	ت	%
نعم	11	45.83	نعم	10	58.82
			لا	06	35.29
أحيانا	07	29.16	أحيانا	01	05.88
لا	06	25			
المجموع	24	100			

جدول رقم 57: يبين قيام الجمعيات بتحديد احتياجات الشباب والأسلوب المتبع،وكيفية معرفة ما يلائم الشباب في الحالة السلبية

تطبيق طريقة العمل مع الشباب كحالات فردية	ت	%	**أغراض العمل بالطريقة الفردية**	ت	%
نعم	16	66.66	الدراسة الميدانية المباشرة	04	20
			سبر الآراء	04	20
أحيانا	04	16.66	التعاون مع السلطات المحلية	03	15
			التنسيق مع المؤسسات الشباب	09	45
			أخرى تذكر	00	00
لا	ت 04	% 16.66	**كيفية معرفة البرامج والأنشطة الملائمة للشباب**	ت	%
			توضع بطريقة عفوية	02	50
			توضع بناء على نتائج التجارب السابقة	02	50
			أخرى تذكر	00	00
المجموع	24	100			

جدول رقم 58: يبين كيفية تخطيط الجمعيات لبرامجها

كيفية التخطيط للبرامج	ت	%
مع الشباب المستهدف	08	33.33
مع الأسر	00	00
مع قادة المجتمع المحلي	02	08.33
مع الجمعيات الأخرى	06	25
مع السلطات العمومية المحلية	11	45.83
مع مؤسسات الشباب	16	66.66
أخرى تذكر	01	04.16
المجموع	43	100

جدول رقم 59: يبين استخدام الجمعيات لوسائل الإعلام لتوعية المجتمع المحلي ونوعها

استخدام وسائل الإعلام في التوعية	ت	%	نوع وسائل الإعلام المستخدمة	ت	%
نعم	18	75	التليفزيون	02	10
			الراديو (الإذاعة المحلية)	07	35
			الجرائد	03	15
			اللافتات و الملصقات	14	70
			المطويات	10	50
أحيانا	02	08.33	الانترنت	05	25
			الاتصال المباشر	15	75
			أخرى تذكر	03	15
لا	04	16.66			
المجموع	24	100			

جدول رقم 60: يبين مساهمة الجمعيات في اقتراح مشاريع لرعاية الشباب ونوع تلك المشاريع.

اقتراح المشاريع	ت	%	نوع المشاريع المقترحة	ت	%
نعم	22	91.66	قوانين جديدة	03	13.63
			مشاريع مهنية	07	31.81
			ملاعب جوارية	06	25
			مراكز تسلية	06	25
			أخرى تذكر	11	45.83
لا	02	08.33			
المجموع	24	100			

جدول رقم 61: يبين ما يعتقده رؤساء الجمعيات حـــول دوافـــع ظهـــور العمـــل الجمعوي

دوافع العمـــل الجمعـــوي حسب رؤساء الجمعيات	**ت**	**%**
تغطية عجز الدولة	09	37.5
مراقبة عمل الدولة	00	00
التكامل مع دور الدولة	22	91.66
نقد ومواجهة السياســـات الحكومية	02	08.33
التعبير عـــن انشـــغالات المجتمع	17	70.83
أخرى تذكر	00	00
المجموع	50	100

جدول رقم 62: يبين مصدر فكرة تأسيس الجمعية

المصدر	ت	%
بطريقة ذاتية وحرة لأعضائها	21	87.5
بتشجيع من الشباب المستفيد	03	12.5
بإيعاز من السلطات	00	00
أخرى تذكر	00	00
المجموع	24	100

جدول رقم63: يبين تدخل شخصيات سياسية أو حزينة للتأثير في قرارات الجمعيات

تدخل الشخصيات	**ت**	**%**
نعم	00	00
لا	24	100
المجموع	24	100

جدول رقم 64: يبين رأي رؤساء الجمعيات حول اشتراط السلطات لإذن أو ترخيص للنشاط وكيفية الحصول عليه

اشتراط الترخيص	ت	%	كيفية الحصول عليه	ت	%
نعم	14	58.33	بصعوبة كبيرة	00	00
			بصعوبة نسبية	05	35.71
			بسهولة	04	28.57
			حسب مواقف الجمعية	05	35.71
			أخرى تذكر	00	00
لا	10	41.66			
المجموع	24	100			

جدول رقم 65: يبين تقديم الجمعيات لأنشطة مشتركة مع الدولة

الاشتراك في الأنشطة مع الدولة	ت	%	
نعم	20	83.33	
لا	04	16.66	
لا ادري			
المجموع	24	100	

جدول رقم 66: يبين طلب السلطات لرأي الجمعيات حول المسائل التي تهم الشباب

طلب السلطات لرأي الجمعيات	ت	%	
نعم	12	50	
لا	12	50	
المجموع	24	100	

جدول رقم 67: يبين رأي الجمعيات في قانون 90-31 الذي ينظم عملها ونشاطها

الرأي حول قانون الجمعيات	ت	%	
جيد	03	12.5	
مقبول	16	66.66	
سيء	02	08.33	
لا ادري	03	12.5	
المجموع	24	100	

جدول رقم 68: يبين رأي الجمعيات حول ضرورة تغيير القانون 90-31

ضرورة تغيير قانون الجمعيات	ت	%	
نعم	14	58.33	
لا	03	12.5	
لا ادري	07	29.16	
المجموع	24	100	

جدول رقم 69: يبين تقييم رؤساء الجمعيات لعلاقاتهم مع السلطات

العلاقة بين الجمعيات والسلطات	**ت**	**%**	
علاقة شراكة وتكامل	21	87.5	
علاقة تقديم المعونات فقط	05	20.83	
علاقة سيطرة وتبعية	00	00	
علاقة صراع ومواجهة	00	00	
أخرى تذكر	03	12.5	
المجموع	29	100	

جدول رقم 70: يبين اعتقاد رؤساء الجمعيات أن التمويل من طرف الدولة يؤدي إلى التبعية

التبعية نتيجة للتمويل	**ت**	**%**	
نعم	10	41.66	
لا	12	50	
لا ادري	02	08.33	
المجموع	24	100	

جدول رقم 71: يبين رأي رؤساء الجمعيات حول عدالة التمويل من طرف الدولة

عدالة التمويل من طرف الدولة	ت	%	
نعم	02	08.33	
لا	15	62.5	
لا أدري	07	29.16	
المجموع	24	100	

جدول رقم 72: يبين معايير تمويل الدولة للجمعيات حسب رؤسائها

معايير التمويل	ت	%	
الأكثر نشاطا	05	20.83	
للمقربين سياسيا	04	16.66	
للمقربين جهويا	08	33.33	
أخرى تذكر	07	29.16	
المجموع	24	100	

جدول رقم 73: يبين وجود اتصالات بين الجمعيات ونوع هذه الاتصالات

وجود اتصالات بين الجمعيات	ت	%	نوعية وأهداف الاتصالات	ت	%
نعم	22	91.66	طلب استشارات	09	40.91
			طلب مساعدة مادية أو بشرية	02	09.09
			تبادل معلومات وتجارب	19	86.36
			دورات تدريبية مشتركة	06	27.27
			إجراء بحوث مشتركة	05	22.72
			أخرى تذكر	04	18.18
لا	02	08.33			
المجموع	24	100			

جدول رقم 74: يبين نوع الجمعيات التي يتم التنسيق معها

نوع الجمعيات	ت	%	
محلية	21	87.5	
وطنية	09	37.5	
دولية	06	25	
المجموع	36	100	

جدول رقم 75: يبين اشتراك الجمعيات في شبكات جمعوية واحدة

الاشتراك في شبكات جمعوية	ت	%	
نعم	15	62.5	
لا	09	37.5	
المجموع	24	100	

جدول رقم 76: يبين رأي الجمعيات حول دور وأهمية التنسيق فينا بينها

دور وأهمية التنسيق بين الجمعيات	ت	%	
التعارف بين الجمعيات المتشابهة	15	62.5	
تحقيق التكامل في الأهداف والوسائل	15	62.5	
تقديم صورة جيدة عن العمل الجمعوي	14	58.33	
توفير بنك معلومات حول قضايا الشباب	12	50	
المشاركة في وضع سياسات عامة مشتركة	09	37.5	
تحقيق موقع أكثر قوة أمام السلطات	08	33.33	
توفير إمكانيات وموارد اكبر	06	25	
قدرة اكبر على جذب المتطوعين	11	45.66	
أخرى تذكر	00	00	
المجموع	90	100	

جدول رقم 77: يبين رأي الجمعيات حول أسباب عدم التنسيق فيما بينها

أسباب عدم التنسيق بين الجمعيات	ت	%	
الصراعات الشخصية	09	37.5	
الصراع على أموال الدعم	07	29.16	
التنافس الإيديولوجي	07	29.16	
التنافس الحزبي	05	20.83	
الرغبة في العمل الفردي	10	41.66	
أخرى تذكر	03	12.5	
المجموع	41	100	

2- الاستمارة:

جامعـــة قسنطينـــــــة
كليـــة العلـــوم الاجتماعية والإنسانيـــة
قســـم علـــم الاجتماع والديمغـــــرافيا

استمارة استبيان حـــول موضـــوع:

الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب

دراسة ميدانية على الجمعيات الشبانية لولاية قالمة لمقتضيات نيل شهادة الدكتوراه

إعـــــــداد ***إشـــــــــــراف***

بوصنوبرة عبد الله أ.د/ صالح فيلالي.

2009/2008

ملاحظة: بيانات هذه الدراسة سرية ولا تستخدم إلا للأغراض السرية

أولا: البيانات الأساسية:

I. حول الجمعيات:

1- اسم الجمعية :

.....

2- **تاريخ التأسيس**: (اليوم والشهر والسنة)

.....

3- بداية النشاط

فعليا:.....

4- نوع الجمعية: - وطنية ( ) - ولائية ( ) - محلية ( )

5- هل للجمعية فروع أو مكاتب ؟

- نعم ( ) - لا ( )

6- **كم عدد المنخرطين في الجمعية؟**

.....

7- هل للجمعية مقر؟

- نعم ( ) - لا ( )

8- إذا كانت الإجابة ب نعم: ما نوعه؟

- مقر خاص بالجمعية ( ) - مؤسسة شبانية ( )

- محل مؤجر ( ) - أخرى تذكر

- دار الجمعيات ( )

9- هل المقر كاف لاحتضان أنشطة الجمعية ؟

- نعم ( ) - لا ( )

10- هل للجمعية موقعا في شبكة الانترنت للتعريف بها لدى الشباب؟

- نعم ( ) - لا ( )

11- إذا كانت الإجابة نعم: هل يتم تجديد محتوياته ؟

- شهريا ( ) - كل 06 أشهر ( )
- كل 03 أشهر ( ) - سنويا ( )
- أخرى تذكر

حول قادة الجمعيات:

12- الجنس: - ذكر ( ) - أنثى ( )

13- السن : - أقل من 20 سنة ( ) - من 20 إلى 30 سنة ( )
- من 30 إلى 40 سنة( ) - أكثر من 40 سنة ( )

14- المستوى التعليمي:

- أمي ( ) - ابتدائي ( ) - متوسط ( )
- ثانوي ( ) - جامعي( )
- ماجستير ( ) - دكتوراه ( )

15- الحالة العائلية:

- أعزب ( ) - متزوج ( ) - مطلق ( ) - أرمل ( )

16- الوضعية المهنية الأصلية:

- موظف بالإدارة العمومية ( ) - بطال ( )
- معلم ( ) - طبيب ( )
- عامل حر ( ) - متقاعد ( )
- طالب ( ) - أخرى تذكر

17- المنصب الإداري بالجمعية:

- رئيس الجمعية ( ) - الأمين العام ( )
- النائب ( ) - أمين المال ( )

- أخرى تذكر

18- كم مر عليك وأنت في هذا المنصب؟

- اقل من 06 أشهر ( ) - من 06 أشهر إلى سنة ( )
- من سنة إلى 03 سنوات ( ) - من 03 سنوات إلى 06 سنوات( )
- من 06 سنوات إلى 08 سنوات ( ) - أكثر من 08 سنوات ( )

19- هل سبق وحصلت على تكوين أو تدريب على العمل الجمعوي؟

- نعم ( ) - لا ( )

20- إذا كانت الإجابة نعم: ما نوعه؟

- تكوين نظري عام ( ) - تدريب في فن الاتصال ( )
- تدريب في الإدارة و التسيير ( ) - تكوين تقني ( )
- تدريب في الخدمة الاجتماعية ( )
- أخرى تذكر

21- ما هي الجهة التي نظمت التكوين أو التدريب؟

- مؤسسة حكومية( ) - مؤسسة خاصة ( )
- مؤسسة أجنبية ( ) - في إطار الشراكة ( )
- أخرى تذكر

ثانيا: <u>طبيعة البرامج والأنشطة الجمعوية المقدمة للشباب :</u>

22- ما هو الميدان الرئيسي الذي تنشط فيه الجمعية في مجال رعاية الشباب ؟

- الميدان التربوي ( ) - الميدان الثقافي ( )
- الميدان الصحي ( ) - الميدان الرياضي ( )
- ميدان البيئة ( ) - الميدان الاقتصادي ( )

- الرحلات والترفيه ( ) - أخرى تذكر

23 – هل تسمح القوانين بتعدد ميادين النشاط للجمعيات ؟

- نعم ( ) - لا ( )

24- ماهو النشاط الأكثر تقديما لفئة الشباب من طرف الجمعية؟

- إقامة المعارض ( ) - تبادل الشباب مع الخارج ( )
- الملتقيات والندوات العلمية ( ) - الرحلات الترفيهية الصيفية( )
- الدورات الرياضية ( ) - زيارة المواقع الأثرية ( )
- تنظيم دورات تدريبية ( ) - تقديم المساعدات المادية ( )
- أخرى تذكر

25- كيف تقيم إقبال الشباب على الأنشطة المقدمة ؟

- كبير ( ) - متوسط ( ) - ضعيف ( )

26- ما هي كيفية تفاعل الشباب مع تلك الأنشطة؟

- إيجابية ( ) - مقبولة عموما ( ) - سلبية ( )

27- هل تقدم البرامج والأنشطة الجمعوية للشباب ؟

- بشكل دائم ( ) - بشكل مقطع ( )
- في المناسبات فقط ( ) - أخرى تذكر

28- هل تختار الجمعية برامجها حسب؟

- سهولة تنفيذها ( ) - موافقة الإدارة عليها ( )
- سهولة تمويلها ( ) - سهولة تقييمها المالي ( )
- إقبال الشباب عليها ( ) - أخرى تذكر

29- هل تقدم الجمعية برامج لتدريب الشباب ؟

- نعم ( ) - لا ( )

30- في حالة الإجابة نعم: ما نوع ذلك التدريب ؟

- تدريب على إعداد المشاريع ( ) - تدريب مهني متخصص ( )
- تدريب في الإعلام الآلي ( ) - أخرى تذكر

31- هل تقدم الأنشطة حسب حاجات ورغبات الشباب ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

ثالثا: <u>مدى وجود الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات وتوظيف مبادئ الخدمة الاجتماعية</u>

32- ما نوع التخصص العلمي لرئيس الجمعية؟

- علم الاجتماع ( ) - حقوق ( )
- علم النفس ( ) - اقتصاد ( )
- خدمة اجتماعية ( ) - آداب ( )
- مربي شباب ( ) - مهندس ( )
- طب ( ) - أخرى تذكر

33- كم عدد إطارات الجمعية الآخرين الذين لديهم تخصصات في العلوم الاجتماعية؟.....
.....

34- هل تعتبرأن تغطية الجمعية بالإطارات المؤهلة؟

- كاف ( ) - غير كاف ( ) - كاف نوعا ما ( )

35- ماذا تعرف عن مصطلح الخدمة الاجتماعية؟

- مادة علمية ( ) - لا شيء ( )
- تخصص جامعي ( ) - مهنة جديدة ( )
- أخرى تذكر

36- هل يوجد بالجمعية أخصائيين اجتماعيين ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا ادري ( )

37- إذا كانت الإجابة نعم: هل يعتبر دورهم ؟

- أساسيا ( ) - مهما نوعا ما ( ) - ثانويا ( )

38- هل تحضر إلى مقر الجمعية؟

- يوميا ( ) - أسبوعيا ( )
- أحيانا ( ) - بمناسبات معنية ( )

39- هل تطبق الجمعية العمل مع الشباب كحالات فردية ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

40- إذا كانت الإجابة نعم: ما هي أغراض التدخل مع الشاب كحالة فردية ؟

- للنصح والإرشاد والتوجيه( ) - لعلاج بعض المشاكل ( )
- لمساعدته في مشروع ما ( ) - للوقاية من أخطار محتملة( )
- أخرى تذكر

41- من يقوم بإجراء المقابلة مع الشاب ؟

- الأخصائي الاجتماعي ( ) - رئيس الجمعية ( )
- أي إطار بالجمعية ( ) - أخرى تذكر

42- هل سبق واتصلت الجمعية بأسرة شاب ما للتحقيق في حالته ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا ادري ( )

43- ما هي الأساليب المستعملة لتشخيص حالة شاب في حاجة إلى تدخل الجمعية؟

- الاتصال بمقر دراسته ( ) - الاتصال بأصدقائه ( )
- الاتصال بعمله ( ) - أخرى تذكر

44- هل يتم العمل بالطريقة الجماعية (عمل الفريق) **؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

45- إذا كانت الإجابة نعم: بأي شكل من الأشكال التالية يتم ذلك ؟

- حوار على مائدة مستديرة ( )
- نشاط في الهواء الطلق ( )
- في شكل محاضرة ( )
- أخرى تذكر

46- ما هي أهم الخدمات التي قدمتها الجمعية للشباب بالطريقة الجماعية ؟

- توعية صحية ( ) - أنشطة فنية وثقافية( )

- دروس تعليمية ( ) - دروس دينية ( )
- تدريب مهني ( ) - أنشطة رياضية ( )
- رحلات ( ) - أخرى تذكر

47- كيف يتم توزيع الأدوار والمسؤوليات على أعضاء الجمعية في إطار النشاط الجماعي ؟

- بالتعاون و التشاور ( ) - من طرف الرئيس ( )
- أخرى تذكر

48- هل تقوم الجمعية بمتابعة تطور حالة الجماعة بعد البرنامج المقدم لها ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

49- إذا كانت الإجابة نعم: هل يتم تعديل البرنامج مستقبلا وفقا لنتائج التقييم؟

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

50- هل تقوم الجمعية بعملية تحديد احتياجات الشباب على المستوى المحلي؟

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

51- إذا كانت الإجابة نعم: ما هي الأساليب المتبعة لذلك؟

- دراسات ميدانية ( ) - سبر آراء ( )
- التعاون مع الإدارة المحلية ( ) - التنسيق مع مؤسسات الشباب ( )
- أخرى تذكر

52- إذا كانت الإجابة لا: كيف تعرف إذا الأنشطة التي تتلاءم واحتياجات الشباب ؟

- توضع البرامج بطريقة عفوية ( )

- توضع البرامج بناء على نتائج التجارب السابقة ( )
- أخرى تذكر

53- هل يتم التخطيط لبرامج الجمعية بالاشتراك مع ؟

- الشباب المستهدف ( ) - الجمعيات الأخرى( )
- الأسرة ( ) - السلطات العمومية ( )
- قادة المجتمع المحلي ( )
- أخرى تذكر

54- هل تستخدم الجمعية وسائل الإعلام والاتصال لتوعية المجتمع المحلي؟

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

55- إذا كانت الإجابة نعم: ما هي الوسائل الأكثر استخداما ؟

- التلفزة ( ) - الراديو ( )
- الجرائد ( ) - الملصقات ( )
- المطويات ( ) - الانترنت ( )
- أخرى تذكر

56- هل سبق واقترحت الجمعية على السلطات العمومية مشاريع لرعاية فئة الشباب؟

- نعم ( ) - لا ( )

57- ما نوع هذه المشاريع ؟

- قوانين ( ) - ملاعب جوارية ( )
- مراكز تسلية ( ) - مشاريع مهنية
- أخرى تذكر

رابعا : <u>امتداد نشاط الجمعيات الشبانية إلى القرى و الأرياف:</u>

58- هل قامت جمعيتكم بتقديم أنشطة في المدن الصغيرة والقرى ؟

- نعم( ) - لا ( )

59- في حالة الإجابة نعم : ما هي الأنشطة التي قدمتها الجمعية ؟

- حملة توعية ضد الآفات الاجتماعية( ) - تحديد احتياجات الشباب ( )
- خدمات صحية ( ) - التعريف بأهمية العمل الجمعوي( )
- دروس تقوية للتلاميذ ( ) - مساعدات مادية للشباب ( )
- دروس محو الأمية ( ) - تكريم المتفوقين من الشباب ( )
- أخرى تذكر

60- في حالة الإجابة لا: ما هي أسباب عدم وجود نشاط جمعوي بالقرى ؟

- الافتقار للهياكل والمؤسسات الشبانية ( )
- عدم وجود مكاتب وفروع للجمعيات ( )
- غياب التشجيع من طرف المسؤولين ( )
- كثرة العراقيل البيروقراطية ( )
- الظروف الأمنية غير المناسبة ( )
- نقص الأموال لدى الجمعيات ( )
- غياب الوعي المدني لدى السكان ( )
- أخرى تذكر

61- هل سبق وقدم لكم الشباب في القرى الصغيرة طلبات لفتح فروع محلية ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

62 – في حالة الإجابة لا: ما هي في نظركم أسباب ذلك العزوف ؟

- نقص الإعلام وعدم التعريف بالعمل الجمعوي ( )
- غياب الوعي الثقافي والمدني ( )
- نظرة الشك اتجاه العمل الجمعوي ( )
- سوء الأوضاع التي يعيشها الشباب ( )
- أخرى تذكر

خامسا: <u>العلاقة بين الحركة الجمعوية والسلطات العمومية:</u>

63- هل تعتقد أن نشاط الجمعيات جاء من اجل ؟

- تغطية عجز الدولة ( )
- مراقبة عمل الدولة ( )
- التكامل مع دور الدولة ( )
- نقد ومواجهة سياساتها الخاطئة ( )
- التعبير عن انشغالات المجتمع ( )
- أخرى تذكر

64- كيف جاءت فكرة تأسيس الجمعية ؟

- بطريقة ذاتية وحرة لأعضائها ( )
- بتشجيع من المستفيدين ( )
- بتحريض من السلطات ( )
- أخرى تذكر

65- هل تشترط السلطات العمومية حصول الجمعية على الإذن(الترخيص) للنشاط؟

- نعم ( ) - لا ( )

66- في حالة الإجابة نعم: هل يتم الحصول عليه ؟

- بصعوبة كبيرة ( ) - حسب مواقف الجمعية( )
- بصعوبة نسبية ( ) - بسهولة ( )
- أخرى تذكر

67- هل سبق ورفضت السلطات إعطائكم الترخيص للنشاط ؟

- لم ترفض ( ) - رفضت مرة واحدة ( )
- رفضت عدة مرات ( ) - أخرى تذكر

68- في حالة الإجابة بالرفض: هل كان ذلك ؟

- لضعف ملف مشروع نشاطكم ( ) - لأسباب شخصية ( )
- لعدم قانونيته ( ) - لعوامل حزبية و سياسية ( )

- لرفضكم الولاء للإدارة ( ) - أخرى تذكر

69- هل قدمت الجمعية أنشطة مشتركة مع الدولة ؟

- نعم ( ) - لا ( )

70- هل تعتقد أن التمويل من طرف الدولة عاملا مؤديا للتبعية لها ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

71- هل يتم تمويل الدولة للجمعيات بطريقة عادلة ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

72- لمن الأولوية في التمويل في رأيك؟

- للأكثر نشاطا ( ) - للمقربين جهويا ( )

- للمقربين سياسيا ( ) - أخرى تذكر

73- هل تتدخل شخصيات حزبية أو سياسية للتأثير في قرارات الجمعية ؟

- نعم ( ) - لا ( )

74- هل طلبت منكم السلطات العمومية رأي الجمعية حول مسألة ما تخص الشباب؟

- نعم ( ) - لا ( )

75- ما رأيك في القانون 90-31 المسير و المنظم للجمعيات؟

- جيد ( ) - مقبول ( ) - سيء ( ) - لا ادري ( )

76- هل تعتقد بضرورة إحداث تغييرات عليه؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

77- كيف تقيم طبيعة العلاقة بين جمعيتكم والسلطات العمومية؟

- علاقة شراكة وتكامل ( ) - علاقة صراع و مواجهة ( )

- علاقة تقديم المعونات فقط ( ) - علاقة سيطرة وتبعية ( )

- - أخرى تذكر

سادسا: <u>التنسيق والتشبيك الجمعوي :</u>

78- هل هناك اتصالات بين جمعيتكم والجمعيات الأخرى ؟

- نعم ( ) - لا ( )

79- في حالة الإجابة نعم: ما نوع تلك الاتصالات ؟

- طلب استشارات ( ) - دورات تدريبية مشتركة ( )
- طلب مساعدة مادية أو بشرية( ) - إجراءات بحوث مشتركة( )
- تبادل معلومات ( ) - أخرى تذكر

80-ما نوع الجمعيات التي تنسقون معها ؟

- محلية ( ) - وطنية ( ) - دولية ( )

81- هل تشترك جمعيتكم في شبكات مدنية قريبة من نشاطكم ؟

- نعم ( ) - لا ( )

82- ما هو دور وأهمية التنسيق والشبكات ؟

- التعارف بين الجمعيات المتشابهة ( )
- تحقيق التكامل في الأهداف والوسائل ( )
- تقديم صورة جيدة عن العمل الجمعوي ( )
- توفير بنك للمعلومات حول قضايا التدخل ( )
- وضع سياسات عامة مشتركة ( )
- موقع أكثر قوة أمام السلطات ( )
- توفير إمكانيات وموارد أكبر ( )
- قدرة أكبر على جذب المتطوعين ( )
- أخرى تذكر

83- ما هي في رأيك أسباب عدم التنسيق هي؟

-الصراعات الشخصية ( ) - الرغبة في العمل الفردي( )

- الصراع على أموال الدعم ( ) - التنافس الإيديولوجي ( )

- التنافس الحزبي ( )

- أخرى تذكر

84- ما هي معوقات العمل الجمعوي المشترك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

85- ما هي اقتراحاتك لتطوير عمل الجمعيات الشبانية؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

استمارة موجهة للشباب المستفيد:

1- **اسم الجمعية**:.....

2- **الجنس**: - ذكر ( ) - أنثى ( )

3- **السن**:.....

4- **مكان الإقامة** : - عاصمة الولاية ( ) - مقر دائرة ( )

- مقر بلدية ( ) - قرية صغيرة ( )

5- **المستوى التعليمي** : - أمي ( ) - ابتدائي ( ) - متوسط ( )

- ثانوي ( ) جامعي ( )

6- **هل أنت عضو بالجمعية ؟** - نعم ( ) - لا ( )

7- **كيف تعرفت على الجمعية ؟**

- عن طريق الأصدقاء ( ) - عن طريق الجيران ( )

- عن طريق الأقارب ( ) - عن طريق وسائل الإعلام ( )

- عن طريق نشاطها الميداني ( )

- أخرى تذكر

8- **ما هي الأنشطة و الخدمات التي سبق و استفدت منها من الجمعية ؟**

- أنشطة ثقافية ( ) - أنشطة رياضية ( )

- حفلات فنية موسيقية ( ) - معارض ( )

- محاضرات علمية ( ) - خدمات صحية ( )

- مجلات و مطويات ( ) - مساعدات مالية ( )

- حملات تطوعية ( ) - إنشاء مشاريع صغيرة ( )

- دورات تدريبية ( ) - حملات تحسيسية ( )

- رحلات و مخيمات صيفية ( ) - زيارات للمرضى ( )
- أخرى تذكر

9- **كيف تقضي أوقات فراغك في الجمعية ؟**

- المطالعة ( ) - الاستماع للأغاني ( )
- ممارسة بعض الألعاب ( ) - استخدام الإعلام الآلي والانترنت( )
- تعلم هواية معينة ( ) - تعلم اللغات الأجنبية ( )
- أخرى تذكر

10- **هل شاركت في اقتراح وإعداد بعض البرامج والأنشطة بالجمعية ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

11- **هل استشارك قادة الجمعية حول نوعية احتياجات وأولويات الشباب ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

12- **هل تم أخذ وجهة نظرك في البرامج و الخدمات ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

13- **إذا كان الجواب نعم: كيف كان ذلك ؟**

- عن طريق استمارة ( )
- بالاتصال المباشر ( )
- أخرى تذكر

14- **ما هي طرق الرعاية و الخدمات المستعملة في التكفل بانشغالات الشباب ؟**

- المتابعة الفردية ( )
- العمل الجماعي ( )
- رفع انشغالات الشباب للسلطات ( )
- أخرى تذكر

15 – **كيف تقيم طريقة معاملة مسؤولي الجمعية للشباب ؟**

- جيدة ( ) - مقبولة ( ) - سيئة ( )

16- **هل ساهمت الجمعية في اكتشاف و ترقية مواهب شابة ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - لا ادري ( )

17- **هل قامت الجمعية بأنشطة و قدمت خدمات في المناطق الريفية ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

18- **هل تلقيت مشاكل و عراقيل حالت دون الاستفادة من خدمات الجمعية ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - أحيانا ( )

19- **إذا كان الجواب نعم : ما نوع هذه المشكلات ؟**

- ضعف مستوى أداء المؤطرين ( ) - سوء التنظيم للبرامج و الأنشطة ( )

- نقص الإمكانيات و الوسائل ( ) - بعد مقر الجمعية ( )

- الإجراءات البيروقراطية ( )

- أخرى تذكر

20- **هل حققت لك الجمعية طموحاتك ؟**

- نعم ( ) - لا ( ) - نوعا ما ( )

21- **ماذا يمثل لك العمل الجمعوي و الجمعيات ؟**

- ضرورة اجتماعية ( ) - شيء ثانوي ( )

- تحقيق المآرب الشخصية ( ) - قناة لمشاركة الشباب ( )

- أخرى تذكر

22- **ما رأيك في دور الجمعيات الشبانية في رعاية الشباب و التكفل بمشاكلهم ؟**

.....

.....

.....
.....

.....
.....